
المياه في المنطقة العربية




بسم الله الرحمن الرحيم

صراع المياه فى الشرق الأوسط ٩٧-٩٨

المجلد الخامس

اعداد
مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
٤ ش ٩ب المعادى - ت: ٣٧٥٢٠٣٣



مجلد رقم ٥ صراع المياه فى الشرق الاوسط ١٩٩٧ - ١٩٩٨(المجلد الخامس)

العنوان / المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
"المياه" أخطر مخطط صهيونى - أمريكى ببد تركية لتدمير العراق			
جمال امبابى	الشعب	١٩٣	٩٨-٠٢-٢٧
المياه فى الشرق الأوسط تقع فى مناطق متوترة			
	القبس	١٩٦	٩٨-٠٢-٢٧
مطالبة إسرائيلة بفتح منشآتها النووية للتفتيش			
ابراهيم البهى	الاهرام	١٩٧	٩٨-٠٢-٢٨
موسى يدعو للحوار للتغلب على الخلافات بشأن المياه مع أثيوبيا			
	الاحرار	١٩٨	٩٨-٠٢-٢٨
موسى ينفى الخلاف على مياه النيل وأديس أبابا تطالب بـ"اتفاق عادل"			
	الحياة	١٩٩	٩٨-٠٢-٢٨
الصراع الخفى فى منابع النيل			
ناصر فياض	الوفد	٢٠٠	٩٨-٠٢-٢٨
أثيوبيا تطالب مصر بتوقيع اتفاق جديد لاقتسام مياه النيل			
	الوفد	٢٠٢	٩٨-٠٨-٢٨
غداً .. بدء اجتماعات وزراء دول حوض النيل بتنزانيا			
	الوفد	٢٠٣	٩٨-٠٢-٢٨
مياه النيل !! والقول الثقيل !!			
مصطفى كامل مراد	الاحرار	٢٠٤	٩٨-٠٣-٠١
هموم مصرية			
عباس الطرابيلى	الوفد	٢٠٥	٩٨-٠٣-٠١
مياه النيل بعيدة عن أى تسويات بالمنطقة			
	الاهرام	٢٠٦	٩٨-٠٣-٠١
٥٢% من المياه العربية خارج السيطرة			
مصطفى عبد السلام	العالم اليوم	٢٠٧	٩٨-٠٣-٠١
تباين المواقف المصرية الرسمية من طروحات اثيوبيا المائية			
محمد علام	الحياة	٢٠٨	٩٨-٠٣-٠٢

العنوان / المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
٢.٥ مليار دولار من أمريكا الأثيوبيا لحرمان مصر والسودان من ٨٥% من مياه النيل			
	العربى	٢٠٩	٩٨-٠٣-٠٢
صباح الثلاثاء			
جورج فهيم	الوفد	٢١٠	٩٨-٠٣-٠٣
مخطط أمريكى لتمويل سدود أثيوبيا على النيل			
جمال امبابى	الشعب	٢١١	٩٨-٠٣-٠٣
أختيار مصر مقرر للمجلس الوزارى لحوض النيل			
	الاهرام	٢١٢	٩٨-٠٣-٠٤
آلية جديدة .. للتعاون بين دول حوض النيل			
اشرف بدر	الاهرام المسائى	٢١٣	٩٨-٠٣-٠٥
انتهاء الخلاف مصر وإثيوبيا على النيل			
	المصور	٢١٤	٩٨-٠٣-٠٦
استمرار الاتصالات بن دول حوض النيل			
	الاخبار	٢١٥	٩٨-٠٣-٠٦
"صناعة المياه" .. تحديات تكنولوجية وبيئية			
عبد الحكيم الشامى	الاهرام المسائى	٢١٦	٩٨-٠٣-٠٧
مصر ستوقع الاتفاق المائى بعد تسجيل تحفظات			
صبرى سويلم	الحياة	٢١٧	٩٨-٠٣-٠٧
شركات المقاولات والمكاتب الاستثمارية وراء اشعال الصراع فى حوض النيل			
	الاحرار	٢١٨	٩٨-٠٣-٠٧
انتحاب مصر مقرراً للمجلس الوزارى لدول حوض النيل آليه جديدة لتنمية موارد وثروات نهر النيل			
	الاهرام	٢٢٤	٩٨-٠٣-٠٧
أثوبيا تواصل التحرش العنيف ومصر تواصل "النوم فى العسل"			
	الحقيقة	٢٢٥	٩٨-٠٣-٠٨
تقرير أثيوبيا يدعو للتوصل فى سدود الأنهار			
	الاهرام	٢٢٦	٩٨-٠٣-٠٨
مصر تشارك فى المؤتمر الدولى للمياه بفرنسا			
	الوفد	٢٢٧	٩٨-٠٣-٠٨
التقرير الأثيوبى			
عربى اصيل	المساء	٢٢٨	٩٨-٠٣-٠٩
اجتماعات وزراء المياه بدول حوض النيل .. فى الميزان !			
اشرف بدر	الاهرام المسائى	٢٢٩	٩٨-٠٣-٠٩

العنوان / المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
مصر تمتلك من الخبرات ما يمكنها من الحفاظ على مواردها المائية			
ربده تقى الدين	الاهرام	٢٣٠	٩٨-٠٣-١٠
وزارة الرى تستبعد مشاركة إسرائيل فى المؤتمر العربى للمياه بالقاهرة			
	الاحرار	٢٣١	٩٨-٠٣-١٠
آلية حديدة لضمان الاستخدانم الأمثل والعادل لمياه النيل			
طارق فتحى	الاهرام	٢٣٢	٩٨-٠٣-١١
الورراء يحدرون البنك الدولى من تمويل مشروعات أعالى النيل			
	الاحرار	٢٣٣	٩٨-٠٣-١٠
إثيوبيا تواصل سياسة الاستفرار وبناء السدود والقاهرة تتجال وتؤثر الصمت !			
ربيع ساهين	الشعب	٢٣٤	٩٨-٠٣-١٣
وزير الرى : بعثة مصرية "لا ريزوبا" لنقل مشروعاتها إلى جنوب الوادى			
	الاحرار	٢٣٦	٩٨-٠٣-١٣
اقتراح بعقد قمة لدول حوض النيل لتوقيع استراتيجية التعاون			
كريمة السروجى	الاخبار	٢٣٧	٩٨-٠٣-١٣
فى ابريل المقبل مؤتمر يناقش ٥ محاور لاستخدامها تكنولوجيا المياه			
مها عبد المجيد	العالم اليوم	٢٣٨	٩٨-٠٣-١٤
جارانج: نؤيد تنفيذ مشروعا قناة جونجلى لزيادة مياه النيل بمصر			
	الاهرام المسائى	٢٣٩	٩٨-٠٣-١٥
عدو الأمس لا يتحكم فى مياه اليوم وغداً			
اسماء سيف	المصور	٢٤٠	٩٨-٠٣-١٥
اجتماع غير عادى لوزراء مياه النيل لإقرار هيكل الإستراتيجية الجماعية لدول الحوض			
	الحياة	٢٤٣	٩٨-٠٣-١٥
لنا قضية مؤتمر المياه			
محمود أباظة	الوفد	٢٤٤	٩٨-٠٣-١٧
كلينتون و ٣٥ من مساعديه فى زيارة لأوغندا لدعم عدوانها ضد مصر والسودان !			
صلاح بديوى	الشعب	٢٤٥	٩٨-٠٣-١٧
مؤتمر عالمى لتنمية الموارد المائية (١)			
محمد سيد احمد	الاهرام	٢٤٩	٩٨-٠٣-١٩
١٥٠٠ مليون شخص يعانون من ندرة المياه بعد ٣٠ عاماً خطة دولية خلال السنوات القادمة لمواجهة ا			
	اخبار اليوم	٢٥٣	٩٨-٠٣-٢١
لبنان : المياه محل اطماع			
	الحياة	٢٥٤	٩٨-٠٣-٢١

العنوان / المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
استهلاك المياه فى البحرين يبلغ ضعفى المعدلات الدولية			
	الحياة	٣٥٥	٩٨-٠٣-٢١
الجراد الجوفى تحت الدراسة			
احمد نصرالدين	الاهرام	٣٥٦	٩٨-٠٣-٢٣
هموم سياسية لن نعطى نقطة من مياه النيل لإسرائيل			
رجب هلال حميدة	الاحرار	٣٥٩	٩٨-٠٣-٢٣
تحذيرات من اندلاع حروب المياه بين دول الانهار المشتركة			
ناصر فياض	الوفد	٣٦١	٩٨-٠٣-٢٤
خلاف سورى - تركى فى الاجتماعات التحضيريه حول تعريف "المياه الدولية "			
ابراهيم حميدى	الحياة	٣٦٣	٩٨-٠٣-٢٤
يوميات صحفى مشاغب .. احذروا مقابر نووية على النيل !!			
ايمن نور	الوفد	٣٦٣	٩٨-٠٣-٢٤
الانسحاب من الجولان .. مقابل المياه !!			
رشاد ابراهيم محجوب	الوفد	٣٦٥	٩٨-٠٣-٢٥
مؤتمر المياه والسيطرة على المصير (٢)			
محمد سيد احمد	الاهرام	٣٦٦	٩٨-٠٣-٢٦
مصر ترفض تسعير المياه الدولية			
ربيع شاهين	الشعب	٣٦٨	٩٨-٠٣-٢٧
الصراع على المياه فى الشرق الأوسط			
محمد مورو	الاحرار	٣٦٩	٩٨-٠٣-٢٧
مؤتمر المياه والسيطرة على المصير (١)			
محمد سيد احمد	الاهرام	٣٧١	٩٨-٠٣-٢٧
مصر ودول حوض النيل .. وضرورة وضع استراتيجية تنمية متكاملة			
عزت بولس	وطنى	٣٧٣	٩٨-٠٣-٢٩
حصتنا من المياه ثابته .. وإقامة سدود فى الجنوب مستبعدة			
اشرف جبريل	المساء	٣٧٤	٩٨-٠٣-٣١
الحلف الصهيونى - الأمريكى يحرض إثيوبيا لنسف التعاون بين دول حوض النيل			
صلاح بديوى	الشعب	٣٧٥	٩٨-٠٣-٣١
مصر وأمنها القومى			
عربى اصيل	المساء	٣٧٦	٩٨-٠٤-٠٣
١٠ دول تتحم فى مياه العالم !			
نادية وهيب	المصور	٣٧٧	٩٨-٠٤-٠٣

العنوان / المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
٨٠ مليوناً من سكان الشرق الأوسط يفتقرون الى المياه الصحية			
	الحياة	٢٧٨	٩٨-٠٤-٠٤
اقتسام المياه .. مع بلدان الشرق الادنى			
	الاهرام الاقتصادى	٢٨٢	٩٨-٠٤-٠٦
العيش فى عالم شحت فيه المياه			
محمد سيد احمد	الاهرام	٢٨٣	٩٨-٠٤-٠٦
زيناوى "الحياة" : مياه النيل ليست اثيوبيا ولا مصرية أو سودانية			
يوسف خازم	الحياة	٢٨٥	٩٨-٠٤-٠٧
إثيوبيا تشيد ٧ سدود جديدة على النيل			
	الشعب	٢٨٦	٩٨-٠٤-٠٧
المانيا تدعو الى بناء مؤسسة للانذار المبكر ترصد النزاعات المائية قبل تفاقمها			
	الحياة	٢٨٧	٩٨-٠٤-٠٧
مخاطر جديدة تهدد حصة مصر فى مياه النيل			
	الوفد	٢٨٨	٩٨-٠٤-٠٨
أثيوبيا تشعل حرب المياه مع مصر وتعتزم إنشاء ٤ سدود جديدة على نهر النيل			
رويتر	الاحرار	٢٩٠	٩٨-٠٤-٠٨
"الماء ... الماء فى كل مكان فى الكون ... والعلماء أخفقوا فى تخيل حجمة" !			
محمد عارف	الحياة	٢٩١	٩٨-٠٤-٠٩
الأردن يعانى أزمة المياه فى ظل جمود مفاوضات السلام			
	الاهرام	٢٩٢	٩٨-٠٤-٠٩
الموت الإسرائيلى يسبح فى النيل			
	الاحرار	٢٩٣	٩٨-٠٤-١١
حلول أوروبية لأزمة المياه العربية			
	الاهرام	٢٩٦	٩٨-٠٤-١١
مشكلة نقص المياه العربية أمام ١٢٠٠ خبير دولى			
محمد الشربينى	السياسة	٢٩٧	٩٨-٠٤-١٢
الأردن ينفى وجود اتفاقية لتقسيم مياه طبرية مع اسرائيل			
	الاحرار	٢٩٩	٩٨-٠٤-١٣
سلوك مرفوض			
عربى اصيل	المساء	٣٠٠	٩٨-٠٤-١٣
أطلعنا السوريين والفلسطينيين على اتفاقاتنا المائية مع تل أبيب ولا صحة لأى مزاعم عن اقتسام مي			
	الاهرام	٣٠١	٩٨-٠٤-١٣

العنوان / المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
فى خطر النيل			
أحمد فكرى	الاحرار	٣٠٢	١٥-٠٤-٩٨
الفكر المائى الجديد وضرورية المحافظة على المياه			
احمد الصفتى	الاهرام	٣٠٦	١٥-٠٤-٩٨
دعوة لمناقشة التصور الإثيوبى لقضايا مياه النيل			
عبدالملك عودة	الاهرام	٣٠٧	١٥-٠٤-٩٨
عندما تصبح الأولوية للمياه ! ..			
محمد سيد احمد	الاهرام	٣٠٩	١٦-٠٤-٩٨
كلمة أخيرة			
محمد مصطفى شردى	الوفد	٣١١	١٦-٠٤-٩٨
إعداد رؤية مستقبلية لتنمية موارد دول الحوض			
احمد نصرالدين	الاهرام	٣١٢	١٩-٠٤-٩٨
محاولات مصرية لاحتواء الخلاف مع إثيوبيا حول مياه النيل			
	الاسبوع	٣١٣	٢٠-٠٤-٩٨
النيل واتفاقية الانهار الدولية			
عبدالملك عودة	الاهرام الاقتصادى	٣١٤	٢٠-٠٤-٩٨
دفن نفايات نوويه اسرائيلية فى منابع النيل			
صالح شلبى	الاحرار	٣١٦	٢٣-٠٤-٩٧
نائب وفدى يحذر من دفن نفايات نووية بالقرب من منابع النيل			
	الوفد	٣١٨	٢٣-٠٤-٩٨
وزير الموارد المائية فى مجلس الشعب			
خالد الديب	الاهرام	٣١٩	٢٣-٠٤-٩٨
اللعب بالمياه !			
عبد الجواد على	الاهرام	٣٢١	٢٣-٠٤-٩٨
اثيوبيا تقيم مشاريع مائية عملاقة على منابع اعالى النيل			
	الشعب	٣٢٢	٢٤-٠٤-٩٨
اصطياد السحب والمطر من سماء مصر !			
	الاهرام	٣٢٣	٢٤-٠٤-٩٨
ازمة المياه العربية .. على مائدة المناقشة غدا			
	الاهرام المسائى	٣٢٨	٢٥-٠٤-٩٨
حق مصر فى تنمية موارد نهر النيل			
	الاهرام	٣٢٩	٢٦-٠٤-٩٨

العنوان

المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
فاقد المياه يصل الى ٥٠% فى بعض المناطق			
	الاهرام	٣٣١	٢١-٠٤-٩٨
فى افتتاح المؤتمر الدلوى العربى للمياة :			
احمد نصرالدين	الاهرام	٣٣٣	٢٧-٠٤-٩٨
النيل واتفاقية والانهار الدولية			
عبدالملك عودة	الاهرام الاقتصادى	٣٣٦	٢٧-٠٤-٩٨
تحذير مصرى من حروب مياه			
	الحياة	٣٣٨	٢٧-٠٤-٩٨
من داحل اروقة المؤتمر			
	الاهرام	٣٣٩	٢٧-٠٤-٩٨
وزير الاشغال يستبعد نشوب حرب بين دول حوض النيل			
	الوفد	٣٤٠	٢٨-٠٤-٩٨
وزير الاشغال والموارد المائية :			
	الاهرام	٣٤١	٢٨-٠٤-٩٨
محلس حكماء المياه يجتمع ٣ ايام فى القاهرة			
احمد نصرالدين	الاهرام	٣٤٢	٢٨-٠٤-٩٨
حول استراتيجية تامين المياه العربية			
فتحى على حسين	الاهرام	٣٤٣	٢٨-٠٤-٩٨
وزير البحث العلمى يحذر من عجز مائى عربى			
حالد يونس	الشعب	٣٤٤	٢٨-٠٤-٩٨
البدرى يحذر من تاثير مشروعات افريقيه			
حنان حماد	الاهالى	٣٤٥	٢٩-٠٤-٩٨
المؤتمر العربى الدولى للمياه يطلب :			
احمد نصرالدين	الاهرام	٣٤٦	٢٩-٠٤-٩٨
اسرائيل تشارك فى مؤتمر المياه العربية			
	الاحرار	٣٤٧	٢٩-٠٤-٩٨
كلمة حق			
	المساء	٣٤٨	٣٠-٠٤-٩٨
استراتيجية مائية للدول العربية			
	المساء	٣٤٩	٣٠-٠٤-٩٨
١٠١٥ مليون نسمة بلا مياه للشرب فى العالم			
	الوطن العربى	٣٥١	٠١-٠٥-٩٨

العنوان / المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
تطورات الاحداث			
	الشعب	٣٥٣	٩٨-٠٥-٠١
نقص وتلوث المياه ينذر بكارثة عطش دولية			
مصطفى اليحياوى	المجلة	٣٥٤	٩٨-٠٥-٠٢
مع مدرسة الرى المصرية			
احمد نصرالدين	الاهرام	٣٥٩	٩٨-٠٥-٠٢
قصية للنفاش			
عبدالملك عودة	الخرطوم	٣٦٠	٩٨-٠٥-٠٣
المحس العالمى للمياه يحتمع بالقاهرة بعد غد			
	الاهرام	٣٦٢	٩٨-٠٥-٠٣
النيل واتفاقية الانهار الدولية			
عبدالملك عودة	الاهرام الاقتصادى	٣٦٣	٩٨-٠٥-٠٤
وزير الاشغال والموارد المائية			
	مايو	٣٦٥	٩٨-٠٥-٠٤
هل هناك ما يكفى من المياه فى العالم ؟			
	القبس	٣٦٦	٩٨-٠٥-٠٤
انهم يسرقون السحب !			
حسن فتحى	القبس	٣٦٨	٩٨-٠٥-٠٤
مخطط اسرائيل لتخفيض حصة مصر من مياه النيل ٢٠%			
محمد نعمان	العربى	٣٦٩	٩٨-٠٥-٠٤
تهيئة المناخ قبل الخصخصة			
	الاهرام الاقتصادى	٣٧٠	٩٨-٠٥-٠٤
مطلوب استثمار ٨٠٠ مليار دولار			
	الاحرار	٣٧١	٩٨-٠٥-٠٤
رؤية دولية شاملة			
اشرف بدر	الاهرام المسائى	٣٧٣	٩٨-٠٥-٠٥
احوال عربية			
	الاهرام	٣٧٤	٩٨-٠٥-٠٥
١١ اتفاقية دولية .. لتنظيم الاستغلال			
	الجمهورية	٣٧٥	٩٨-٠٥-٠٥
الامير عبد اله يدشن			
عمر جستينة	الحياة	٣٧٧	٩٨-٠٥-٠٥

مجلد رقم ٥ صراع المياه فى الشرق الاوسط ١٩٩٧ - ١٩٩٨(المجلد الخامس)

العنوان / المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
مركز اسرائيل للابحاث النووية على النيل الابيض			
صلاح بدبوى	الشعب	٣٧٨	٩٨-٠٥-٠٥
مصر تقدم خبراتها لدول افريقيا لتحقيق الاستخدام			
	الاهرام	٣٧٩	٩٨-٠٥-٠٦
خصخصة المياه العربية			
	العالم اليوم	٣٨٠	٩٨-٠٥-٠٦
اختيار القاهره مركزا اقليميا للمجلس			
اشرف بدر	الاهرام الاقتصادى	٣٨٥	٩٨-٠٥-٠٦
اتفاق سورى - اردنى على خطة لتمويل بناء سد الوحدة			
ابراهيم حميدي	الحياة	٣٨٦	٩٨-٠٥-٠٨
اخر بدعه فى حرب المياه			
	الاهرام	٣٨٧	٩٨-٠٥-٠٨
مركز اقليمى لدراسه قضايا المياه وحل مشاكلها			
	الاهرام	٣٨٩	٩٨-٠٥-٠٩
وبدأ زمن المياه العربى ..			
	اخبار اليوم	٣٩٠	٩٨-٠٥-٠٩
هموم مصرية			
عباس الطرابيلى	الوفد	٣٩٣	٩٨-٠٥-١٠



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٧ / ٢ / ١٩٩٨



خريطة توضح مجرى نهرى دجلة والفرات بين تركيا وسوريا والعراق

المياه

أخطر مخطط صهيونى- أمريكى بيد تركية لتدمير العراق

هل يصبح النزال تركيا- سوريا بعد استبعاد العراق من التوازن الإقليمى؟

تقرير:
جمال إمبابى

لعل البعد المائى أحد أهم الأبعاد التى يتوخاها العقل الغربى والصهيونى من وراء تدمير العراق، وذلك فى محاولة للسيطرة على حصة العراق وسوريا من الفرات والسطو على مياه نهر دجلة عن طريق تركيا، يأتى ذلك فى إطار النظام العالمى الجديد للسيطرة على مقدرات المنطقة وإعطاء دور إقليمى أوسع لتركيا ضمن المنظومة الشرق أوسطية. وهذا يأتى عبر مخططين شاملين هما: مشروع «الجاب» والذى يستهدف تخفيض المياه عن العراق من ١٦ إلى ٥ مليارات متر مكعب ومن ٣٠ إلى ١٦ مليارا عن سوريا.. وهو من شأنه تدمير الحياة تماما فى العراق.. أما المشروع الثانى: فيتمثل فى «خط أنابيب السلام» والذى يأتى عبر مد إسرائيل وغيرها بمياه تركيا، وهو ما يكشف الطموح التركى فى استخدام الأداة المائية فى تغذية أحلام الهيمنة على المنطقة عبر إسرائيل فى إطار النظام العالمى الجديد، وهذا يفسر الحماس الأمريكى والصهيونى للمشروع والرغبة الملحة فى إتمامه.

قبل الشروع فى كشف أبعاد مخطط الحلف الأمريكى الصهيونى التركى يجب التأكيد على عدة حقائق هامة:

أولاها: رغبة تركيا فى تحقيق قدر أكبر من الهيمنة الإقليمية مستقبلا مع التغلب على مشكلات داخلية تصفعها وتحد من دورها حاليا عبر الاستخدام الواعى للأداة المائية.

ثانية هذه الحقائق هى: أن المشروع التركى يلقى قبولا لدى الأطراف الفاعلة فى البيئة الدولية والإقليمية وفى مقدمتها أمريكا وإسرائيل، ولعلنا نشير فى هذا الصدد إلى ما قاله الرئيس الأمريكى الأسبق «ريتشارد نيكسون» فى إحدى خطبه: «علينا أن نشجع تركيا لاستغلال مميزاتها التاريخية والحضارية لكى تلعب دورًا أكبر سياسيا واقتصاديا فى الشرق الأوسط» وأضاف قائلا: .. وإذا أمكن حل مشكلة الصراع العربى-الإسرائيلى، فإن مشكلة المياه سوف تكون أهم مشكلة فى المنطقة وبعد أن يؤكد الرئيس الأمريكى على أهمية قضية المياه فى منطقة الشرق الأوسط.. والتركيز على دور تركيا يحدد بكل صراحة -بل ووقاحة أيضا- مشروع المؤامرة التركية حين يكمل كلامه قائلا:.. ونظرا لأن تركيا دولة لديها مصادر غنية بالمياه، فإنه يمكنها الإسهام فى حل مشكلة المياه عن طريق إمداد إسرائيل والدول الأخرى المحتاجة للمياه بمصادر عن طريق مواسير ضخمة وتساعدها الولايات المتحدة فى هذا الشأن.

..وتأكيد صهيونى

ثم يأتى شيمون بيريز -وزير خارجية إسرائيل- فى عام ١٩٩١ ليؤكد مشروع المؤامرة التركية على شعب العراق، حين يعلن فى حديث له: «إن المعادلة التى سوف تحكم الشرق الأوسط الجديد ستكون عناصرها كما يلى: النفط السعودى والأيدى العاملة المصرية والمياه التركية والعقول الإسرائيلية».

أما ثالث هذه الحقائق فهى لعقد الخريطة الجيوسياسية للمنطقة والتى تعود إلى انهيار الامبراطورية العثمانية، ثم دور السياسات الاستعمارية فى تقطيع أوصالها وخاصة بريطانيا وفرنسا بما يزكى المشاكل والتوترات بين تلك الدول وإلقاء الضوء على منابع نهرى دجلة والفرات يزيد الصورة المعقدة توضيحا، حيث تقع منابع كلا النهرين فى الأراضى التركية ويتواصل مجراهما إلى سوريا والعراق، وفضلا عن ذلك فإن النهرين يعبران حدودا يثير رسم خطوطها وموقعها الجغرافى المشاكل بين تركيا من جهة وسوريا والعراق واللتين لم تنعما بالهدوء منذ فترة من جهة أخرى، ثم يزيد الوضع تعقيدا إذاعلمنا أن الحدود التركية العربية للنهرين تمتد نحو الشمال الشرقى لتشمل أيضا الحدود الفاصلة بين تركيا وإيران ثم تقسم الكردستان إلى عدة أقاليم تركية وسورية وعراقية وإيرانية.. هذه الصورة تكشف إلى أى مدى يتمايز وضع تركيا الجغرافى من حيث وقوع منابع النهرين فى أراضيها وهو ما يكسبها وزنًا تضعه فى خدمة سياساتها الإقليمية إذا أضفنا إلى ذلك تحالفها القوى مع الغرب، ثم إسرائيل عن طريق حلف ثنائى بينهما تستهدف أمريكا وإسرائيل عبر تركيا إلى فرض سياستها المائية على المنطقة.

الجاب

نعود مرة أخرى إلى مشروعى تركيا للسيطرة الإقليمية على ماء المنطقة العربية، ولعل أخطر المشروعات التركية فى هذا المجال هو مشروع جنوب شرق الأناضول الكبير «الجاب» والذى تسعى تركيا من خلاله إلى تخفيض التصريف السنوى لنهر الفرات من حوالى ١٦ إلى ٥ مليارات متر مكعب فى العراق، ومن حوالى ٣٠ إلى ١٦ مليارا فى سوريا وسيعود الجزء الأكبر من المياه بالطبع التى تستخدمها تركيا إلى مجرى النهر بعد أن تكون قد حملت بكميات كبيرة من الأملاح والعديد من المنتجات الكيميائية، وهذا يعنى أن العراق ستعانى نقصا حادًا فى مياه دجلة والفرات من حيث الكم والنوع وتتعرض بلاد ما بين النهرين -مهد الزراعة- للدمار الكامل.

والمشروع التركى -المؤامرة على العراق وسوريا- تم وضع مخطط عام شامل له فى ١٩٨٠، وبدأ العمل به فى ١٩٨١ بتكلفة قدرها ٣١ مليار دولار، ويضم المخطط ١٣ مشروعا لأغراض الرى وتوليد الطاقة الكهربائية ٢٧,٤ مليار كيلو وات/ساعة وكذلك يستهدف رى ١,٧ مليون هكتار تضم مناطق التوتر من أرمن وأكراد وعرب لواء الإسكندرونة.. وتسعى تركيا من خلال هذا المشروع بمساعدة غربية وصهيونية للاستقرار السياسى عبر تنمية مستقلة للمنطقة مع إنشاء بنية تحتية زراعية -صناعية لإمكان السيطرة على متمردى الأكراد وانصهارهم فى المجتمع التركى بعد ترحيل عدد من المواطنين للمنطقة على إثر الاستقرار والتنمية التى تشهدهما، كما تسعى تركيا فى الأساس لتدعيم وجودها الإقليمى عن طريق بيع المياه لإسرائيل وغيرها عن طريق خط أنابيب السلام.. وفى سبيل ذلك كان لابد من شغل العراق ذات الوزن الإقليمى بالمنطقة بحروب مستمرة تشغلها عن المخططات التركية الإسرائيلية بالمنطقة.

أنابيب السلام

أما ثانى المشاريع التركية وأهمها -والتى تعمل تركيا بكل قوة لجعله مشروعها الرئيسى فى إطار النظام الشرق أوسطى المقترح-: هو مشروع خط «أنابيب السلام التركية» والذى يقضى باستخدام فائض مياه نهرى سيمان وجيمان المحليين فى إمداد البلاد الأخرى باحتياجاتها المائية لتأصيل فكرة بنك المياه، وهى الفكرة التى رفضها العرب فى اجتماع كامل فى كل لقاءاتهم حول المياه.. وتؤكد التحليلات أن فكرة المشروع والمناقشات التى تدور حوله تكشف الطموح التركى فى استخدام الأداة المائية فى تغذية أحلام الهيمنة على المنطقة، عبر إسرائيل التى اتفقت على مدها بما مقداره ٥٠٠ مليون متر مكعب من الماء سنويا عبر هذا الخط ويأتى هذا فى إطار النظام العالمى الجديد للسيطرة على مقدرات المنطقة، وهذا يفسر سر الحماس الأمريكى والإسرائيلى للمشروع والرغبة فى إتمامه.. وتستهدف تركيا من كل هذه المشاريع -بالإضافة لما سبق أن ذكرناه- مقايضة مياه دجلة والفرات والطاقة الكهربائية المتولدة عنهما بالنفط العربى، خاصة مع بداية ظهور واضح للبترول فى سوريا، وقد جاء فى تصريح «سليمان ديميريل» أثناء افتتاحه سد أتاتورك فى ١٩٩٢ ما نصه: «إن منابع المياه ملك لتركيا،، كما أن النفط ملك للعرب.. وبما أننا لا نطلب من العرب نصف الحق فى نفطهم فلا يجوز لهم أن يطالبونا بما هو لنا»..

العجيب أن كل ذلك يتم وسط انهيار عربى شامل، وكذلك فى ظل استمرار الخلاف السورى العراقى طوال سنوات بعد انقسام حزب البعث، وهو ما حال دون تنسيق المواقف بينهما فى مواجهة تركيا التى بدأت الدول الغربية -ومعها إسرائيل وفى مقدمتهم أمريكا- تمهد لاستكمال سيادتها على مياه الفرات ودجلة



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٧ / ٢ / ١٩٩٨

ولتنفيذ هذا المخطط الجهنمي كان لابد من إخراج العراق من معادلة التوازن الإقليمي بعد أن أصبحت قوة لا يستهان بها ليصبح النزال على الفرات نزالاً تركيا- سوريا بعد أن حطمت قدرات العراق، ثم يتم الانفراد بسوريا عن طريق حصارها بحلف تركي -إسرائيلي، وربما يتم توجيه ضربة عسكرية إليها هي الأخرى بأي حجة من الحجج الواهية لإفساح المجال لتركيا لاستكمال مخططاتها حتى آخر مدى، وربما كان الانقلاب على حزب الرفاه وأربكان وتعيين حزب علماني موال للغرب هو الخطوة الأولى في هذا السبيل في حالة نجاحهم في توجيه الضربة القاضية للعراق..

أحدث نظام مياه

وكان العراق قد نجح في تنفيذ عدد من المشاريع المائية لتخزين المياه وضبط تصريفها عن طريق أحدث نظام هيدروليكي جرى تنفيذه بالمنطقة تمثل في الربط بين أكبر نهرين في البلاد هما: دجلة والفرات يعتمد على مختلف المنشآت الهيدروليكية المرتبطة بمنخفض وادي ثرثار الكبير.. وكان قد نفذ الربط الأول بين دجلة ووادي الثرثار الذي تبلغ طاقة احتجاز الماء فيه ٣٠ مليار متر مكعب وإنشاء سد في سامراء لتحويل جزء من مياه دجلة للمنخفض بواسطة قناة يبلغ تصريفها ٩ آلاف متر في الثانية، أما مياه الفرات فقد نجح العراق في تحويلها بنفس الطريقة إلى بحيرة «الحيانية» ومنخفض «أبو دبيس» وهما يستوعبان معا ٦,٧٥ مليار متر مكعب، ويتم تزويد البحيرة بالماء عن طريق قناة تنطلق من الفرات، وذلك بمعدل يقدر بحوالي ٢٨٠٠ متر مكعب في الثانية.. وكان آخر الإنشاءات العراقية العملاقة في هذا المجال ما تم في ١٩٨٢ حين تم حفر قناة لسحب المياه من المنخفض إلى نهر دجلة فأقيمت بذلك شبكة ربط هيدروليكي، وأصبحت مياه الخزان الشديدة الملوحة أصلا عذبة بدرجة كافية ابتداء من عام ١٩٨٣ لتكون صالحة للاستخدام في الري..

تدمير المنشآت المائية العراقية

وأكدت الدراسات العربية والدولية أن هذا المخطط العراقي كان يمكنه أن يحقق تنمية زراعية غير مألوفة فيما بين النهرين، معتمدة في ذلك على الأيدي الماهرة المصرية التي توالت للعراق للعمل في هذه المشاريع، وكذلك بالزراعة لولا توقف العمل وتدمير جزء كبير من منشآت العراق الهيدروليكية العملاقة في حرب الخليج، ثم ما تبعها من تدميرات.. ويؤكد ذلك ما قامت به قوات التحالف من تدمير هذه المنشآت ومنها سد «بنديلان» الذي لم يعد صالحا للاستخدام كما تم تدمير سدي «دوكان» و«الحديثة»، بينما أصبحت سدود رمادي وصدام وسامراء غير صالحة إطلاقا، وهو ما ترتب عليه ليس فقط تدمير أعظم إنجاز هيدروليكي بالمنطقة بل تفاقم النقص الغذائي بشدة في العراق وأصيبت مياه الشرب والكهرباء بأزمة أيضا..

نجاح وسط الحصار

وتؤكد دراسة للخبير التونسي «حبيب عاشٍ» أن العراق نجح أثناء الحصار في إصلاح جزء كبير مما أفسدته آلة الدمار الغربية وفي وقت قياسي نسبيا، ونجح رغم الحصار المفروض عليه في إعادة تشغيل الجانب الأكبر من المرافق الهيدروليكية وهو ما أتاح إمكانية الحد من الخسائر وزيادة إنتاج الحبوب بقدر كبير لتلبية احتياجات الشعب الذي لا يزال يعاني عواقب إجراءات الحظر الاقتصادي، وتؤكد الدراسة أن إنتاج القمح ارتفع في عام ١٩٩٣ بنسبة ١٨٪ بالمقارنة مع عام ١٩٨٩، وربما يفسر ذلك أيضا محاولات أمريكا إعادة الضربة للقضاء على ما تمكنت العراق -في ظل الحصار- من إعادة ترميمه.



المصدر : القبس

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٧/٦/١٩٩٨

تهدد بنشوب حرب

المياه في الشرق الأوسط تقع في مناطق متوترة

القاهرة - القبس:

اكدت دراسة علمية اعدها المركز العربي لدراسات المناطق الجافة ان العجز المائي العربي سوف يبلغ ٢٨٢ بليون متر مكعب سنويا بحلول عام ٢٠٣٠.

وقدر التقرير ان كمية المياه المتاحة من الموارد المائية المتجددة بالوطن العربي تقدر بـ ٣٣٨ بليونا سنويا مشيرا الى ان احتياجات البلاد العربية من المياه سوف تبلغ ٣٦٨ بليون متر مكعب بحلول عام ٢٠٠٠، ترتفع الى ٤٠٢ بليون عام ٢٠١٠ ثم ٤٩٣ بليونا عام ٢٠٢٠ تتزايد الى ٦٢٠ بليون متر مكعب من المياه عام ٢٠٣٠.

حرب مياه

في الوقت نفسه حذرت دراسة مائية متخصصة اعدها الباحث جمال امبابي تحت عنوان «النزاع حول المياه العربية في المخططات الصهيونية» من المخاطر الاسرائيلية على المياه في البلاد العربية.

وقال ان صراعا حادا سيقوم في المنطقة حول المياه اذا استمرت انماط الاستهلاك الحالية مع نقص كمية المياه وتزايد معدلات الاستهلاك.

وركز امبابي في دراسته على مناطق التوتر الحالية والقابلة للانفجار واحتدام الصراع خاصة مع تشعب الموضوع واتساعه مشيرا الى اهمية احواض النيل ودجلة والفرات ونهر الاردن لوقوع هذه الاحواض في بقع ساخنة الاحداث.

خطط اسرائيلية

وقال الباحث انه خلال الفترة من ٤٨ الى عام ٥٣ قامت اسرائيل بحفر آلاف الآبار لتزويد المستوطنات بالمياه مما استنزف الطبقة المائية الجوفية للشريط الساحلي ثم تنفيذ خطة السنوات السبع تلتها خطة السنوات العشر تضمنت الاستيلاء على ٥٠٪ من مياه نهر الأردن رغم ان كمية المياه التي تنبع من الأراضي المحتلة لا تتجاوز ٢٣٪ من مجموع كميات المياه.

مشروع طابا - النقب

واضاف ان اسرائيل بدأت في تنفيذ مرحلتها الثانية منذ عام ٥٨ حتى عام ٦٨ حيث انصب الاهتمام على تطوير زراعة الموالح والزهور والمحاصيل الاخرى كالقطن ونفذت اسرائيل من خلال هذه المرحلة اكبر مشروعاتها المائية واخطرها وهو مشروع «طابا - النقب» لنقل ٣٠٠ مليون متر مكعب من المياه سنويا الى النقب الشمالي سبقتها مرحلة «العوجا - النقب» التي تتألف من خطين احدهما شرقي نفذ في عام ٥٥ وآخر غربي تم تنفيذه في عام ٦٠. وتستهدف تأمين نقل المياه الواردة من مشروع تحويل نهر الأردن والضخ من بحيرة طبرية الى اراضي النقب.

نهر الفرات

وحذر الباحث من الصراع القادم حول المياه في منطقة دجلة والفرات مشيرا الى ان الايراد السنوي لنهر الفرات يبلغ ٣١.٨ بليون متر مكعب في المتوسط وتساهم تركيا وحدها بنسبة ٨٨٪ بالاضافة الى الروافد الاساسية التي تنبع من اراضيها وهي الخابور ١.٥ بليون متر مكعب والساجور ٩٠ مليون مترا والبليخ بنسبة ١٥٠ مليونا في حين تساهم سوريا بالباقي.

وقال الباحث ان نهر دجلة على نقيض نهر الفرات من حيث الحصة الواردة من تركيا حيث لا تمثل سوى ٤٥٪ من المجموع البالغ ٤٩.٧ بليون متر مكعب وفي حين لا تستطيع تركيا ان تؤثر في ايرادات نهر دجلة فان تاثيرها كبير في ايرادات الفرات وهو ما يلقي الضوء على طبيعة النزاع الذي يمكن ان ينشب في المنطقة بسبب المياه.



مطالبة إسرائيل بفتح منشآتها النووية للتفتيش

موسى: تفاهم مصري. إثيوبي تجاه مياه النيل

اديس ابابا ـ من إبراهيم البهي: جدد وزراء خارجية الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الإفريقية ـ في ختام دورتهم السابعة والستين بالعاصمة الإثيوبية أديس أبابا مساندتهم مبادرة الرئيس حسني مبارك، بشأن إعلان الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية، وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى

وفي ختام اجتماعاتهم التي استمرت ثلاثة أيام حث الوزراء أمس الجمعية العامة للأمم المتحدة، والمجتمع الدولي على ضمان التزام إسرائيل الكامل بقرارات الأمم المتحدة، والوكالة الدولية للطاقة النووية، التي تطالب جميع الدول بفتح منشآتها النووية للمراقبة الدولية، لضمان استخدامها في المجالات السلمية. ونبه الوزراء مجلس الأمن الدولي، والوكالة الدولية إلى المخاطر الكامنة والمحتملة لتسرب الإشعاعات من مفاعل ديمونه الإسرائيلي، في غياب الرقابة الدولية. وفيما يتعلق بعملية السلام في الشرق الأوسط أكد وزراء الخارجية الأفارقة أن القضية الفلسطينية هي جوهر الصراع في المنطقة، ولايمكن تحقيق سلام دائم وشامل وعادل في الشرق الأوسط دون انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وطالب وزراء الخارجية إسرائيل بوقف مصادرة الأراضي، وعدم توسيع المستوطنات. كما رحبوا بإعلان القاهرة للمصالحة الصومالية.

ومن ناحية أخرى أكد السيد عمرو موسى وزير الخارجية أن العلاقات بين مصر وإثيوبيا أفضل الآن مما يتصوره الكثيرون، ونفى مايتردد عن أن العلاقات الثنائية ليست طيبة، وأن إحدى الدولتين تخسر عندما تكسب الأخرى. وقال في مؤتمر صحفي عقده أمس إن التشاور والتنسيق هما السبيل الوحيد الذي يستطيع كل من البلدين من خلاله التغلب على المشكلات المثارة بينهما.

وعقب اجتماعه مع رئيس الوزراء الإثيوبي ميليس زيناوي ظهر أمس، في ختام اجتماعات وزراء الخارجية الأفارقة، صرح السيد عمرو موسى بأنه سلم رسالة من الرئيس مبارك إلى زيناوي، ووصف اللقاء بأنه كان مثمرا للغاية، وتطرق إلى كل الجوانب في العلاقات الثنائية، حاضرا ومستقبلا، بما فيها موضوع مياه النيل، وأشار إلى عدم وجود نقاط خلافية بين البلدين في هذا الصدد. وقال إنه لمس إيجابية من زيناوي، وحرصا إثيوبيا على تعميق العلاقات مع مصر، وتجاوز الخلافات. وقد عاد وزير الخارجية الى القاهرة مساء أمس وصرح بأنه سيقدم تقريرا إلى الرئيس مبارك عن نتائج اجتماعات الوزراء الأفارقة.



المصدر : الأحرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٨ / ٢ / ١٩٩٨

موسى يدعو للحوار للتغلب على الخلافات بشأن المياه مع أثيوبيا

أبوزيد: اثيوبيا لم تعترض على مشروعى توشكى وترعة السلام

اكد عمرو موسى وزير الخارجية ان التشاور والتنسيق هو السبيل الوحيد الذى تستطيع مصر واثيوبيا من خلاله التغلب على المشاكل التى قد تثار فيما بينهما مشيرا الى ان الحل الامثل فى قضية مياه النيل هو التعاون بين البلدين والحوار حول مايمكن القيام به فى صالح الجانبين.

وقال هناك قدر كاف من المياه للجميع وهناك قوانين دولية تحكم هذا الامر موضحا ان العلاقة طيبة بين البلدين وحتى اذا كانت هناك نقاط موضع خلاف ينبغى التغلب عليها من خلالها طرحها على بساط البحث.

ونفى فى مؤتمر صحفى عقده فى اديس ابابا امس مايتردد عن توتر العلاقات بين مصر واثيوبيا ووقوع خسائر لدى دولة عندما تكسب الاخرى.


عمرو موسى

من جانبه اكد الدكتور محمود ابوزيد وزير الاشغال العامة والموارد المائية فى تصريحات لوكالة انباء الشرق الاوسط ان هناك اتفاقا بين جميع دول حوض النيل بما فيها اثيوبيا على النظر فى اى احتياجات مائية لاى دولة من دول الحوض فى اطار جماعى لدول الحوض وخطة التكونيل واقرارها من دول الحوض مع التاكيد على عدم تنفيذ اى مشروعات على مياه النيل تضر باى دولة اخرى.

وقال انه فى جميع لقاءاته مع وزير الموارد المائية الاثيوبى لم يبد اى اعتراض على اى مشروع يقام فى مصر لان كل دولة تعرف احتياجاتها جيدا من المياه ولايوجد اى نقص فى المياه لدى دول حوض النيل.

واكد ان جميع المشروعات الجديدة فى مصر وخاصة مشروع جنوب الوادى (توشكى) وترعة السلام تتم فى اطار حصة مصر من مياه النيل والتى تقدر بنحو ٥٥ مليار متر مكعب.



المصدر : الحيـــــاة

التاريخ : ٢٨/٢/١٩٩٨

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

موسى ينفي الخلاف على مياه النيل وأديس أبابا تطالب بـ"اتفاق عادل"

□ اديس ابابا - افراح محمد

■ نفى وزير الخارجية المصري السيد عمرو موسى وجود أزمة في العلاقات المصرية - الاثيوبية، واكد ان اتفاق القاهرة على حل المشكلة الصومالية تم بالتنسيق مع اديس أبابا.

وتحدث موسى في مؤتمر صحافي عقده بعد مشاركته في الاجتماع الوزاري لمنظمة الوحدة الافريقية، مؤكداً تطابق وجهات النظر الاثيوبية - المصرية في إيجاد حل للازمة الصومالية. واكد ان الجهود التي تقوم بها اثيوبيا ومصر متكاملة، وكذلك الامر ذاته بالنسبة للمشكلة السودانية.

واضاف ان اتفاق القاهرة على حل المشكلة الصومالية انجز بالتنسيق مع اثيوبيا «لكن هناك اطرافاً صومالية تروج الاشاعات لخلق خلاف بين مصر واثيوبيا، كما ان مصر اطلعت المسؤولين الاثيوبيين على بنود اتفاق القاهرة».

وقال رداً على سؤال عن حقيقة الاتهامات بان مصر تسعى الى تحويل مجرى النيل، ان «هذه الاتهامات لا اساس لها من الصحة». وفي اجابة على سؤال عن علاقة مصر مع الحكومة السودانية والمعارضة قال موسى ان «سياسة مصر تجاه المشكلة السودانية مبنية على الصراحة ومصر تسعى الى حل لهذه المشكلة».

من جهة اخرى، ادلى نائب وزير الخارجية الاثيوبي الدكتور تقدا الو بتصريحات في شأن ما تردد عن خلافات اثيوبية - مصرية في شأن مياه النيل. وقال: «يجب إمعان النظر في الحصص الموزعة بين دول حوض النيل بصورة عادلة. وعلى رغم ان ٨٥ في المئة من مياه النيل تنبع من الأراضي الاثيوبية، فإن اثيوبيا لم يكن لها دور في ما يتعلق بمياه النيل او في الاتفاقات التي تمت في شأن تقسيم مياهه». وأكد ان «اثيوبيا تريد عقد اتفاقات اخرى مع دول المصب للوصول الى حل امثل يضمن مصالح دول النيل جميعاً».

واضاف ان «اثيوبيا تريد استغلال حصتها في المشاريع التنموية للنهوض باقتصادها الذي تضرر نتيجة الحروب والجفاف المتكرر». وأكد ان بلاده «لن تنتظر الاذن من احد، ولن تتوقف قبل اتمام هذه المشاريع». وطالب الو بضرورة «التوقيع على اتفاق عادل في شأن كيفية استخدام مياه النيل».



الصراع الخفي في منابع النيل

تقرير:
ناصر فياض

ليس أمام مصر سوى أن تتواجد في منابع النيل، وأن يكون تواجدها مكثفاً، وأن تراقب وتحرس منابع النيل، وأن تمد يد المساعدة والعون لحكومات وشعوب دول منابع النيل لكي تضمن تدفق المياه وتتأكد من احترام دول حوض النيل للاتفاقيات المبرمة، كما أن على مصر أن تدقق في مراقبتها لتقطع الطريق بأي وسيلة عن أية أصابع تتسلل في الظلام للعبث بمياه النيل، ونقصد هنا اسرائيل، والمهمة الكبرى على مصر هي أن تدعم علاقاتها مع أثيوبيا وأن تقترب منها وأن تراقب منابع المياه بها، خصوصاً وأن ٨٥٪ من المياه التي ترد الى مصر تأتي من أثيوبيا والباقي يأتي من أوغندا أو ما يطلق عليها الهضبة الاستوائية.

الثابت ان دول حوض النيل تشترك في هموم وطموحات جماعية، لابد أن تحققها لكي تستفيد من مياه النيل، ولتنفيذ ذلك تأسست منظمة اليتكونيل وهي عبارة عن تجمع بين ١٠ دول تشترك في مياه النيل، تشرب وتزرع وتصنع منه، تلك المنظمة تحاول الصمود أمام تحديات هائلة تواجه الدول الاعضاء، وتحاول جاهدة أن توفق بين الدول، وتزيل الخلافات كما تحاول اقامة المشروعات المائية لزيادة حصص الدول الاعضاء، لتلبية الاحتياجات المتزايدة من المياه خصوصاً بعد زيادة عدد السكان، كما ان على المنظمة أن تكون طرفاً فيما يقام من مشروعات مائية وزراعية بين الدول، ومن جانبها قامت مصر بدعم التجمع منذ انشائه عام ١٩٩٣ بل وتحاول مد يد المساعدة من خلاله ومن خارجه الى الدول الاعضاء.. ليس فقط لتحافظ على ريادتها وخبرتها وتاريخها بل لتؤمن النيل من الاطماع المتزايدة والاصابع التي تكمن الشر لمصر.

والمعروف ان منابع النيل تقع في جميع دول حوض النيل باستثناء مصر والسودان حيث تحتلان موقع دول المصب، وقد تعاونت الدولتان وأسستا هيئة مياه النيل لتصبح هيئة مشتركة بين البلدين، وتهدف الى تنمية موارد البلدين والتخطيط للاستفادة القصوى من المياه طبقاً للاتفاقيات المبرمة أبرزها اتفاقية ١٩٥٩ والتي قضت بأن تكون حصة مصر السنوية ٥٥,٥ مليار متر، والسودان ١٨ ملياراً.. أما دول المنبع فقد تحركت الخبرة المصرية منذ زمن بعيد لتأمين المنابع، وكان أول من ذهب الى الهضبة الاستوائية القائد ابراهيم نجل محمد على والى مصر في أواخر النصف الاول من القرن الماضي، وتتابع التواجد المصري.

حتى جاء القرن الحالي ووقعت مصر اتفاقيات مع أثيوبيا، وأوغندا باعتبارهما أهم دولتين في منابع النيل.. ومازالت بعثة الري المصرية بالمنطقة الاستوائية مقيمة بكل امكانياتها الفنية، حيث تشرف على تصرفات المياه من بحيرة فيكتوريا، أما في أثيوبيا فقد حالت ظروف خاصة دون استمرار التواجد المصري الدائم هناك، وتمارس مصر في اطار الاتفاقيات وتجمع التيكونيل دورها في مراقبة باقي منابع النيل وتأمينها. خصوصاً وأن اسرائيل مازالت في حلبة المصارعة مع مصر لاحتواء دول منابع النيل وتنفيذ مشروعات قد تؤثر على حصص باقي الدول الاعضاء.

بعثة الري

يقول المهندس «عوف أحمد عوف» رئيس بعثة الري المصرية بأوغندا.. ان البعثة مقيمة بأوغندا منذ عام ١٩٥٤ فور انتهاء العمل بسد أوين.. وأن مصر حريصة تماماً على توطيد علاقتها بأوغندا باعتبارها احد أعضاء التيكونيل واحدى الدول الافريقية الواعدة في مختلف المجالات. ويضيف: ان دراسة تخزين المياه ببحيرة فيكتوريا بدأت منذ أوائل القرن الحالي، وبدأ تنفيذ سد اوين عام ١٩٤٨ بهدف استغلاله في توليد المياه وتنظيم مرور المياه شمالاً في اتجاه مصر والسودان.



ويطالب المهندس ياسر علوان بضرورة توعية الشعب الاوغندى بالمشروعات الكبرى التى تقيمها مصر بأوغندا خصوصاً فى مجال المياه والزراعة حيث تتعاون الدولتان بشكل مكثف.. ولا ننسى أهمية استغلال الاعلام الاوغندى فى الدعاية لمشروعاتنا وذلك لإجهاض محاولات الاساءة بين البلدين، وتفويت الفرصة على الأبواق المعادية لمصر، والتى تحاول عرقلة تلك المشروعات، ويؤكد ان اسرائيل تسعى لتدعيم تواجدها بالمنطقة لخدمة مصالحها الاقتصادية والامنية والسياسية.
كما يطالب بضرورة الاسراع فى المشروع المصرى الخاص بإزالة ورد النيل لتوفير مياه الرى للمشروعات الزراعية الجديدة.



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٥/٢/١٩٩٨

اثيوبيا تطالب مصر بتوقيع اتفاق جديد لاقتسام مياه النيل

أديس أبابا - وكالات الانباء: تصاعدت امس حدة الخلافات بين مصر واثيوبيا حول اقتسام مياه نهر النيل زعمت اثيوبيا قيام مصر بتحويل المسار الطبيعي لنهر النيل.

طالبت اثيوبيا بالغاء اتفاق عام ١٩٥٩ الذى وقعته مصر مع السودان وابرام اتفاق جديد يعيد توزيع مياه النيل.

اكد «تيكيدا اليمو» نائب وزير الخارجية الاثيوبي ان الوقت قد حان لتغيير الوضع الحالي.

وصف عمرو موسى وزير الخارجية الذى شارك في اجتماعات منظمة الوحدة الافريقية في اديس أبابا الاتهامات الاثيوبية بانها محض هراء، واكد حاجة البلدين الى اجراء مفاوضات جادة لتوضيح موقفهما.



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٨/٢/١٩٩٨

غدا .. بدء اجتماعات وزراء دول حوض النيل بتنزانيا

«أبو زيد» ينفى اعتراض أثيوبيا على ترعة السلام

القاهرة ـ أ. ش. أ: تشارك مصر فى مؤتمر وزراء دول حوض النيل السادس «التكونيل» والذى يبدأ اجتماعاته باروشا بتنزانيا غداً. يرأس وفد مصر فى المؤتمر الدكتور محمود أبو زيد وزير الاشغال العامة والموارد المائية، اكد الدكتور أبو زيد اهمية المؤتمر لاقراره لاول خطة متكاملة للتعاون بين دول حوض النيل العشره.

وقال الدكتور ابو زيد ان الخطة المتكاملة التى ستعرض على المؤتمر تتضمن ٢٦ مشروعا مشتركا بين دول حوض النيل وتشمل زيادة وتطوير التعاون الاقليمى ووضع اطار عمل شامل للتعاون ومشاركة مباشرة من منظمات وهيئات التمويل الدولية.

واكد الدكتور محمود أبو زيد ان هناك اتفاقا بين جميع دول حوض النيل بما فيها اثيوبيا على النظر فى اى احتياجات مائية لاى دولة من دول الحوض.

وقال ان موافقة البنك الدولى لتمويل الخطة المتكاملة لدول حوض النيل بما قيمته ١٠٠ مليون دولار مشروطة بتنفيذ المشروعات فى اطار خطة التكونيل.

محمود أبو زيد

واشار الدكتور ابو زيد الى ان من المشروعات التى سيتم اقرارها فى اجتماع مؤتمر وزراء دول الحوض مشروعات للحد من البخر والقضاء على الحشائش المائية بالبحيرات وتطوير الارصاد والتنبؤ بالامطار والفيضانات وكلها لصالح دول الحوض وزيادة الموارد المائية.

وحول ما يتردد عن اعتراض اثيوبيا على اقامة بعض المشروعات فى مصر والسودان على مياه النيل اكد الدكتور أبو زيد انه فى جميع لقاءاته مع وزير الموارد المائية الاثيوبى لم يبد أى اعتراض على اى مشروع يقام فى البلاد لان كل دولة تعرف احتياجاتها جيدا من المياه ولا يوجد اى نقص فى المياه لدى دول حوض النيل. واكد ان جميع المشروعات الجديدة فى مصر وخاصة مشروع جنوب الوادى «توشكى» وترعة السلام تتم فى اطار حصة مصر من مياه النيل والتى تقدر بنحو ٥٥,٥ مليار متر مكعب.



المصدر : الأحرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١/ ٢/ ١٩٩٨

رأى المعارضة





مياه النيل!!
والقول الثقيل!!



تردد فى الأوساط السياسية ان اثيوبيا تطالب بإعادة النظر فى اتفاقية عام ١٩٥٩ التى تنظم توزيع مياه النيل بين مصر والسودان بحجة قيام مصر بتحويل المسار الطبيعى لمياه النيل التى تأتى من هضبة الحبشة عبر النيل الأزرق وهى تمثل ٨٥٪ تقريبا من موارد النهر وتصل الخمس عشرة فى المائة الاخرى من الهضبة الاستوائية!!.

ولاشك ان الحديث فى هذا الموضوع سواء من اثيوبيا او غيرها مرفوض رفضا باتا لأن ذلك يؤثر على الإنتاج الزراعى فى مصر وعلى استخدامات مياه النيل فى الاغراض الصناعية وغيرها كمياه الشرب!!.

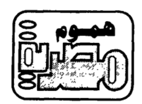
ان حياة أكثر من ستين مليونا من المواطنين تتوقف على حصة مصر فى مياه النيل والتي تحكمها اتفاقية مضى عليها اربعون عاما واى منازعة فى هذه الاتفاقية تعتبر مساسا بحق حيوى لشعب مصر ولايمكن قبوله او حتى بحثه او الخوض فيه!!.

ان حصة مصر من مياه النيل حق مقدس ولا يمكن لمصر ان تسمح لأى جهة كانت بالمساس بهذا الحق!.



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١/٢/١٩٩٨



المياه هي اكثر قضايا العصر خطورة وحيوية.. سواء لمن يملك او لمن يعاني. وهي محط انظار العالم ومطامع الاخرين وهي التي ستفجر الحروب القادمة بلا منازع.

وحتى الدول التي تملك مصادر دائمة معرضة لمشاكل عويصة بدليل ان مصر التي ارتبط بها النيل كأطول واشهر انهار الدنيا تعاني الان من مشكلة المياه مع تعاظم عدد سكانها وتزايد مطالبهم منها. ولم يعد النيل نهرا مصريا بعد نشوء دول عديدة عند المنابع لها ايضا طلباتها، بدليل انها ترفض الان اتفاقيات تقسيم مياه النهر بحجة انها لم تكن طرفا موقعا عليها..

وعمليات معالجة المياه او إعذابها، او تحليتها لم تعد مقصورة على مياه البحار التي قطعت دول الخليج والسعودية - على سبيل المثال - فيها شوطا كبيرا. بل هي تمتد الى تحلية او معالجة مياه الآبار التي تعاني من نسبة ملوحة قد تجعلها صالحة للزراعة.. وان كانت غير صالحة للاستهلاك البشري.

●● ومصر عندما تفكر في التوسع الزراعي في المناطق البعيدة عن النيل او مصادر مائية حلوة، عليها ان تجد البديل الممكن والرخيص في نفس الوقت. وما دمنا نفكر في غزو الصحراء علينا ان ندرس تجارب الاخرين الناجحة. وفي نفس الوقت ندرس تجاربنا سواء في الصحراء الغربية او ما يطلق عليه منذ اواخر الخمسينات الوادي الجديد. او على حواف دلتا النيل في الصالحية شرقا والنوبارية غربا وفي الساحل الشمالي الغربي. وهذه وتلك غنية بمناطق تصلح للزراعة وفي ان تتحول الى تجمعات بشرية استثمارية طيبة.

●● ولانه محارب قديم فكر في طريقة يوفر بها مياه الري ليدخل بها الي قلب معركة الزراعة. من هنا استخدم اللواء عبدالحميد شرف العلم الجديد وتوصل الى فكرة جهاز الكتروني ليتخلص من مشكلة ارتفاع ملوحة التربة الزراعية وعلى مدى ثلاث سنوات اخضع جهازه لاختبارات قاسية ساعده فيها المركز القومي للبحوث ومصلحة الكيمياء ومركز البحوث الزراعية.

والجهاز الجديد جاء ثمره مزج جيد وذكي قام به هذا المقاتل الذي كان احد قادة الحرب الالكترونية خلال حرب اكتوبر مزج فيه بين قواعد ونظريات علوم الكيمياء والهندسة الالكترونية ليحول ظاهرة طبيعية بسيطة الي جهاز الكتروني متكامل. الظاهرة هي ان النبات يصبح اكثر ازدهارا اذا ما سقط المطر بعد برق ورعد وهو ما يعني ان البرق عبارة عن شرارة كهربية تحوي حزمة من الترددات الكهرومغناطيسية تقطع الروابط الهيدروجينية بين جزيئات المياه المتجاورة كما تؤثر على الاملاح الموجودة بها وتجعلها في صورة غير ضارة مما يعطي الفرصة للنبات لإنباته وإزهاره..

●● ومن هذه النظرية خرج الجهاز الجديد الذي توصل اليه اللواء عبدالحميد شرف وهو عبارة عن صندوق متصل بكهرباء عادية يكاد استهلاكه يعادل استهلاك لمبة سهارية مع هوائي معلق داخل انبوب مجهز برؤوس تجميع لربط الجهاز بمنظم المياه. وعندما تنطلق الالكترونيات في المياه تحدث ثلاثة احداث اولها اخماد نشاط كلوريد الصوديوم في المياه فتتحرر ذرات الكلور الى صورة اخرى غير ضارة. والثاني يمتد اثره الى الاملاح التي تترسب على جدران مواسير المياه المعدنية ويفككها الى صور لا تترسب ولاتسبب الصدأ للعروق. والثالث يحول المياه الى ماء اكثر سيولة وخصوبة.

●● وقد اكدت الدراسات والابحاث التي تمت على هذا الجهاز ان النبات اصبح يحتاج الى كميات مياه وسماد اقل مما يحتاج الان تصل الي ٦٠٪ وتخفيض الملوحة بنسبة تصل الى ٧٠٪ كما تزيل الاملاح عن جذور النبات وتساعد علي زيادة قدرته علي امتصاص الغذاء وبالتالي يزيد الانتاج بنسبة ٥٠٪ وتقلل نسبة انسداد انظمة الري.

●● وهذا الاختراع الذي تم تصنيعه في مصر والذي بدأت فكرته في اكتوبر ١٩٩٤ يفتح الباب امام طفرة جديدة للزراعة. ويحل مشاكل عديدة تواجه الحلم المصري بزراعة الصحراء حتى ولو بمياه جوفية عالية الملوحة.. يمكن ان توفر مياه النيل لمناطق تحتاجها.

لماذا لا نتوسع في استخدام تلك الفكرة وتشجيع صاحبها احد ابطال حرب اكتوبر العسكرية.. في القضايا السلمية والتنمية؟!

عباس الطرابيلي



وزير الاشغال قبل سفره إلى تنزانيا:

مياه النيل بعيدة عن أى تسويات بالمنطقة

أعلن الدكتور محمود أبوزيد وزير الأشغال العامة والموارد المائية قبل سفره أمس إلى تنزانيا لحضور الاجتماع الوزارى لدول حوض النيل، أن مياه النيل ملك لدول الحوض كلها، وليس لمصر وحدها، وأنها ستظل بعيدة عن أى تسويات جارية أو ستجرى فى منطقة الشرق الأوسط

ودعا الوزير دول حوض النيل إلى التصدى للمخطط الإسرائيلى الرامى إلى التغلغل فى المنطقة، وزعزعة الاستقرار فيها ونفى مايردده أجهزة الإعلام الغربية عن موافقة مصر على إمداد إسرائيل بالمياه عبر قنوات خاصة، مؤكدا أن هذا الترديد لايخرج عن كونه شائعات مغرضة، قصد منها وضع العراقيل أمام دول الحوض حتى لاتعيش فى سلام، مشيرا إلى أن مصر ليس لديها فائض حتى تصدره لإسرائيل، وإذا كان لديها فإنه تتم الاستفادة به فى مشروعاتها الجديدة لتغطية الاحتياجات الأساسية لمواطنيها. وأكد الوزير أن الحديث عن استخدام مصر والسودان النصيب الأكبر من حصة مياه النيل عار من الصحة، خاصة إذا وضعنا فى الحسبان أن حصتيهما المكفولتين قانونا لاتزيدان على ٨٪ من الحصة السنوية التى تقدر بنحو ٨٠٠ مليار متر مكعب



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١/٣/١٩٩٨

المدير العام للمركز العربى لدراسات المناطق الجافة

52٪ من المياه العربية خارج السيطرة

□ **القاهرة - عبدالظيم الباسل ومصطفى عبدالسلام :**

كشف د. حسن مسعود المدير العام للمركز العربى لدراسات المناطق الجافة والاراضى القاحلة التابع لجامعة الدول العربية عن تزايد ازمة الموارد المائية داخل المنطقة العربية خلال السنوات القادمة وقال ان هذه المشكلة ستزداد حدة بحلول عام 2000 فى ظل استمرار الانفجار السكانى الذى يشهده الوطن العربى ومضاعفة عدد السكان عدة مرات.

واضاف ان الموارد المتاحة لكل قطر عربى : اصبحت اذا ماقورنت بالطلب المحلى والمتوقع مستقبلا محدودا للغاية كما انها عرضة للتدهور بسبب التأثيرات البيئية للنشاط الانسانى وبذلك فان اكثر المشكلات خطورة فى الوطن العربى هى تلك المشكلة التى تتمثل فى اختلال التوازن بين الموارد المائية المتاحة والطلب المتزايد على الماء وبالتالى ظهور بوادر العجز المائية فى عدد من الاقطار العربية.

وتناول د. مسعود بالتفصيل فى تصريحاته لـ «العالم اليوم» خلال زيارته للقاهرة ازمة المياه داخل الدول العربية حيث اكد على ان الارقام تشير الى ان المنطقة العربية تعد من اكثر المناطق جفافا فى العالم فبينما تحتل المنطقة 10,4٪ من مساحة اليابسة فانه فى المقابل لايتوافر فى اراضيها سوى 0,01٪ من مجمل الموارد المائية العذبة كما تشير الارقام كذلك الى ان اجمالى الموارد المائية داخل المنطقة هى 246,6 مليار متر مكعب منها حوالى 225,3 مليار م3 موارد سطحية والباقى اى 39,3 مليار م3 موارد جوفية ويضاف الى هذه الموارد المخزون الجوفى او الموارد غير المتجددة ومن اهم سمات موارد المياه العربية تواجد الجزء الاكبر منها فى انهار مشتركة اذ يقدر مجموع الموارد المائية للانهار المشتركة بـ 192 مليار م3 منها 138,6 مليار ذات منشأ خارجى اى ان مايقارب 52٪ من الموارد المائية المتجددة فى الوطن العربى تنشأ خارج حدوده وبالتالى فهى غير واقعة تحت سيطرته اما نسبة الاعتماد على الموارد المشتركة فتتراوح مابين 16 و 95٪.

وتطرق المدير العام للمركز العربى لدراسات المناطق الجافة والاراضى القاحلة الى اسباب ظهور بوادر العجز المائى فى عدد من الاقطار العربية اذ انه اشار الى ان هذه الاسباب متعددة منها على سبيل المثال ارتفاع معدلات النمو السكانى وتسارع طفرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية

ومحدودية الموارد المائية وضآلة التغذية اللازمة لتجددها وعدم انتظامها واهمال الجانب البيئى فى مشروعات التنمية وتعريض المياه للتلوث وضعف الادارة والاستخدام غير الرشيد للموارد المائية وبالتالى ضياع كميات كبيرة من المياه واستنزاف المخزون وتعريض المصادر العذبة الى التدهور فى نوعيتها وضعف التشريعات فى بعض الافكار العربية والحاجة الى تطويرها والتشدد فى تطبيقها .



المصدر : الحياة

التاريخ : ٢/٢/١٩٩٨م

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تباين المواقف المصرية الرسمية من طروحات اثيوبيا المائية

□ *القاهرة - محمد علام*

■ تباينت المواقف الرسمية المصرية حيال دعوة اثيوبيا - من خلال وسائل الاعلام - الى تعديل اتفاقية ١٩٥٩ المصرية - السودانية بشأن تقاسم مياه النيل، وإيجاد قسمة عادلة لمياه النهر واتهام مصر بالتخطيط لنقل مياه النيل الى اسرائيل. ففيما تعاطى وزير الخارجية السيد عمرو موسى مع الطروحات الاثيوبية «ديبلوماسياً»، نافياً وجود خلافات، ومؤكداً أن العلاقة مع اديس ابابا «مرشحة للتقدم»، صعد وزير الاشغال والموارد المائية الدكتور محمود ابو زيد هجوماً على هذه الطروحات واتهم اسرائيل بـ «التخطيط للتغلغل الى هذه المنطقة وزعزعة استقرارها»، داعياً دولاً افريقية الى «التصدي لهذه المخططات» بدلاً من الوقوع فيها.

فبعد ساعات من التصريحات التي ادلى بها موسى مساء اول من امس للصحافيين واصفاً فيها زيارته لإثيوبيا قبل يومين بانها كانت ناجحة، ومحادثاته هناك بانها «جادة وإيجابية»، نافياً بشدة طرح الجانب الاثيوبي خلال المحادثات تعديل اتفاقية ١٩٥٩، ادلى ابو زيد بتصريحات اكد فيها ان «مياه النيل كانت وستظل بعيدة عن اية تسويات جارية او ستجرى في المنطقة».

وقال أبو زيد قبل مغادرته القاهرة مساء أول من امس الى اروشا لرئاسة وفد بلاده في اجتماعات الوزراء المعنيين بملفات المياه في دول حوض النهر، ان «مياه نهر النيل لدوله وما يتردد عن امداد اسرائيل بالمياه اشاعات مغرضة».

وسيبحث اجتماع اروشا الوضع المائي في دول الحوض ومشاريع التعاون المقترحة لتحسين استخدام المياه وزيادة الموارد المائية، ونسقت مصر والسودان مواقفهما في هذا الشان خلال اجتماعات اللجنة المشتركة للمياه التي عقدت في الخرطوم الاسبوع الماضي.

واستبعدت مصادر مصرية مطلعة إثارة اثيوبيا مطالبها التي دعت فيها الى «اعادة تقسيم مياه النهر تحت شعار من اجل حصة عادلة» على الاجتماعات، مشيرة في الوقت نفسه إلى حرص مصر على علاقاتها مع اثيوبيا وعدم استخدام المياه ورقة سياسية، في ضوء اتصالات تمت اخيراً بين العاصمتين استهدفت احتواء الآثار الجانبية لتصريحات صدرت في هذا الشان من قبل.

وكان وزير الخارجية الاثيوبي سيوم مسفين اعلن - عقب لقائه في اديس ابابا مطلع الشهر الماضي وفداً من الكونغرس الاميركي برئاسة السيناتور توم كامبل - رغبة بلاده في «الحصول على نصيب اكبر من مياه النيل» بحجة أن بلاده «تحتاج بشدة اليها لاستخدامها في مجال الري وتوليد الكهرباء». وتعزز اثيوبيا مطالبها العلنية بتقرير صدر عن البنك الدولي العام الماضي، وذكر ان «مصر تهدر ١١ في المئة من حصتها السنوية من مياه النيل» التي تقدر بنحو ٥٥,٥ بليون متر مكعب حسب اتفاقية ١٩٥٩.



المصدر : العربى

التاريخ : ٢/٣/١٩٩٨

٢,٥ مليار دولار من أمريكا لأثيوبيا لحرمان مصر والسودان من ٨٥٪ من مياه النيل

كتب: صلاح عزازى ■

كشفت مصادر سودانية رفيعة المستوى لـ «العربى». عن تحرك امريكى بالتعاون مع البنك الدولى لضرب المصالح الوطنية والاقتصادية لمصر والسودان معا من خلال قيام مكتب الاستصلاح الأمريكى بتمويل إنشاء ٤ سدود عملاقة جديدة فى أثيوبيا علي النيل الأزرق ستهدد وصول مياهه إلى مصر والسودان حيث تستهلك البلدان ٨٥٪ منها.

وكشف المصدر النقاب عن أن البنك الدولى قدم تمويلا للحكومة الأثيوبية قدره ٢,٥ مليار دولار امريكى لاستكمال هذه السدود الأربعة، فى حين أن عملية الإنشاء لا تتكلف أكثر من مليار ونصف المليار فى أقصى التقديرات، وسوف تتمكن اثيوبيا فى حال إنشاء هذه السدود من زراعة نحو مليونى فدان، واستصلاحها.

وربطت المصادر بين هذا التحرك المشترك للولايات المتحدة والبنك الدولى وبين التقارب السريع الذى حدث فى العلاقات الرسمية بين مصر والسودان ولاسيما بعد عقد اجتماعات الخرطوم الأخيرة بحضور وزيرى الرى والموارد المائية فى البلدين والتى ركزت على التنسيق بين البلدين والاستعداد لإنشاء عدد من مشاريع المياه الجديدة وتبادل الخبرات، فضلا عن تقديم دعم فنى للسودان لاستزراع مناطق جديدة. وانشاء بنك لتمويل مشروعات تنمية الموارد المائية.

وقالت المصادر إن هناك علاقة وثيقة بين الانتقادات الأثيوبية الحادة لمصر مؤخرا بأن ليس من حقها توصيل مياه النيل لتوشكى وسيناء وبين البدء فى تنفيذ هذه السدود وتقديم واشنطن والبنك الدولى كل هذه الأموال لتمويل سدود أثيوبية الأمر الذى يزيد من احتمالات التوتر فى العلاقات المصرية الأثيوبية، وفى منطقة حوض النيل كلها.



المصدر : الوفد

التاريخ : ٣/١٢/١٩٩٨

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

صباح الثلاثاء

أصابع إسرائيل

● أثيرت حول مشروع توشكي تحفظات واعتراضات كثيرة تتعلق بالجدوى الاقتصادية والتكلفة وكم لا نهائي من القضايا الفنية المعقدة، ورغم وجاهة التحفظات والاعتراضات التي صدرت عن علماء وخبراء مشهود لهم بالكفاءة والخبرة، إلا أن هذه التحفظات والاعتراضات قوبلت بالصمت أو في أحسن الأحوال بحجج مضادة أغرقت القضية في بحر من الجدل والسفسطة.

● وإذا كانت التحفظات والاعتراضات قد صدرت داخل مصر، وبدافع الوطنية والحفاظ على المصلحة العامة، فإن هناك تحفظات واعتراضات تأتي أيضا من خارج مصر وبدافع التآمر والغيرة والتعصب الأعمى والتشهير الذي تقوده أثيوبيا التي تتحكم في منابع النيل.

● ورغم أن المزاعم الأثيوبية بشأن اقتسام مياه النيل قديمة، إلا أن هذه المزاعم عادت لتستيقظ وتتردد بصوت عال على لسان كافة المسئولين الأثيوبيين، بمناسبة وبغير مناسبة لأنهم على حد زعمهم لا يمكن أن يقبلوا إلى ما لا نهاية الوضع «الظالم» الذي تفرضه مصر عليهم وأنه قد آن الأوان لتصحيح هذا الوضع الخاطئ»

● وتطالب أثيوبيا مصر بإلغاء اتفاق عام ١٩٥٩ الذي وقعته مع السودان لاقتسام مياه النيل بدعوى أن هذا الاتفاق يستثني أثيوبيا، والأهم من ذلك أن تمتنع مصر عن تنفيذ أية مشروعات من شأنها تحويل المسار الطبيعي للنيل أو الاضرار بحصص الدول الأخرى من المياه.

● والمزاعم الأثيوبية تعني في النهاية إعادة توزيع المياه أو بعبارة أدق اقتطاع جزء من نصيب مصر بصورة تؤثر على منسوب المياه عند السد العالي وهذا بدوره يصيب فكرة مشروع توشكي في مقتل ويعطي مصداقية لكل الحجج والاعتراضات التي أثيرت حول المشروع من قبل.

● ومن المهم التأكيد أن الموقف الأثيوبي يأتي وسط توقعات بأن يشهد العالم «مجاعة مياه» تتسبب في نشوب صراعات مسلحة بين الدول

● ولم يعد سرا أن اسرائيل تقف وراء المزاعم الأثيوبية بالتحريض والمساندة والأهم من ذلك التبرع مجانا بتزويدها بالخبراء وإقامة المشروعات المائية على منابع النيل للتأثير على حصة مصر وحرمانها من التنمية وعرقلة تقدمها الاقتصادي لأن مصر القوية اقتصاديا وسياسيا وعسكريا خطر على أمن اسرائيل!

● وإذا كانت التحفظات والاعتراضات الداخلية التي أثيرت حول مشروع توشكي لها كل الاعتبار فإن تجاهل التحفظات والاعتراضات الخارجية يمكن أن يعرض مصالح مصر العليا للخطر ويورطها في نزاعات إقليمية خطيرة مع دول الجوار.

جورج نهيم



المصدر : الشعب

التاريخ : ٢٣/٢/١٩٩٨

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مخطط أمريكى لتمويل سدود أثيوبيا على النيل

كتب جمال إمبابى:

جددت الحكومة الأثيوبية هجومها على كل من مصـ ر والسودان وارتفعت حدة الخلافات بينهما حول اقتسام مياه نهر النيل واتهام أثيوبيا لمصر بتحويل المسار الطبيعى لنهر النيل.. طالبت الحكومة الأثيوبية بإلغاء اتفاقية عام ١٩٥٩ والموقعة بين كل من مصر والسودان وعقد اتفاق جديد يقضى بإعادة توزيع مياه النيل..

يأتى ذلك بمناسبة انعقاد مؤتمر وزراء دول حوض النيل السادس «التيكونيل» والذى بدأ أعماله صباح أول أمس الأحد بالعاصمة التنزانية أروشا.. من ناحية أخرى كشفت التصريحات الأثيوبية عن موافقة البنك الدولى بضغوط أمريكية بتمويل المشروع الأثيوبى الخاص ببناء عدد من السدود تستهدف تخفيض مياه النيل على كل من مصر والسودان بمقدار ٦ مليارات متر مكعب.. انتقدت أثيوبيا مرة أخرى مشروعى توشكى وترعة السلام.. وكان مكتب الاستصلاح الأمريكى التابع لوزارة الزراعة الأمريكية قد قدم خطة مجانية للحكومة الأثيوبية ببناء عدد من السدود التى تستهدف زراعة مليونى فدان وتخفض مياه النيل على دولتى المصب «مصر والسودان» بمقدار ٦ مليارات متر مكعب وهو ما كشفته «الشعب» منذ أكثر من عامين وحذرت على لسان المختصين من أن هذه الكمية من شأنها أن تؤدى لوقف خطط التنمية فى البلدين..

من ناحيته أعلن د. محمود أبو زيد -وزير الأشغال العامة والموارد المائية والذى يرأس وفد مصر فى المؤتمر- أن هناك خطة متكاملة ستعرض على المؤتمر تشمل ٢٦ مشروعا مشتركا بين دول الحوض تستهدف زيادة وتطوير التعاون الإقليمى ووضع إطار عمل مشترك بين دول الحوض.



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٤/ ٣/ ١٩٩٨

اختيار مصر مقررا للمجلس الوزارى لحوض النيل

الرئيس التنزانى يطالب دول المنطقة بنبذ خلافاتها

أروشا - أ ش أ - وافق المجلس الوزارى السادس لدول حوض النيل الذى اختتم احتماعه فى أروشا بتنزانيا أمس علي اختيار مصر مقررا وانتخاب تنزانيا رئيسا ووصف السفير محمد رفيق خليل سفير مصر فى تنزانيا أجواء الاجتماع الذى بدأ أمس الاول بانها ايجابية وتعكس رغبة حقيقية من أحل التعاون والتمية فى دول الحوض بما يعود بالنفع والحير على جميع شعوب المنطقة

وأضاف أن الوزراء المختصين بشئون المياه فى اثيوبيا وكينيا وأوغندا والسودان ورواندا وتنزانيا بجانب الدكتور محمود ابو زيد وزير الأشعال العامة والموارد المائية ورئيس وفد مصر بدأوا فى عقد جلسات مغلقة بعد افتتاح الاجتماع أمس لبحث

قضايا فنية متخصصة

وأوضح أن الوزير البوروندى أوفد ممثلا له بينما لم تشارك كل من اريتريا والكونجو الديمقراطية «زائير سابقا» فى الاجتماعات

وقد وجه الرئيس التنزانى بنجامين مكابا كلمة للجلسة الافتتاحية اكد فيها اهمية ان يكون النيل عامل توحيد لا تفرقة بين الدول التى يمر بها وأشار مكابا فى كلمته التى ألقاها نيابة عنه وزير الموارد المائية التنزانى بيوس نجواندو الى ضرورة تعظيم الاستفادة من مياه النيل لمصلحة جميع دول الحوض مؤكدا مساندة بلاده لجميع مبادرات المياه المشتركة لمياه النيل وقال إن التعاون أصبح ضرورة قصوى



المصدر : الأهرام المسائى

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٥/٣/١٩٩٨

فى ختام اجتماعات وزراء «التيكو نيل» أمس:

آلية جديدة .. للتعاون بين دول حوض النيل

اكتسبت اجتماعات وزراء المياه بدول حوض النيل التي اختتمت اعمالها بمدينة «اروشا» بتنزانيا امس اهمية خاصة نظرا لكونها تمثل الاتفاق بين دول الحوض على دعم التعاون من اجل الحفاظ على مياه النهر وزيادة الموارد المائية بدول المنبع - الى جانب وقف التراشق بالتصريحات العنترية من جانب بعض الدول والتي تزايدت في الاونة الاخيرة مطالبة باعادة توزيع حصص مياه النيل على دول الحوض العشر وفقا لحاجة كل دولة دون الالتفات الى المعاهدات والمواثيق الدولية وهو ما ترفضه تماما!!

كما ان اهمية هذه الاجتماعات يرجع الى كونها تأتى فى وقت زاد الصراع على نقطة المياه على المستويين الدولي والاقليمي.. وباتت نقطة المياه اغلى من نقطة النفط وجرام الذهب.. وكان لابد من الاتفاق بين دول الحوض على التنسيق والالتزام بالمعاهدات والاتفاقيات الخاصة بتوزيع حصص كل دولة من مياه النيل، واقامة مشروعات مشتركة في مجال تنمية الموارد المائية.. والتخطيط لمستقبل التعاون هذا .

وقد جاءت الاجتماعات ناجحة وحققت النتائج المرجوة منها، حيث تم الاتفاق على انشاء الية لمتابعة تنفيذ مشروعات التعاون بين دول الحوض العشر.

الدكتور محمود ابو زيد وزير الاشغال ورئيس وفد مصر فى الاجتماعات اكد ان الآلية المقترحة تضم ٣ مستويات.. الأول وهو على المستوى الوزارى حيث يضم الوزراء المختصين بشئون المياه بدول الحوض ويتولى الوزراء اقتراح مشروعات التعاون المشتركة ووضع اسسها ، وطرق تنفيذها بما يضمن استفادة كل الدول، وليست دولة دون أخرى.

والمستوى الثانى : ويضم مجموعة فنية استشارية من خبراء الرى والصرف والبيئة بكل دول حوض النيل، أما المستوى الثالث: فهو عبارة عن سكرتارية مؤقتة لحين انتهاء الدراسة التى يمولها برنامج الامم المتحدة بشأن الهياكل الدائمة للآلية الجديدة.



د.محمود أبو زيد

واشار الى ان هناك حاجة اقتصادية كبيرة للتعاون الاقليمى فالمشروعات المشتركة ستعود بالنفع على كل دول الحوض، بينما المشروعات الفردية ستدمر بيئة النهر، ولا يخفى على احد التدهور الذى اصاب مياه النهر فى السنوات الاخيرة بسبب تزايد تنامى الغابات والحشائش فى الروافد الاثيوبية والاوغندية ، الى جانب القاء المخلفات الصناعية والصرف الصحى والكيماويات فى مجرى النهر، الامر الذى يحتاج الى تكاتف كل دول الحوض لمواجهة هذا العدد والتلوث، الذى يهدد بالدمار وموت الاحياء.

واشار ايضا الى اهمية التقارب والتجمع لدول الحوض في مجال ادارة الموارد المائية.. وتنفيذ خطة عمل «اروشا» عام ٩٥ والتى تمثل حجر الزاوية فى مجال تطوير التعاون بين دول الحوض.. وتضم هذه الخطة ٢١ مشروعا مشتركا بتكلفة ١٠٠ مليون دولار وتشمل جميع المجالات البيئية والمائية والزراعية والكهربائية ، مؤكدا ان البنك الدولى وافق على القيام بتمويل هذه المشروعات بالتعاون مع الهيئات والمنظمات المانحة.

واوضح الوزير ان مصر اكدت ان جميع مشروعاتها التنموية بما فيها مشروع توشكى تتم فى اطار حصتها من مياه النيل السنوية ، مشيرا الى ترحيب كل دول حوض النيل بمشروع توشكى وتنمية سيناء ، وانه ليس صحيحا ما يتردد بشأن اعتراض بعض الدول على المشروعين، خاصة وانهما فى اطار حصة مصر السنوية، وان مصر سبق وان اعلنت ذلك اكثر من مرة، كما ان لكل دول حوض النيل الحق فى الاستفادة بحصتها بما لا يهدد مصالح الآخرين او يشكل ضغوطا على حصولهم ، وعدم خروج نقطة مياه عن حدود الدولة الى الغير .

واوضح ان الاجتماع القادم لوزراء المياه بدول النيل سيعقد فى الخرطوم فى فبراير من العام القادم.

اشرف بدر



المصدر : المصور

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٦/٣/١٩٩٨

انتهاء الخلاف بين مصر وأثيوبيا على النيل

عمرو موسى

□ أكد السفير عبدالرحمن صلاح منسق شئون مياه النيل على أن زيارة عمرو موسى وزير الخارجية الى أثيوبيا أخيرا ولقاءه بالرئيس الأثيوبى ميلس زيناوى ووزير الخارجية ، أدت إلى احتواء الخلاف بين البلدين الناشىء عن عدم وضوح الرؤية بالنسبة للأثيوبيين فيما يتعلق بمشروعى توشكى وترعة السلام.

وكان الجانب الأثيوبى قد احتج على المشروعين باعتبارهما من المشروعات التوسعية فى استخدام المياه ، وخشية أن تستخدم مصر أكثر من حصتها ، وأوضح الجانب المصرى أن مصر هى آخر دولة من دول حوض النيل، وإذا لم تستخدم المياه القادمة إليها ستذهب الى البحر . وأكد السفير عبدالرحمن صلاح لـ«نجوان عبداللطيف» أن مصر وأثيوبيا ترتبط مصالحهما بنهر النيل وتنظيم الاستفادة من مياهه.

وحول مشروعات السدود التى تحاول اثيوبيا إنشاءها على نهر النيل ، وتقوم ببنائها إسرائيل قال السفير : حتى الآن لم تقم اثيوبيا بمشروع يضر بمصالحنا المائية ، هناك مشروعات تدرس ، وعندما تكتمل دراستها وتعلن عنها اثيوبيا فلدينا آلية للتفاهم معهم ، بما يحفظ العلاقات بين البلدين وعدم إلحاق أى ضرر بطرف ما.

وعن احتجاج أثيوبيا على اتفاقية عام ١٩٥٩ ومطالبتها بانهائها وعقد اتفاقية جديدة ، قال السفير صلاح الدين : هذه الاتفاقية بين مصر والسودان عقدت قبل انشاء السد لتنظيم كيفية الاستفادة من مياه النيل بين البلدين، وليست موجهة ضد أثيوبيا . وأكد السفير على أن حق مصر من المياه محميا بشكل طبيعى، لأن نهر النيل حوضه الجيوسى مائل من الجنوب إلى الشمال فى حين أن جميع الأنهار تميل أحواضها من الشمال إلى الجنوب .

ومن ناحية أخرى أكد كمال درويش النائب الأول لرئيس البنك الدولى فى لقاءاته مع الصحفيين المصريين فى الغردقة أن البنك الدولى لايمكن إطلاقا أن يقوم بتمويل أية مشروعات بنية أساسية تتعلق بموارد مياه الأنهار إلا إذا حصلت الدولة الراغبة على موافقة الأطراف المستفيدة بالنهر، والبنك يقوم دائما بإبلاغ الأطراف المستفيدة وفى كل الأحوال يمتنع البنك عن تمويل أية مشروعات مالم تكن هناك موافقة.



المصدر : الأخبار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٦ / ٣ / ١٩٩٨

وزير الاشغال والموارد:

استمرار الاتصالات بين دول حوض النيل وضع سياسة استخدام المياه حتى ٢٠١٧

اروشا ـ تنزانيا ـ ا. ش. ا :

أكد الدكتور محمود أبو زيد وزير الاشغال والموارد المائية في ختام اجتماعات المؤتمر الوزارى السادس لدول حوض النيل على ضرورة ازالة المخاوف بين دول الحوض وبناء الثقة واستمرار الاتصالات والمشاورات المثمرة بين دول الحوض..

واكد المؤتمر اهمية دعم التعاون بين دول الحوض وتحقيق التكامل بين الانشطة لمواجهة التحديات من زيادة سكانية وارتفاع الطلب على المياه.

وصرح المهندس أحمد فهمى رئيس قطاع مياه النيل انه تم وضع صياغة سياسة استخدام المياه حتى عام ٢٠١٧.. وقرر مؤتمر أروشا بتنزانيا لدول حوض النيل انشاء قاعدة معلومات للموارد الطبيعية لدول الحوض.

وصرح الدكتور محمود أبو زيد انه تمت مناقشة أولويات الخطة المتكاملة لمشروعات التكوين.



المصدر : الأهرام المسائى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٧ / ٣ / ١٩٩٨

فى مؤتمر دولى يبحث مشاكلها ويرعاه ٣ وزراء:

«صناعة المياه» .. تحديات تكنولوجية وبيئية

كيف يمكن توفير المياه كما وكيف لسكان العالم؟

إجابة هذا السؤال باتت تشغل الكثيرين من صانعى ومتخذى القرار على مستوى العالم فى ظل التزايد السكانى المستمر ومحدودية موارد المياه، مع تزايد الأنشطة المختلفة الزراعية والصناعية التى تحتاج الى المياه بصفة اساسية، اضافة الى ان ناتج تصريف المياه بعد استخدامها يمثل فى كل المستويات مشكلة خطيرة تؤرق الجميع، حيث تمثل المصادر الأساسى لتلوث البيئة.

ولأن الشرق الاوسط ومنطقة شمال أفريقيا بصفة خاصة يعتبران - بالمعايير الدولية - من المناطق الأشد فقرا فى الموارد المائية، فإن مشكلة توفير المياه تأخذ شكلا بالغ الخطورة فى هذه المنطقة.

فى ظل هذا التصور قامت الهيئة القومية لمياه الشرب والصرف الصحى خطوات عملية نحو وضع تصورات مدروسة تهيئ لمتخذى القرار استحداث وتطبيق تقنيات جديدة فى مجال مياه الشرب والصرف الصحى، بهدف تعظيم الاستفادة بما هو متاح من موارد، والحد من أسباب التلوث البيئى.

وكانت اولى هذه الخطوات هى المؤتمر الدولى لتقنيات المياه الذى اقتربت دورته الثالثة من انعقاد يوم ٢٠ مارس الحالى، ويهدف الى التوعية باهمية الحفاظ على الموارد المائية وترشيد استخدامها، وبحث سبل مكافحة التلوث، وتحسين جودة مياه الشرب حفاظا على صحة المستهلكين ودراسة الأساليب المثلى لاستخدام المياه الجوفية وادارة مصادرها وتنمية المصادر غير التقليدية للمياه مثل تحلية مياه البحر، كما يهدف المؤتمر الى التنويه بالبعد الاجتماعى والاقتصادى لمشكلات المياه والأساليب الحديثة لتشغيل وصيانة المرافق.

وتتحقق هذه الاهداف من خلال ٤ محاور للنقاش حول دور القطاع الخاص فى صيانة وتشغيل مرافق مياه الشرب والصرف الصحى، وتحلية المياه كمصدر غير تقليدى، وتلوث المياه فى الاستخدام الصناعى وتقييم آثارها البيئية، وأخيرا دور التركيب المحصولى وأساليب الرى الحديثة فى توفير مياه الرى.

وحول هذه المحاور، تدور كلمات ٥٠ بحثا متخصصا، يلقيها باحثون يمثلون ١٦ دولة عربية واجنبية من خلال ١٢ جلسة عمل على مدى اربعة ايام.

ويتخذ المؤتمر من «صناعة المياه» عنوانا له، ويجمع فى حضوره بين الخبراء المتخصصين واساتذة الجامعات والمسئولين، وممثلى بعض الشركات فى الدول المتقدمة فى مجال تقنيات معالجة المياه، وذلك تحت رعاية وزراء الاسكان، والتعليم العالى والدولة للبحث العلمى، والأشغال العامة والموارد المائية، ورئيس جامعة المنصورة.

ويشارك فى تنظيم المؤتمر كل من الهيئة القومية لمياه الشرب والصرف الصحى، وجامعة المنصورة ومعهد التبين للدراسات التعدينية والجمعية المصرية لتكنولوجيا المياه وأمانة المجلس الاعلى لمراكز ومعاهد البحث العلمى.

عبد الحكيم الشامى



المصدر : الحيـــــاة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٧ / ٣ / ١٩٩٨

مصر ستوقع الاتفاق المائي بعد تسجيل تحفظات

□ القاهرة - محمد علام

■ قررت مصر التوقيع على «الاتفاق الدولي للاستخدامات غير الملاحية للمجاري المائية» الذي اقرته الجمعية العامة للامم المتحدة في أيار (مايو) العام الماضي.

وكانت القاهرة رفضت التوقيع على الاتفاق لدى صدوره واعتبرته «غير ملزم وان بنوده تضمنت عبارات فضفاضة تحمل اكثر من تفسير، وتلغي الحقوق المكتسبة وتضعف شرعية الاتفاقات التي ابرمت في شأن تنظيم حصص الدول المشاركة في حوض النهر الواحد».

وعدلت مصر موقفها في ضوء إعادة النظر في الاتفاق اثر اتصالات مع المنظمة الدولية والوكالات المعنية. وكانت الجمعية العامة اقرت الاتفاق بغالبية ١٠٤ دول واعتراض ثلاث (الصين وتركيا وبوروندي) وامتناع (٢٧) عن التصويت بينها (مصر واثيوبيا وفرنسا واسرائيل).

وعُلم أن التحفظات المصرية تتعلق بالمادة الخامسة في الاتفاق الذي «يلزم اي دولة من دول حوض النهر الواحد الأخذ في الاعتبار مصالح الدول الاخرى، وبالمشاركة الجماعية في تطوير النهر بطريقة عادلة»، وتسيير التحفظات في اتجاه عدم اعتبار النص سنداً لطلبات بالتفاوض على قسمة عادلة لمياه الأنهار. كما تتعلق التحفظات بالمادة السابعة التي نصت على «حق الدول في حوض النهر اتخاذ اجراءات لمنع اي ضرر وطلب تعويض في حال قيام طرف آخر بإجراءات تؤدي الى حدوث هذا الضرر»، وتعتبر مصر ان طبيعة الأضرار غير محددة، كما لم تقدر آثارها، ولا يُعد هذا النص الفضفاض سنداً لحجج البعض في إثارة اعتراضات على مشاريع دول اخرى في حدود حصصها المقررة.

ويؤكد الرأي المصري، الذي سيسجل عند التوقيع، على أن الاتفاق لا يلغي الاتفاقات الثنائية او المتعددة الاطراف السابقة عليها التي كانت وستظل المرجعية الرئيسية لأية خلافات او نزاعات مائية او اعتراضات، كما تشكل الإطار القانوني الذي يحكم تقاسم الحصص، كما ينظر الى الاتفاق الدولي باعتباره تقنيناً للاعراف الدولية المستقرة في هذا الشأن والذي لا يخرج عن القانون الدولي.

وستؤكد مصر أن الاتفاق الدولي إطاري يتضمن احكاماً ومبادئ عامة يشترط لتنفيذها أمران، الأول: اتفاق جميع الدول الاطراف في حوض النهر الواحد، والثاني: إبرام الدول النهرية إتفاقاً خاصاً ينظم العلاقة بينهما حتى مع افتراض توقيع جميع الدول الأطراف على الاتفاق الدولي.

وستؤكد أيضاً حرصها على التعاون مع الأشقاء في دول حوض نهر النيل على اساس قواعد القانون الدولي وفي إطار الاحترام المتبادل والكامل للحقوق والالتزامات.

في غضون ذلك من المنتظر ان تبدأ مصر اتصالات جدية مع البنك الدولي بصفتها مقرر مؤتمر دول حوض نهر النيل، الذي انهى اعماله في مدينة اروشا في تنزانيا قبل ايام، وبالتنسيق مع الاخيرة بصفتها رئيس المؤتمر وذلك لعرض مشاريع مائية على البنك للبحث في إمكانات تمويلها. وكانت مصر ابلغت المؤتمر أن دراسة الإطار القانوني لتقاسم المياه وحصص كل دولة منها تتعلق بالمشاريع الجديدة.



المصدر : الأحرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٧ / ٣ / ١٩٩٨

د. رشدى سعيد فى حوار ساخن مع الأحرار:

شركات المقاولات والمكاتب الاستشارية وراء اشتعال الصراع فى حوض النيل

•• مواسم هجوم أثيوبيا على مصر تبدأ عندما تهتز العلاقة بين القاهرة وواشنطن

•• التفوق العسكرى والاقتصادى



المصدر : الأحرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٧/٧/١٩٩٨

حائط قوى أمام أى مغامرة لمنع المياه عن مصر

نعم.. إسرائيل تدس أنفها فى حملات تشكيك بحقوقنا فى النيل

اثارة قضايا المياه داخل حوض النيل وراءها المكاتب الاستشارية العالمية وشركات المقاولات الكبري .. ثلاثة سيناريوهات تم رسمها بدقة لاشعال الصراع داخل الحوض والتشكيك في نصيب مصر من النيل ..

هجوم اثيوبيا ياتي في توقيت توتر العلاقات المصرية الامريكية . قدمت للحكومة المصرية مشروعا رائدا لتفريغ وادي النيل والدلتا من الكثافة السكانية واعتبارها محمية زراعية قبل ان تصاب بالفناء والهلاك.

صاحب هذه الاراء والافكار الرائعة هو عالم الجولوجيا الكبير واحد شيوخ النيل المصري الاصيل د. رشدي سعيد انتهزت الاحرار فرصة وجوده بالقاهرة وناقشته عن ابعاد المخططات الغربية التي تدار بحنكة شديدة لافساد علاقة مصر بدول حوض النيل والتعرف علي مشروعه الحضاري لتفريغ الدلتا والوادي من السكان بجانب اثارة قضايا اخري حيوية ومهمة . وهذه تفاصيل الحوار :

● د. رشدي سعيد اكدتم علي عدم وجود اتفاقية لتوزيع حصص المياه بين مصر ودول حوض النيل واننا نعتمد علي حقوقنا التاريخية .. كيف ذلك ؟

● بالفعل لا توجد اتفاقية موحدة حتي اليوم بين دول المنبع والمصب علي طريقة توزيع مياه الحوض او رصد احواله وتقنين سريانه في مختلف الدول فمعظم الاتفاقيات مع دول الحوض قديمة تمت مع القوي المستعمرة وفي اطار نظام عالمي ولي زمانه ومن الصعب للغاية ان نتصور قبول اية حكومة مستقلة الا تكون لها سيادة علي انهارها وقد ابلغت دول المنبع كلا من مصر والسودان في مذكرات عديدة رفضها الالتزام بما جاء في المعاهدات والمذكرات المتبادلة بين القوي المستعمرة التي كانت وكيلا عنها وقت توقيعها ودول المصب كما ان دول المنبع تعترض كذلك علي الاتفاقية المصرية السودانية وتشكك في قانونيتها وبالفعل ارسلت اثيوبيا احتجاجا رسميا علي بناء السد العالي والذي تم بناؤه دون التشاور معها وكان الاعتراض في مذكرة رسمية للخارجية المصرية كما اعلنت رفضها لمشروع ترعة السلام وتوشكي باعتبارهما خارج حوض نهر النيل.

يضيف د. رشدي .. واضرب لك مثالا فاثيوبيا تعترض بل ترفض اتفاقية ١٩٥٩م بين مصر والسودان باعتبارها لا تعطي اثيوبيا اي نصيب في مياه النيل ولذلك تطالب دوما باعادة النظر في توزيع الحصص بين الدول الثلاث مصر والسودان واثيوبيا وكان آخر تصريحات لوزير الخارجية الاثيوبي سيوم مسفين بان الوقت الذي كان فيه النيل ملكا لمصر قد انتهي ويجب ان يكون لاثيوبيا نصيب فيه وسوف تاخذه باقامة خزانات علي الانهار التي تنبع منها، كما اعلن وزير الخارجية الاثيوبي اعتراضه علي الاستخدام الجائر لمياه النيل من قبل مصر والذي زعم علي حد قوله انها تشق القنوات في الصحارى وتتوسع في استخدامات المياه دون اي اعتبار لدول اعالي النيل.

٣٤ مليار م٣

يواصل العالم الكبير تحليله فيقول وفي المقابل نجد ان التصريحات الرسمية من قبل الحكومة المصرية تؤكد ان تخطيط مشروعات الري الجديدة بالصحاري ياتي في حدود حصتها



المصدر : الأحرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٧ / ٢ / ١٩٩٨

زراعة ضفاف بحيرة ناصر كارثة سنندم عليها في المستقبل

المقررة طبقا لاتفاقية عام ٥٩ مع السودان وانها مستعدة للنظر في طلب اثيوبيا، ومن هذا يتضح ان المسئولين عن المياه في مصر واقعون بين شقي الرحي فهم مطالبون بزيادة الرقعة الزراعية في الوقت الذي يعرفون فيه جيدا ان حصة المياه المخصصة لهم محدودة ولن تزيد في المستقبل القريب او البعيد.

وطبقا لسياسة وزارة الري المصرية سيتم اضافة «٣,٤» مليون فدان جديدة اي نصف ما لدينا الآن خلال الـ٢٠ عاما القادمة دون ان نطالب بزيادة حصتنا من النيل وذلك عن طريق ترشيد استخدام المياه والتوسع في استخدام المياه الجوفية بالصحاري ولكن لو نظرنا بواقعية شديدة سوف نجد أن المساحة المستهدفة وهي «٣,٤» مليون فدان تتطلب «٣٤ مليار م٣» اضافية وتدبير هذه الكمية بجانب متطلبات الشرب والصناعة في ظل الزيادة السكانية الرهيبة خلال الـ٢٠عاما القادمة سيكون صعبا للغاية فالنماذج الرياضية لخزان المياه الجوفية في مصر لا يسمح بضخ اكثر من ٤ مليارات م٣ سنويا تحت اي ظرف مما يتطلب من وزارة الري ترشيد استخدام مياه النيل لاكثر من النصف هذا مع فرض ان حصة مصر من النيل ستبقي علي ما هي عليه الآن!

مصر لن تستفيد

● ولكن مصر تسعي حاليا بالتعاون مع دول الحوض لتنمية موارده وتعظيم الاستفادة من مياهه؟

●●يجيب د. رشدي سعيد فيقول: لا احد يستطيع ان ينكر ذلك فمصر تحاول الآن اقناع الدول المانحة بتمويل مشروع بحثي لتعظيم الاستفادة من مصادر النيل ولكن هذا التعظيم سوف لا يكون سهلا طالما ظلت الأوضاع السياسية مضطربة في مناطق اعالي النيل خاصة جنوب السودان، كما ان هناك نقطة في غاية الاهمية وهي انه في المشكوك فيه ان تاتي لمصر فائدة عن طريق تعظيم المتاح من النيل من المشروعات الكبري باعالي النيل فستبقي مياه هذه الاقاليم ملكا لاهلها كما ان مثل هذه المشروعات لن يكون لها اي اثر علي مسالة توزيع مياه هضبة اليوبيا وسوف تظل قائمة.

● اثيوبيا اعلنت اخيرا عن حصولها علي ٣٠٠ مليار دولار لتمويل الزراعة بالري بها عن طريق خطة متكاملة لمدة ثلاثين عاما قادمة هل يؤثر ذلك علي مصر علي وهل من حق المؤسسات المانحة الموافقة علي ذلك؟

●● لم اسمع عن هذه الخطة في اطارها الفعلي ولكن كل ما قيل كان مجرد تصريحات اعلامية وكل ما اعرفه ان لدي اثيوبيا مشروعا وخطة تهدف إلي الاستفادة من المياه التي تذهب هباء في المناطق الاستوائية ولو تمت هذه المشروعات فسوف تكون المياه التي ستوفرها ملكا للدول التي ستقام فيها المشاريع ولن ينال دول ادني الحوض اية فائدة.

ونحن لا نريد الدخول في متاهات القانون الدولي فقد رايناه في التطبيق الفعلي عاجزا عن حل مشاكل اقل تعقيدا وعن منع الترتيبات التي قامت بها بعض الدول لحجز المياه عن شركائها في الحوض، ولكن كل ما نؤكده ان توزيع مياه النيل علي الشكل الذي يحدث اليوم لا يسنده إلا وزن دول الحوض وثقل مركزها الاقتصادي والعسكري ومن هذا المنطلق لا توجد دولة من دول المنبع قادرة علي خرق الاتفاقيات والتصرف في مياه النيل وحجز اية كمية من المياه عن دولتي المصب حتي وإن رغبت هذه الدول فليس هناك ثقل اقتصادي أو تصفية تمكنها من بناء السدود أو قنوات التحويل او حتي استصلاح اراض جديدة، وفي المقابل نري أن هذه الدول ليست في وضع يسمح لها بتعبئة الراي العام العالمي والمؤسسات الاقتصادية الدولية لتمويل مثل هذه المشاريع.

أياد خارجية

● هل تعتقد بان هناك ايدي خارجية تريد اشعال نار الفتنة بين دول الحوض ؟ بالطبع هناك تدخلات خارجية تريد اشعال نار الفتنة بين دول حوض النيل.. ولكن الأخطر من ذلك ان المكاتب الإستشارية وشركات المقاولات الكبري تجد في هذه المنطقة فرصة كبيرة للاستفادة المادية وايجاد سوق عمل لها ويتم ذلك عن طريق دراسة تقدم للبنك الدولي او أي مؤسسة تمويل عالمية بان هذه المنطقة بها امكانيات مائية عالية وثروات طبيعية لم تستغل بعد، كما ان عدم استغلالها قد يؤدي إلي حدوث نوع من عدم التوازن والحروب بين دولها، وهذا بهدف حث المؤسسة المانحة علي الموافقة لتمويل الدراسات والبحوث والمشاريع وبالتالي تصل هذه المكاتب إلي هدفها، كما انه الهجوم من قبل دول اعالي النيل ضد مصر خاصة اثيوبيا عادة ما ياتي في الفترات التي تمر فيها العلاقات المصرية الامريكية بشيء من التوتر وكان الولايات المتحدة الامريكية ترسل إلينا برسالة صغيرة عن طريق نقطة حساسة تتعلق بامننا وهي نهر النيل مصدر الحياة للمصريين فاثيوبيا تقوم في الوقت الحاضر بتنفيذ مشروعات صغيرة علي النيل الازرق ولديها خطط اكبر اظن ان تنفيذها سيكون صعبا فالمؤسسات المانحة لا تريد ان تزعج دولتي المصب فالكل يعرف ان المياه هي حياته وان اي لعب في المياه سوف يسبب اكبر القلق ولذا فإن تمويل هذه المشروعات الكبري سيكون من الامور الصعبة للغاية.

مياه غير مستغلة

● لو تحدثنا عن مستقبل استخدامات المياه داخل الحوض والمعدلات الحالية فماذا تقول؟



المصدر : الأحـــــرار

التاريخ : ٧ / ٢ / ١٩٩٨

احذر من ثلاث ظواهر خطيرة تهـدد السـد العـالى

٥٣٪ مـن الـنـيـل و٤٠٪ من الأراضي الزراعيـة مهدرة ولايتم الاستفادة بها

وزارة الـرى فـى مـأزق وتكاليف زراعـة الفـدان فى شرق العوينات باهظة

السدود الأثيوبية لاتحمل أي مخاطر بل تجني فوائدها مصر والسودان

أجرى الحوار:
عيسى عبد الباقى

●● الامكانيات المائية والزراعية المتاحة لدول حوض النيل عالية فهناك فائض كبير في الموارد المائية والأرض فكمية المياه المتاحة داخل الحوض تصل إلي ٤٧١ مليار م٣ لا يستغل منها في الوقت الحاضر سوي «٢٢٧» مليار م٣ بنسبة «٤٧٪» والأراضي القابلة للزراعة في حدود «٤٥٠» ألف كيلو متر مربع لا يزرع منها حاليا سوي «٢٦٧» الف كم٢ بنسبة «٦٠٪» فقط وهذه المياه والأراضي التي لم تستغل حتي اليوم توزيعها بين دول الحوض غير متساو فاثيوبيا وأوغندا وحدهما تختصان بـ٦٠٪ من فائض مياه النيل ثم تنزانيا بفائض يصل إلي ٧٢ مليار م٣ بنسبة ١٨٪ وفي المقابل تاتي مصر وكينيا كاكثر دول الحوض حاجة للاراضي والمياه.

والسودان تستخدم حوالي ١٤,٥مليار م٣ من المياه سنويا وتخطط لاستخدام باقي حصتها من نهر النيل والبالغة ١٨,٥ مليار م٣ سنويا وتستعد لاضافة حوالي ١,٧ مليون فدان جديدة عن طريق استكمال قناة جونجلي التي تضيف لها ما يقرب من ٢,٣ مليار م٣ سنويا كما تخطط لانشاء سد المروي علي النيل الرئيسي بالنوبة بسعة ١,٦ مليار م٣ كمرحلة اولي تزيد إلي ٧ مليارات في مراحل لاحقة وللسودان مشروعات قوية الان لزيادة المساحة المروية بمياه النيل واضافة ٣,٤ مليون فدان اخري في مناطق النيل الازرق وروافده وهذا يحتاج إلي ١٦ مليار م ٣ من المياه يصعب توفيرها حتي لو اقيمت كل مشروعات أعالي النيل.

أثيوبيا

ويشرح د. رشدي سعيد أن اثيوبيا لازالت ارضا بكرا من حيث تنمية مصادر ثروتها الطبيعية فالماء فيها متوافر حيث يصل المتاح منه إلي «١١٠» مليارات سنويا والجزء الاكبر تحمله أنهار اثيوبيا الداخلية وتعد اثيوبيا من الدول القليلة في افريقيا التي درست انهارها دراسة جيدة ورفعت لها خرائط تفصيلية وتمت هذه الدراسة بواسطة مكتب استصلاح الاراضي الامريكي ما بين سنتي ٥٩ و٦٤ بعد موقف الحكومة المصرية في بناء السد العالي وبالفعل قام مكتب الاستصلاح الامريكي بدراسة هيدرولوجية النيل الازرق وجيولوجته وتضاريسه



وتوعية مياهه وثروته المعدنية واقتصاديات تنميته بانشاء ٥٩ محطة لرصد النهر وقياس تصريفاته وتم وضع اقتراح ببناء ٣٣ سدا للمياه وتوليد الكهرباء ولكن اكدت الدراسة ان هذه المشاريع تحتاج الي تكاليف عالية ونصحت الحكومة الاثيوبية بان تركز جهدها خلال سنوات القرن العشرين علي بناء السدود الصغيرة وعددها ١٢ سدا ،اما المشروعات الكبيرة علي النيل الازرق فقد اقترح المكتب تاجيل اقامتها الي القرن الحادي والعشرين.

● وهل تم بناء هذه السدود بالفعل ؟

●● في الحقيقة عندما وضع مكتب استصلاح الاراضي الامريكي تصوره كان متفائلا فنحن علي ابواب القرن الحادي والعشرين ولم يبن من هذه السدود الـ١٢ سوي سد فنشار يحجز من المياه حوالي ٤ مليارات م٣ وتبحث الجماعة الاقتصادية الاوروبية زيادة قدرة هذا السد علي توليد الكهرباء، ويتم حاليا تنفيذ مشروع بليس الاعلي والاوسط بمعونة ايطالية علي ان يسحب من هذا المشروع

حوالي ١ مليار م٣ من المياه لزراعة ٢٥ الف فدان.

وبجانب مكتب الاستصلاح الامريكي فقد قامت السوق الأوروبية المشتركة بدراسة اخري لتنمية روافد البارو لنهر السوباط عن طريق بناء خزان لاستصلاح ٢٥٠ الف فدان كمرحلة اولي تزيد علي ٧٥٠ الف فدان خلال العقد الاول من القرن الـ٢١ وتم حاليا استصلاح ٣٥ الف فدان ويستخدم هذا المشروع عند اكتماله ١.٥ مليار م٣ في العام واذا نفذت اثيوبيا جميع مشروعاتها المقترحة فسوف تقطع حوالي ٦ مليارات م٣ سنويا من النيل الازرق و٥٠٠ مليون م٣ سنويا من نهر العطبرة و١.٥ مليار م٣ من السوباط باجمالي ٨ مليار م٢ سنويا.

خير لمصر والسودان

● ما مدي تاثير هذه السدود علي مصر والسودان ؟

●● ليس بناء هذه الخزانات والسدود المقترحة سيئا كما يظن الجميع فلو تم بناؤها بالتعاون والتنسيق مع دول أعلي الحوض سيكون الخير للجميع فهذه السدود المقترحة تساعد علي تنظيم سريان مياه النيل الازرق بانتظام علي مدار السنة بدلا من نمطها الحالي الذي ياتي بمعظمها في موسم واحد.

ولتقريب هذه النقطة اضرب مثالا : تصرف النيل الازرق يتارجح حاليا ما بين مليارات في الشهور من يناير الي يونية ثم يرتفع الي ١٦ مليارا فجاة خلال شهر اغسطس ثم يعود للهبوط مرة اخري الي اقل من ٢ مليار في ديسمبر فعندما تبني اثيوبيا سدودها وتحجز لنفسها ٦ مليارات م٣ سوف تطلق الباقي بمعدل ٣.٦٧ مليار م٣ في الشهر لاستخدامات مصر والسودان ، كما ان اطلاق المياه بانتظام من اثيوبيا سينهي ظاهرة الفيضان والتذبذات التي تاتي معه في خزان السد العالي .

● وماذا عن الدراسات التي تشكك في حصة مصر وانهيار السد العالي ؟

●● هناك نوع من الباحثين تحركهم جهات خارجية بهدف زرع عدم الاستقرار داخل حوض النيل ، وقد تم هذا بالفعل خلال التجمع الوزاري باوغندا في فبراير ٩٦ عندما قدم باحث انجليزي دراسة يؤكد فيه ان المياه توزع بشكل غير عادل بين دول الحوض وان مصر معدل احتياجاتها يصل الي ٣٣ مليار م٣ سنويا فقط. ولكن وجود الفنيين المصريين والقانونيين افشل هدف الباحث في الوصول الي ما كان يريده !

وكذلك خلال العام الماضي تم استدعائي من قبل ممثلين للبنك الدولي للدخول في دراسات بحثية وعند جلوسي مع الخبراء وجدت ممثلا لاثيوبيا وسفيرها وكانت الجلسة هي توجيه رسالة الي مصر بان اثيوبيا تريد حصة من النيل ولكن بشكل لا يقلق الحكومة المصرية وفي الحقيقة احسست وانا اتحدث مع الخبراء ان فيهم أنفا اسرائيلية فقمت علي الفور بابلاغ السفارة المصرية بواشنطن والتي قامت بابلاغ الخارجية المصرية لاتخاذ موقف تجاه هذا الموضوع ، ثم جاءت الدراسة الامريكية التي بدات فصولها في اغسطس من العام الماضي وتم نشرها بمجلة امريكية واسعة الانتشار حول توقعات الباحث لمصير السد العالي بعد ٣ سنوات من الآن الذي اكد بدوره علي انه سوف ينهار بسبب الزلازل التي ستحدث والغريب ان السفارة الامريكية بالقاهرة وهيئة المعونة الامريكية هما اللتان مولتا هذه الدراسة بهدف معرفة تاثير ارتفاع المياه في بحيرة ناصر عقب فيضان ٩٦ المرتفع والذي جاء بعد عدد من الفيضانات العالية وارتفعت معه المياه الي اقصي منسوب لها .

● اثير في الاونة الاخيرة موضوع تنمية بحيرة ناصر.. ما رأيك في هذا الموضوع ؟

●● تنمية الاراضي المحيطة ببحيرة ناصر بالطرق التقليدية ستكون كارثة سيندم عليها المصريون اشد الندم فبجانب التكاليف العالية للزراعة في هذه المنطقة من النواحي الاقتصادية فانها سوف تلوث

أطالب بتفريغ الوادي والدلتا من السكان واعتبارهما منطقة زراعية



المصدر : الأحـــــرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٧ / ٢ / ١٩٩٨

مياه البحرية وهي خزان مصرالامن ، فالزراعة بهذه المنطقة ستحتاج الي طاقة غير متوافرة مما سيجعلها باهظة التكلفة.

● بعد الاعلان عن مشروع شرق العوينات حدث جدل بين العلماء حول العمر الافتراضي للمياه الجوفية بالمنطقة .. البعض يري انها تستمر لمائة عام والآخر يزيد .. مارأيك؟

●● اصل حكاية مشروع شرق العوينات تم اكتشافه بالصدفة عن طريق احدي الشركات الامريكية التي كانت تقوم بالتنقيب عن البترول واثناء الحفر وجدت كميات كبيرة من المياه فعرضت علي الحكومة المصرية المساعدة بدون مقابل وعن طريق النماذج الرياضية ونتائج الابحاث تم تحديد المساحات التي يمكن زراعتها وعمق المياه التي يمكن استخراج المياه بشكل آمن منها وقام بهذا العمل بعد ذلك الشركة العامة للبترول وتم حساب عمق المياه حتي منسوب ١٤٠ مترا لزراعة ١٩٠ الف فدان وتم تحديد العمر الافتراضي للاستخدام بحوالي مائة عام فقط وهو اقتصادي لهذه المدة ولكن من يزيد علي ذلك فبحوثه لاتقوم علي اساس علمي ولكن لم يتم زراعتها في هذا التوقيت بالذات وهي خلال نهاية التسعينيات للتكلفة الاقتصادية المرتفعة فزراعة الفدان الواحد تتكلف حوالي ١٨٠٠ جنيه مياها لذلك لابد ان تكون المحاصيل الزراعية ذات عائد مادي مرتفع لتغطي التكاليف الباهظة .

ظواهر جديدة

● ذكرت ان هناك ظواهر جديدة بالسد العالي تستحق الدراسة ماهي هذه الظواهر ؟

تدبير المياه لزراعة ٣٫٤ مليون فدان صعب جدا

●● يقول د. رشدي : هناك اخطارعديدة تتطلب دراسات علمية حول السد العالي منها تغيير نوعيةالمياه في السد وهي تحدث ببطء بمرور الايام حتي اصبح السد اليوم بحيرة وليس نهرا، ففي الماضي كانت هذه المياه تتجدد اما الآن فالفيضانات القادمة لاتستطيع غسيل المياه علي طول ٥ الاف كيلو متر وتغيير المياه ليس لصالح الحياة داخل النهر او الاستخدام بل يضر بالثروة السمكية والظاهرة الثانية تتمثل في تراكم الطمي وهو من العناصر التي يتم التنبؤ بها علي مستوي عالي فالدراسات السابقة كانت تفترض تخزين الطمي لـ٤٠٠ سنة ولكن الذي حدث اليوم ان الطمي يتوقف عند وادي حلفا حتي كاد يكون جبالا شاهقة مما يبدد المياه بهذه المنطقة ولذلك يجب عدم تركه لسنوات طويلة دون ان يتم تطهيره والظاهرة الثالثة هي تراكم الرمال، ففي الماضي كان الفيضان يحرك هذه الرمال ولكن اليوم لا يحدث ذلك وحركة الرمال اكبر مشكلة في عملية تعميرالصحاري ولذا يجب اقامة مصدات للهواء فهناك مدن كاملة كانت مقامة خلال القرن الـ١٩ ثم غاصت تحت الرمال حتي المناطق السكنية التي انشاتها هيئة تعمير الصحاري حدث لها ذلك.

الدلتا والوادي محمية

● سمعت بان لك مشروعا رائدا لتفريغ الدلتا ووادي النيل من الكثافة السكانية الزائدة ما هذا المشروع وكيف يمكن تنفيذه ؟

●● يجيب عالم الجيولوجيا الكبير :

المشروع في مجمله يهدف الي اعلان الدلتا ووادي النيل محمية طبيعية زراعية قبل ان تصاب بالفناء والهلاك ويتم ذلك عن طريق اعادة توزيع مراكز العمران في مصر ونشرها علي كامل ترابها للتخفيف من الكثافة السكانية العالية للدلتا ووادي النيل والاستخدام الرشيد لموارد مصرالطبيعية ومصادر الكثافة فيها علي ان تحفظ الدلتا والوادي للمشاريع الزراعية ويعيش عليها عدد محدود ومن الناس يعملون فيها.

والمشروع يعتبر ان ارض الصحراء مكان للتنمية الحضرية ينقل اليه سكان وادي النيل ممن لا يعملون في الزراعة وان تبدا في نقل كل مالا يلزم النشاط الزراعي الي الصحراء الواسعة مع البدء في التخطيط لاستخدامها في استقبال هذه الانشطة وتبدأ بنقل كل المصانع الموجودة في دلتا النيل بالعاملين الي عدد من المدن الجديدة التي ننشئها في الصحراء والتي اصبح امر اعدادها سهلا بعد اكتشاف مناطق كثيرة للغاز الطبيعي الذي يجب ان نفكر في استخدامه كمصدرللطاقة ومعظم ان ـ لم يكن كل ـ مصانع الدلتا قديمة ومتهالكة وتحتاج الي عمران واحلال وتجديد ولن نخسر بنقلها . وهذا المشروع يحتاج الي جمع البيانات الخاصة بالانشطة التي سيبنها في قاعدة للمعلومات ويقوم باعدادها فرق بحثية يكون عملها مكتبيا في مختلف الانشطة بالدولة .



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٧ / ٣ / ١٩٩٨

انتخاب مصر مقررا للمجلس الوزارى لدول حوض النيل

آليــة جديدة لتنميــة مــوارد وثروات نهــر النيل

وافق وزراء المياه والموارد المائية لدول حوض النيل - فى اجتماعهم بتنزانيا - على المشاركة فى أى آلية جديدة، يتم الاتفاق عليها، لتنفيذ مشروعات الخطة العامة لتنمية الموارد المائية والثروات الطبيعية لنهر النيل.

وصرح الدكتور محمود أبوزيد وزير الأشغال والموارد المائية - عقب عودته من تنزانيا **لمندوب «الأهرام» احمد نصر الدين - بأنه تم انتخاب مصر مقررا** للمجلس الوزارى لدول الحوض، وانتخاب تنزانيا مقررا للدورة الحالية للمجلس.

وأضاف أنه تقرر إعداد دراسة عن الرؤية الاستراتيجية الجماعية لدول حوض النيل فى مجالات التعاون، وبرامج تحدد أولويات المشروعات التى ستنشأ فيها.

وأشار الوزير إلى أهمية المشروعات المستقبلية لاستغلال الطاقات الحقيقية للنيل، دون التأثير على استخدامات الدول الحالية، أو إحداث أى أضرار بدول المصب، موضحا أن معظم طاقات نهر النيل لم تستغل بصورة مناسبة حتى الآن.



المصدر : الحقيقة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٨ / ٣ / ١٩٩٨

أثيوبيا تواصل التحرش العنيف ومصر تواصل «النوم في العسل»

تجاهلت الحكومة المصرية حتى الان أنتقادات الصحافة الاثيوبية واتهامات المسئولين الاحباش لمصر للشهر الثالث على التوالى والانتقادات الاثيوبية تمس قضايا استراتيجية للأمن القومى المصرى ولا يجوز السكوت عليها تحت اى دوافع او مبررات.

وقد بدأ مسلسل الانتقادات الاثيوبية لمصر منذ صدور بيان وزارة الموارد المائية الاثيوبية فى ٩٧/٤/١٩ والذى كشف عن مخططات اثيوبية لتطوير مواردها المائية فى نهرى بارو وعطبرة المورد الرئيسى لنهر النيل وتم تخصيص مبلغ ٩٠,٩ مليون بر اثيوبى لتمويل هذا المشروع واختيار اثيوبيا للنهرين لتطويرهما يكشف ابعاد التحرش الاثيوبى بمصر ، حيث ان اثيوبيا بها ١٤ نهراً لم تطورها واختارت الانهار التى تغذى نهر النيل عصب الحياة فى مصر.

ياتى هذا فى الوقت الذى اعلن وزير خارجية اثيوبيا موافقة البنك الدولى وصندوق النقد على منح اثيوبيا قروضا ومعونات فنية تبلغ قيمتها ١٠ مليار لاقامة ١٠ سدود على الانهار الثلاثة التى تغذى نهر النيل وهى بارو وعطبرة والنيل الازرق ولم تنشر الدراسات لتطوير باقى الانهار الاثيوبية التى تتجه للصومال وكينيا وجيبوتى.

وتواصل اثيوبيا مسلسل التحرش بالأمن القومى المائى المصرى وازداد قسوة منذ اعلان مصر عن بدء مشروع جنوب الوادى والقيام ببناء قناة توشكى ولم تكتف اثيوبيا بالانتقادات الصحفية وتصريحات المسئولين بل قامت فى اجتماعات رسمية لدول النيكونيل بالمطالبة باعادة اقتسام المياه، معتمدة على كونها ليست طرفاً فى اى اتفاق مائى مع دول حوض النيل العشر وتحضر اجتماعات النيكونيل بصفتها مراقبا وفى كل مرة تطالب بالغاء اتفاقية ١٩٥٩ الموقعة بين مصر والسودان والاتفاق الذى يربط بين اثيوبيا مع مصر هو مذكرة التفاهم التى وقعها مبارك وزيناوى عام ١٩٩٣.

وكشفت الصحف الاثيوبية الاسبوع الماضى عن نية الوفد الاثيوبى الذى سوف يشارك فى مؤتمر المياه الذى سيعقد يومى ١٨ و١٩ مارس الجارى فى باريس تحت رعاية الحكومة الفرنسية طرح قضية اعادة اقتسام مياه النيل وتقليل حصة مصر ولاسيما أن المعاهدة الدولية للاستخدامات غير الملاحية والتى اقرتها الامم المتحدة فى ٢١ مايو ١٩٩٧ تساهم فى طرح مثل هذا الموضوع.

لكن الغريب هو سلبية الموقف المصرى مما أدى الى مغالاة اثيوبيا فى تحرشها بامن مصر المائى ولم تقم مصر باى رد فعل عنيف تجاه اثيوبيا حتى عندما قامت اثيوبيا بطرد بعثة المقاولون العرب من شنقول فى غرب اثيوبيا ، التزمت مصر الصمت مع أن عملية الطرد جاءت بضغوط اسرائيلية وحلت بعثة اسرائيلية محل بعثة المقاولون العرب فى تنفيذ بعض المشروعات الاثيوبية.

ورغم خطورة الموقف إلا ان مصر مازالت تلتزم بشعار «النوم فى العسل» انطلاقاً من دراسات قديمة تزعم ان الطبيعة الجغرافية للهضبة الاثيوبية تجعل اثيوبيا عاجزة عن القيام باى مشروع ويتجاهل المصريون دخول عناصر خارجية فى العملية وهذه العناصر تملك مقومات فنية تعوض ما كانت اثيوبيا تفتقره وهى اسرائيل وامريكا وكلاهما لديه مشروعات لتطوير منطقة القرن الافريقى ويسعى لامتلاك ادوات ضغط حقيقية تشل الدور المصرى بالكامل سواء فى منطقة القرن الافريقى او حتى فى القضايا الاقليمية.



المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٨ / ٣ / ١٩٩٨

تقرير أثيوبى يدعو للتوسع فى سدود الأنهار

اديس ابابا - اش.ا.: دعت وزارة الزراعة الاثيوبية فى تقرير لها امس الى تقليل الاعتماد على الامطار في الزراعة والاتجاه بدلا من ذلك الى تطوير برامج للرى من خلال اقامة السدود على الانهار.

وقالت الوزارة الاثيوبية فى تقريرها ان اجمالي المشاحات التي يمكن زراعتها بالرى فى اثيوبيا يبلغ اكثر من ٣.٥ مليون فدان في حين ان ما يستغل منها باسلوب الرى فى الوقت الحالي هو ١٦١ الف فدان فقط

يذكر ان ثلاثة انهار من مجموع ١٤ نهرا تنبع من الاراضى الاثيوبية هى الروافد الرئيسية لنهر النيل حيث يبلغ نصيب المياه القادمة من انهار النيل الازرق وعطبرة وبارو ٨٥٪ من مياه النيل عند سد اسوان.من ناحية اخرى، كشفت تقارير محلية فى اديس ابابا ان خبراء عسكريين من وزارة الدفاع الامريكية ينتظر وصولهم الى العاصمة الاثيوبية قريبا لتولى عملية تدريب القوات الاثيوبية ضمن مبادرة تشكيل قوات الاستجابة من الازمات فى افريقيا وهى المبادرة التى طرحتها من قبل كل من الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا.



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٨ / ٢ / ١٩٩٨

مصر تشارك فى المؤتمر الدولى للمياه بفرنسا

عادت الى القاهرة صباح امس الدكتورة منى القاضى رئيس المجلس القومى لبحوث المياه قادمة من امستردام، بعد ان شاركت فى الجلسات التحضيرية للمؤتمر الدولى للمجلس العالمى للمياه، المقرر ان تبدأ اعماله يوم ١٩ مارس الحالى بالعاصمة الفرنسية باريس.

صرحت الدكتورة منى القاضى بان الجلسات التحضيرية التى شارك فيها ممثلو دول العالم تناولت الاسس اللازمة لادارة شئون المياه فى العالم خلال عام الفين. واوضحت ان مصر تتبنى العديد من القضايا فى مجال ادارة شئون المياه من اهمها تحقيق العدالة فى استغلال الانهار. واكدت خطورة التلوث على موارد النهر.

يذكر ان الدكتور محمود ابوزيد وزير الاشغال العامة والموارد المائية يرأس حاليا المجلس العالمى للمياه، كما ان مصر عضو مؤسس لهذا المجلس منذ نشأته.



المصدر : المســـــاء

التاريخ : ٩ / ٣ / ١٩٩٨

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التقرير الأثيوبى

التقرير الذى اصدرته وزارة الزراعة الاثيوبية مؤخرا ودعت فيه إلي تقليل الاعتماد علي الامطار في الزراعة والاتجاه بدلا من ذلك إلي تطوير برامج للرى من خلال إقامة السدود علي الانهار يثير حول ذلك العديد من التساؤلات وعلامات التعجب في ذات الوقت!

فعندما بدأت مصر فى الاعداد لمشروع توشكى ـ جنوب الوادى ـ بدأت بعض الدول التي لا تحب لنا الخير في المنطقة تتحدث بسوء نية عن ذلك وتزعم ان مصر ستتجاوز حصتها المخصصة لها بموجب الاتفاقيات الدولية من مياه النيل. ونظن أن هذه الدول ذاتها هي التي وراء تقرير اثيوبيا الجديد الذى جعل وزارة الزراعة بها تدعو إلى الاتجاه إلي اقامة المزيد من السدود علي الانهار الثلاثة الرئيسية بها وهى النيل الازرق وعطبرة وبارو والتى تمد النيل بـ ٨٥٪ من مياهه عند سد أسوان.. مع ان اثيوبيا لديها ١١ نهراً أخرى غير هذه [illegible]

ونحن لسنا ضد تنمية اثيوبيا وتوفير المزيد من الطعام لأهلها، لأخواننا الافارقة الذين ترتبط معهم بعلاقات حسن جوار طيبة منذ الازل ونامل ان تستمر إلى الأبد. لكننا ندعو إخواننا فى اديس ابابا إلى عدم الالتفات لوشايات المغرضين الذين يسعون إلى استخدام حاجة افريقيا كوسيلة لتطويق العالم العربى لتحقيق اغراضهم الخبيثة.

كما تدعو السلطات الاثيوبية إلي احترام المعاهدات والاتفاقيات الدولية الخاصة بتقسيم مياه النيل على كل دولة والالتزام بها لأن فى ذلك حماية لمصالحها هى أولا قبل مصالح الاخرين الذين سيزداد احترامهم لاثيوبيا وتمسكهم بهذه الاتفاقيات عندما يجدون دول المنبع تتمسك بها أكثر. وقبل كل ذلك وبعده فإنه باحترام هذه المعاهدات والاتفاقيات تزداد معدلات التنمية فى افريقيا جميعها ويتم إحباط مخططات السوء التى يحيكها أعداء افريقيا بأسرها وليس أعداء العرب فقط والذين زرعهم الاستعمار الغربى عنوة ومازال يرعاهم حتى ساعتنا هذه فى منطقة الشرق الأوسط.

عربى أصيل



اجتماعات وزراء المياه بدول حوض النيل .. فى الميزان!

يعقد وزراء دول حوض النيل اجتماعا غير عادى خلال ٦ أشهر للموافقة على الهيكل والتشكيل النهائى لآلية التعاون التى اتفق عليها خلال اجتماعات وزراء دول حوض النيل التى عقدت الأسبوع الماضى بمدينة «أروشا» بتنزانيا.

صرح بذلك د . محمود ابوزيد وزير الاشغال العامة والموارد المائية واضاف ان الاجتماع المرتقب سيناقش ايضا اختصاصات الآلية الجديدة والتى ستعتمد بشكل اساسى على زيادة التعاون بين الدول الاعضاء واقامة مشروعات مشتركة من شأنها تنمية موارد النهر.

وقال: ان الدول والمؤسسات المانحة ابدت موافقتها على تمويل المشروعات المشتركة بين دول الحوض والتى سيتم الاتفاق عليها من خلال الآلية الجديدة مشيرا الى ان برنامج التنمية التابع للأمم المتحدة يدعم حاليا المشروع الخاص باعداد الأسس القانونية لتعاون دول الحوض فى اطار اتفاقية جديدة توافق عليها.

كما قام البنك الدولى بدعم مشروع مراجعة خطة تنمية واستخدام موارد النهر المائية، وناقش الاجتماع دراسة البنك الأخيرة والتى فيها إلى جانب خبراء الدول مجموعة من الفنين من كندا والأمم المتحدة. واشار الوزير إلى ان وزراء المياه وافقوا على ان تؤخذ نتائج هذه الدراسات عند اعداد دراسة الرؤية المستقبلية الجماعية لدول الحوض والمقرر عرضها على اجتماع وزراء المياه في فبراير من العام القادم بالعاصمة السودانية الخرطوم.

وأوضح د . ابوزيد ان وزراء مياه النيل اكدوا في كلماتهم في اجتماعات «أروشا» ان معظم طاقات النهر المائية مازالت غير مستغلة، وان هناك امورا فنية واقتصادية مازالت تعتبر عائقا امام استفادة دول الحوض من هذه الموارد. كما صار التاكيد فى المناقشات التى دارت خلال الاجتماع ان تبنى مشروعات المستقبل على اساس الطاقات المتوفرة وغير المستغلة دون التاثير على استخدام الدول الحالية، ودون احداث اضرار لدول المصب.

اشرف بدر

وزير الأشغال بمناسبة عقد المؤتمر الدولى للمياه العربية ٢٦ أبريل المقبل:

مصر تمتلك من الخبرات ما يمكنها من الحفاظ على مواردها المائية

د. محمود أبوزيد



بيتر جويفريش

كتب ـ أحمد نصر الدين وعبدالناصر عارف:

أعلن الدكتور محمود أبوزيد وزير الأشغال العامة والموارد المائية أن تنمية وتعظيم الاستفادة وحسن إدارة المياه والموارد المائية أصبح فى عداد الصناعة المهمة والحيوية. وأضاف أن مصر مطالبة بتنمية أركان هذه الصناعة من أجل مواجهة ندرة الموارد المائية التى تهدد العالم كله. مشيرا إلى ان مصر تمتلك من الخبرات والإمكانات الفنية والخبراء ما يمكنها من الحفاظ على مواردها المائية لتظل فى منطقة الأمان وفوق خط الفقر المائى، خاصة بعد أن تستأنف ـ مع دول حوض النيل ـ المشروعات المؤجلة لتعظيم الاستفادة من الموارد المائية النيلية غير المستغلة بالشكل المرضى والمناسب حتى الآن.

جاء ذلك فى كلمة الوزير التى ألقاها المهندس عبدالرضى شلبى وكيل أول وزارة الأشغال العامة والموارد المائية ورئيس قطاع التخطيط بها فى المؤتمر الصحفى الذى عقد أمس بالقاهرة لإعلان الخطوط العامة ومحاور النقاش للمؤتمر الدولى للمياه العربية المقرر عقده فى المركز الدولى للمؤتمرات يوم ٢٦ ابريل القادم وحتى ٢٨ من الشهر نفسه، والذى حضره أمين عام المؤتمر المهندس حسين العطفى وكيل أول الوزارة والدكتور بيتر جويفريش المدير التنفيذى لغرفة التجارة الألمانية ـ العربية بالقاهرة والسيد يان فان اكين مدير عام شركة بينويل وهما الجهتان المشاركتان فى تنظيم المؤتمر.

ونفى المهندس عبدالرحمن شلبى توجيه اى دعوة لإسرائيل لحضور المؤتمر أو مناقشة أي من الموضوعات المتعلقة بها فى المؤتمر.

وأشار إلى أنه سيتم تنظيم معرض كبير على هامش المؤتمر لعرض مهمات وتقنيات الأساليب الحديثة لإدارة وتنمية الموارد المائية، وكذا الوسائل الحديثة للرى.

وقال الدكتور بيتر جويفريش المدير التنفيذى لغرفة التجارة الألمانية ـ العربية بالقاهرة: إن مؤتمر المياه العربية فى ابريل المقبل يكتسب أهمية خاصة فى هذه المرحلة التى تنفذ فيها الحكومة المصرية مشروع توشكى، وهو مشروع عملاق يحتاج إلى تكنولوجيا حديثة فى مجال أنظمة الرى والطاقة الشمسية وتنمية موارد المياه، كذلك فإن الأمن والتعاون فى مجال الموارد المائية يمثلان عنصرا أساسيا للأمن والاستقرار فى منطقة الشرق الأوسط بين دول الجوار.



المصدر : الأحرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١ / ٣ / ١٩٩٨

وزارة الري تستبعد مشاركة إسرائيل في المؤتمر العربي للمياه بالقاهرة

كتب عيسي عبد الباقي:

نفت وزارة الاشغال العامة والموارد المائية مشاركة اسرائيل في المؤتمر العربي للمياه المقرر عقده بالقاهرة خلال ابريل المقبل وقال المهندس عبدالرحمن شلبي - وكيل اول الوزارة ورئيس قطاع التخطيط في مؤتمر صحفي امس - ان الوزارة والغرفة التجارية الالمانية العربية المشاركة في الاعداد لم تقدم اية دعوة للجانب الاسرائيلي للمشاركة في اعمال المؤتمر او المعرض الدولي لتكنولوجيا المياه المقرر عقده بالقاهرة. واشار الي ان هناك اعتبارات سياسية ينبغي مراعاتها. ويتم التشاور فيها بدقة مع وزارة الخارجية واكد المهندس عبد الرحمن شلبي ان المؤتمر سيشارك فيه اكثر من ٢٠ دولة عربية واجنبية عند طريق ١٢٠٠ باحث لمناقشة ادارة المياه وتعظيم الاستفادة منها والتكنولوجيا المتقدمة لتحلية مياه البحر ورفع استراتيجية شاملة لمشاكل المياه في الوطن العربي والنقص الشديد خلال المرحلة المقبلة.

ورغم نفي الوزارة اكدت مصادر مسئولة قيام الجهات المشرفة علي تنظيم المؤتمر بتوجيه دعوة رسمية لاسرائيل. واكدت المصادر ان توجيه الدعوة للجانب الاسرائيلي جاء بعد موافقة الجهات المسئولة علي المشاركة في المعرض الدولي للمياه فقط بحجة ان المؤتمر العربي للمياه ليس له طابع سياسي وقراراته غير ملزمة والمشاركة مفتوحة للجميع.

واوضحت المصادر ان المؤتمر سيناقش عدة موضوعات هامة ياتي في مقدمتها خصخصة المياه بالدول النامية ومدي اهمية تسعيرها خلال المرحلة المقبلة وموقف الاعراف والقوانين الدولية من نقل المياه خارج الاحواض النهرية.



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١١/٣/١٩٩٨

تحت رعاية البنك الدولى

آلية جديدة لضمان الاستخدام الأمثل والعادل لمياه النيل

كتب - طارق فتحى:

أعلن البنك الدولى انه تم الاتفاق بين دول حوض النيل على انشاء الية انتقالية تتكون من مـجلس وزراء الرى فى دول حوض النيل ولجنة فنيـة اسـتـشـارية وسكرتارية لتابعة القضايا ذات الاهتمام المشترك بين دول الحوض والاستفادة من مياه النيل بصورة متساوية بين جميع الدول الأعضاء.وقالت السيدة سحر نصر المتحدثة الرسمية باسم بعثة البنك الدولى فى القاهرة انه تم الاتفاق فى الاجتـمـاع السادس لمجلس وزراء الرى بدول حوض النيل - والذى عقد فى مـدينة اروشـا بتنزانيـا فى مطلع الشهر الجارى - على ان تقوم حكومات الدول الاعضاء بترشيح اعضاء اللجنة الاستشارية الفنية قبل نهاية الشهر الجارى، على ان ينعقد أول اجتماع لهذه اللجنة قبل نهاية مايو المقبل.

واضافت ان هناك اقتراحا بعقد لقاء قمة يضم رؤساء الدول المعنية فى بداية العام المقبل لمناقشة الاستخدام الأمثل والعـادل لموارد النيل.وهذه الدول هى: مصر واثيوبيا وكينيا ورواندا والسودان واوغندا وتنزانيـا وبوروندى والكونغـو واريتـريا، مـشـيـرة إلى ان الموضـوع الرئيسى على أجندة اجتماعات مجلس وزراء الرى فى دول حـوض النيل يدور حول التوصل إلى اتفاقية بشان نتيجة التقرير الخاص «بخطة عمل دول حوض النيل» من أجل دفع عمليات التنمية فى الدول المطلة على النيل، وكـان البنك الدولى وبعض الهيئات الدولية الأخرى قد اسهمت فى تقديم المساعدة الفنية فى هذا المجال، وذلك بالتعاون والتشاور مع الخبراء والمختصين فى دول المنطقة.



المصدر : الأحـــــرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٠ / ٢ / ١٩٩٨

انشاء هيئة دولية لدول حوض النيل

الوزراء يحذرون البنك الدولى من تمويل مشروعات أعالى النيل

كتب عيسي عبد الباقي:

وافق وزراء حوض النيل في اجتماعهم الاسبوع الماضي بأروش عاصمة تنزانيا علي تحديد عدة مشروعات يتم تنفيذها من خلال البنك الدولي والمؤسسات المانحة في اطار تجمع التيكونيل والتي تتضمن ٢٦ مشروعاً.

وأكد مصدر مسئول للأحرار أن أهم المشروعات التي وافق عليها وزراء الحوض مشروع انشاء هيئة دولية لدول حوض النيل تضم ممثلين للدول العشر في النواحي الفنية والقانونية والسياسية وتقوم هذه الهيئة باعداد صيغة جديدة لتوزيع المياه بين دول النهر حسب الاحتياجات المائية لكل دولة وعدد السكان والظروف المناخية، ويمول هذه الهيئة البنك الدولي وهيئة التنمية الكندية.

وقال المصدر ان البنك الدولي قام بتشكيل لجنة عليا من ١٦ خبيرا عالميا في مجال الموارد المائية والأنهار الدولية لوضع المقترحات الخاصة بهذه الهيئة ومراجعة خطة عمل التيكونيل وتحديد اولويات المشروعات


د. محمود أبو زيد

ومدي ملاءمته لكل دولة علي ان يتم عرض هذه المقترحات علي لجنة الخبراء الفنيين لدول الحوض التي تقوم باعداد مشروعات الهيئة المزمع انشاؤها خلال خمس سنوات.

وقال المصدر أن وزراء الحوض في اجتماعهم الأسبوع الماضي بتنزانيا أقروا مشروع الهيئة وتم مخاطبة البنك الدولي للتفاوض مع بعض المكاتب الاستشارية العالمية لتقييم المشروع وحساب تكلفته وتحديد المؤسسات المانحة للتمويل علي أن يتم عرض النتائج النهائية خلال الاجتماع الوزاري القادم بالخرطوم في فبراير ٩٩.

وأشار المصدر إلي أن الاجتماع الوزاري اقر عدة نقاط رئيسية تتعلق بقضايا الحوض منها اعطاء الحق لكل دولة من دول حوض النيل في تنفيذ مشروعات عملاقة داخل اراضيها والحصول علي تمويل خارجي دون الرجوع لدول الحوض بشرط عدم اضرارها بالدول الأخري

كم حذر الاجتماع الوزاري من اقدام اية دولة علي التباحث لتنفيذ اية مشروعات من شانها الاضرار بالدول النهرية وحذر المؤتمر البنك الدولي والمؤسسات المانحة من المواجهة علي تمويل اية مشروعات لدول الحوض تضر بدولتي المصب دون الرجوع لهذه الدول وأكد ممثل البنك الدولي في الاجتماع أن أهم خطط البنك خلال المرحلة المقبلة الوصول الي اتفاق شامل لتنفيذ مشروعات تعود بالفائدة علي جميع دول الحوض واستغلال طاقة النهر المصدرة التي لم تستغل حتي اليوم.

المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٣/٣/١٩٩٨

إثيوبيا تواصل سياسة الاستفزاز وبناء السدود والقاهرة تتجاهل وتؤثر الصمت!

خلال زيارته اديس ابابا للمشاركة في أعمال المجلس الوزاري لمنظمة الوحدة الأفريقية الذي عقد ٢٥-٢٧ من شهر فبراير الماضي، حرص وزير الخارجية عمرو موسى التأكيد على عدم وجود أزمة بالعلاقات بين مصر وإثيوبيا وأن مياه النيل لم ولن تكون سببا في نشوب أزمة بين البلدين، معتبرا أن لديهما من روابط وعلاقات تاريخية.. ومقومات للتعاون خاصة في مياه النيل بما يحقق المنفعة والمصلحة المشتركة.

ورغم أن تصريحات موسى تعكس لغة الدبلوماسية المنمقة وتسعى لاحتواء بعض الخلافات الناشبة بين القاهرة واديس ابابا وهو مالم ينفه الوزير المصري، إلا أن الحكومة الإثيوبية فيما يبدو أرادت أن تثبت وجود أزمة بصرف النظر عما سعى إليه موسى من تاكيدات على الجوانب الإيجابية بالعلاقات والمصالح المشتركة.

وقبل أيام قليلة نقلت وكالات الانباء اعتزام اثيوبيا وإصرارها بناء المزيد من السدود على أعالى النيل لاحتجاز نسبة كبيرة من مياهه وحيث تعد أثيوبيا مصدر ٨٦٪ من الموارد المائية لنهر النيل، وبرغم أنها لا تعتمد على مياهه في الزراعة وري أراضيها بدرجة كبيرة، حيث تعتمد زراعات أثيوبيا بدرجة كبيرة على موارد أخرى هي الأمطار والمياه الجوفية بنسبة تصل إلى ٩٠٪ من احتياجاتها للمياه.

ولا يخفى وقوف أطراف أجنبية وراء الموقف الإثيوبي حيال قضية مياه النيل سواء بتأليبها على مصر.. أو حضها على بناء المزيد من السدود حتى أن أديس ابابا عارضت جهود مصر للمصالحة بين الصوماليين التي تمخض عنها اتفاق القاهرة الموقع ٢٢ ديسمبر الماضي نكاية بها بسبب قضية المياه.

ومنذ إنشاء مجموعة (التكونيل) التي جاءت على أنقاض -الأندوجو- وتضم كل دول حوض النيل وتشارك بها إثيوبيا بصفة مراقب، إلا أنها لا تعبأ بهذا التجمع ولا تشارك باجتماعاته إلا لأجل تخريبها.. والتنفيس عما يحقق أهدافها لتعكير العلاقات خاصة مع مصر والسودان، استنادا إلى انفرادها وحدها بتخصيص حصة من مياه النيل حيث تحصل مصر على ٥٥,٥ مليار متر مكعب والسودان على ١٨,٥ مليار متر مكعب.

واللافت للنظر أن كلا البلدين مصر والسودان نجحا في عقد اجتماع الهيئة الفنية العليا لمياه النيل الشهر الماضي بالخرطوم برئاسة وزيري الري بعد تجميد عمل هذه اللجنة ٤ سنوات.. وقبل أيام من مؤتمر عقد في أروشا -تنزانيا- لدول حوض النيل شارك به وزير الري المصري المهندس محمود أبو زيد وبعد أقل من أسبوعين من انعقاد هذا المؤتمر لدول حوض النيل برغم حرص الوفد المصري أثناءه على إبداء التعاون التام وتقديم أفكار ومشروعات تحقق المصلحة المشتركة لدول الحوض بما في ذلك مع الجانب الإثيوبي.. حتى أن وزير الري التنزاني الذي استضافت بلاده الاجتماعات استغرب وجود خلافات بين بعض دول حوض النيل وشدد على أن مياه النيل ينبغي أن تكون عامل ربط لا تفارق بين دول الحوض وليس تفككا وخلافات.. لكن يبدو أن أثيوبيا مصرة على المضي في مؤامراتها ومخططاتها وسياساتها الاستفزازية تجاه مصر التي تؤثر الصمت تارة ودبلوماسية الاحتواء تارة أخرى.

حملات إعلامية مستمرة

فالحكومة الإثيوبية لم تكتف بالحملات الإعلامية التي تقف وراءها في بعض وسائل إعلامها ضد مصر، ولم تكتف بتسريبها معلومات عن اعتزامها المضي في بناء السدود على أعالي النيل بزعم أنها لا تستفيد سوى بـ١٪ من موارده رغم أنها تزود دول الحوض بـ٨٦٪ من مياه النيل التي تأتي من روافد ومرتفعات إثيوبية.

ومؤخرا افصحت الحكومة الإثيوبية على لسان وزيرها المسئول عن شئون المياه «شيفارو جارسو» الذي أعاد مزاعم بلاده بالتوزيع العادل لمياه النيل «أو» المشاركة المنصفة.. ولم يتورع بأن ينسب ذلك إلى مصر بأنها قدمت تعهدات خلال اجتماعات دول حوض النيل وزاد على ذلك مدعيا بأن لغة حديث مصر قد تغيرت بعد أن كانت تتمسك بالحقوق المكتسبة طوال السنوات الماضية، وقال: إننا أي بلاده بانتظار تنفيذ حقيقي لهذه الوعود والحديث من جانب مصر.. وإلا يكون مجرد حبر على ورق، لكن الحقائق حول موقف مصر من قضية مياه النيل تؤكد عكس ما يزعم به الوزير الإثيوبي وبعض صحف بلاده التي اعتبرت بعضها تصريحات عمرو موسى خلال زيارة أديس أبابا بأنها تهديد دبلوماسي من جانب الوزير المصري.

واعتبرت صحف إثيوبيا حديث مصر عن عدم وجود خلافات بين البلدين أمرا يثير الدهشة، والتأكيد على أن إثيوبيا لم تغير موقفها من قضية النيل وأن اتفاقية ١٩٥٩ بين مصر والسودان بشأن توزيع مياه النيل مرفوضة (هكذا تفصح إثيوبيا عن عدم اعتبارها لأي موقف أو مسعى تجاه احتواء مشكلة مياه النيل التي اعتبرها وزير خارجية مصر أزمة من اختلاق بعض الصحف التي يحلو لها اللعب على هذا الحديث.. موضوع المياه، بيد أن إثيوبيا تريدها بالفعل أزمة مصطنعة من جانبها أو ممن يحرضونها لإشعال توتر وخلافات مع مصر بسبب مياه النيل.

الذي لا يخفى ولا تستطيع إثيوبيا أن تخفي نواياها تجاهه هو سعيها الدؤوب لتدويل قضية مياه النيل.. وتغيير اتفاقيات ومعاهدات أبرمت واستقرت منذ عشرات السنين، وهي معاهدات دولية معترف بها تلك التي تنظم حقوق دول حوض النيل خاصة دولة المصب وتنفيذا لموقفها هذا ترفض أديس ابابا أي مشروعات أو مقترحات للتعاون بشأن مياه النيل برغم أن ما يستغل من موارده وإمكانياته لا يتعدى ٢٪ من موارده التي تبلغ ١٦٠ مليار متر مكعب، وتقف عوائق كبيرة دون الاستغلال لهذه الموارد مثل ورد النيل والشلالات والجناديل، خاصة ورد النيل الذي يمتص جزءا كبيرا من مياه النيل.

الطريف أن إثيوبيا تعتبر الاتفاقيات المبرمة بشأن تنظيم حصص مياه النيل بين مصر والسودان وليدة مرحلة توتر وقلاقل داخلية بها، وكذا وليدة مرحلة الاحتلال البريطاني وبالتالي فإنها تفتقد إلى الشرعية لكون قوى استعمارية ساهمت في خروجها إلى حيز الوجود!

كما أن الغريب هنا في موقف إثيوبيا أنها لا تحتاج لمياه النيل نظرا لقلة المساحة المزروعة بها علاوة على تعدد مواردها المائية من الأمطار والمياه الجوفية، إلا إذا كانت تهدف إلى بيع هذه المياه بعد تخزينها لأطراف ترتبط معهم بعلاقات مشبوهة مثل إسرائيل وعلى حساب العلاقات والمصالح مع مصر، أو أن تعمد إلى تحديد حصة لها من مياه النيل لمقايضة مصر عليها وبيعها لها.

بيد أن وزير الخارجية المصري عمرو موسى أكد خلال محادثاته في أديس أبابا رفض مصر التطرق إلى موضوع حصص مياه النيل أو توزيعها وأنها مستعدة لكل أشكال وعلاقات التعاون بما يحقق المنفعة المشتركة والاستخدام الأمثل لموارد مياه النيل وأن تبقى قضية مياهه عامل ربط وتعاون بدلا من أي خلافات أو توترات.. وأنها لايمكن أن تكون سببا في أزمة العلاقات بين القاهرة وأديس ابابا.. وبرغم هذا التوجه المصري فإن إثيوبيا تظل تعزف على نغمة لا جدوى من ورائها مثلما حدث في مؤتمر أروشا الشهر الماضي وتسريبها معلومات عن توتر وخلافات ضخمة تخللته بينها وبين كل من مصر والسودان.

ربيع شاهين

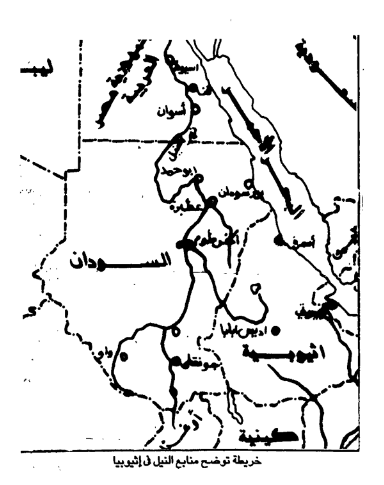
٠٠٠٣٣٤



المصدر : الشعب

التاريخ : ١٣/٣/١٩٩٨

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



خريطة توضح منابع النيل فى إثيوبيا



المصدر : الأحرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٢/٢/١٩٩٨

مؤتمر قمة لدول حوض النيل لحسم مشكلات المياه

وزير الري: بعثة مصرية «لاريزونا» لنقل مشروعاتها إلى جنوب الوادي

كتب- عيسي عبدالباقي

وافق وزراء المياه بدول حوض النيل علي وضع استراتيجية شاملة لتنمية موارد نهر النيل لصالح شعوبه.

وقال الدكتور محمود أبوزيد إن هناك خمس دول وافقت بالإجماع علي الاقتراح وهم «مصر وأثيوبيا وأوغندا وتنزانيا والسودان» وأشار إلي أنه سيتم عقد مؤتمر قمة دولي لرؤساء هذه الدول للتوقيع علي الاستراتيجية بعد اعدادها وأوضح وزير الأشغال أنه يقوم حالياً باعداد تقرير مفصل لعرضه علي رئيس الوزراء ثم رئيس الجمهورية.

وقال أبوزيد ان الاستراتيجية الشاملة التي يتم اعدادها حالياً عن طريق خبراء المياه تضم لأول مرة جميع دول النهر وأشار إلي ان هذه الاستراتيجية لن تلغي تجمع التيكونيل الحالي والذي يضم ٦ أعضاء فقط لدول الحوض والباقي كمراقبين.

وأكد وزير الاشغال أن هذا- الاتفاق لدول حوض النيل العشر يمثل تحولا جذرياً لموقف دول أعالي النيل لم تشهده اية اجتماعات من قبل خلال السنوات الماضية.

جاء ذلك في مؤتمر صحفي أمس عقب اجتماع الوزير مع مجموعة رجال الاعمال الفرنسيين لتوقيع اتفاقية الدعم الفني والخدمات الاستشارية المقدمة من فرنسا لمشروع توشكي.

وأكد الوزير أن وجود آثار بتوشكي لا يؤثر مطلقا علي المساحات المقرر زراعتها مشيراً إلي ان هذه الاكتشافات الأثرية موجودة داخل منخفض توشكي وهو من المناطق المستبعد زراعتها تحسبا للفيضانات المرتفعة بعد استخدام الأقمار الصناعية في دراسة تأثير الفيضانات العالية علي توشكي.

وأشار في المؤتمر الصحفي انه إلي يتم حاليا الاتفاق مع الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا علي ارسال بعثات فنية لزيارة مشروع اريزونا والذي يكاد يكون نسخة طبق الأصل من مشروع جنوب الوادي سواء من حيث المناخ وطبيعة التربة وكذلك بالاضافة إلي الاستفادة من التجربة الفرنسية المتقدمة في مثل هذه المشروعات بمنطقة الجنوب. وأكد أن رجال الأعمال الفرنسيين الذين سيقومون بزيارة مشروعات توشكي وترعة السلام والسد العالي يهدف إلي اعطائهم صورة كاملة عن المشروعات القوية وبحث امكانية المساهمة وليس لابداء الراي فيها.

ومن ناحية اخري اشار السفير الفرنسي بالقاهرة إلي ان المنحة الفرنسية تتضمن تصميم سبع منشآت مائية لحسن إدارة المياه بترعة الشيخ زايد بتوشكي حتي الكيلو ٧٠ وأيضاً مراجعة تخطيط الشبكات العامة ومواقع ومناسيب وتصرفات الأعمال الصناعية من منظور شامل واعداد مواصفات لمجموعات المراقبة والتحكم الآلي في الشبكة المقرر اقامتها علي الترعة وتشمل المحطات والقناطر ونقط مآخذ التوزيع. وأضاف ان المنحة التي تقوم بتنفيذها شركة سوجريا الفرنسية تتضمن ايضاً وضع البرامج والأساليب المثلي للعمليات والقناطر المتكاملة لتنفيذ المشروع وتصميم المنشآت المدنية وفقا للتكنولوجيات.



المصدر : الأخبـــــار
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٢/٢/١٩٩٨

وزير الأشغال عقب توقيع المنحة الفرنسية لتوشكى:

اقتراح بعقد قمة لدول حوض النيل لتوقيع استراتيجية التعاون

لا خــوف من وجــود اثار بمنخــفض توشكى

كتبت كريمة السروجي:

يبحث وزراء المياه بدول حوض النيل الاقتراح المقدم من ٥ دول منها مصر واثيوبيا بعقد مؤتمر قمة لرؤساء دول الحوض للتوقيع على الاستراتيجية الشاملة للتعاون بينها وتنمية موارد حوض النيل لصالح شعوبه.

أعلن ذلك د. محمود أبوزيد وزير الأشغال العامة والموارد المائية موضحا انه يقوم حاليا باعداد تقرير حول هذا الاقتراح لعرضه على د. كمال الجنزوري رئيس مجلس الوزراء تمهيدا لعرضه على الرئيس مبارك.

وأشار الوزير ان آلية التعاون التى يضع هيكلها حاليا خبراء حوض النيل وتضم فى عضويتها دوله العشر كاعضاء أصليين لأول مرة لن تلغى تجمع التكونيل الحالى والذى يضم ٦ أعضاء بصفة أصلية وأربع دول كمراقب من بينها اثيوبيا. مؤكدا ان هذا الاتفاق بين دول الحوض يمثل تحولا جذريا واتفاقا شاملا وهو مايعكس مصداقية السياسة المصرية الخارجية بقيادة الرئيس مبارك وجهود وزارة الخارجية.

جاء ذلك فى المؤتمر الصحفى الذى عقده الوزير عقب اجتماعه أمس مع مجموعة من مندوبى الشركات الفرنسية بحضور السفير الفرنسى بالقاهرة لتوقيع اتفاقية الدعم الفنى والخدمات الاستشارية المقدمة من الحكومة الفرنسية لمشروع تنمية جنوب الوادى بتوشكى. وقال الوزير ان المنحة سوف ترتفع من ٣ ملايين جنيه الى ٤٠٠ مليون فرنك فرنسى خلال المرحلة المقبلة لمشروع توشكي ومحطة الرفع. وأوضح انه لاخوف من اكتشاف آثار داخل منخفض توشكى والمساحات المقرر زراعتها على ترعة الشيخ زايد. وأكد ان هناك تزايدا فى الطلبات المقدمة من الهيئات والمؤسسات الدولية للمساهمة فى مشروع توشكى بما يعكس الاشادة به عالميا.

وقال انه يتم حاليا الاتفاق مع الولايات المتحدة الامريكية وفرنسا على ايفاد بعثات فنية من مهندسى الوزارة الى منطقتى اريزونا وجنوب فرنسا. وأشار السفير الفرنسى بالقاهرة ان المنحة تتضمن تصميم ٧ منشآت مائية لحسن وادارة المياه بترعة الشيخ زايد حتى الكيلو ٧٠ ومراجعة تخطيط الشبكات العامة وموانع ومناسيب وتصرفات الأعمال الصناعية.



د. محمود ابوزيد
تنمية موارد حوض النيل



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٤/٣/١٩٩٨

فى ابريل المقبل

مؤتمر يناقش 5 محاور لاستخدامات تكنولوجيا المياه

□ كتبت - مها عبد المجيد وعيسى عبد الباقى:

اكد المهندس عبد الرحمن شلبى وكيل اول وزارة الاشغال العامة ورئيس قطاع التخطيط ان تنمية المياه فى العالم اصبحت صناعة من خلال ادارتها والتكنولوجيا الحديثة وحسن استخدامها حيث ان التقنيات اصبحت متطورة وعلينا ان نستخدم الاساليب الدولية فى ادارة الموارد المائية خاصة وان المنطقة العربية تعانى من الفقر المائى.

واشار الى ان نصيب الفرد بالمنطقة العربية من المياه يصل الى 1500م3 كما ان هناك 7 دول عربية يصل فيها نصيب الفرد احيانا الى اقل من 1000م3 سنويا موضحا انه خلال 15 عاما من المتوقع ان ينخفض نصيب الفرد الى 600 متر مكعب فقط مما يتطلب الاحتياط حتى لانصل الى خط الفقر المائى.

جاء ذلك امس فى المؤتمر الصحفى الذى عقده وكيل اول الوزارة بالتعاون مع الغرفة التجارية الالمانية بمصر بمناسبة عقد مؤتمر المياه العربية الدولى فى الفترة من 26 - 28 ابريل القادم ومن المقرر اقامة معرض على هامش المؤتمر لاحدث تكنولوجيات استخدامات المياه حيث تشارك اكثر من 250 شركة عالمية.

واضاف ان المؤتمر يناقش 5 محاور رئيسية للمنطقة العربية حول تكنولوجيا ادارة المصادر المائية ونقل المياه وتوزيعها وصرفها كذلك الاستخدام الاقتصادى للمياه وفقا للمفاهيم العالمية فى هذا المجال علاوة على اعادة استخدام مياه الصرف الزراعى والصحى المعالجة فى الرى بالاضافة الى اقتصاديات تحلية المياه وكذلك الاستراتيجيات العربية لاستخدامات مواردها المائية المحدودة.

وحذر المهندس حسين العطف مدير المكتب الفنى للوزير ووكيل اول وزارة الاشغال الدول العربية من خطورة الوضع المائى المهدد بالتدهور مما يتطلب التنسيق والتعاون فيما بينها من اجل تنمية مواردها المائية لمواجهة الزيادة السكانية المتوقعة.

وطالب بضرورة وضع سياسات مائية متكاملة لترشيد استخدامات المياه من مصادرها المختلفة والتوسع فى استخدام المياه غير التقليدية وزيادة الوعى العربى باهمية قطرة المياه موضحا ان دول الخليج تقوم بتحلية حوالى 2 مليار متر مكعب يوميا من خلال ثلاثة آلاف محطة تحلية.

واشار الى ان اختيار عقد المؤتمر بالقاهرة يرجع الى انها قلب المنطقة العربية بالاضافة الى خبرتها الطويلة فى مجال ادارة مواردها المائية وسوف يعرف الاساليب والتقنيات العالية لادارة المياه ومعالجتها بهدف وصولها الى المواطن بشكل آمن وصحى موضحا ان هناك فواقد كثيرة فى مياه الشرب بمصر تصل الى اكثر من 50٪ وايضا فواقد من مياه الرى مما يتطلب تضافر الجهود خاصة وان استخدامات المياه المختلفة تتطلب التنسيق والترابط حتى لانواجه مشاكل ندرة المياه.



المصدر : الأهرام المسائى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٥/٣/١٩٩٨

جارانج:
نؤيد تنفيذ مشروع قناة جونجلى لزيادة مياه النيل لمصر

نيروبى ا. ش. ا - اكد العقيد جون جارانج زعيم الحركة الشعبية لتحرير السودان ان حركته تساند تنفيذ مشروع قناة جونجلى الذى يستهدف زيادة كمية مياه النيل لمصر وشمال السودان.

وأوضح جارانج فى حديث أدلى به جارانج لمجلة القرن الافريقى ان مصر قوة رئيسية فى المنطقة والعالم العربى والعالم بشكل عام لذلك فإنه من المهم ان تتعرف مصر على موقف الحركة ازاء الموقف بالسودان. وأوضح جارانج ان موقف الحركة من وحدة السودان ليس جديدا ، حيث ترى الحركة ضرورة ان تعكس الوحدة الجديدة فى السودان التنوع التاريخى والعرقى والدينى الموجود فى المجتمع السودانى.

وقال جارانج ان الحركة الشعبية ليست حركة انفصالية معادية للعرب والمسلمين وانها تؤيد وحدة السودان.



المصدر : أكتوبر

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٥/٣/١٩٩٨

عدو الأمس لا يتحكم فى مياه اليوم وغدا . .

كلما لاح فى الأفق بوادر تحريك عملية السلام المتجمدة فى المنطقة على أى من مسارات التفاوض تبدأ مصادر فى إسرائيل فى إثارة أزمة نقص مواردها المائية . وأن أراضيها دونا عن المنطقة ما بين نهرى النيل والفرات تعانى من قلة مصادر المياه ، وتطرح دراسات لخبراء ومتخصصين تتناول أبعاد هذه الأزمة على مشاريع التنمية الزراعية والاستيطان واستيعاب مهاجرين جدد مع بداية القرن القادم . ومن هذه الدراسات وثيقة مهمة أعدها صندوق هايمر بالتعاون مع جامعة تل أبيب عرضت بالتفصيل الدقيق المشاريع الإسرائيلية للمشاركة فى كل ثروات المياه العربية سواء التى تطالب بتحويل الأنهار إليها أو المتطلعة للحصول على حصة شرعية من مياه الأنهار . وتعرض الدراسة هذه المشايع فى صورة بنود تطرحها على مائدة المفاوضات مع الدول العربية .

ولم تستثن الدراسة أى من الثروات المائية العربية لاقتسامها فى صورة مشاريع ثنائية كجزء من خطة شاملة لإعادة النظر فى كل ما يتعلق بأساليب الحياة المختلفة فى المنطقة فى عصر السلام .

وتجاهلت مصادر المياه السورية خارج إطار البحث لأنه سبب نزاعا مريرا تعود أسبابه إلى فترة الانتداب البريطانى والفرنسى ، فعند ترسيم الحدود بين فلسطين وسوريا فى عام ١٩٢٣ أصر الانتداب البريطانى على أن تكون بحيرة طبرية كلها وعشرة أمتار شرقها فى الأراضى السورية منطقة منزوعة السلاح . وفى عام ١٩٤٨ منع السوريون من الدخول إلى منطقة البحيرة لمسافة عشرة أمتار شرقها لأى غرض أو التسبب فى أى قلق أو ازعاج لنشاط الإسرائيليين هناك .

وبعد احتلال إسرائيل لهضبة الجولان التى تعد من أخصب المناطق غزارة بمياه الأمطار ، حيث يوجد فيها حوالى مائة منبع ذات نسب إنتاج مختلفة أصرت إسرائيل على أن لها حقوقا تاريخية فى مصادر مياهها استنادًا إلى ميثاق هلسنكى الذى يقول : إن أى دولة لا تعطى الدولة الأخرى - خاصة التى كانت فى حالة حرب معها لسنوات طويلة - مواردها المائية أو تتنازل عنها فمن حقها .. حيث أن من كان عدوًا لسنوات طويلة محظورًا عليه أن يتحكم فى المياه .

واستنادًا لهذا ترى إسرائيل ضرورة احتفاظها بقمة الجبل فى هضبة الجولان التى تعلو بحيرة طبرية فى حالة السلم ، بادعاء حماية البحيرة وهى تعد خزان المياه الرئيسى لإسرائيل .

أما مصادر المياه فى المنطقة وهى أنهار الفرات واليرموك والنيل والحصبانى وبانياس والأولى فتطرح إسرائيل فى هذه الدراسة أن يكون دورها فيها « الوسيط والناقل المحورى » .

والمشروعات المطروحة فيها كلها مبنية على أساس حل مشكلة نقص الموارد المائية فى مناطق الحكم الذاتى فى الضفة الغربية وقطاع غزة ، ولأن إسرائيل تخشى أن تتوجه السلطات فى هذه المناطق بالمطالبة بحصتها فى المياه لأغراض الزراعة والاستهلاك المنزلى ، وهى بدورها تعلن أنها لن تستطيع أن تلبى هذه المطالب ، وتتعلل بأن القوانين الدولية تعطى أولويات الحقوق للاستخدامات الحالية على الاستخدامات المستقبلية لذلك تقترح منعًا لهذه المطالبات بالحقوق والاحتكاكات فى المستقبل تنفيذ مشاريع استيراد مياه من الخارج أو بتحويل الأنهار اللبنانية والأردنية إلى بحيرة طبرية فى اتفاقيات سلام مع الدول المجاورة .

وتعرض الدراسة أساليب غريبة على دول منطقة الشرق الأوسط - ولكنها ليست جديدة - لتجارب دول عديدة لحل مشاكل نقص الموارد المائية بها بنقلها من دولة لأخرى على الرغم من أن العلاقات كانت فى السابق عدائية فعلى سبيل المثال قامت دولة مثل سنغافورة بشراء المياه من ماليزيا ، وهى جزيرة مساحتها ٤٥٠ كم مربع وعدد سكانها ٣ ملايين نسمة - ويقارب التعداد المتوقع للفلسطينيين فى الضفة وغزة بحلول عام ٢٠٠١ - ومصادر مياهها الجوفية والأمطار لم تكن تكفى الاحتياجات ولهذا كانت تحصل على احتياجاتها من ولاية « جوهور » التابعة لماليزيا والتى تصل إلى ٣٥٠ مليون متر مكعب فى السنة .

وتجربة مماثلة بين هونج كونج والصين وأيضا اتفاق تقسيم مياه حوض الهندوس بين الهند وباكستان باتفاقيات تمت باستعداد الطرفين

أسماء سيف

على الرغم من الخلافات السياسية العميقة بينهما وبتدخل خارجي من دول غنية والبنك الدولى باستثمارات بلغت مليارات الدولارات .

مياه العرب لإسرائيل

والمشروعات الإسرائيلية المقترحة لاستغلال الموارد المائية العربية فى إطار التسويات الدولية تشمل كلا من مصر والأردن ولبنان ، كمشروعات تكمل بعضها فما ستأخذه إسرائيل من مياه نهر اليرموك من الأردن قد تعطى منه نسبة إلى أراضى السلطة الفلسطينية فى الضفة الغربية .

.. مياه النيل

تقترح هذه الدراسة أن يتم الاتفاق على تعاون مشترك بين مصر وإسرائيل فى اتجاهين وهما : استغلال المياه فى مصر للزراعة وشراء مياه مصرية ونقلها عبر إسرائيل إلى الضفة الغربية والأردن وقبلهما إلى قطاع غزة !! وأن يتم ذلك عن طريق الاستعانة بخبرة ورؤس أموال أجنبية تقوم بتطوير الزراعة المصرية والاهتمام بالاقتصاد فى استخدام المياه الذى سيحقق استصلاح أراض جديدة فى مصر . أما الاتجاه الثانى فترى امكانية تطويره بصورة أفضل بسبب عدة عوامل وهى تحسين أساليب الزراعة الحالية التى ستتم بخبراء مصريين وأمريكان وبدعم من البنك الدولى .

أما نقل المياه حسب المقاييس المصرية فسيكون بنسبة ضئيلة للغاية ، وهى نصف من المائة فى المائة ، وهذه النسبة ترى أنها لا تشكل عجزا فى ميزانية كمية المياه المصرية ، وليست ضرورية فى الوقت الحالى ويمكن نقلها بتكلفة رخيصة إلى قطاع غزة وإلى صحراء النقب فى إسرائيل . فمصر بعد بناء السد العالى تحولت من حالة التكيف بحسب الظروف إلى حالة السيطرة على هذه الظروف ووفق الاتفاقيات التى وقعتها مع دول حوض النيل تبلغ حصتها من المياه سنويا ٥٥,٥ مليار متر مكعب .

والجدوى الاقتصادية لهذا المشروع مبنية على عدة شروط وبيانات أهمها : وجود فائض فى المياه فى مصر باستمرار . وهذا الفائض ممكن تحقيقه بواسطة بحيرة ناصر التى تساعد على استغلال مزيد من المياه (عدة مليارات فى الأمتار المكعبة سنويا) . وعدم الإسراف فى الرى قد يوفر حوالى عشرة مليارات من الأمتار المكعبة فى السنة . وهذا التطوير الجديد فى موارد مصر من المياه سيتوافر لها عن طريق مشروع « جنجل » فى السودان . بالإضافة إلى عدة مليارات من الأمتار المكعبة تضيع فى البحر المتوسط كل عام خلال شهرى ديسمبر ويناير . كما أن المياه اللازمة لإنتاج الكهرباء فى سد أسوان ومياه الملاحة تزيد على الحاجة إلى الاستهلاك لذلك فإن هذه المليارات من الأمتار المكعبة من المياه ستدخل فى هذا المشروع .

ونقل المياه إلى النقب يعتبر أرخص من تزويدها بمياه بحيرة طبرية ، فمشروع المياه فى طبرية يستهلك ما بين ٣,٢ كيلوا وات كهرباء لكل متر مكعب من المياه فى حين تشير الدراسات الاقتصادية إلى أن مشروع المياه المصرية لن يتكلف سوى كيلو وات واحد لكل متر مكعب . وقد تكون هذه التكلفة أساسًا للجدوى الاقتصادية فى احلال المشروع !! لكن العقبة الأساسية لتنفيذ هذا المشروع هى فى إطار استراتيجيات المكاسب والأعباء الاقتصادية المتعلقة بالمشروع ، ففوائد إسرائيل منه عالية حيث ستحصل على حقوق فى المياه وتدعيم قطاعات الرّى والتنمية الزراعية وبالنسبة لمصر فلن تزيد فائدتها على عدة ملايين من الدولارات سنويا ، وهو عائد يساوى حاصل ضرب مليارات الأمتار المكعبة من المياه فى سنت واحد لكل متر مكعب .

ولأن الفائدة الاقتصادية ستكون ضئيلة لمورد المياه إلا أن الثقل الأكبر سيكون للاعتبارات الأيديولوجية بأن يتم تزويد النقب بمياه مصرية فى مقابل تزويد إسرائيل والأردن والضفة الغربية بمياه بحيرة طبرية .

وحجم المياه المقترح فى هذا المشروع سيكون مائة مليون متر مكعب فى السنة إذا ما كان التوريد لقطاع غزة فقط ، ويرتفع إلى خمسمائة مليون فى حالة التوريد إلى جهات أخرى وسترتفع التكاليف فى المتر المكعب الواحد فى هذه الحالة إلى دولار وتسعة وثلاثين سنتا فى الوقت الذى يتراوح فيه السعر فى إسرائيل والأردن ما بين ٣٠ و١٠ سنتات فقط .

.. مياه الأردن :

مصادر المياه تتوافر على طول خط الحدود الدولية بين الأردن وإسرائيل ومن بينهما نهرا الأردن واليرموك ووادى عربة . بالإضافة لهذه المصادر المائية السطحية هناك خزانات جوفية فى حوض اليرموك ووادى عربة . وتقترح إسرائيل عدة مجالات لاستغلال مياهها . وأهمية تحويل مياه نهر اليرموك إلى بحيرة طبرية التى تتبع إسرائيل . على الرغم من أن معظم النهر يتبع الأردن .

والاقتراح الإسرائيلى بتحويل النهر تأسس على أن معظم مياه النهر تجرى فى منطقة غير أردنية ، ومياهه غير مستخدمة لأن فيضاناته تحدث فى الشتاء وتحتاج إلى منطقة تخزين . وتقترح إسرائيل أسلوبين وهما إما بناء سد على النهر لتخزين مياهه وإما تحويل مجراه إلى بحيرة طبرية .



المصدر : أكتوبر

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٠ / ٣ / ١٩٩٨

ولكن الاتجاهين يواجهان مشاكل فنية وسياسية فالمشكلة الأساسية التي تتعلق بانشاء السد على هذا النهر ترجع إلى أن الأردن لا يملك إلا جزءا من هذا النهر يتمثل في الجانب الجنوبي الشرقي منه . أما الجانب الشمالي الغربي له فإنه يتبع سوريا في الشمال وإسرائيل في الجنوب . وانشاء سد عليه سيواجه خلافات دولية بالإضافة إلى أن تكاليف بنائه كبيرة بأكثر من مليار دولار ، وهذه النفقات سترفع تكاليف المتر المكعب من المياه إلى دولارين أو ثلاثة وهو سعر لا يمكن أن تتحمله الزراعة الأردنية . وتجميع وتحويل مياه نهر اليرموك من بحيرة طبرية سيلاقي صعوبة بالنسبة للظروف السياسية السائدة لأن البحيرة موجودة في إسرائيل وحصص الدول من مياه حوض الأردن تمت باتفاق « جونستون » والذي لن توافق عليه رسميا سوى إسرائيل ، وهو كالتالي : ٤٥٪ إلى الأردن من اليرموك والأفرع التي تصب في نهر الأردن من جنوب اليرموك . و٤٠٪ لإسرائيل من معظم مياه نهر الأردن وجزء من مياه اليرموك ، و١٥٪ لكل من سوريا ولبنان وهي جزء من مياه نهر الأردن وجزء من مياه اليرموك .

وإسرائيل متحفزة للغاية لتنفيذ هذا المشروع لأنها ترى أن احتياجات الأردن من المياه في الشتاء محدودة ، وتستطيع إسرائيل أن تستغل هذا الفائض لقدرتها على ضم هذه المياه وتخزينها مع المياه الجوفية الموجودة في وسط أراضيها لكي توفر احتياجات سكانها في المدن من المياه في الشتاء . وبعبارة أخرى ترى أن تحويل نهر اليرموك إلى بحيرة طبرية سيخلق فائضا بها في فصل الشتاء والأردن ليست بحاجة إليه . بالإضافة إلى الفائدة الأكبر من هذا المشروع الكبير من تحلية مياه بحيرة طبرية فمياهها مالحة أكثر من اللازم وبهذا سينخفض معدل الملوحة فيها بنسبة ٢٠٪ . ومن مصالح إسرائيل في ذلك أيضا منع وتقليل الاستهلاك السوري من نهر اليرموك خوفا من إثبات حقوق سورية فيه في المستقبل .

• مياه لبنان :

المشاريع المقترحة معها تدور حول نوعين من الموضوعات وهما : نقل المياه إلى إسرائيل وتعميق هدف مزدوج لإنتاج الطاقة وتوريدها للمستهلكين في كل من الأردن ولبنان والضفة الغربية . ويتم هذا باستخدام نهري حصباني وعيون وهما مناسبان لاستغلالهما في توليد الكهرباء إذا ما تم تنفيذ المشروع في أراضي الدولتين بإنشاء مشروع توليد الكهرباء بمحطة توليد قوة تكون موجودة في إسرائيل وتخزين مياه نهر الحصباني في لبنان . أما مشاريع النوع الثاني بنقل المياه اللبنانية إلى إسرائيل فترى إسرائيل فيه أهمية أكبر من الناحية الاستراتيجية والاقتصادية . وتقول : إن فكرة نقل المياه من لبنان إلى مناطق أخرى في الجنوب ليست فكرة جديدة فقد عرضتها لبنان في عدة مناسبات وتم بحثها في إطار جامعة الدول العربية لنقل مياه نهري بانياس وحصباني إلى الأردن عن طريق انشاء قناة تحويل كان سيتم حفرها في مرتفعات الجولان .

وكذلك يمكن نقل المياه اللبنانية إلى إسرائيل بتحويل مياه نهر الليطاني بواسطة نفق إلى نهر الحاصباني أو إلى نهر عيون ، ومياه الجزء العلوي من نهر الليطاني تستغلها لبنان حاليا بواسطة البحيرة الصناعية « مزعون » على ارتفاع ٨٥٠ مترا حيث تحول منها المياه من نفق في اتجاه البحر المتوسط وتنتج بواسطتها كهرباء . وقد بقي للاستغلال في نطاق المشروع تحويل الجزء المنحدر من نهر الليطاني بواسطة مخزن « خردلة » على ارتفاع ٢٢٠ مترا والذي يهدف إلى نقلها إلى إسرائيل .

وترى إسرائيل أنه إذا كان الأمر مرتبطا بتوليد الكهرباء فإن تحويل مياه نهر الليطاني إلى بحيرة طبرية أفضل من إلقاء هذه المياه في البحر المتوسط نظرا لأن مستوى بحيرة طبرية أقل من مستوى البحر المتوسط بحوالي ٢٠٠ متر . ومن المقترح أن يستغل هذا المشروع حوالي مائة مليون متر مكعب من المياه في السنة أي حوالي ٨٠٪ من المياه التي تجري في النهر ويعتمد على انشاء خزان بداخل لبنان على ارتفاع ثلاثة آلاف متر وتضخ منه المياه إلى محطة توليد الكهرباء وهي محطة جور أعلى بحيرة طبرية .

إن هذه الدراسة تطرح في كل مشاريعها فكرة واحدة عن التعاون الممكن في موضوعات المياه بين إسرائيل وأنهار الدول العربية وهدفها كلها مصلحة إسرائيل في تنمية مواردها المائية لاستيعاب ملايين من المهاجرين .



المصدر : الحـيـــاة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٨/٣/١٥

اتجاهات اقتصادية ـــــــ عربية

اجتماع غير عادي لوزراء مياه النيل لإقرار هيكل الإستراتيجية الجماعية لدول الحوض

● القاهرة - «الحياة» - تقرر عقد اجتماع غير عادي لوزراء المياه في دول حوض النيل خلال ستة اشهر لاقرار الهيكل والتشكيل النهائي للاستراتيجية الجماعية لدول الحوض العشر لمناقشتها في اجتماع مجلس وزراء المياه الدوري في الخرطوم في النصف الثاني من شباط (فبراير) السنة المقبلة.

وقال الدكتور محمد ابو زيد الذي رأس وفد مصر الى اجتماع وزراء المياه لدول حوض النيل الذي عقد في تنزانيا اخيراً ان الاعضاء وافقوا بالاجماع وللمرة الاولى على المشاركة في أي آلية يتفق عليها على ان تكون الآلية مكونة من مجلس وزراء المياه في جميع دول الحوض العشر، اضافة الى لجنة فنية استشارية تشكل من خبراء هذه الدول وسكرتارية دائمة فنية في اطار تجمع التكونيل.

لناقضية

مؤتمر المياه

● «مؤتمر» المياه والتنمية المستمرة ينعقد في باريس يوم ١٩ مارس الحالي وتحضره ٨٤ دولة بناء علي دعوة من الحكومة الفرنسية وفي اطار منظمة اليونسكو.

● وإذا كانت ندرة المياه مشكلة تشغل العالم كله في أواخر القرن فالمفروض أن ننشغل بها نحن في الشرق الأوسط بصفة خاصة وفي مصر بصفة أخص.

● وإذا كانت ندرة المياه اليوم تتسبب في وفاة الملايين سنويا بسبب الجوع والمرض فمن المتوقع أن يضاف الي ذلك سبب ثالث في المستقبل القريب وهو الحرب من أجل المياه.

● وقد صدر أخيرا كتاب «لجاك سيرونو» بعنوان «المياه تحدي استراتيجي عالمي جديد». يستعرض فيه الصراعات المتوقعة علي المياه خلال السنوات القادمة.. ومعظم هذه الصراعات في الشرق الأوسط.

● ويقول الكاتب ان اسرائيل تستقي أكثر من ثلثي مياهها سنويا من الأراضي المحتلة ومن ثم فلا عجب ان ترفض الانسحاب منها ويذكر الكاتب ان المياه أحد الموضوعات الخمسة التي تدور حولها المفاوضات العربية الاسرائيلية الناتجة عن مؤتمر مدريد.

● ويستعرض الكاتب صراعا مائيا آخر بين كل من تركيا والعراق وسوريا حول مياه نهري دجلة والفرات. ويؤكد أن السدود التركية تحت الانشاء عند تمامها سوف تحجز ثلث مياه النهر مما يؤثر تأثيرا خطيرا علي رصيد سوريا والعراق من هذه المياه.

● ويتعرض أيضا لمياه النيل التي تشهد صراعا بين مصر وأثيوبيا والسودان. ويتوقع أن يشتد هذا الصراع كلما اشتدت أزمة المياه نتيجة الزيادة السكانية المطردة في هذه الدول الثلاث.

● ولايخفي علينا أو ينبغي الا يخفي أن هذه الصراعات الثلاثة مرتبطة بعضها ببعض وان العلاقات التركية الاسرائيلية والاسرائيلية الأثيوبية ترسم خطوط أولوية صراعات المستقبل القريب في منطقتنا.

● وإذا كانت هذه أهمية قضية المياه بالنسبة لنا. فما هو الاطار العام المطروح في مؤتمر باريس؟

● إلا أن مشكلة ندرة المياه تهدد العالم في مناطق مختلفة. اذ يري الخبراء ان أزمة المياه تبدأ إذا نقص نصيب الفرد سنويا عن ألف متر مكعب من المياه المتجددة. ويوجد اليوم ٢٦ دولة تحت هذا الحد يصل عدد سكانها الي ٢٣٠ مليون نسمة. ومن المتوقع من عام ٢٠٥٠ أن يصل عدد الدول التي تشكو من أزمة مياه الي ٤٥ دولة يتراوح عدد سكانها بين مليار و٢ مليار نسمة معظمها في آسيا وأفريقيا.

● يقول الخبراء ان ٦٩٪ من المياه التي تستعملها البشرية سنويا تذهب الي الزراعة وان مساحة الأرض المزروعة علي الري تضاعفت خمس مرات خلال هذا القرن لتصل اليوم الي ٢.٤ مليون كيلو متر مربع. وان دول العالم الثالث تستعمل ضعف كمية المياه التي تستعملها الدول المتقدمة للأغراض الزراعية وتنتج ثلث ما تنتجه الدول المتقدمة من انتاج زراعي.

● يرجع الخبراء سبب هذا الخلل الي أن الري يتم في دول العالم الثالث من خلال ترع وقنوات مليئة بالشقوق تؤدي الي تسرب ٥٠٪ من المياه المستعملة.

● ومن مقتضي هذه الأرقام والأسباب ان تتعهد الدول المتقدمة في هذا المؤتمر لمعاونة دول العالم الثالث علي توفير المياه وتنقيتها وخزنها. محاولة منها لتفادي ما يمكن ان يترتب على أزمة ندرة المياه من أضرار جسيمة للبشرية ككل وما يمكن أن ينتج عنها من تهديد للاستقرار الاقليمي والدولي.

● ولكن من ضمن ما تسعي اليه الدول المتقدمة هو اقناع دول العالم الثالث بتوزيع المياه فيما بينها بطرق سلمية. وهنا يجب أن نتساءل هل نحن مستعدون لهذا المؤتمر وهل ندرك أهميته ومخاطره؟ ولماذا لم يشعر الرأي العام في مصر بأي أهتمام بقضية ندرة المياه عامة وبهذا المؤتمر بصفة خاصة.

محمود أباظة



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٧/٣/١٩٩٨

استمراراً لمخطط التآمر على مياه النيل:

كلينتون و٣٥ من مساعديه فى زيارة لأوغندا لدعم عدوانها ضد مصر والسودان!

الجولة تستهدف محاصرة مصر بعد اعتماد مخطط غزو السودان وتقسيمه

فى أخطر تحرك شامل من قبل الإدارة الأمريكية فى منطقة منابع النيل.. يجمع المراقبون انه يستهدف مصر والسودان.. يصل الرئيس الأمريكي بل كلينتون أوائل الأسبوع المقبل إلى العاصمة الاوغندية كمبالا على رأس وفد دبلوماسى، اقتصادى وأمنى يضم ٣٥ مسئولا قياديا بإدارته، حيث يمكث كلينتون بكمبالا ٣ ايام.. وأن من أبرز مرافقيه بالجولة -حسبما ذكرت صحيفة «ينوفشن» الأوغندية- وليام كوهين -وزير الدفاع- ومادلين أولبرايت -وزيرة الخارجية- ومسئولا كبيرا بهيئة المخابرات الأمريكية بجانب وزراء النقل والتجارة والصحة الأمريكيين وأخرين.

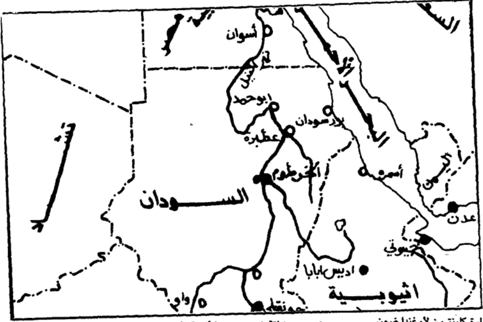
الرئيس الأمريكى يمكث ٣ أيام فى أوغندا فى مفاوضات مكثفة



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٧/ ٧/ ١٩٩٨

مع موسيفينى لإعادة ترتيب الأوضاع بحوض النيل



تاتى زيارة كلينتون لأوغندا ضمن جولة تشمل عدة دول بالمنطقة، سبق وأن زارتها وزيرة خارجيته قبيل أشهر. وأعلنت من أوغندا أن إدارتها عازمة على دعم المتمرد جون جرنق وإسقاط نظام حكم الانقاذ الإسلامى فى الخرطوم سواء تم ذلك سلما أم حربا.

أما يورى موسفين والذى يحل كلينتون ضيفا عليه، فلقد سبق وأعلن مراراً بأن جنوب السودان يرضخ منذ عقود طويلة لما أسماه بالاستعمار العربى الذى بداه المصريون ثم تركوه لإخوانهم فى شمال السودان ولابد من وقف مزاعم رئيس أوغندا -بأن تساند منظمة الوحدة الافريقية، والمجتمع الدولى حركة جرنق لتستقل بجنوب السودان وتؤسس دولة الاماتونج وعاصمتها جوبا، ووفق هذا المنظور عمل جرنق مع موسفينى والأمريكان طوال الاعوام الماضية على تهديد وحدة السودان، وجر حكومته لمعارك مستمرة مع المرتزقة الانفصالين المدعومين أجنبياً.

وخلال الاشهر القليلة الماضية شهدت منطقة شرق ووسط افريقيا سلسلة من الاتصالات والقمم المصغرة والتى استهدفت بالأساس بلورة محور أفريقى قوى تدعمه واشنطن ويكون مواليا لها ومدافعا عن مصالحها. حسبما ذكر مسئولون بإدارة كلينتون مراراً.

وأثمرت تلك الاتصالات خلال الفترة الماضية عن قمة عقدت قبيل أسابيع بكمبالا، وشاركت فيها ١٢ دولة من الاقطار التى تدعم المخطط الأمريكى بالقارة، وخلال القمة ألقى رئيس البنك الدولى كلمة أوضح خلالها أن البنك على استعداد تام لدعم حكومات هذه الدول، وبالطبع فلقد كان وراء تنظيم هذه القمة -للتعاون ما بين هذه الدول، وحضور رئيس البنك الدولى- تخطيط امريكى استهدف خلق أجواء ملائمة أمام مخطط أمريكى صهيونى يجرى تنفيذه للهيمنة على موارد القارة.

أهداف الزيارة

ويعتمد المخطط الأمريكى الصهيونى «حاليا» على حكومات اقليات لتحقيق أهدافه، فعلى سبيل المثال نجد بمنطقة البحيرات العظمى حكومات الأقلية التوتسية فى اوغندا، ورواندا، وزائير، سابقا «الكونغو الديمقراطية حاليا»، وبمنطقة الهضبة الحبشية نجد حكومتى الاقلية التيجرية فى إثيوبيا وإريتريا.

وغض عن البيان، أن نذكر بـ ١٢ قاعدة عسكرية بحرية وبرية وجوية، حصلت الولايات المتحدة و «إسرائيل»

تقرير:

صلاح بديوى

بها على تسهيلات بالمنطقتين، بل واستأجرت بعضها، وذلك ما أكدته صحف العدو «الإسرائيلى» بهدف تهديد الأمن القومى العربى وفى جوهره أمن مصر القومى قبل أمن السودان.

وبناء على ما ذكره المتحدث باسم البيت الأبيض فإن زيارة كلينتون لشرق أفريقيا جاءت تتويجا لسلسلة انتصارات حققتها السياسة الأمريكية، وجنت من ورائها مكاسب اقتصادية هائلة على حساب طرد الشركات الفرنسية من زائير ومحاصرة بقايا النفوذ الفرنسى بالقارة.

وينتظر أن يعلن الرئيس الأمريكى إثر مباحثاته مع زعماء كل من الدول المنتظر زيارته لها عن قيام شراكة اقتصادية بين بلاده وهذه الأقطار، مع تقديم دعم عسكرى أمريكى اقتصادى، لهذه الأقطار.

ويقول المراقبون إن واشنطن التى دعمت لوران كابيلا لإسقاط موبوتو فى زائير ومكنت شركاتها من مناجم الماس والذهب والنحاس، فى الوقت الذى تعمل شركات صينية، وروسية، وكندية، وفرنسية، وماليزية، على استغلال الموارد الخام من البترول والذهب والثروة الحيوانية بالسودان، حيث تؤكد صور الأقمار الصناعية وجود كميات هائلة من البترول فى السودان وهو ما يفقد أمريكا صوابها ويدفعها لزيادة عدوانيتها تجاه السودان.

ورقة المياه

وهناك نقطة مهمة يجب أن نقف أمامها بكل جدية، عكسها من قبل وزراء الزراعة والمياه العرب فى إعلان تاريخى أصدروه العام الماضى بالقاهرة أعلنوا فيه رفضهم لآلية دولية لتسعير المياه تعطى لدول المنبع حق بيع المياه كمادة خام فى بورصة دولية تنشأ لهذا الغرض، وهى الآلية التى تتبناها الولايات المتحدة على صعيد الأمم المتحدة منذ ٣ أعوام.

وفى سياق هذه الآلية خرجت تصريحات من قبل عناصر رفيعة المستوى بالحكومة الإثيوبية تطالب بإعادة النظر فى أسلوب توزيع المياه بين دول حوض النيل، مطالبة بالحصول على كميات من حصة مصر والسودان من المياه. وتجىء التصريحات الإثيوبية فى وقت رصد فيه لأديس أبابا ٣ مليارات دولار من قبل مؤسسات تمويل دولية لتنفيذ مشروعات على منابع النيل تحجز كميات كبيرة من المياه الواردة لمصر.

والمشروعات التى تقيمها إثيوبيا على المنابع تشرف على تصميمها وتنفيذها ودراستها مكاتب استشارية، وبيوت خبرة وشركات أمريكية وإسرائيلية، وتجىء هذه التطورات فى وقت ترتفع فيه النغمة من قبل خبراء المياه بالكيان الصهيونى للحصول على كميات من مياه النيل فى أى تسوية شاملة بين العرب و«إسرائيل» وهو ما أعلنت مصر مراراً عن رفضه.

ولأجل ذلك، فإن استجابه كلينتون لأى مطالب إثيوبية تتعلق بمياه النيل خلال جولته أمور واردة وتتوقعها الإدارة الأمريكية، بل واستعدت لها لأنها تعرف كيف تلعب بورقة المياه جيداً فى مواجهة مصر والسودان.. ولصالح جهة واحدة فقط هى «إسرائيل».

وواشنطن -كما ترى دوائر اقتصادية- تعرف أنها لن تستطيع تنفيذ مخططها الرامى لتزويد «إسرائيل» بحصة من مياه النيل إلا عبر إضعاف مصر اقتصاديا وسياسيا وعسكريا، وذلك لن يتم دون إخضاع السودان لهذا المخطط وتقطيع أوصاله، ليأتى الدور بعد ذلك على مصر، لذلك تسير واشنطن ومعها إسرائيل فى نفس الاتجاه.

دور إثيوبيا وأوغندا

وإذا كانت الإدارة الأمريكية تعتبر أوغندا دولة محورية فى منطقة البحيرات العظمى فإنها تعتبر أيضا إثيوبيا دولة مماثلة لها فى منطقة القرن الافريقى، والدولتان الافريقيتان مخلصتان حاليا فى تنفيذ المخطط الأمريكى. فأديس أبابا فتحت نيرانها على مصر فور إعلان الفصائل الصومالية لاتفاق القاهرة، وحاولت الأجهزة الإثيوبية ولاتزال تحاول تخريب النتائج التى توصلت إليها الفصائل الصومالية بهذا الاتفاق.

وكما ذكرت تقارير مهمة وردت للقاهرة، فإن أديس أبابا أبلغت محمد إبراهيم عقال -رئيس ما يسمى بجمهورية أرض الصومال- أن القاهرة زودت الفصائل الصومالية بالأسلحة كى تنهى الوضع الانفصالى لهذه الجمهورية، وهو البلاغ الذى دفع القائد الانفصالى إبراهيم عقال لزيارة «إسرائيل» وطلب المساعدة منها للحفاظ على حركته الانفصالية.. ذلك فى الوقت الذى تمد فيه إثيوبيا بعض الفصائل الصومالية بالأسلحة لضمان استمرار الصراع، والذى يكفل لأديس أبابا السيطرة على إقليم أوجادين الذى تحتله منذ سنوات طويلة من الصومال.

وإثيوبيا بهذه التحركات تنفذ مخططات المخابرات الأمريكية «CIA»، والتى لم تنس مطلقا أن الجنرال الشهيد محمد فارح عيديد -أبرز زعماء الصومال- سبق وأهان كرامة جنود واشنطن، عندما دخلوا الأراضى الصومالية تحت ستار حفظ السلام والأمم المتحدة، واضطروا للانسحاب منها تحت وطأة ضربات جنود عيديد.

ومؤخراً طيرت وكالات الأنباء خبراً يفيد أن واشنطن تخطط حاليا لإقامة قاعدة كبرى بإحدى جزر البحر الأحمر لضمان حرية الملاحة بالمنطقة، وهى أخبار وصفها الخبراء بأنها خطيرة جداً -لو صحت- ودعوا الأقطار العربية لمواجهتها.

وأديس أبابا الضالعة بالمخطط الأمريكى لاتريد للنفوذ المصرى أن يمتد إلى الصومال العربى المسلم لأن وجود حكومة ذات توجهات عربية قوية بالصومال، يشكل مع جيبوتى والسودان محوراً خطيراً يهدد بضرب المخطط الأمريكى للهيمنة على المنطقة، لأن نظام إريتريا مهدد بالسقوط رغم الدعم الأمريكى الصهيونى تحت وطأة هجمات ثوار إريتريا المسلمين.

أما عن الدور الأوغندى فيشار إلى

نجاح رئيسها يوري موسيفيني في تمكين الأقلية التوتسية الموالية لواشنطن من حكم رواند وزائير وبوروندي بعد أن قاد الأقلية التوتسية لحكم أوغندا، وذلك النجاح تم تحت تخطيط وعلم المخابرات الأمريكية، ولم يتبق لموسيفيني في مخططه سوى تمزيق أوصال السودان، ولقد أخفقت جميع محاولاته في دعم المتمردين التابعين لقرنق لغزو السودان، بل إن جيش موسيفيني نفسه لاقى هزيمة كبرى في موقعة الميل ٤٠ عندما حاول احتلال جوبا لإعلانها عاصمة لجنوب السودان.

قوات فض النزاعات

وخلال العام الأخير تصدت عدة دول أفريقية كبرى للمخطط الأمريكي ووصفته بانه يستهدف التدخل في الشئون الداخلية الأفريقية، وهذه الأقطار هي مصر، ونيجيريا، وجنوب افريقيا، وهي الأقطار التي قادت اتجاها أفريقيا قويا عبر عن رفضه لفكرة أمريكية بتشكيل قوة قالت واشنطن إنها ستعمل على فض النزاعات بالقارة الأفريقية.

إلا أن الإدارة الأمريكية رغم الرفض الافريقي الواضح للفكرة لم تعر هذا الرفض أهمية وبعثت المئات من خبرائها العسكريين لعدد من دول القارة ومنها أوغندا كي يتولوا تدريب آلاف الجنود الذين تتألف منهم هذه القوة، حيث انفردت واشنطن في القارة وعن طريق عملائها في القارة لتشكل منهم قوة تحاول باسم المنظمة الافريقية جعلها قوة تدخل سريع لفض المنازعات.

وهي فكرة ترى الدول المركزية بالقارة أنها تدخل أمريكي سافر لإعداد قوات تعمل بالوكالة في خدمة الأهداف الأمريكية والصهيونية بالقارة.

ويرى خبراء امريكيون أن هذه القوة سوف تشكل قوات حماية تحرس مخططات أمريكية لربط الاسواق والتجارة الافريقية بالشركات الأمريكية الكبرى، التي تود استغلال المواد الخام البكر الموجودة بالقارة خصوصا في شرق أفريقيا.

وكما ذكرت مراراً أجهزة الإعلام الأمريكية أن واشنطن يساورها بشدة القلق من المد الإسلامي المنبعث من السودان تجاه نيجيريا الدولة الكبرى المسلمة بوسط السودان بجانب تشاد و النيجير، ووجود عمق طبيعي لهذا المد بالصومال وإثيوبيا وكينيا وأوغندا يهدد حكومات الأقليات الحاكمة ويهدد معها المصالح الأمريكية الإسرائيلية.

زيارة عمرو موسى ..

وحسنا فعلت قيادة مصر عندما اوفدت عمرو موسى وزير الخارجية للقيام بجولة في ٦ دول أفريقية تستهدف دعم التعاون ما بين القاهرة وهذه الدول، وإحاطة زعماء هذه الدول علماً بابعاد المخططات الامريكية وراء التركيز على مزاعم بتعاون اقتصادى مع دول بأفريقيا، حيث حذرت مصر من أن التدخلات الأمريكية سوف تشق الوحدة الأفريقية، وطرحت مصر الاهتمام بتنمية التعاون الاقتصادى بين دول القارة.

وعلمت «الشعب».. أن التحرك المصرى جاء إثر معلومات تلقتها القارة من جهة أوربية تتعلق بتفاصيل خطيرة عن دور تخطط الولايات المتحدة أن تلعبه بالقارة، سوف يشمل الفتن بها ويسيء للعلاقات ما بين شعوبها.

..وعلى صعيد السودان

قالت مصادر عسكرية بالخرطوم إن الجيش السوداني وضع في حالة تأهب قصوى في مختلف الجهات إثر رصده لحشود وتحركات عسكرية أوغندية وإريترية وإثيوبية على طول الحدود المشتركة مع السودان استعداداً لغزو أراضيه، مؤكداً أن الجيش السوداني قادر بإذن الله على سحق هجمات الغزاة، مهما بلغ حجم الدعم الأمريكي والصهيوني لهم.

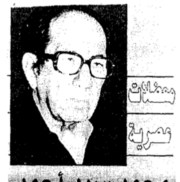
في وقت بدأ فيه قادة تحالف المرتزقة السوداني المعارض والمسلح المدعوم صهيونيا وأمريكيا في وضع شروط تعجيزية، حيال أي مصالحة مع حكومة الخرطوم، حيث رفض هذا التحالف ما ورد بالدستور الذي شكلته لجنة من أبرز القانونيين لصياغته من اعتراف بالتعددية والحرية السياسية، مطالبين بالإطاحة بحكومة الخرطوم.

بينما تحدثت أنباء عن مبادرة ستطرحها القاهرة قريبا أوشكت على التبلور لإنهاء الصراع بالسودان، مشيرة إلى أن هذه المبادرة تحظى بمباركة جميع الفصائل السودانية عدا فصيل قرنق، ذي التوجهات الانفصالية وهي توجهات ترفضها القاهرة.



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩/ ٦/ ١٩٩٨



محمد سيد أحمد

مؤتمر عالمى لتنمية الموارد المائية (١)

ينعقد اليوم بمقر اليونسكو فى باريس مؤتمر عالمى «للمياه والتنمية المتواصلة» دعا جاك شيراك له فى الخطاب الذى وجهه إلى قمة الامم المتحدة الثانية عن البيئة بنيويورك فى يونيو الماضى.. جاءت دعوة الرئيس الفرنسى عقب فشل القمة فى التصدى للعديد من مشاكل البيئة التى أصبحت عرضة لتدهور خطير، وربما بالذات فى مجال التنوع البيولوجى، وضرورة ضمان المحافظة على السلالات النباتية لتأمين قدرة البشرية على اطعام نفسها مستقبلا.



المصدر : الأهــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٨/٣/١٩

ولكن برزت قضية شح المياه، عالميا، بوصفها التهديد الاكثر الحاحا على مشارف الالفية الجديدة.. وقد أعلن شيراك ان استهلاك البشر للمياه العذبة يتضاعف كل عشرين سنة، وان الماء العذب المتاح للاستهلاك البشرى فى أفريقيا عام ٢٠٠٠ سوف يكون ربع ما كان عليه فى عام ١٩٥٠ وفى أسيا وامريكا اللاتينية ثلث ما كان عليه وقتذاك

وقد سبق مؤتمر باريس، المنعقد اليوم، مؤتمر للخبراء عقد بالعاصمة الفرنسية فى فبراير الماضى وقد خرج هذا المؤتمر التمهيدى بعدد من التوصيات المهمة، منها ضرورة اتقان المعرفة بمصادر المياه العذبة المتاحة وتطوير الادوات المؤسسة والتشريعية لاستثمار الامكانات المتاحة على افضل وجه، ومحاولة تحديد استراتيجيات لادارة دائمة للحياة، مع توفير مصادر التمويل اللازمة لانجاز هذه الاهداف.. ان الحلول المقترحة هى باختصار المطالبة بترشيد استهلاك المياه والحد من الهدر، فضلا عن مطلب أخر طرح كنتيجة متداعية من الاعتراف بالشح المتزايد للمياه عالميا، هو «تسعير الماء» عملا بقواعد «الجات»، وهذه مشكلة لابد ان تثير مشاكل عويصة بالنسبة للبلدان النامية.. فان تسعير الماء يحمل سكان البلدان الفقيرة عبئا اضافيا فوق الاعباء الكثيرة التى يحملونها، الأمر الذى يزيد الهوة عمقا بين المجتمعات الغنية والفقيرة.

صحيح ان الدول النامية بوسعها أن ترفض مبدأ التسعير، وأن تستند فى ذلك إلى صلاحياتها كدول ذات سيادة.. غير ان مثل هذا الموقف سوف يصطدم مع ماتملكه الدول المتقدمة من أوراق ضغط لفرض وجهات نظرها فى هذا الصدد... بوجه خاص فى اطار عالم يزداد انكماشا من جراء تحوله إلى قرية كونية.. ولاننا بصدد قانون اقتصادى صارم هو قانون الندرة، والتوازن الذى يجدد نفسه تلقائيا - شئنا أم أبينا - بين العرض والطلب. ان اقتراح التسعير وثيق الارتباط بتعاظم شأن ندرة المياه المتاحة للاستهلاك البشرى عالميا ومع اعمال قانون الندرة، فلا مفر من آلية اقتصادية لموازنة العرض بالطلب هكذا ابتدعت فكرة «تسعير الماء» بغض النظر عما يترتب على تسعيره من اجحاف للشعوب الفقيرة.. ومما يزيد الامر اجحافا ان الدول المتقدمة يكيلون المسائل فى هذا الصدد بكيلين ولايعملون مبدأ التسعير فيما يحملهم أعباء فوق طاقتهم، بينما يعملونها فيما ينال من الشعوب المستضعفة وربما كان ابرز مثل على ذلك مايجرى ازاء قضية «التنوع البيولوجى -Bio diversity».

ان الجنس البشرى سوف يتوقف اطعامه مستقبلا على احتفاظه بسلالات نباتية بديلة لتلك التى هى بسبيلها إلى التلاشى بالتدريج، نتيجة استهلاك البشر المفرط لها كالقمح والذرة مثلا.. سلالات

بديلة تشكل «احتياطيا» للمستقبل لايجوز التفريط فيه، وقد اصطلح على وصفها بـ «بنوك الجنيات» غير ان هذه السلالات البديلة، الموجدة بكثرة فى المناطق الاستوائية، أى لدى شعوب اغلبها متخلف وفقير، عرضة للانقراض. لان المجتمعات الغنية ترفض تقديم العون لهذه الشعوب الفقيرة، ولو لمجرد الحيلولة دون استهلاكها لهذه السلالات البديلة بصفتها أطعمة.. ذلك انها اذا ما استهلكت غير قابلة للتجديد، لانها نتاج ملايين السنوات من التطور البيولوجى وليس بوسع الانسان احياؤها بيسر، اذا كانت انجازاته فى مجال الهندسة الوراثية.. وهكذا تعرض الدول الغنية مستقبل البشرية لخطر جسيم، هو خطر الموت جوعا فى مستقبل ما لرفضها مبدأ التسعير فى مجال التنوع البيولوجى، ذلك ان خزائنها هى التى سوف تتحمله، بينما تتمسك بهذا المبدأ، او على الاقل تطرحه فى مجال المياه الذى قد يعرض العالم الفقير فى مستقبل منظور لخطر الموت عطشا.

ولذلك ربما كان علينا ان نكتشف مخرجا أخر من المازق.. بمعنى ألا نكتفى بمعالجة شح المياه العذبة بمجرد «ترشيد» استخدامها او مجرد تسعيرها اى ان نكتفى بادارة الندرة، والحيلولة دون انفلات الحال. بل ربما كان علينا «تخليق الوفرة» اى إيجاد مصادر جديدة للمياه العذبة، والنهوض بمشروع هدفه تركيز جهود عالمية من اجل اكتشاف مصادر جديدة للمياه العذبة، بالطرق التقليدية او غير التقليدية اذا استدعى الحال، تماما كما تكثف الجهود العالمية للتغلب على أفة «الايدز» او مرض السرطان.

لقد أن أوان اعمال مبدأ «الهندسة الايكولوجية» مع حلول الالفية الجديدة وعلى نطاق واسع.. ويصعب علينا ان نتصور أننا قد اصبحنا قادرين على استكشاف تربة كوكب المريخ، وان نرسل اليه مركبة فضاء هى «باثفايندر» لتنهض بهذه المهمة، بل وان نجد جهودا تبذل فوق سطح الارض من اجل استنساخ حيوانات راقية من سلالة الثدييات ونعجز عن فصل الملح عن مياه البحر! ان هذا الفشل فى فصل الملح عن ماء البحر ليس مرجعه عجز علمى، وانما مرجعه عدم توافر شعور بالحاجة الى اكتشاف كبير فى هذا الصدد.

ان الدول الغنية التى عانت من الصحراء هى اساسا دول شرق أوسطية وهى اساسا اقطار عربية صحراوية تستمد ثروتها من ان ارضها تبطن بترولا، وان البترول اصبحت له قيمة، لانه عصب الحضارة الصناعية الحديثة وهكذا استطاعت تخصيص جزء من فوائض البترول من اجل تحلية مياه البحر، فى اطار محدد وباسعار مازالت مرتفعة لاتعتبر اقتصادية فى نظر اقطار غير بترولية.. ولذلك لايمكن القول إن النتائج المحققة الى الآن تشكل الحد الأقصى الممكن لجهد مكثف يستهدف انجاز اكتشاف كبير يجعل مشروعات تحلية مياه البحر اقتصادية وتنافسية ولذلك ربما برزت الحاجة لتاسيس هيئة علمية بحثية، ترمز لجهود دولية مركزة من اجل اكتشاف جديد فى مجال تجاوز الندرة الى الوفرة فيما يتعلق بالمياه العذبة.. وليس من شك فى ان تحلية مياه البحر سوف تشكل ركنا ركينا فى مجال هذه الاكتشافات.. ولكن ليس شرطا ان تكون عمليات التحلية هى وحدها التى يتعين بحثها.

على سبيل المثال، أصبح الانسان اكثر قدرة مؤخرا على فهم ظواهر تعاظم شانها واصبح من المعتقد أنها من صنع الانسان.. كعواصف «النينو» على سبيل المثال.. فلقد ثبت ان مصدرها كتلة من المياه الساخنة تتجاوز مساحتها مساحة الولايات المتحدة الامريكية! وتتركز اساسا فى المحيط الهادى.. وهذه الكتلة قد ترتب على حدوثها زيادة تبخير مياه البحر، مما يؤثر فى اتجاه الرياح، الامر الذى أفضى فى أحوال معينة الى تعريض مناطق صحراوية لهطول امطار غزيرة وتصحر مناطق اخرى معروفة تقليديا بهطول الامطار عليها.. اننا بصدد ظاهرة يقال انها من صنع الانسان، وافلتت من سيطرته والآن وقد اصبح بمقدور الانسان على مشاوف الالفية الثالثة اعمال مايوصف بالهندسة الايكولوجية، هل بوسعه السيطرة على مثل هذه الظواهر؟

فى اطار هذه الحقائق، أتصور ان مصر خليقة بأن تصبح مقرا لمثل هذه الهيئة.. اذ بوسع مصر اقامة اطارمؤسسى لهيئة عربية لتنمية الموارد المائية.. ذلك ان البلدان العربية تملك فوائض مالية كفيلة بالنهوض بدور مؤثر فى هذا الصدد، لان الكثير منها بلدان صحراوية بحاجة إلى تقليص مساحة صحاريها .. ثم كان تعامل هذه البلدان منفردة مصدر صفقات لم تكن قطعا المثلى فى هذا الصدد.. ولاشك ان تخصيص هذه البلدان جزءا من فوائضها لعمليات تحلية انما لابد ان يعود عليها بنفع كبير يوم التوصل إلى اكتشاف يتم بمقتضاه خفض سعر تحلية مياه البحر إلى أسعار تنافسية.

ثم ان مصر فى موقع مناسب لمخاطبة أوروبا، وبالذات فرنسا، خاصة ان فرنسا هى التى بادرت بالتنبيه إلى خطر شح المياه.. ثم ان فرنسا تحتفل فى هذا العام بمرور قرنين على علاقاتها بمصر.. وهذا ظرف مناسب لازالة وجه التباس شاب العلاقات المصرية/ الفرنسية طويلا.. ان الكل يسلم أن فرنسا قد قامت بدور كبير فى النهضة المصرية العصرية، وذلك باعادة الذاكرة لمصر عقب اكتشاف شامبليون اسرار الهيروغيلفية بيد. ان هناك من يقولون ايضا ان الحملة الفرنسية قد رمزت فى الاساس لهدف استعمارى، هو قطع طريق بريطانيا الاستعمارية

إلى الهند، ولذلك فان تعاونا فرنسيا مصريا فى مجال تحلية مياه البحر انما ينطوى على معنى تحررى يسقط عن العلاقة بين الدولتين شبهة التبعية .. بالافعال لا بالاقوال .. وهذا كفيل أن يكون اساسا لنوعية جديدة من العلاقة بين شمال البحر الابيض وجنوبه، يزيل عن هذه العلاقة صفة الاستعمار، ويكسبه صفة التحرر، والتغلب على التناقض شمالا جنوبا فى عالم يسعى الى التخلص من كل الازدواجيات.

قد يكون ما أورده حلما.. ولكنه يقينا حلم ممكن التحقيق.. وربما كان الاكثر اهمية ماقد يكون لتوجهنا هذا من آثار ايجابية فيما يتعلق بالصراع العربى/ الإسرائيلى هو الآخر.. وهو مانفرد له مقالنا القادم.



□□ المؤتمر العالمى للمياه فى باريس:

١٥٠٠ مليون شخص يعانون من ندرة المياه بعد ٣٠ عاما

خطة دولية خلال السنوات القادمة لمواجهة الأزمة الخطيرة

باريس ـ ميرفت ميلاد:

يعلن المؤتمر العالمى للمياه اليوم -السبت- فى باريس خطة عمل للسنوات العشر القادمة لمواجهة مخاطر ندرة المياه خلال السنوات الخمسين القادمة سوف يعانى. مليار ونصف المليار شخص فى بعض مناطق العالم من ازمة مياه خاصة فى منطقة الشرق الاوسط وافريقيا واسيا وأوروبا الشرقية.

وسوف تعرض هذه الخطة على المؤتمر السادس الذى سيعقد فى شهر مايو القادم فى اطار لجنة الأمم المتحدة للتنمية الدائمة

ويحضر المؤتمر ممثلون لـ ٨٤ دولة ومنظمة غير حكومية ومنظمات وهيئات دولية

وصرح د. محمود أبوزيد وزير الاشغال العامة والمياه . والذى رأس وفد مصر لأخبار اليوم. لقد عرضنا امام المؤتمر خبرة مصر فى مجال ترشيد المياه ودعونا الى ان تقوم باستضافة المركز الدولى للمياه، الذى دعا الى اقامته الرئيس شيراك عند زيارته الاخيرة لمصر

واشار الوزير فى كلمة افتتاح المؤتمر بوصفه رئيس المجلس العالمى للمياه إلى تفاقم مشكلة المياه خلال القرن القادم لاسباب عديدة منها ارتفاع حرارة الجو المتزايدة

وقال إن ثلثى سكان العالم سوف يواجهون مشكلة نقص المياه بشكل او بآخر فى عام ٢٠٥٠ إن لم نواجه هذا الخطر اليوم.

كما دعا فى كلمته الى نشر الوعى فى هذا المجال لدى الرأى العام وصانعى القرار، واشار الى ان الاحتفال باليوم العالمى للمياه فى الثانى والعشرين من مارس كل عام قد يساهم فى نشر هذا الوعى كما دعا الى انشاء صندوق دولى للمياه لتخفيف الاعباء المالية التى تقع على عاتق الدول الفقيرة.

أما دومنيك فوانيه وزيرة البيئة الفرنسية فقد حثت فى كلمتها الدول الصناعية لاعطاء المثال فى سياسة ترشيد المياه . وأكدت ان فرنسا تتجه الى تحديث سياستها فى مجال المياه فى الشهور القادمة. وسوف ترغم الذين يقومون بتلويث المياه فى الانفاق على تنقيتها



لبنان: المياه محل اطماع

■ باريس - «الحياة» - قال وزير الموارد المائية والكهربائية اللبناني إيلي حبيقة «ان المياه لم تعد شأناً داخلياً بل هي شأن دولي تُرسم سياساتها في ارفع المحافل الدولية والاقليمية. وأصبحت موضع تجاذب سياسي وأطماع مختلفة الاتجاهات». وأعلن ان لبنان يعمل في سبيل تطوير سياسة مائية وتنفيذها وبادر الى وضع دراسات لمقادير مياهنا الجوفية والسطحية وخطط علمية تكفل حسن الاستثمار والتوزيع.

وأشار الى تنفيذ اكثر من مئة مشروع مياه للشفة والري في المناطق البعيدة والاطراف. وقال الوزير اللبناني في كلمة امام المؤتمرين «ان قسماً كبيراً من اهتمامنا يتركز على حماية الشاطئ من خلال سياسة متكاملة وبرامج مترابطة تجمع حماية المياه الجوفية وعدم تداخل مخزونها مع مياه البحر، وتهتم الوزارة بإنشاء مصبات بحرية تصب فيها مياه الصرف الصحي على عمق ٧٠٠ متر بعد تكريرها ومعالجتها».



المصدر : الحيـــاة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١/٣/١٩٩٨

وزير الكهرباء والماء البحريني في كلمة امام مؤتمر المياه في باريس:

استهلاك المياه في البحرين يبلغ ضعفي المعدلات الدولية

□ المنامة - «الحياة»

■ قال وزير الكهرباء والماء بدولة البحرين عبدالله محمد جمعة ان استهلاك الفرد من المياه في البحرين يصل الى نحو ضعفي المعدلات الدولية، كما يبلغ السحب من المياه الجوفية حالياً ضعف السقف الآمن وتستغل معظم هذه الكميات المسحوبة للاغراض الزراعية.

وذكر الوزير في الكلمة التي القاها امس في اعمال المؤتمر الدولي للمياه والتنمية المستدامة الذي عقد في مقر منظمة اليونسكو في باريس في ١٩ آذار (مارس) الجاري وينتهي اليوم ان هناك اجراءات عدة يجري اتخاذها لمواجهة مشكلة المياه الحالية واهمها ايجاد تخطيط سليم لاستغلال المصادر المائية لكل الاغراض.

واشار الى ان تناقص المصادر المائية الطبيعية ادى الى وضع الخطط لايجاد مصادر مائية بديلة مثل تحلية مياه البحر للاغراض المدنية ومياه الصرف الصحي المعالجة للاغراض الزراعية.

وقال الوزير: «تشكل المياه المحلاة في البحرين نسبة ٥٠ في المئة من مياه الشرب وسترتفع النسبة الى ٩٠ في المئة مع اكتمال المحطة الجديدة، كما ان المرحلة الثانية من مشروع مياه الصرف الصحي المعالجة التي ستنتهي في ٣ سنوات ستؤدي الى تلبية معظم الاحتياجات الزراعية».

واضاف: «ان العنصر الثاني ضمن الاجراءات هو الادارة السليمة»، مشيراً الى انه منذ المباشرة بتنفيذ برنامج اكتشاف التسربات من شبكات التوزيع انخفض معدل التسرب من ٣٠ في المئة عام ١٩٨٥ الى ١٢ في المئة مع نهاية عام ١٩٩٧، كما ادى تركيب العدادات وفرض تعرفة على استهلاك المياه للاغراض المدنية الى خفض معدل الزيادة في الطلب على المياه من ١٢ في المئة الى اقل من ٥ في المئة سنوياً.

واوضح وزير الكهرباء والماء البحريني ان الترتيبات تتخذ الآن لاستيفاء تعرفة على استهلاك المياه في الاغراض الزراعية، اضافة الى التوقف عن زراعة المحاصيل المستهلكة للمياه واستبدالها بمحاصيل اقل استهلاكاً والاستمرار في تشجيع المزارعين على التوسع في استخدام طرق الري الحديثة التي تقلل من الهدر.

وذكر السيد جمعة ان من ضمن الاجراءات ايضاً الاهتمام بالتنمية البشرية بهدف الارتقاء بمقدرات العاملين في مجال صناعة المياه وذلك من خلال البرامج التدريبية التي توليها الدولة اهتماماً كبيراً.

ومن الناحية التشريعية صدر قانون في شان تنظيم عملية حفر الآبار الارتوازية، وقانون آخر يتعلق بانتاج وتوزيع الكهرباء والمياه كما تبذل الجهود حالياً لتعزيز التشريعات المتعلقة بالمياه.



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٣/٣/١٩٩٨

الخزان الجوفى تحت الدراسة

مصر وليبيا والسودان وتشاد تشترك فى دراسة الخزان الجوفى الضخم

فى محاولة لتحقيق أقصى استفادة ممكنة من الموارد المائية المتاحة بدأت مصر وليبيا والسودان وتشاد فى وضع الدراسات اللازمة للاستفادة من الخزان الجوفى الضخم والذى تبلغ مساحته ٢.٣ مليون كيلو متر مربع. وإلى جانب خبراء الدول الأربع هناك خبراء من أمريكا وألمانيا وإيطاليا يشاركون فى دراسة المشروع العملاق.

بداية يقول الدكتور محمود أبوزيد وزير الأشغال العامة والموارد المائية وأول رئيس للهيئة العليا المشتركة لدراسة وتنمية الخزان الجوفى الرملى الحجرى النوبى والذى بدأ كلجنة عليا مشتركة مصرية ليبية فى عام ١٩٩١ برئاسة المهندس عصام راضى وزير الأشغال العامة والموارد المائية الأسبق، ان هذا المشروع بدأ فى الأساس لتحقيق الاستفادة المثلى من مياه الخزان الضخمة وكان مقرها الرئيسى فى طرابلس بالجماهيرية الليبية وكانت تهدف فى الأساس إلى تجميع جميع المعلومات والبيانات الخاصة به مع تحليلها وتبويبها والربط بينها.

ومع اعداد الدراسات الخاصة بتحديد المعالم الكاملة له من الناحيتين الكمية والنوعية ووضع برامج وخطط لاستغلال مياهه واقتراح سياسة مشتركة فى مجال تنميته واستغلاله سواء على المستوى المحلى أو الاقليمى على أسس علمية تعمل على ترشيد الاستهلاك ودراسة النواحى البيئية الناجمة عن هذا الاستخدام فى ظل توثيق الروابط بالمنظمات والهيئات الدولية والاقليمية والدولية ذات العلاقة المباشرة به

ويضيف الدكتور أبوزيد مؤكدا تلقيه خطابا رسميا فى أغسطس الماضى من الدكتور يعقوب أبوشورى موسى وزير الرى والموارد المائية السودانى يفيد بموافقة السودان على انضمامها إلى الهيئة المشتركة لدراسة وتنمية خزان البحر الرملى النوبى الجوفى والتى تراسها حاليا الدكتورة منى مصطفى القاضى رئيس المركز القومى لبحوث المياه بمصر.

مساحة شاسعة

وتشير الدكتورة منى مصطفى القاضى الرئيس الحالى للهيئة إلى ان مساحة الخزان الجوفى الحجرى الرملى النوبى تبلغ نحو ٢.٣ مليون كيلو متر مربع منها ٨٥٠ ألف كيلو متر مربع داخل الحدود المصرية ونحو ٧٥٠ الف كيلو متر مربع داخل السودان و٦٥٠ ألف كيلو متر مربع داخل ليبيا ونحو عشرة آلاف كيلو متر مربع داخل تشاد وتؤكد انه خزان غير متجدد

الخزان الفحم

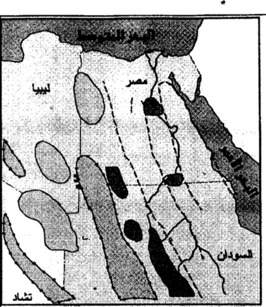
وتقول الدكتورة فاطمة عبدالرحمن عطية المنسق القومى للمشروع ومدير معهد بحوث المياه الجوفية ان حوض الخزان يعتبر واحدا من أهم أحواض المياه الجوفية فى شمال افريقيا والشرق الأوسط حيث يمتد عبر حدود أربع دول هى مصر وليبيا والسودان وتشاد. ويتكون من عدد من النطاقات



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٣/٣/١٩٩٨



أحواض المياه الجوفية الأساسية بخزان الحجر النوبى

د. فاطمة عبدالرحمن

د. منى مصطفى



د. طاهر حسين

د. خالد محمود

الحاوية للمياه الجوفية وتفصل هذه النطاقات طبقات صغيرة السمك من الطين تشبه المنفذة للمياه مما يؤدى إلى حدوث اتصال بين المياه الجوفية فى النطاقات المختلفة.

وتضيف: انه ليس من السهولة بمكان ادارة هذا الحوض رغم مخزونه العظيم من المياه الجوفية العذبة وكذا للاستفادة الاقتصادية المرجوة منه فى أوجه التنمية المختلفة لذا كان لابد من تكامل التنمية بين الدول المشاركة فى حدوده حيث تم تكوين هيئة مشتركة بين ليبيا ومصر وانضمت اليهما السودان أخيرا وتجرى الاجراءات حاليا لانضمام تشاد.

طبيعة المشروع:

وعن المشروع الذى تم بدؤه أخيرا يقول الدكتور خالد محمود أبوزيد مسئول برنامج الموارد المائية «بسيدراس» «مركز البيئة والتنمية للأقليم العربى وأوروبا» وهو احدى الهيئات المشاركة فى المشروع الذى تموله «الايفاد» الصندوق الدولى للتنمية الزراعية ان المشروع قدرت له ميزانية تسدد على سنتين تبلغ ٧٠٠ الف دولار بوضع الاستراتيجية الخاصة به ويصرف منها فى السنة الأولى ٣١٠ الاف دولار ويضم خبراء من أمريكا والمانيا وإيطاليا.

ويهدف إلى إلقاء الضوء على الاستخدام الأمثل للخزان وتحديد بياناته ومعلوماته ومشاكله وكذا أنسب السبل لوضع نموذج حسابى للمحاكاة للتنبؤ بالآثار المترتبة على الاستخدامات المختلفة لذلك الخزان.

ويضيف: انه تم الاتفاق على برنامج تنفيذى من خلال وضع استراتيجية كلية لاستخدامات الخزان وبوضع نموذج حسابى لمحاكاه هذه الاستراتيجية ولدعم اتخاذ القرار عند الاستخدام الدائم للخزان.

ويقول ان المشروع سوف يوضح تأثير الاستخدامات الحالية والمستقبلية على كميات المياه التى يمكن استخدامها فى الدول الأربع وتأثير استخدام كل دولة على الدول الأخرى مشيرا إلى ان الدراسات الأولية للمشروع تؤكد ان استخدام ليبيا للخزان فى انشاء النهر الصناعى العظيم لن يؤثر على الاستخدامات الممكنة فى مصر وأكدت نفس الدراسات ان سنوات الاستخدام تتراوح بين ٥٠ إلى ١٠٠ سنة بسحب اقتصادى أمن.

ويقول الدكتور عمر سالم ممثل ليبيا فى الهيئة ان سحب النهر الصناعى العظيم يأتى من الجزء السفلى فى ليبيا إلى الجزء العلوى منها.

وانه عند نضوب هذا النهر سوف تحل وسائل التحلية فى الجزء العلوى بطرق اقتصادية بعد هذا العمر الافتراضى لسنوات التخزين والسحب الآمن منه.

اما ممثل السودان فى اللجنة الدكتور محمد خير صالح ومدير قطاع المياه غير النيلية بوزارة الرى والموارد المائية بالسودان فيقول ان استخدامات السودان الحالية من الخزان ضئيلة ولكن فى المستقبل يمكن السحب بالطرق الآمنة منه وبعد انتهاء المشروع من تحديد اتجاهات سريان المياه العذبة به.

وكذا دراسة الآثار البيئية المترتبة على هذا السحب وتحديد



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٣/٣/١٩٩٨

تحقيق:
أحمد نصر الدين

امكانيات الاستخدامات بدقة بالغة

ويشارك في هذه اللجنة بصفته مراقبا عن تشاد السيد موسى تشيتشار.

ويعود الدكتور خالد محمود أبوزيد ليؤكد ان للمشروع جذورا تاريخية حيث سبق لجامعة برلين الألمانية وضع نموذج حسابى للمحاكاة للخزان ويعتمد على نظم المعلومات الجغرافية والبيانات الهيروجرافية.

وعلى أساليب العرض المتطورة ويتم حاليا الاستفادة من هذا النموذج لتدعيمه وتطويره من خلال المشروع الحالى

الموقف المشترك

وتقول الدكتورة فاطمة عبدالرحمن عطية ان كلا من مصر وليبيا والسودان أعدت تقارير دولية توضح الحالة الراهنة للتنمية على المياه الجوفية فى حوض الحجر الرملى النوبى وسياسة الدولة فى المستقبل مع توضيح معوقات التنمية والفجوات التى تتطلب اجراء دراسات وبحوث مستقبلية.

وتضيف ان الموقف فى مصر من الخزان يؤكد على ان المياه الجوفية بحوض الحجر الرملى النوبى مورد مائى استراتيجى لانتشاره فى أنحاء البلاد من شرقها لغربها ومن شمالها لجنوبها وقد بدأت مصر فى تنمية المياه الجوفية بهذا الحوض الهام منذ بداية الستينيات.

حيث قامت وزارة الأشغال العامة والموارد المائية بعدة أنشطة منها مسح الآبار والعيون وتصنيفها ومعالجة البيانات من خلال قواعد للمعلومات ونظم المعلومات الجغرافية.

كما بدأ معهد بحوث المياه الجوفية بتنفيذ شبكة مراقبة بهدف تطويع برامج محاكاة حركة المياه الجوفية فى الأحواض الفرعية وكذا دراسة تركيز الأملاح والتغذية والفقد وكل هذا بهدف توسيع الرقعة الزراعية المصرية والحفاظ على الأراضى المنزرعة بالوادى والدلتا من التحول لمجتمعات عمرانية تقلص الرقعة الزراعية الحالية.

وتضيف ان السودان يهتم بهذا المشروع نظرا لوجود الجزء الخاص بالخزان فيه فى المنطقة الشمالية التى تعانى من ندرة المياه والأمطار بصفة خاصة

ناصر وتوشكى

اما الدكتور طاهر حسين رئيس قسم بحوث الصحراء بمعهد بحوث المياه الجوفية فيؤكد ان مياه هذا الخزان تلعب دورا مهما فى التنمية اذا احسنت ادارة هذا الخزان خاصة انه يوفر المياه فى مناطق صحراوية بعيدة عن مياه النيل ولذا فقد قام المعهد بعمل خرائط

هيدروجيولوجية اقليمية مختلفة مقاييس الرسم لمناطق التنمية بالصحاري وهى فى واحات سيوه والبحرية والداخلة والخارجة ومنطقة شرق العوينات ومنطقة بحيرة ناصر وتوشكى ويجرى حاليا ربط قاعدة البيانات الهيروجيولوجية لتتوافق مع نظام المعلومات الجغرافى وجار تحديثها وربطها على شبكة المعلومات لدول الحوض فى مصر وليبيا والسودان وتشاد لتصبح أول قاعدة بيانات اقليمية تساعد دوله على وضع السياسات الاقليمية لاستغلال المياه الجوفية مع المحافظة عليها من الاستنفاد والتلوث

ويضيف ان جميع الدراسات السابقة عن الحوض قد اهتمت بالوضع والتقييم الاقليمى دون الأخذ فى الاعتبار بأنه يتكون من احواض فرعية متباينة فى الخواص والامكانات ولذلك بدأ المعهد بتنفيذ استراتيجية سكانية لكل منطقة تنمية على حده، تعتمد على المياه الجوفية بدءا من واحة سيوة ومنطقة الفرافرة والخارجة والداخلة وجنوب الخارجة ودرب الأربعين بالاضافة إلى منطقة بحيرة ناصر امتداد قناة الشيخ زايد ويتم ربط كل منطقة من هذه المناطق من حيث قاعدة بيانات موقعية لها. ولتكون تلك البيانات على اتصال بنموذج رياضى مناسب لظروف كل منطقة ليتم من خلاله تقييم الاستغلال الحالى، وحساب المتاح من مياه جوفية بالمنطقة ومن الممكن اختبار الموقع المناسب للآبار الانتاجية وتصميم شبكة مراقبة وسوف تساعد هذه القاعدة على سرعة اتخاذ القرار من حيث الاستعراض أو التوسع الافقى مضيفا أن الحوض الرئيسى للمياه الجوفية فى مصر يعرف بحوض الداخلة أما الحوض الرئيسى فى ليبيا فيعرف بحوض السرير ورغم الاتصال الهيدروليكى بين هذه الاحواض فان السرعة الضئيلة لحركة المياه الجوفية تجعل التأثير بينها



المصدر : الأحرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٢/٢/١٩٩٨

هموم سياسية

لن نعطى نقطة من مياه النيل لإسرائيل

استطيع ان اؤكد لكل أبناء الجنس البشري أن الدول والشعوب في الشرق العربي والإسلامي لاتموت وان من يدخل منها في محنة يخرج منها عملاقا ان لم يكن في السياسة ففي الاقتصاد او في مفهوم منظومة القيم الأخلاقية والمثل العليا ان الصراع والتهديد باستخدام القوة العسكرية والقنابل النووية والذكية يحرك مواجع الشعوب جميعا دينيا وعرقيا ومذهبيا لهذا نحن نشكر القدر الذي جعل أهل القوة هم أهل الحماقة. وأظهر الاسرائيلي بنيامين نتنياهو قبيحا مثل كلينتون وبلير تماما ونشكر المشكلة العراقية التي بدأت في الصدام مبكرا مع إيران الإسلامية بتحريض من اهل القبح ثم دفعوا صدام حسين الي الكويت بتصريحات السفيرة الامريكية ابريل جاسبي التي قالت لصدام ايها الزعيم العظيم امامك الطريق مفتوح الي الكويت اما السعودية فلا.. فاذا بأهل القبح يرجعون الي أوطانهم بنتاج القنابل الميكروبيهة التي حملوها معهم لتجربتها علي شعب العراق اثناء الضربات الجوية والبرية.. ونشكر المشكلة العراقية التي اسقطت والي الابد فكر التضامن القائم علي الشيوعية والاشتراك في الاحزاب الماركسية او اليسارية التقدمية ودلت علي ان السبيل الوحيد المعتمد في الشرق هو الاعتماد علي وحدة العقيدة فقط في التواصل والسند والمشاركة في الآلام وانا اتحدث الان وأوجه كلماتي إلي «بيبي» القادم من حواري نيويورك ليصبح الحاخام المدني للتطرف الصهيوني في اسرائيل ان المشكلة العراقية وصلت الي مفترق طرق حتي وان حدثت الضربه العسكرية فانها لن تقدم لامريكا شيئا لان نجاحها غير مضمون وعواقبها وخيمه علي بريطانيا وامريكا ومصالحهما في العالم وأنها ستؤكد علي ان الاعتماد علي الصديق الماركسي ضعيف وان الصين وروسيا ودول التضامن الاشتراكي السابقه لم تمنع عن العراق وقصور الرئاسة القنابل الذكية وستبدأ بعد تلك السخرية من قوة امريكا وأسلحتها المبيده وستبدأ ايضا السخرية من صبي الحاخامات في اسرائيل ومالديه من مخزون سلاحي عند بداية تقبل مبدأ الجهاد وقبول المتطوعين للموت في ارض السلام بفلسطين طولا وعرضا وفي أمواج بشريه لاتملك كل تكنولوجيا العالم، صدها ان السخرية من الولايات المتحدة ستدفع ايران وليبيا ومصر الي الاتجاه الصحيح في التعويض للوصول الي الخط المتوازن في الصراع مع الصهيونية العالمية ولهذا فان وليم كوهين وساندي بيرجر عليهما معا ان يدركا ان الدول التي تساندت معهم من قبل حيال الحرب في الكويت هي نفسها التي ستنفصل تدريجيا عن التبعيه للفكر الامريكي السياسي وسيجد نفسه آل جور الرئيس القادم وهو اكثر صهيونية من كلينتون سيجد نفسه اضعف من بوش او كلينتون وان الاعداء في الشرق الاوسط اقوي واعظم من كل لوبي صهيوني يدعمه في الولايات المتحدة ،ان من كان يشفق علي المنطقة من الضربة العسكرية الغاشمة يتمني الان حدوثها ليتعري تماما كل يهود العالم ذوي الجنسيات المزدوجة ليتعري كل المسيحيين من ابناء الكنائس ذات الاتجاه والنزعه لاعتماد اليهودية اصلا لعباداتهم كل من كان يشفق علي جيش العراق وشعب العراق يتمني اليوم حدوث الضربه وماستحدثه من معارضه حادة من كل المنصفين من اهل البشرية وتاكيد علي عدم الايمان بمصداقية السياسة الامريكية وعدم الاقتناع بتبريرات اسرائيل وامريكا للعمل العسكري فلا ندري الي الآن ماهو المطلوب في الشرق الاوسط... ابادة الشعوب العربية وإحلال يهود العالم والكنائس المعمدانية في مكانها ام ان المطلوب ضرب صدام حسين وشعبه لانه ممثل خرج علي النص وكشف مضمون المسرحية ولماذا تسكت امريكا وبريطانيا ومن والاهما عن انتهاكات حقوق الانسان في اسرائيل والخروج علي المواثيق الدولية ولماذا تسكت علي المذابح الاسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني وسياسات الاستيطان والاستيلاء علي جنوب لبنان واستباحه أراضيه.. أسئلة ساخنه اذكرها الان للتحذير.

السيد بيبي -نتنياهو احذر الشعب المصري والقيادة السياسية فيه؟ وأؤكد لك انها وأن كانت لها خطوط متوازيه مع بريطانيا وامريكا الا ان قرارها مستقل وفيما يتعلق بالاعيبك في اثيوبيا والمشاركة في اقامة السدود علي الانهار التي ترفد



بقلم

رجب هلال حميدة



المصدر : الأحــــرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٣/ ٢/ ١٩٩٨

النيل بالمياه فنحن لانقبل هذا العبث ولدينا موقف مصري سوداني موحد للرد علي استفسارات دول حوض النيل نعم نحن لدينا مشروعات طموحة خلال ثلاثة عقود اولي من القرن القادم علي النيل اهمها مشروع توشكي وشرق العوينات وتحويل الواحات جميعها الي اراض زراعية منتجه ولهذا هناك خطة طموح لاستثمار مياه النيل بخلاف ايصال مياه النيل الي ارض سيناء وزراعة ٧٥٠ الف فدان واسكان ثلاثة ملايين مواطن ولن تصل الي صحراء النقب الاسرائيلية نقطة واحدة من مياه النيل واننا نعتزم انفاق ٦٣٢ مليون دولار لاقامة مضخة المياه العملاقة بالاضافة الي انشاء قناة الشيخ زايد بطول يبلغ ٦٧ كيلو مترا بينما سيقوم القطاع العربي والخاص والاجنبي باستثمار ١٥٠٠ مليون دولار في خطوات لاحقة واننا ومنذ الان في تصالح وتكامل واتفاق مع اثيوبيا واريتريا والسودان واننا سنساهم في بناء سد في السودان لتوليد الكهرباء ودعم توزيع المياه علي اراضي السودان واننا ننوي المشاركة في تعمير منطقة تبدأ بالنوبة وتنتهي في وادي حلفا- مساحتها اكثر من مليون فدان جديدة مشاركة وسوف نعمل معا علي تقليل المفقود وتعظيم الاستفاده من الموارد المائية الاخرى واننا سنشرح في مؤتمر كيجالي في دولة «برواندا» واوروشا في دولة «تنزانيا» في مارس وان مصر سوف تتعاون في تكنولوجيا الاستفادة من طمي النيل وفي مشروع الجزيرة بالسودان وورد النيل والحشائش المائية ووقف زحف الرمال وتثبيتها علي مجري نهر النيل جنوبي السد العالي كذلك الاستفادم من المساقط المائية علي النيل وتطهير المجري الملاحي مع استخدام تكنولوجيا الري الحديثه كذلك كل مايحدث يجري في حدود الالتزام بالحصة المائية المتفق عليها في المعاهدات والاتفاقيات الدولية لنهر النيل.

مرة اخري نعم ياسيد بيبي من بروكلين نيويورك حارة اليهود الحاخام الديني للصهيونية في تل ابيب نعم نحن نساعد اثيوبيا في ترشيد الانهار ونوافق علي بناء السدين في عطبره والنيل الازرق بدعم من اسرائيل وسوف نستكمل انشاء قناة جونجلي بجنوب السودان وقناة اخري علي فرع نهر عطبره وشبكة القنوات في بحر الغزال وسوف نسهم في انشاء سد اخر على بحر بحيرة البرت وتنظيم تدفق المياه من بحيرة كيجولا في اوغنده ونتعاون في انشاء شركات زراعية مشتركة مع اوغندا ورواندا وتنزانيا ومع ذلك لن نعطي نقطه واحدة من مياه النيل الي صحراء النقب في اسرائيل تحت اية مبررات اذكر هنا بان هذه المنطقة لايجوز العبث فيها او تدخل جهاز الموساد الفاشل بخططه العقيمة الفاسدة واننا لن نرحم من يدس انفه في هذا المجال ولن تمنعنا اتفاقياتنا مع اسرائيل عن السلام من اتخاذ مواقف حاسمة وجادة تصل الي الحرب من اجل قطرة الماء هذه ان مصر ياساده ياحاخامات صهيون ومن يساندهم من المسيحيين الاجانب تؤكد اصرارها علي استبعاد موضوع المياه من مجالات العبث الاستراتيجي وان كانت اليوم تطالب بنزع اسلحة الدمار الشامل في الدول الاخرى بالمنطقة فانها لن تتوانى عن استخدامها والدفاع عن مصالح مصر الامنية ومصالح دول حوض النيل بشكل حاسم تماما وان مصر تستطيع عند الحاجة حشد الحشود التي تملك الدفاع عن مصالحها واعتقد ان من سينقل عن مقالي هذا فقرات منه علي علم كامل بان مصر عند الضرورة ستجد في جندها خمسة ملايين مقاتل يساند فكرة ضرب تل ابيب والموساد وديمونة والجليل الاعلي وكل مكان رصدناه من قبل وتحفظنا في ضربه اعتمادا علي اننا دعاة سلام لكن مياه النيل ودول حوض النيل مسألة لاعبث معها والعالم العربي والعالم الاسلامي والعالم الحر سيكون سندا لنا في الدفاع عن مصالحنا ان الموقف المصري السوداني الاخير ينهي تماما الخلاف ويقارب بين الصفوف ويوحد الرد علي المزاعم وينظم التعاون والتكامل وترشيد وتقليل الفاقد فاحذروا واكرر احذروا العبث مع مصر من باب النيل.

السيد الحاخام المدني القادم من حارة اليهود بروكلير في نيويورك ومن خلفك ويساندك قطعت يدك ويد الموساد ويد من يساندك اذا تطلع الي مياه النيل والعبث فيها او حرمان مصر من مشروعاتها الانمائية في افريقيا ولن ازيد .رجاء اعادة قراءة كلماتي جيدا بعد عودتي من السودان.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر:  الوفد

التاريخ: ٢٤/٣/١٩٩٨

تحذيرات من اندلاع حروب المياه بين دول الأنهار المشتركة

وزير الأشغال يضع ضوابط صارمة لسحب المياه الجوفية

كتب ـ ناصر فياض:

حذر المشاركون في احتفال وزارة الاشغال والموارد المائية بمناسبة يوم المياه العالمي من اندلاع حروب المياه العذبة مستقبلا بين دول الانهار المشتركة، اكد المشاركون ان العالم مقبل على مجاعة مائية شديدة وطالبوا بخطة عالمية لترشيد استهلاك المياه في الاغراض المنزلية والصناعية واغراض الري..

واعترف الدكتور محمود ابو زيد وزير الاشغال ورئيس المجلس العالمي للمياه بوجود نقص حاد في الموارد المائية المتجددة والعذبة في العالم، واشار إلى ان مصر تعاني من ندرة المياه العذبة بسبب الكثافة السكانية، واوضح ان ملوثات الصرف المختلفة اثرت على نوعية المياه العذبة، سواء في مصر او العالم.

واكد ان مصر تراقب ما يدور حولها عن تطورات ازمة المياه، ولها خبرات مميزة في هذا المجال.. قدر الوزير عدد الآبار الجوفية الحالية في مصر بحوالي ٢٤ الف بئر جوفية منها ٢١ الف بئر بالدلتا ووادي النيل تضخ ٤,٨ مليار متر مكعب سنويا و٣ الاف بئر بالصحراء المصرية، وسيناء تضخ ٥٠٠ مليون متر مكعب سنويا. حدد الوزير ضوابط صارمة لاستغلال وسحب المياه الجوفية لمنع نضوبها والحفاظ على نوعية مياهها من التدهور والتلوث.. واكد ان استخدام الآبار يتم حاليا بطريقة آمنة للحفاظ على المخزون الاستراتيجي لمصر من المياه الجوفية.

قال الوزير في كلمته ان ٢٦ دولة يسكنها ٣٠٠ مليون نسمة تعاني من نقص حاد في المياه. وتوقع انه بحلول عام ٢٠٥٠ سوف يعاني ثلثا سكان العالم من نقص خطير في المياه العذبة. واشار إلى ان ٢,٢ مليار نسمة لا تصلهم المياه العذبة، و٢,٢ مليار بدون صرف صحي ويموت منهم سنويا ١٠ ملايين شخص.

وحذر الدكتور عدنان شهاب الدين ممثل منظمة اليونسكو بالقاهرة من تدهور نوعية المياه بالخزانات العذبة.. واشار إلى ان حروب المياه المتوقعة بسبب التنافس على المياه العذبة لسد احتياجات السكان والزراعة.

واشار اللواء عثمان احمد شاهين محافظ الوادي الجديد الى ان الخزان الجوفي بالوادي الجديد يعتبر أضخم خزان مائي في افريقيا وتشترك فيه ليبيا والسودان وان السحب الحالي من الخزان وصل الى ٢ مليون متر مكعب يوميا لري ٨٠ الف فدان.

وحذر المهندس ابو بكر الباسل رئيس لجنة الزراعة والري بمجلس الشعب من خطورة التلوث والاعتداءات الصارخة على النيل. واشار الى ضرورة الحفاظ على الخزان الجوفي في مصر من التلوث الناتج عن الصرف والمبيدات والاسمدة.



الأمين العام لـ "فاو" يفتتح اليوم في دمشق المؤتمر الاقليمي للشرق الأدنى

خلاف سوري - تركي في الاجتماعات التحضيرية حول تعريف "المياه الدولية"

□ دمشق ابراهيم حميدي

■ اظهرت الاجتماعات التحضيرية للدول المشاركة في الدورة الـ ٢٤ للمؤتمر الاقليمي للشرق الأدنى. الذي تنظمه منظمة الاغذية والزراعة المؤسسة التابعة للامم المتحدة (فاو)، وجود خلاف سوري - تركي حول التعريف الذي ستعتمده وثائق المؤتمر للمجاري المائية الموجوده في اكثر من دولة من دول الاقليم مما ادى الى ترك الموضوع للوزراء المعنيين كي يتخذوا قراراً في هذا الشأن، في المؤتمر الذي يبدأ اعماله اليوم في حضور ٢٩ وزيراً للزراعة وممثلين عن ثلاث دول تحضر بصفة مراقب هي الولايات المتحدة وفرنسا وفلسطين.

وكانت اجتماعات كبار الموظفين بدأت السبت الماضي تحضيراً للمؤتمر الذي يفتتحه الأمين العام لـ «فاو» جاك ضيوف اليوم، ويتناول سبل توفير الأمن الغذائي والتعاون لتطبيق اعلان قمة روما للاغذية التي عقدت عام ١٩٩٦.

وقالت مصادر المجتمعين لـ «الحياة» ان الاجتماعات اظهرت وجود تباين حول موضوع المياه باعتبارها احدى الوسائل الاساسية لضمان الامن الغذائي. اذ اعتبرت تركيا ان الانهار الموجودة في اكثر من دولة هي «عابرة للحدود» فيما تبنى الوفد السوداني مصطلح «انهار دولية». واشارت الى ان الوفود السوري واللبناني والعراقي وافقت على الاقتراح السوداني باعتماد تعريف «المياه الدولية» او ضرورة التعاون بين الدول «المتشاطئة» وان الجانب السوري رفض موضوع «تسعير المياه الدولية» او «بورصة المياه».

ويعود التباين السوري - التركي، الى اختلاف تفسير الطرفين لسبل حل الخلاف حول موضوع تقاسم مياه نهري الفرات ودجلة اللذين يتشاطأ عليهما العراق ايضاً. اذ تطالب دمشق وبغداد بالتوصل الى «قسمة عادلة» للنهرين بين الدول الثلاث على اساس انهما «نهران دوليان» وليسا «عابرين للحدود» كما تريد انقرة. وقالت المصادر ان الجانب السوري يطالب بـ «الدخول في مفاوضات جدية لقسمة نهائية لمياه الفرات في اطار اتفاق نهائي يعمل به الطرفان بدل الاتفاق المرحلي للعام ١٩٨٧».

ونص هذا الاتفاق على ان تسمح تركيا بتمرير ما يزيد عن ٥٠٠ متر مكعب في الثانية الى سورية، يذهب ٥٨ في المئة منها الى العراق بموجب الاتفاق السوري - العراقي الذي بدأ العمل به العام ١٩٩٠، علماً ان اجمالي تدفق النهر يبلغ نحو الف متر مكعب في الثانية.

واوضحت المصادر ذاتها، ان المواقف السورية والعراقية واللبنانية الداعية الى استخدام «المياه الدولية» وليس «العابرة للحدود» في وثائق منظمة «فاو» تستند الى ان هذه الدول «سجلت تحفظات رسمية موقعة باسم الوزراء المختصين» على خطة عمل قمة روما الاخيرة التي جاء فيها انها «تدعو الى تطوير سياسات وطنية واقليمية لادارة مائية تحسن الاداء الاقتصادي والبيئي والاجتماعي للموارد المائية». وجاء في رسائل وزراء الري والزراعة في سورية ولبنان والعراق التي حصلت عليها «الحياة» انه يجب «الاخذ في الاعتبار الحقوق الثابتة للدول في المياه الدولية، على اساس المبادئ والقوانين الدولية المعروفة».

الى ذلك، قالت المصادر ذاتها ان ضيوف سيحذر في خطابه الافتتاحي الذي يلقيه اليوم من «ندرة الموارد المائية في الشرق الادنى واتساع الفجوة الغذائية التي تواجه اقليم الشرق الادنى منذ عام ١٩٩٠». وتوقع في الخطاب الذي اطلعت عليه «الحياة» ان تهبط حصة الفرد من المياه المتجددة في معظم بلدان الاقليم السنة ٢٠٢٥ الى اقل من ٧٠٠ متر مكعب سنوياً مقارنة بالمعدل العالمي الذي يبلغ ٤٧٨٠ متراً مكعباً للفرد. واشار الامين العام لـ «فاو» الى ان التقلبات الحادة في معدلات الامطار تعرض الكثير من المناطق في الاقليم لاخطار جسيمة وانتاج غذائي يفتقر الى الاستقرار.



يوميات صحفى مشاغب

.. احذروا مقابر نووية علي النيل!!

●● بدأ الخميس الماضى بمقر اليونسكو فى باريس، مؤتمر عالمى للمياه والتنمية المتواصلة، دعا المؤتمر الرئيس الفرنسى جاك شيراك، بعد فشل قمة الأمم المتحدة الثانية عن البيئة والتى عقدت فى نيويورك، ولم تحقق انجازا ملموسا فى مجال حماية البيئة، وبالتحديد فى مجال التنوع البيولوجى، وحماية افريقيا من شح المياه ونحن على مشارف الألفية الجديدة.

●● وبعيدا عن التحذير الهام الذى فجره شيراك، مؤكدا أن استهلاك البشر للمياه العذبة يتضاعف كل عشرين عاما، وأن المياه العذبة المتاحة فى افريقيا عام ألفين هى ربع المياه الصالحة للاستخدام البشرى عام ١٩٥٠.

كان هناك تحذير آخر أكثر خطورة يهدد مصر على وجه الخصوص.. فمن خارج المؤتمر ظهرت أنباء صحفية - أشارت لتسرب معلومات من بروكسل وباريس تفيد باحتمالات قيام اسرائيل بدفن نفايات نووية قرب منحدرات النيل بأوغندا حيث تنحدر المياه الى السودان ومصر!!

وأشارت هذه الأنباء بوضوح لتقرير وصل الإدارة الأمريكية مؤخرا من إحدى العواصم الأوروبية، يؤكد أن خبراء اسرائيليين يقومون بإنشاء حفر لافتة للانتباه فى مناطق حدودية بأوغندا قريبة من مسار نهر النيل!!

●● وأضاف التقرير أن العاصمة الأوروبية حصلت على هذه المعلومات عن طريق مجموعة من خبرائها الذين يعملون فى هذه المنطقة الحدودية من أوغندا، فى مجال التنقيب عن الماس، والذى ظهرت مؤشرات لوجود كميات كبيرة منه هناك.. وأن فريق الخبراء الأوروبى أثناء استخدامه للطائرات الهليكوبتر فى التنقل بين مواقع التنقيب عن الماس لاحظ وجود حفر يتم العمل فيها فى هذه المناطق المتطرفة وتحت حراسات مشددة بشكل ملفت للانتباه.. حتى إن أعضاء فريق البحث قاموا بالتقاط صور من الطائرة للمنطقة وللحفر التى تم الانتهاء منها والأخرى التى مازال العمل جاريا فيها وبعثوا بها لجهات مختصة فى بلادهم حيث تم تحليل الصور وتبين أن هذه الحفر تتشابه بتلك التى تقام لدفن النفايات النووية!!

وعبر اتصالات دبلوماسية - لم يفصح التقرير الأوروبى عن مستواها - أعربت جهات مسئولة أوغندية عن انزعاجها من قيام الخبراء بتصوير هذه المواقع مدعية أن هذه الحفر التى تم التقاط صور لها لا تتجاوز كونها مشروعات اسرائيلية لإقامة شبكة انشاءات تستهدف الاستفادة من مياه النيل بدلا من أن تذهب كميات ضخمة منها هباء وهى فى طريق الانحدار نحو المجرى المركزى (!!).

●● أحسب أيها السادة أن هذه المعلومات تتجاوز كونها تقريرا عابرا لفريق البحث عن الماس!! وأظن ايضا انها ليست مجرد تقرير صحفى مثير!! فالأمر يتجاوز هذا التبسيط المخل.

●● فبغير تهويل أو تهوين بدت التحركات والنوايا الاسرائيلية واضحة تجاه منابع النيل، ومحاولات الالتفاف حولها باعتبارها نقطة الحياة أو الموت لمصر.. بل باعتبارها نقطة الضعف الأساسية التى يمكن استخدامها عاجلا أو آجلا.. فتسميم هذه المياه أو تلويثها نوويا يعنى القضاء على مصر بعيدا عن الطرق التقليدية أو استخدام الاسلحة النووية..

●● وليس خافيا على أحد أن هذه المعلومات التى تنشر للمرة الأولى - منذ ساعات - خارج مصر، تتفق مع حقائق معلومة فى مصر جيدا.. ابرزها: موقف أوغندا المتعاطف والمرتبط باسرائيل بشكل واضح، وكذلك موقفها العدائى تجاه مصر والعرب. والذى نظنه ليس خافيا على الدبلوماسية المصرية والجهات الأخرى المعنية بأمننا القومى.



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات　　التاريخ : ٢٠/٣/١٩٩٨

ثانيا: إننا لا يمكن أن نتجاهل تلك التصريحات الخطيرة التى سبق أن أدلت بها جيولا كوهين النائبة السابقة في الكنيست الإسرائيلى عن حزب «تحياه» والتى دعت فيها بوضوح أنه فى حالة استمرار الرفض المصرى لما أسمته بعدم الالتزام بتعهدات الرئيس الراحل انور السادات، بمد صحراء النقب بمياه النيل فلا يوجد سبيل أمام اسرائيل سوى «معاقبة» مصر عن طريق القيام بأوضاع فى مناطق تدفق منابع النيل تؤدى الى إفساد وتخريب هذه المياه وجعلها غير صالحة للاستعمال فى الرى أو الزراعة أو الشرب عقابا لمصر على إخلالها بما سبق أن تعهدت به!!

●● ياسادة اننا لا نؤمن بمنطق المؤامرة ولا بالمنهج التآمرى فى تفسير الأحداث والنتائج.. إلا أننا تعودنا ايضا أن نفرط فى حسن النوايا ـ اكثر مما ينبغى ـ مع خصم يجيد اكثر ما يجيد فى استخدام الطرق غير الشريفة التآمرية.

●● اننا ندق ناقوس الخطر ونحذر مما يحاك لنا فى الظلام ليهدد أبناءنا وأجيالنا القادمة التى ستواجه الخطر من كل جانب وهى مجردة من أبسط حقوقها فى الدفاع عن نفسها..

بل اننا نؤكد أن التفسير الأوغندى الذى سعى لتبسيط الموضوع واختزاله فى اطار إقامة مشروعات اسرائيلية على منابع النيل لاستخدام المياه الفائضة هو تهديد لا يقل خطورة ـ إن لم يكن يزيد ـ عن المؤامرة التى كشف عنها هذا التقرير السرى..

●●● العدل والظلم في الجيزة ●●●

●● سعدت وأنا بالخارج عندما سمعت قرار القضاء المصرى بإجبار الحكومة على صرف كامل مرتبات اعضاء لجنة هدم العقارات بالجيزة والتى صدر قرار بوقفهم جميعا عن العمل والذى أذيع فى مقدمة جميع نشرات الاخبار!!

وبالطبع سعادتى هذه لا علاقة لها مطلقا بموقفى من ضرورة الالتزام بنص القانون ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ الخاص بتنظيم اعمال الهدم والبناء.. وكذلك قرار رئيس الوزراء رقم ٣٠٨٥ لسنة ١٩٩٦.

ولكن هناك حقائق أتصور أنها غابت أو غيبت عن عمد قبل صدور هذا القرار وتاهت وسط الضجيج الإعلامى الذى صاحب صدور القرار..

أولا: ان اللجنة التى رفضت ١٠٦ حالات ووافقت على ٣٦ حالة لم تخالف نص القانون من حيث عمر المبانى والتزمت بنص الفتوى الصادرة من وزارة الاسكان فى ١٤ يناير ١٩٩٥ والتى تضع الحدود الفاصلة بين ماهو عقار وماهو فيلا..

ثانيا: أن اللجنة لم تمارس حتى الحق الذى نصت عليه المادة الثالثة من القانون «١٧٨» الذى يجيز لها التجاوز عن بعض الشروط.

ثالثا: ان قرار الوقف الذى صدر لكل وكلاء الوزراء بالجيزة تقريبا بوصفهم أعضاء فى هذه اللجنة، كان قرارا ظالما لمعظمهم.. فما هى علاقة مسئول الآثار غير انه يقول هذا المبنى اثر او غير أثر؟! وكذلك مدير مرفق الصرف الصحى والكهرباء ومراقب عام الحسابات، ومدير مرفق المياه، وغيرهم ممن ينتهى دورهم بالفتوى فيما يتصل بطبيعة عملهم وفى حدوده!!

●● إننا نثق بضرورة الحسم والحزم فى بعض القرارات، إلا أننا نثق أيضا فى أهمية أمانة العرض، وأن العدل اكثر أولوية من الحسم والحزم، فالظلم يلغى كل ما اقترن به من انجازات وأهداف سامية.

باريس ـ د. أيمن نور



المصدر : الـــــوفـــد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٥/٦/١٩٩٨

الانسحاب من الجولان.. مقابل المياه!!

تعتبر قضية المياه هى السبب الرئيسى لتمسك اسرائيل بهضبة الجولان بغية استمرار سيطرتها على مصادر المياه فى الهضبة. ثم تأتى بعدها الاحتياجات الجيوستراتيجية.. فى الوقت التى تريد فيه سوريا استعادة الجولان كاملة بما فى ذلك منابع المياه ومصادرها فى جبل الشيخ وبانياس تطبيقا لقرارات الشرعية الدولية، «وبالتالى» يتوجب على اسرائيل البحث عن مصادر مياه بديلة للاستغناء عن المصدر الاساسى فى الجولان.. وعلى هذا الاساس فانه يجرى الحديث منذ فترة ليست بالقصيرة على نقل مياه من تركيا عبر قناة ممتدة من تركيا الى اسرائيل عبر دول المنطقة.. هذا فى حال التوصل الى اتفاقات على جبهة التفاوض السورى - الاسرائيلى.. اما فى حالة تعثر موضوع نقل المياه من تركيا فان اسرائيل ستربط الانسحاب بحل مشكلة المياه.

حيث تحتاج اسرائيل الى حوالى ٢٠٠٠ مليون متر مكعب من المياه سنويا لتغطية احتياجاتها المعيشية والتنموية والصناعية منها ١٢٩ مليون م٣ سنوياً من مياه نهر الحصبانى و١٢١ مليون م٣ سنويا من مياه نهر بانياس وجبل الشيخ و٢٥٠ مليون م٣ سنويا من مياه نهر الران..فضلا عن استنزاف مياه مئات الينابيع المنتشرة فى كل انحاء الهضبة.. وتساهم هذه الكميات من المياه بأكثر من ٢٥٪ من احتياجات اسرائيل المائية.

ومن الناحية الجغرافية والطبيعية يعتبر مصبا نهر الاردن منخفضين بالنسبة لسوريا مقارنة بمستواها بالنسبة لفلسطين حيث أنشأت اسرائيل خلال العقد الاخير اماكن لتجميع المياه الفائضة بحجم يتراوح بين ٤٠ الى ٥٠ مليون م٣ وذلك لتوفير الطاقة الكهربائية الغالية القيمة - والتى تقدر بحوالى ٢٠٪ من الطاقة الكهربائية الكلية لاسرائيل - اللازمة لنقل المياه الى المستوطنات والكيبوتزات الزراعية.. كذلك لنقل المياه من بحيرة طبرية الى الأنبوب القطرى للمياه الذى يغذى شمال فلسطين المحتلة.

فى الوقت الذى تخطط فيه سوريا لاقامة عدة مشروعات طموحة لاعادة بناء مدينة القنيطرة. واعادة انشاء بنية اقتصادية زراعية لتلبية حاجات المواطنين المعيشية والتنموية والصناعية وبالتالى فلا بد من عودة الينابيع والمصبات والحوض المائى فى الجولان للسيادة السورية الكاملة حتى يمكن الاستفادة السورية الكاملة من هذه البرامج التطويرية والانشائية المطلوبة .. هذا بالاضافة الى الاصرار على رفع مياه الحصبانى وبانياس الى الاراضى السورية فى الهضبة.. وهذا يتطلب بناء سدود على نهر الاردن كى تضخ سوريا المياه من الاحواض الصغيرة فى الهضبة لعدم امكانية تجميع المياه.. هذا بجانب اشكالية تحلية ٥٠٠ مليون م٣ سنويا من مياه البحر كتعويض عن فقدان مصادر المياه من هضبة الجولان - وهذا حل غير وارد من الناحية الواقعية - اذ ترى اسرائيل ان الحل العملى هو جلب المياه من تركيا فى حالة عودة الجولان لسوريا.

وهذا ما دعا اسرائيل الى الاصرار على ادخال موضوع المياه كموضوع رئيسى فى مفاوضات السلام وفى نفس الوقت اقتراح مشروع هائل لتنمية المياه المائية مؤداه.

● نقل المياه من تركيا عن طريق قناة معدنية - أنبوب السلام - بمعدل ٦٠٠ مليون م٣ فى السنة بقناة تمتد من حوض سد اتاتورك على الفرات الذى يرتفع ٤٥٠ مترا فوق سطح البحر لتعويض النقص المائى عند الانسحاب من الجولان.. والاستفادة من جزء كبير من هذه فى الزراعة وخاصة فى منطقة النقب.. مع امكانية بيع جزء منها الى مناطق الكيان الفلسطينى فى قطاع غزة والضفة الغربية.. وهكذا تحتفظ اسرائيل بالسيطرة الكاملة على الاحواض الجوفية شمال ووسط الضفة الغربية.

● إبرام اتفاقية مدتها ٥ سنوات بين اسرائيل ولبنان تقضى باقامة مشروع لتزويد اسرائيل والضفة الغربية بمياه نهر الليطانى.. علاوة على سيطرتها على حوض نهر الوزانى - الرافد الرئيسى لنهر الحصبانى - وقيامها بفتح كميات هائلة من المياه الجوفية من الجنوب اللبنانى لبحيرة طبرية.

وهكذا يتضح ان الدولة الصهيونية تسعى من خلال لجان المفاوضات متعددة الاطراف الى زيادة مواردها المائية التى تكفى احتياجاتها قبل ان تنجز المفاوضات الثنائية اى تقدم حقيقى على جهة المسار السورى. اللبنانى - الاسرائيلى وفى ظل الانتكاسات على المسار التفاوضى الفلسطينى - الاسرائيلى ما يدعونا الى:

١- أن نأخذ أبعاد إثارة اسرائيل لموضوع المياه بهذه الاهمية مأخذ الجد والتدقيق وضرورة معالجته على المستوى الاقليمى والدولى من خلال المفاوضات متعددة الاطراف ..اذ ليس من المصادفة ان يقوم مهندسون وفنيون اسرائيليون بالاشراف على مشروعات الرى والسدود على النيل الازرق بالبوبيا .. كما ليس من المصادفة ان تقوم تركيا بخفض حصة المياه التى تحصل عليها كل من سوريا والعراق من ٩٠٠م٣ فى الثانية الى ٥٠٠م٣ فى الثانية بعد صفقة بيع المياه التى عقدتها مع اسرائيل بشراء ٢٥٠ مليون م٣ من المياه سنويا تكاليفها ٢٠٠ مليون دولار نقلت عبر السفن.

٢- ان يكون هناك اتفاق عربى موحد قائم على استراتيجية عربية شاملة تساندة جميع الدول المشاركة فى المفاوضات لاعادة توزيع مياه المنطقة توزيعا عادلا على دولها بغض النظر عن أية اتفاقات مائية مستقبلية مع تركيا او غيرها.. كذا التوصل الى حلول مقبولة لجميع مشاكل المنطقة وعلى راسها إخلاء منطقة الشرق الاوسط من الاسلحة النووية وجميع الاسلحة الجرثومية والكيماوية والبيولوجية.

٣- ان يكون هناك اتفاق عربى مسبق بتشكل جهاز عمل دائم طوال فترة المفاوضات لإيجاد الحلول والبدائل المناسبة لجميع المشكلات التى تم بحثها مع مداومة تنسيق المواقف وربطها ببعضها البعض.

رشاد إبراهيم محجوب
خبير فى الدراسات الاستراتيجية والقومية



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٦/٣/١٩٩٨

مؤتمر المياه والسيطرة على المصير (٢)



معضلات عصرية

محمد سيد أحمد

علمنا هذا الأسبوع أن كويكبا ASTEROID عرضه أقل من كيلو مترين سوف يمر بجوار كوكبنا الأرض، على مسافة خمسين ألف كيلو متر منه، يوم ٢٦ اكتوبر ٢٠٢٨، وان هذا الكويكب كفيل باحداث اضرار بالغة.. فإن نيزكا عرضه عشرة كيلو مترات قد اصطدم بالأرض منذ ٦٥ مليون سنة وقضى على الديناصورات وقتذاك.. ولتحاشي اضرار مماثلة، فإن بعض العلماء يقترحون الآن اغتنام فرصة علمنا المعاصر لتوجيه قنبلة هيدروجينية للكويكب قبل اقترابه من الأرض، لتفتيته، وتجنيبنا أهوال اصطدامه بنا.. وأنه أمامنا ثلاثون عاما لتدبر الأمر على أفضل نحو ممكن.

المسألة، في النهاية، أننا بتنا ندرك ان مسيرة البشرية فوق سطح كوكبنا أكثر هشاشة مما تصورنا، وأن اخطارا محدقة تتهددنا من مواقع متعددة.. ولكن بوسع العلم والتكنولوجيا ان يسعفانا.. فلنستخدمهما بجسارة لتحاشي الاخطار قبل حدوثها، الآن وقد أصبح بوسعنا اتخاذ اجراءات وقائية. ■

ليس من شك في ان شح المياه الذى يتهدد عالمنا ليس أقل خطورة من نيزك يسقط علينا من الفضاء الخارجي، وهو خطر يتهددنا في منطقة الشرق الأوسط التى تؤذن ببلوغ ندرة المياه العذبة فيها حدا خطيرا، ومدعاة لنشوب حروب مياه، إن عاجلا أو آجلا.

تتسم منطقة الشرق الاوسط بسمتين رئيسيتين: السمة الأولى هى انها منطقة صحراوية.. والثانية هى انها تختزن أهم المستودعات المعروفة للبترول في العالم.. والصحراء مطلوب ترويضها خاصة مع استمرار التكاثر السكانى رغم كل ماقد يبذل من جهود للحد من هذا التكاثر.. والبترول مصدر ثروة كفيل بان يكون اداة لتيسير انجاز عملية ازالة الصحراء!..

وثمة قصة تروى منسوبة الى أزمنة جيولوجية موغلة في القدم، هى ان شبه القارة الهندية كانت منفصلة عن قارة آسيا، وانها اخذت تتقارب عبر الدهور من آسيا حتى اصطدمت بها.. وكان الصدام عنيفا.. ونجم عنه انبثاق جبال الهمالايا، أعلى جبال فوق سطح الأرض.. وترتب على انبثاق هذه الجبال، الشاهقة الارتفاع، ان اعيق اتجاه الرياح، وان تحولت اراض واسعة الى اراض صحراوية، نتيجة حرف اتجاه الرياح التى حملت معها امطارا، وهبوب رياح مثقلة بالرمال.. وهكذا غطت الرمال مساحات شاسعة من الأرض الخضراء، التى دفنت تحت هذه الرمال، وتحولت ماتضمنته من غابات ونباتات الى بترول.

وشاءت ظروف تاريخنا المعاصر ان الارض التى نسبت الى الأمة العربية، هى ارض قد اصابها الكثير من اثار هذا التحول.. وهكذا نشات ارض صحراوية عربية، مجاورة لاراض أخرى احتفظت بقدر أو اخر من الاخضرار.. وفي الأرض التى ظلت خضراء، نشات مجتمعات حديثة تكاثر فيها السكان، وندر ان وجد فيها بترول، بينما جاورتها أراض صحراوية قل فيها السكان وكثر فيها البترول.

وهكذا نشأ نوع من التناقض العربى/العربى بين الدول البترولية القليلة السكان وبين الدول غير البترولية الكثيرة السكان.. وهذه ازدواجية يتعذر تصور انسجام طرفيها انسجاما تاما، رغم - بل وربما بسبب - انتساب الجميع الى أمة واحدة وتاريخ واحد، وحضارة واحدة.. ولا مفر من أن تكون مصدر احتكاكات وارد أن تتجدد، ومن شانها قطعا اعاقة الانطلاق نحو الأمة العربية الواحدة. وانجاز هدف الوحدة

وهذه الخاصية التى تميز الأمة العربية، اصبحت تستغلها اسرائيل، من اجل فرض وجودها هي في قلب الوطن العربي.. اى ان توظف التناقض العربى/العربى سبيلا تحاشى الحاجة الى سلام عادل ينصف العرب، ويعوق استمرار وجودها في قلب المنطقة.. وبالطبع، لن يتردد حكام اسرائيل في اغتنام فرصة التناقضات العربية/العربية، لتجنب حدوث توازن قوى بين طرفي الصراع، تحديدا: بين إسرائيل والعرب، الامر الذى لا مفر منه، كي تتحقق للعرب متطلبات سلام منصف وعادل.

وعودة الى موضوع المياه، فإن مؤتمر باريس الذى عقد في الاسبوع الفائت قد لفت نظرنا إلى ان شح المياه - على الصعيدين العالمى والاقليمى - قد بلغ حدا لم يسبق له مثيل.. ولذلك فمن المتعذر

تصور ان عملية السلام بوسعها ان تتقدم، فى ظرف اصبح التنقيب عن مياه عذبة فيه بالغ الصعوبة، والمتوقع أن يزداد صعوبة، مما يؤذن باندلاع حروب مياه.. بالذات فى الشرق الأوسط. وفى المستقبل القريب.

وهكذا نرى ان شح المياه كفيل بان يصبح عنصرا محوريا فى اجهاض عملية السلام، وفى اشعال أسباب جديدة لتجدد الصراع، على نحو لن يقتصر على اسرائيل وجيرانها العرب فقط. إننا بصدد ظاهرة خليقة بأن تنتشر لتشمل اطرافا اخرى.. منها على سبيل المثال مواجهات بين تركيا وعدد من الدول العربية.. هذا - على أى حال - عنصر مهم فى تفسير التقارب الإسرائيلى/التركى فى الأونة الأخيرة، وهو تقارب لايمكن قصره على تحالف جيو استراتيجى لمواجهة العالم العربى، بل هو وثيق الارتباط بشح المياه.

ولذلك جاز لنا ان نخرج مما سبق بانه، مادامت هناك ندرة فى المياه، فمن المتعذر تصور استتباب السلام فى المنطقة، وبين إسرائيل والعرب بوجه خاص.. ذلك ان الندرة لابد ان تشعر قاطنى المنطقة الاصليين ان غاصبا من الخارج قد وفد، واغتصب **جزءا من القليل النادر المتوافر لهم..** وانه لامفر بالتالى من تصوره فى صورة الغاصب المعتدى.. وليس هناك سبيل لازالة صفة العدو عنه، طالما ظلت المنطقة تتسم بالندرة، وغلبة الصحراء، ونقص المياه.. ان انجاز عملية كبرى من اجل تحقيق وفرة فى المياه - عصب الحياة - شرط لا مهرب منه من اجل توفير متطلبات السلام.

ان اليهود مؤسسى دولة إسرائيل قد وفدوا من أوروبا بسبب تعرض قطاعات واسعة منهم للاضطهاد فى مواقع شتى منها.. وقامت العقيدة الصهيونية استنادا الى فكرة توفير ملاذ لهم فى منطقة اخرى من العالم، هروبا من اضطهادهم فى أوروبا، الذى بلغ قمة فى ظل الحكم الهتلرى.. منطقة تشكل قلب الأرض العربية، ولا يتحمل سكانها الاصليون، على أى نحو، مسئولية فيما لحق باليهود من اوجه اضطهاد وغبن.

ولهذلك ليس متصورا ان يقبل العرب ى يوم من الأيام، بقيام الدولة اليهودية بين ظهرانيهم مالم تستطع اسرائيل ان تثبت للعرب ان وجودها بينهم اكثر فائدة لهم من غيابها!.. بعبارة اخرى، لايتصور ان تحقق إسرائيل لنفسها السلام فى منطقة الشرق الأوسط مالم تثبت للعرب انها، على نحو او آخر، قد احضرت «أوروبا» معها!.. أى ان الذى جرى ترحيله الى الشرق الأوسط لم يكن مقصورا على المهاجرين اليهود - كاشخاص وهوية وعقيدة ودولة ونظام - فقط. وانما ان إسرائيل، كى تستقر فى المنطقة، إنما تكون قد أدركت ان هذا الاستقرار رهن بأن تسهم، وبدور ملموس، فى الارتقاء بالمنطقة وبمجتمعاتها الى مستوى يقبل المقارنة مع المستوى الأوروبى، اقتصاديا واجتماعيا ومؤسسيا.. هذا عبء سوف يكون على إسرائيل تحمله لو أرادت سلاما فى المنطقة يكتب له البقاء.. سلام يزيل أسباب تجدد القتال، وبالذات فى مرحلة يتهددها شح المياه.

ثم إن للعرب ورقة لاتملكها إسرائيل، وهى أن إسرائيل قد تستطيع أن تسهم بدور كبير فى النهوض بالمنطقة بفضل ماتحقق لها من تفوق تكنولوجى بارز من حيث «الكيف».. ولكن العرب يملكون تفوقا من حيث «الكم»، متمثلا، على سبيل المثال، فيما يملكونه من مناطق شاسعة من الأرض التى تبطن كميات هائلة من البترول.. وهى تشكل ارصدة ضمنية قابلة للتوظيف لابتكار وتخليق سبل مبتكرة لتحلية ماء البحر.. كما تشكل اراضيهم المترامية الاطراف رصيدا هائلا لالتقاط الطاقة الشمسية واستثمارها..

إن الخبراء يؤكدون ان موقع البلدان المطلة على الشواطىء الجنوبية للبحر الأبيض، هى اكثر مناطق العالم ملاءمة لالتقاط اشعة الشمس واستثمار الطاقة الشمسية.. وقد قدر انه لو اقيم ثلاثة صفوف من المرايا لالتقاط اشعة الشمس من الدار البيضاء غربا الى رفح شرقا، فمن الممكن انتاج طاقة كهربائية تساوى أربعة اضعاف ماتستهلكه القارة الاوروبية كلها فى الظرف الراهن.. وهكذا تتوافر للعرب فى اطار التكنولوجيا الموجودة، سبل إعداد الطاقة اللازمة لتبخير البحر وتقطيره.. ولكن مازالت هناك حاجة الى اكتشاف لم يتم بعد لانجاز تحويل مياه البحر الى مياه عذبة بسعر اقتصادى تنافسى يصلح لشتى الدول، ولايكون قصرا على دول ثرية كدول البترول مثلا..

إن تفوق إسرائيل الكيفى، الناجم عن قدراتها التكنولوجية فى هذا المضمار، قابل للتعويض، لأن التكنولوجيا المتقدمة لاتحتكرها هى دون سواها.. كما ان أمريكا لاتحتكرها وحدها.. إن لفرنسا، على سبيل المثال، مستوى رفيعا فى ابحاث المياه.. وجدير بالملاحظة ان «المجلس العالمى للمياه» مقره مرسيليا فى جنوب فرنسا، ويرأسه الخبير المصرى محمود أبوزيد، وزير الأشغال المصرى الحالى.. والمجلس كفيل بالاشراف على مشروع دولى يركز جهوده على اكتشاف سبل لتنمية الموارد المائية، سواء بالطرق التقليدية او غير التقليدية.

لو صح ان العلم المعاصر كفيل بان يجنبنا اخطارا تاتينا من الفضاء الخارجى.. فلابد له ان يكون صالحا لتجنيبنا اهوالا سببها الصراعات بين البشر.. فهل نتحرك قبل فوات الأوان؟



مصر ترفض تسعير المياه الدولية

كتب ربيع شاهين :

أبدت مصر تحفظات حيال مساع دولية لتسعير المياه وتخزينها ونقلها وإبرام اتفاقية لهذا الغرض.

وأكدت القاهرة -من خلال مذكرة مفصلة وورقة شاملة حددت موقفها -رفضها اى تغييرات أو مساس بوضع مياه النيل.

جاء ذلك خلال مؤتمر دولى عقد فى باريس قبل أيام قليلة أنهى أعماله الاثنين الماضى «١٩-٢٢ من مارس» كان قد دعا إليه الرئيس الفرنسى جاك شيراك... وشاركت فيه الأمم المتحدة و٨٥ دولة و٤٥ وزيرا للرى والمياه بالعالم... فيما شاركت مصر بوفد رفيع المستوى من وزارتى الرى والخارجية برئاسة وزير الرى والأشغال المهندس محمود أبو زيد.

وكشفت مصادر مطلعة عن تحفظات قدمها وفد مصر إلى المؤتمر، حددت ملامح الموقف المصرى ونجحت فى إصدار توصيات متوازنة عن الاجتماع الذى جاء بمثابة تحضير لمؤتمر سوف يعقد فى نيويورك «مايو القادم» لإعداد معاهدة دولية بشأن المياه والبيئة.

وتناولت التحفظات -التى نظمتها المذكرة المصرية- الأبعاد الثقافية والاقتصادية والاجتماعية فى هذه القضية.. حيث أكدت أنه ليس من المتصور تحديد سعر للمياه.. أو اعتبارها سلعة تباع وتشترى، أو إقامة سوق كبيرة لها، أو تخزينها، وأن هذا الأمر لايمكن أن يسرى على الأنهار الدولية.

كما تضمنت الورقة المصرية إضفاء البعد الاجتماعى على قضية المياه، وخاصة أن هذه القضية «المياه» إحدى المشكلات التى تعانى منها دول العالم الثالث ذات الدخول المحدودة.. وأنه ليس من المتصور أو المعقول إضافة هم جديد إلى محدودى الدخل، «وهو بيع المياه».. وإن كان يمكن أن يتناول سعر المياه تكلفة أداء الخدمات من توصيل ومرافق وعدادات وشبكات.. إلخ، وليس ثمنا للمياه ذاتها، وأكد أن المياه لابد أن تبقى حرة كالهواء بمنأى عن أى مساومات أو أسواق.. أو تخضع [illegible] البيع أو الشراء، باعتبارها عنصراً مهما من عناصر الحياة.



المصدر : الأحرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٧/٦/١٩٩٨

الصراع على المياه في الشرق الأوسط

اذا كان الصراع علي البترول قد شكل مساحة كبيرة من معادلات واحداث المنطقة منذ عقود كثيرة وحتي الأن، فان الصراع علي المياه يمكن ان يكون اشد حدة، ذلك ان المياه في التحليل النهائي اهم من البترول فهي سر الحياة «وجعلنا من الماء كل شئ حي».

ولاشك ان الادراك المبكر لاهمية المياه، ومعرفة طبيعة الصراع القادم حولها سيؤثر علي العرب اذا ما احسنوا الاستعداد بالكثير من الجهد والتضحيات اما اذا ظل العرب في حالة غفلة عن هذه القضية الخطيرة فان مجرد وجودهم علي سطح الارض سيصبح امرا صعبا!

ومن المهم هنا ان نقرر حقيقة بديهية من ان هناك علاقة مباشرة بين الامن القومي العربي ومسالة تامين مصادر المياه، واذا كان الامن القومي لدولة هوالاجراءات التي تتخذها تلك الدولة للحفاظ علي كيانها ومصالحها في الحاضر والمستقبل ، فان فهم الامن على انه موضوع الدفاع العسكري داخليا وخارجيا هو امر سطحي وضيق لان الامن العسكري هو وجه سطحي وضيق لمشكلة الامن الكبري كما يقول روبرت مكنمارا وزير الدفاع الامريكي الاسبق، فهناك الكثير من الجوانب غير العسكرية المرتبطة ارتباطا وثيقا بمسالة الامن القومي ومن هذه الجوانب مسالة الامن الغذائي والاقتصادي ومسالة المياه علي رأس تلك الجوانب.

واذا أخذنا مسالة الامن الغذائي كمحور لفهم مستقبل العالم العربي لوجدنا ان الامر مفزع ذلك انه اذا كان من يمتلك غذاءه يمتلك قرارا فان وجود فجوة غذائية في العالم العربي تصل الي حوالي ٣٠ مليار دولار سنويا هي الفرق بين الصادرات والواردات العربية يمثل مشكلة خطيرة، بل ونسبة الاكتفاء الذاتي هي اهم السلع الاستراتيجية في مجال الغذاء لا تزيد علي ٣٩٪ وهذه النسبة لها اهميتها في حالة الدول ذات الاهمية في المنطقة العربية مثل مصر التي يبلغ أكتفاؤها الذاتي من القمح ٢٧٪.

واذا اخذنا في الاعتبار ان السوق العالمية للقمح تتشكل من دول ذات توجهات سياسية متعارضة لادركنا فداحة المشكلة، فالدول الكبري المسيطرة علي سوق تصدير القمح هي «امريكا – كندا- استراليا- السوق الاوروبية المشتركة»، حيث يمكنها التكتل في احتكار للتحكم ليس في تصدير القمح فقط بل وفي اسعاره كذلك.

وهكذا فان المسالة الغذائية تفجر بالضرورة مسالة الماء حيث ان الماء هو العنصر الاساسي للزراعة القادرة علي سد تلك الفجوة الغذائية، ولا تقتصر اهمية الماء علي مسالة الزراعة، فالماء ضروري للتصنيع ايضا، فضلا عن اهميته لتلبية الاستهلاكات البشرية.

ومشكلة المياه في الوطن العربي ذات ابعاد كثيرة فالوطن العربي يقع في الحزام الجاف وتقل فيه الموارد المائية المتجددة عن ١٪ من المياه المتجددة في العالم ونصيب الفرد العربي من المياه ١٧٤٤ مترا مكعبا سنويا، في حين ان المعدل العالمي يصل الي «١٢.٩٠٠» متر مكعب سنويا، ومعدل هطول الامطار في الوطن العربي بين ٥ الي ٤٥٠ ملم سنويا، علي حين يصل في اوروبا مثلا بين «٢٠٠ و٣٠٠٠» ملم سنويا وتحتل الصحاري في الوطن العربي مساحة ٤٣٪ من اجمالي المساحة الكلية للوطن العربي، وفي عام ٢٠٠٠ حيث يبلغ عدد سكان الوطن العربي ٣٠٠ مليون نسمة فان عجز الموارد المائية العربية سيصل الي ١٢٧ مليار متر مكعب وذلك لان حجم الموارد المائية المتاحة حاليا يبلغ ٣٣٨ مليار متر مكعب سنويا لا يستثمر منها الا ١٧٣ مليار متر مكعب! في حين ان الوطن العربي يحتاج لتلبية احتياجاته من المياه اذا احسن استخدامها وتم عمل خطط لسد الفجوة الغذائية الي حوالي ٥٠٠ مليار متر مكعب من المياه سنويا.

والموارد ومصادر المياه في الوطن العربي تتمثل في الامطار والمياه السطحية «الانهار» والمياه الجوفية، ولعل المشكلة حول المياه السطحية «الانهار» هي الاهم فالمياه السطحية المتاحة حاليا للوطن العربي تبلغ «١٢٧.٥٠» مليار متر مكعب سنويا تحوز ثلاثة اقطار عربية حوالي ٧١٪ منها هي مصر والعراق والسودان، ومن المفروض ان تزيد الموارد السطحية لتصل الي ٢٥٦ مليار متر مكعب من المياه اي ضعف ما هو متاح حاليا عن طريق مشروعات الري والسدود مثل قناة جونجلي في السودان.

واذا ادركنا ان ٦٧٪ من مياه الانهار «المياه السطحية» في البلدان العربي تاتي من خارج بلادهم لقدرنا حجم ما يمكن ان يحدث من مشكلات اذا قام العرب بعمل تنمية او سدود تؤدي الي زيادة مواردهم وعلي سبيل المثال فان نهر النيل ينبع من اثيوبيا «النيل الازرق» وبحيرة فكتوريا «النيل الابيض» ويمر في تسع دول افريقية هي «اثيوبيا، كينيا، اوغندا، تنزانيا، رواندا، بوروندي، الكونغو، السودان ومصر» ويقطع مسافة من ابعد منابعه علي روافد بحيرة فكتوريا نياترا في قلب افريقيا الي ساحل رشيد علي البحر المتوسط في مصر حوالي ٦٧٠٠ كم. اما نهر الفرات ودجلة ينبعان من الجبال الواقعة شمال تركيا ويمر الفرات عبر سوريا ثم العراق ، اما نهر دجلة فيمر من تركيا الي العراق مباشرة.

وبالنسبة لنهر النيل مثلا الذي تعتمد مصر عليه اعتمادا شبه كامل في اقتصادياتها وخاصة الزراعية فان نصيب مصر منه يصل الآن الي ٥٥.٥ مليار متر مكعب سنويا، والسودان الي ١٨.٥ مليار متر مكعب سنويا، ويديهي



بقلم:

د. محمد مورو

ان مصر والسودان تسعيان الي زيادة مواردهما من مياه النيل عن طريق مجموعة من المشروعات، وهذه المشروعات لن تؤثر علي حصة دول المنبع لان المياه قد تركت اراضيها بالفعل من ناحية ولان هذه الدول لها مصادر مياه غنية جدا، فاثيوبيا مثلا التي كان منها ٨٥٪ من مياه النيل المستخدمة في مصر ليست في حاجة الي مياه النيل اصلا لان مواردها المائية اعلي كثيرا من احتياجاتها ولكن الامر ليس بهذه البساطة حيث تسعي قوي عالمية واقليمية لحرمان مصر من حصة كبيرة من المياه ومنعها علي الاقل من زيادة مواردها من تلك المياه، فاسرائيل تسعي الي زيادة نفوذها في القرن الافريقي ومنطقة البحيرات الكبري وكذلك امريكا التي نجحت اخيرا في تحقيق اكبر قدر من النفوذ علي كل من اثيوبيا واوغندا والكونغو ورواندا وبوروندي.

والمخططات المعادية لمصر في هذا الصدد كثيرة، فالجيش الشعبي لتحرير جنوب السودان بقيادة جون جارانج المدعم من اسرائيل منع انشاء قناة جونجلي التي كان من الممكن ان تزيد نصيب مصر والسودان من المياه وهناك مخطط قديم يقضي بمحاولة تحويل مجري النيل في اثيوبيا وقد قام المكتب الامريكي لاستصلاح الاراضي بعمل الدراسات الخاصة به الا انه لم ينفذ ولكنه يشكل فكرة في الادراج يمكن تنفيذها فيما بعد للضغط علي مصر، وهناك عدد من الدراسات الجاهزة لاقامة سدود علي النيل في اثيوبيا. سوف يمولها البنك الدولي علي حصة مصر من المياه بنسبة ٢٠٪ سنويا اي ٧ مليارات مترمكعب من المياه بل ووصل التفكير الي حد ان هناك خطة تقضي بتحويل كل مصادر المياه في تلك المنطقة لتصب في منطقة البحيرات العظمي في وسط القارة كخزان عملاق للمياه ثم بيع هذه المياه لمن يريد ويدفع الثمن كالبترول تماما، وتطالب اسرائيل ايضا بنصيب من مياه النيل عن طريق سيناء والا قامت باحداث متاعب لمصر في منابع النيل في اثيوبيا ومنطقة البحيرات، وفي الحقيقة فان المطامع الاسرائيلية في مياه النيل قديمة قدم المشروع الصهيوني ذاته فقد تقدم الصهاينة في بداية هذا القرن بمشروع الي اللورد كرومر المندوب السامي البريطاني في مصر لهذا الغرض الا ان ذلك المشروع رفض وفي عام ١٩٧٤ قام مهندس اسرائيلي «اليشع كيلي» بتصميم مشروع لجلب المياه لاسرائيل من الدول المجاورة علي اساس ان اسرائيل ستعاني من مشكلة مياه في المستقبل، ويتلخص المشروع بالنسبة لنهر النيل في توسيع ترعة الاسماعيلية حتي يزيد معدل تدفق المياه داخلها الي ٣٠ مترا مكعبا في الثانية ونقل هذه المياه عن طريق سحارة تمر اسفل قناة السويس ثم تصب المياه علي الجانب الاخر من القناة في ترعة مبطنة بالاسمنت لمنع تسرب المياه، وتصل هذه الترعة الي ساحل فلسطين المحتلة وتل ابيب ثم في خط اخر يتجه جنوبا نحو بئر سبع لري صحراء النقب، وتسعي اسرائيل وفق هذه الخطة للحصول علي ٨ مليارات متر مكعب من المياه سنويا من النيل، وقد تكرر الحديث عن هذا المشروع فيما بعد خاصة بعد توقيع معاهدة كامب ديفيد عام ١٩٧٩.

وبالنسبة لنهر الفرات الذي ينبع من تركيا ويمر في سوريا والعراق، فانه نشات حول حصص المياه في هذا النهر العديد من المشاكل بين كل من تركيا وسوريا والعراق، وتستخدم تركيا مسالة المياه للضغط السياسي علي سوريا مثلا بسبب قضية دعم سوريا للاكراد الاتراك، ومن الناحية الفنية فان سوريا لديها عجز في المياه حوالي مليار متر مكعب سنويا، ومع قيام تركيا بمشروعات كبري علي نهر الفرات تقضي بانشاء ١٢ سدا، نفذت منها سد اتاتورك عام ١٩٩٠ فان معدل التدفق في النهر متر انخفض مما اثر علي كل من سوريا والعراق، كما ان قيام سوريا بدورها بانشاء سدود علي الفرات يؤثر علي العراق الذي يصل اليه النهر في النهاية، بل وصلت الامور الي حافة الصدام بين سوريا والعراق عام ١٩٧٤.

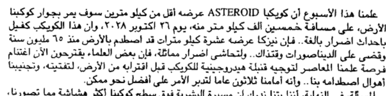
وهناك مشروعات يتم التفكير فيها خاصة بعد التحالف العسكري التركي الاسرائيلي بنقل المياه من تركيا الي اسرائيل عبر انبوب طويل يسير في البحر المتوسط الي شواطئ اسرائيل وهذا يحقق لتركيا موارد مالية من بيع المياه، ويحقق لاسرائيل تلبية حاجاتها من المياه بثمن بسيط ولكن هذا بالطبع سيكون علي حساب كل من سوريا والعراق.



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٧/٣/١٩٩٨

مؤتمر المياه والسيطرة على المصير (٢)



محمد سيد أحمد

علمنا هذا الأسبوع أن كويكبا ASTEROID عرضه أقل من كيلو مترين سوف يمر بجوار كوكبنا الأرض، على مسافة خمسين ألف كيلو متر منه، يوم ٢٦ اكتوبر ٢٠٢٨، وان هذا الكويكب كفيل باحداث اضرار بالغة.. فإن نيزكا عرضه عشرة كيلو مترات قد اصطدم بالأرض منذ ٦٥ مليون سنة وقضى على الديناصورات وقتذاك.. ولتحاشى اضرار مماثلة، فإن بعض العلماء يقترحون الآن اغتنام فرصة علمنا المعاصر لتوجيه قنبلة هيدروجينية للكويكب قبل اقترابه من الأرض، لتفتيته، وتجنيبنا أهوال اصطدامه بنا.. وأنه أمامنا ثلاثون عاما لتدبر الأمر على أفضل نحو ممكن.

المسألة، في النهاية، أننا بتنا ندرك ان مسيرة البشرية فوق سطح كوكبنا أكثر هشاشة مما تصورنا، وأن اخطارا محدقة تتهددنا من مواقع متعددة.. ولكن بوسع العلم والتكنولوجيا ان يسعفانا.. فلنستخدمهما بجسارة لتحاشى الاخطار قبل حدوثها، الآن وقد أصبح بوسعنا اتخاذ اجراءات وقائية.

ليس من شك في ان شح المياه الذى يتهدد عالمنا ليس اقل خطورة من نيزك يسقط علينا من الفضاء الخارجى، وهو خطر يتهددنا فى منطقة الشرق الاوسط التى تؤذن ببلوغ ندرة المياه العذبة فيها حدا خطيرا، ومدعاة لنشوب حروب مياه، إن عاجلا او أجلا.

تتسم منطقة الشرق الأوسط بسمتين رئيسيتين: السمة الأولى هى انها منطقة صحراوية.. والثانية هى انها تختزن اهم المستودعات المعروفة للبترول فى العالم.. والصحراء مطلوب ترويضها خاصة مع استمرار التكاثر السكانى رغم كل ماقد يبذل من جهود للحد من هذا التكاثر.. والبترول مصدر ثروة كفيل بان يكون اداة لتيسير انجاز عملية ازالة الصحراء!..

وثمة قصة تروى منسوبة الى ازمنة جيولوجية موغلة في القدم، هى ان شبه القارة الهندية كانت منفصلة عن قارة أسيا، وانها اخذت تتقارب عبر الدهور من أسيا حتى اصطدمت بها.. وكان الصدام عنيفا.. ونجم عنه انبثاق جبال الهمالايا، أعلى جبال فوق سطح الأرض.. وترتب على انبثاق هذه الجبال، الشاهقة الارتفاع، ان اعيق اتجاه الرياح، وان تحولت اراض واسعة الى اراض صحراوية، نتيجة حرف اتجاه الرياح التى حملت معها امطارا، وهبوب رياح مثقلة بالرمال.. وهكذا غطت الرمال مساحات شاسعة من الارض الخضراء، التى دفنت تحت هذه الرمال، وتحولت ماتضمنته من غابات ونباتات الى بترول.

وشاءت ظروف تاريخنا المعاصر ان الارض التى نسبت الى الامة العربية، هى ارض قد اصابها الحظ الاكبر من اثار هذا التحول.. وهكذا نشأت ارض صحراوية عربية، مجاورة لاراض أخرى احتفظت بقدر أو اخر من الاخضرار.. وفى الأرض التى ظلت خضراء، نشأت مجتمعات حديثة تكاثر فيها السكان، وندر ان وجد فيها بترول، بينما جاورتها أراض صحراوية قل فيها السكان وكثر فيها البترول.

وهكذا نشأ نوع من التناقض العربى/العربى بين الدول البترولية القليلة السكان وبين الدول غير البترولية الكثيرة السكان.. وهذه ازدواجية يتعذر تصور انسجام طرفيها انسجاما تاما، رغم - بل وربما بسبب - انتساب الجميع الى امة واحدة وتاريخ واحد، وحضارة واحدة.. ولا مفر من أن تكون مصدر احتكاكات وارد أن تتجدد، ومن شانها قطعا اعاقة الانطلاق نحو الأمة العربية الواحدة. وانجاز هدف الوحدة

وهذه الخاصية التى تميز الامة العربية، اصبحت تستغلها اسرائيل، من اجل فرض وجودها هى فى قلب الوطن العربى.. اى ان توظف التناقض العربى/العربى سبيلا تحاشى الحاجة الى سلام عادل ينصف العرب، ويعوق استمرار وجودها فى قلب المنطقة.. وبالطبع، لن يتردد حكام اسرائيل فى اغتنام فرصة التناقضات العربية/العربية، لتجنب حدوث توازن قوى بين طرفى الصراع، تحديدا: بين إسرائيل والعرب، الامر الذى لا مفر منه، كى تتحقق للعرب متطلبات سلام منصف وعادل.

وعودة الى موضوع المياه، فإن مؤتمر باريس الذى عقد فى الاسبوع الفائت قد لفت نظرنا إلى ان شح المياه - على الصعيدين العالمى والاقليمى - قد بلغ حدا لم يسبق له مثيل.. ولذلك فمن المتعذر تصور ان عملية السلام بوسعها ان تتقدم، فى ظرف اصبح التنقيب عن مياه عذبة فيه بالغ الصعوبة، والمتوقع ان يزداد صعوبة، مما يؤذن باندلاع حروب مياه.. بالذات فى الشرق الأوسط.. وفى المستقبل القريب.

وهكذا نرى ان شح المياه كفيل بان يصبح عنصرا محوريا فى اجهاض عملية السلام، وفى اشعال اسباب جديدة لتجدد الصراع، على نحو لن يقتصر على اسرائيل وجيرانها العرب فقط.. إننا بصدد ظاهرة خليقة بان تنتشر لتشمل اطرافا اخرى.. منها على سبيل المثال مواجهات بين تركيا وعدد من الدول العربية.. هذا - على اى حال - عنصر مهم فى تفسير التقارب الإسرائيلى/التركى فى الآونة الأخيرة، وهو تقارب لايمكن قصره على تحالف جيو استراتيجى لمواجهة العالم العربى، بل هو وثيق الارتباط بشح المياه.

ولذلك جاز لنا ان نخرج مما سبق بانه، مادامت هناك ندرة في المياه، فمن المتعذر تصور استتباب السلام فى المنطقة، وبين إسرائيل والعرب بوجه خاص.. ذلك ان الندرة لابد ان تشعر قاطنى المنطقة الاصليين ان غاصبا من الخارج قد وفد، واغتصب جزءا من القليل النادر المتوافر لهم.. وانه لامفر بالتالى من تصوره فى صورة الغاصب المعتدى.. وليس هناك سبيل لازالة صفة العدو عنه، طالما ظلت المنطقة تتسم بالندرة، وغلبة الصحراء، ونقص المياه.. ان انجاز عملية كبرى من أجل تحقيق وفرة فى المياه - عصب الحياة - شرط لا مهرب منه من اجل توفير متطلبات السلام.

ان اليهود مؤسسى دولة إسرائيل قد وفدوا من أوروبا بسبب تعرض قطاعات واسعة منهم للاضطهاد فى



المصدر : الأهـــــــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٧/ ٢/ ١٩٩٨

موافع شتى منها.. وقامت العقيدة الصهيونية استنادا الى فكرة توفير ملاذ لهم فى منطقة اخرى من العالم، هروبا من اضطهادهم فى

اوروبا، الذى بلغ قمه فى ظل الحكم الهتلرى.. منطقة تشكل قلب الارض العربية، ولا يتحمل سكانها الاصليون، على أى نحو، مسئولية فيما لحق باليهود من أوجه اضطهاد وغبن

ولذلك ليس متصورا ان يقبل العرب، فى يوم من الايام، بقيام الدولة اليهودية بين ظهرانيهم مالم تستطع اسرائيل ان تثبت للعرب ان وجودها بينهم أكثر فائدة لهم من غيابها!.. بعبارة اخرى، لايتصور ان تحقق إسرائيل لنفسها السلام فى منطقة الشرق الاوسط، مالم تثبت للعرب انها، على نحو او آخر، قد احضرت «أوروبا» معها!.. أى ان الذى جرى ترحيله الى الشرق الاوسط لم يكن مقصورا على المهاجرين اليهود - كأشخاص وهوية وعقيدة ودولة ونظام - فقط. وانما ان إسرائيل، كى تستقر فى المنطقة، إنما تكون قد أدركت ان هذا الاستقرار رهن بأن تسهم، وبدور ملموس، فى الارتقاء بالمنطقة وبمجتمعاتها الى مستوى يقبل المقارنة مع المستوى الأوروبى، اقتصاديا واجتماعيا ومؤسسيا.. هذا عبء سوف يكون على إسرائيل تحمله لو ارادت سلاما فى المنطقة يكتب له البقاء.. سلام يزيل اسباب تجدد القتال، وبالذات فى مرحلة يتهددها شح المياه.

ثم إن للعرب ورقة لاتملكها إسرائيل، وهى أن إسرائيل قد تستطيع ان تسهم بدور كبير فى النهوض بالمنطقة بفضل ماتحقق لها من تفوق تكنولوجى بارز من حيث «الكيف».. ولكن العرب يملكون تفوقا من حيث «الكم»، متمثلا، على سبيل المثال، فيما يملكونه من مناطق شاسعة من الارض التى تبطن كميات هائلة من البترول.. وهى تشكل ارصدة ضمنية قابلة للتوظيف لابتكار وتخليق سبل مبتكرة لتحلية ماء البحر.. كما تشكل اراضيهم المترامية الاطراف رصيدا هائلا لالتقاط الطاقة الشمسية واستثمارها..

إن الخبراء يؤكدون ان موقع البلدان المطلة على الشواطىء الجنوبية للبحر الأبيض، هى اكثر مناطق العالم ملاءمة لالتقاط اشعة الشمس واستثمار الطاقة الشمسية.. وقد قدر انه لو اقيم ثلاثة صفوف من المرايا لالتقاط اشعة الشمس من الدار البيضاء غربا الى رفح شرقا، فمن الممكن انتاج طاقة كهربائية تساوى اربعة اضعاف ماتستهلكه القارة الاوروبية كلها فى الظرف الراهن.. وهكذا تتوافر للعرب فى اطار التكنولوجيا الموجودة، سبل إعداد الطاقة اللازمة لتبخير البحر وتقطيره.. ولكن مازالت هناك حاجة الى اكتشاف لم يتم بعد لانجاز تحويل مياه البحر الى مياه عذبة بسعر اقتصادى تنافسى يصلح لشتى الدول، ولايكون قصرا على دول ثرية كدول البترول مثلا..

إن تفوق إسرائيل الكيفى، الناجم عن قدراتها التكنولوجية فى هذا المضمار، قابل للتعويض، لان التكنولوجيا المتقدمة لاتحتكرها هى دون سواها.. كما ان امريكا لاتحتكرها وحدها.. إن لفرنسا، على سبيل المثال، مستوى رفيعا فى ابحاث المياه.. وجدير بالملاحظة ان «المجلس العالمى للمياه» مقره مرسيليا فى جنوب فرنسا، ويراسه الخبير المصرى محمود أبوزيد، وزير الاشغال المصرى الحالى.. والمجلس كفيل بالاشراف على مشروع دولى يركز جهوده على اكتشاف سبل لتنمية الموارد المائية، سواء بالطرق التقليدية او غير التقليدية.

لو صح ان العلم المعاصر كفيل بان يجنبنا اخطارا تاتينا من الفضاء الخارجى.. فلابد له ان يكون صالحا لتجنيبنا اهوالا سببها الصراعات بين البشر.. فهل نتحرك قبل فوات الأوان؟



المصدر : وطـــــنـــى

التاريخ : ٢٩ / ٣ / ١٩٩٨

□ فى محاولة لأستغلال موارد نهر النيل ..

مصر ودول حوض النيل .. وضرورة وضع استراتيجية تنمية متكاملة

شاركت مصر فى الاجتماع الوزارى السادس لدول حوض النيل الذى عقد فى مدينة اروشا بتنزانيا من ٢ الى ٤ مارس الجارى وشارك فيه وزراء دول حوض النيل العشر وهى مصر والسودان واثيوبيا واوغندا وكينيا وتنزانيا وزائير ورواندا وبوروندى واريتريا .

يأتى هذا الاجتماع فى اطار التنسيق والتشاور بين دول حوض النيل ويناقش المشروعات المشتركة لتنمية موارد النهر ..

عزت بولس

وتاتى مشاركة مصر انطلاقا من حرصها على ضرورة تكثيف التعاون بينها وبين دول حوض النيل فى مختلف المجالات وايجاد الاليات المناسبة لتحقيق ذلك بما يهدف تعظيم الاستفادة القصوى من نهر النيل لصالح الدول التى يمر بها وتوثيق العلاقات القائمة بينها حاليا .

وكانت دول حوض النيل قد عقدت اجتماعها السابق فى فبراير من العام الماضى واستطاعت ان تحقق نجاحا حيث اقنعت الدول الافريقية العشر التى يمر بها النيل بتناسى خلافاتها وبحث سبل التعاون والتنسيق للافادة من نهر النيل . كما ابدى وزراء دول حوض النيل تاييدهم الكامل بمشروع ترعة الوادى الجديد خاصة انها فى اطار حصة مصر الثابتة من مياه النيل وهى ٥٥ مليارمتر مكعب سنويا واحترامها للاتفاقات الدولية المنظمة لموارد النهر .

وتؤكد مصر دائما ان جميع المشروعات التنموية فيها تتم فى اطار حصتها من مياه النيل طبقا لما تنص عليه اتفاقية ١٩٥٩ ، ولكل دول حوض النيل الحق فى الاستفادة من حصتها فى مياه النهر بما لا يهدد مصالح الاخرين او يشكل ضغوطا على حصصهم المائية .

ويهدف الاجتماع الذى تم عقده مؤخرا الى تحقيق استغلال افضل لمياه النيل وضمان توزيع عادل لتلك المياه بما يتناسب مع عدد سكان دول منطقة حوض النيل الحالى وهو ٢٥٠ مليون نسمة والذى سيصل الى مليار نسمة بحلول على ٢٠٥٠ مع ثبات الكمية نفسها من المياه مما يستدعى رسم سياسات للاستغلال الافضل والاكثر كفاءة لموارد المياه .

ويرى المراقبون ضرورة تطوير الحوار بين دول حوض النيل من اجل تحقيق مصالحهم جميعا . فنهر النيل يمر عبر بعض الدول التى تعد الافقر فى العالم بينما هناك تطبيقات اقتصادية واعدة تطلب المزيد من المياه وبالتالى فلابد من استمرار الحوار بينها من اجل اعطاء قوة دفع لمشروع اتفاقية دول حوض النيل المنتظر ابرامها فى غضون ٥ أعوام .

ويأتى الاهتمام لبحث السبل الممكنة لاستغلال المياه انطلاقا من ان مشكلة المياه خصوصا مع تزايد احتياجاتها من المياه فى ضوء زيادة السكان لدول المصب ودول المنبع على حد سواء .

ولهذا يرى المراقبون اهمية الاتجاه لوضع استراتيجية تنمية متكاملة لحوض النيل بشكل متوازن ومتناسق بما يحقق احتياجات كل دولة دون التاثير على بيئة النهر او على مصالح غيرها من الدول .

مساعد وزير الخارجية للشئون الإفريقية:

حصتنا من المياه ثابتة.. وإقامة سدود فى الجنوب مستبعدة
الاستثمارات المصرية فى أفريقيا.. لن تتأثر بالتحركات الأمريكية

كتب ـ أشرف جبريل:

نفى السفير د محمد شعبان مساعد وزير الخارجية للشئون الافريقية المخاوف التى ترددت اثناء الجولة الافريقية للرئيس الامريكى بيل كلينتون والخاصة بمحور وصول السيطرة الامريكية الى المنابع الاستوائية والاثيوبية لنهر النيل ومدى تاثير ذلك على حصة مصر من المياه. وقال ان هذه المخاوف مستبعدة ولايمكن حدوثها وان الولايات المتحدة لا يمكن ان تقدم على مثل هذا التصرف ولا دول حول النيل النيل تسمح بذلك.

اضاف ان دول حوض النيل تربطها برامج عمل مشتركة واتفاقيات تحدد وتضمن حصة كل دولة من المياه. ولايمكن لاى دولة ان تقدم على الخروج على هذه الاتفاقيات.

وعما اثير حول دعم الولايات المتحدة لبناء سدود على المنابع الجنوبية للنيل قال السفير شعبان: ان هذا غير محتمل خاصة انه بناء هذه السدود يتكلف مليارات الدولارات ولا يوجد مبرر واحد يدفع الولايات المتحدة لتحمل هذه النفقات.

وردا على سؤال حول تاثير زيارة الرئيس الامريكى على الاستثمارات المصرية فى الدول الافريقية . قال السفير د محمد شعبان بان الخطأ ان نقارن بين مصر والولايات المتحدة او فرنسا فى القدرة على غزو الاسواق الافريقية فالقدرات مختلفة، والصالح مختلفة ولكن بوجه عام نستطيع القول ان الاستثمارات المصرية فى افريقيا تسير بخطى جيدة فبرغم اننا لانزال فى بداية التصدير الى الاسواق الافريقية. هناك ٣ شركات قطاع خاص مصرية سجلت بالفعل ٧٠ دواء مصريا فى كينيا وحدها.. من اجمالى ٢٤٠ دواء مصريا مسجلة فى ١٢ دولة افريقية بالاضافة الى وجود استثمارات قدرها مليار دولار لمستثمر مصرى واحد فى احدى دول افريقيا

اضاف انه لابد ان نعترف ان التصدير لافريقيا يواجهه اربع عقبات اساسية فى مقدمتها عدم توافر بيانات دقيقة عن الاسواق الجديدة ومتطلباتها وعدم وجود خطوط نقل جوية وبحرية منتظمة وعدم وجود شركات ائتمان لضمان مخاطر الصادرات والاستثمارات بالاضافة الى عدم وجود الية موحدة للتسويق ويجرى حاليا دراسة سبل علاج هذه السلبيات

عن الوضع فى الصومال قال السفير محمد شعبان. ان المجتمع الدولى تقاعس عن تقديم المساعدات المالية اللازمة للاستقرار فى الصومال وهذا هو سبب عدم وجود رؤية واضحة حول مؤتمر «بيدوا» وان اراء الفصائل الصومالية متضاربة حول المؤتمر.. فهناك من يرى قصره على جلسة افتتاحية مراسمية وتعليقه حتى تصل المساعدات.. وهناك من يطالب بتاجيله اسبوعين يتم خلالهما تكثيف الاتصالات بالدول العربية. والدول المانحة لتقديم المساعدات المطلوبة.

أوضح ان المبلغ المطلوب هو ٤,٥ مليون دولار.. بينما لا يوجد فى الصندوق الخاص بالصومال فى جامعة الدول العربية سوى ٦٠٠ الف دولار.. والسبب هو عدم حماس الدول العربية لعملية التعاون العربى الافريقى وتفضيل معظم الاطراف المساعدات الثنائية بحيث يكون معروفا ما قدمته كل دولة

واضاف ان مصر مدعوة لاول اجتماع للجنة الصومال المنبثقة عن منتدى اصدقاء «الايجاد» والتى تعقد اجتماعاتها فى الرابع من مايو القادم لمناقشة المشاكل السياسية للصومال.. وهذه الدعوة تعكس اقتناع الدول اعضاء المنتدى بدور مصر الاساسى فى المصالحة الصومالية خاصة بعد نجاح الدبلوماسية المصرية فى جمع ٢٦ زعيما صوماليا والتوصل الى اعلان القاهرة



المصدر : الشعب

التاريخ : ٢٧/ ٣/ ١٩٩٨

الحلف الصهيونى - الأمريكى يحرض إثيوبيا لنسف التعاون بين دول حوض النيل

كتب صلاح بديوى:

ذكرت دوائر اقتصادية مهمة لـ«الشعب» أن إثيوبيا تعارض المشروعات التنموية فى توشكى وسيناء' تلبية لأوامر أمريكية و«إسرائيلية» لنسف أى بادرة تعاون تلوح فى الآفاق بين دول حوض النيل، وأوضح محمد هاجوس كبير المهندسين بوزارة الموارد المائية الإثيوبية «أنه لن يكون هناك تعاون بين دول حوض النيل إذا لم يكن هناك التزام واضح بمبدأ الانتفاع العادل والمتساوى» مشيرا إلى أن «ذلك ما أجمعت عليه الجهات الدولية التى تدعم إثيوبيا».

وقالت صحيفة فيانشيال تايمز البريطانية بتاريخ ١٩٩٨/٢/٢٠ «إن انتقادات وجهت لإثيوبيا من خبراء دول حوض النيل لإثارتها هذه المسألة على أساس أن أديس أبابا لا تشتكى من أى نقص فى المياه ويقدر مهندسو «التكونيل» -وهو تجمع دول حوض النيل العشر- أن القوة الكهربائية الناتجة من مسار مياه أعالى الأراضى الإثيوبية التى هى مصدر النيل الأزرق يمكن أن توفر الكهرباء لكل بيت فى السودان ومصر، وهو فرع النيل الذى يغذى البلدين العربيين بالمياه

وتعد إثيوبيا ثانى أكبر بركة لتوليد القوة الكهربائية فى أفريقيا بعد جمهورية الكنغو الديمقراطية زائير سابقا، وكما يشير د. مصطفى القاضى -رئيس اللجنة الاستشارية المصرية لمشروع توشكى- أن مصر وضعت خطة لتقليل تأثير إثيوبيا على إمدادها بالمياه، تتمثل فى استكمال قناة جونجلى التى توفر ٤مليارات متر مكعب بجانب ٥٠٪ من مياه النيل يتم فقدها عن طريق البخر بالأحراش قبل وصولها لمصر، وأردف القاضى قائلا إن مصر تضغط كذلك «لبدء تنفيذ مشروع قناة على رافد عطبرة المتفرع من النيل وتحويل بحر الغزال إلى قناة، كما تخطط مصر لبناء سد على بحيرة ألبرت وتنظيم التدفق من بحيرة كويجا فى أوغندا حيث مستثمرو القطاع الخاص المصرى نشيطون بأوغندا.

جدير بالذكر أن مصر فى حاجة لزيادة حصتها من المياه بمقدار ١٥ مليار متر مكعب سنويا لرى الصحراء المستصلحة بطول الساحل الشمالى، ولن تفى خطط إعادة استخدام مياه الصرف الصحى إلا بنصف هذه الحاجة.

والمعروف أن الولايات المتحدة قدمت مساعدات كبيرة لإثيوبيا خلال الأعوام القليلة الماضية لتشييد مشروعات وسدود على منابع النيل بالاستعانة بالخبرة الإسرائيلية.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : المساء

التاريخ : / ٢ / ١٩٩٨

مصر وأمنها القومي

ماذا يعني بالضبط اعلان اثيوبيا عن اقامة سبعة سدود على منابع نهر النيل لديها لتوليد الكهرباء للاسراع بعملية التنمية الزراعية بها.

وماذا يعني ان تجد اثيوبيا مؤسسات التمويل الدولية متاهبة لتقديم القروض اللازمة لهذه المشروعات.

وماذا يعني ان يتم ذلك بدون التشاور مع مصر وباقي دول حوض النيل.

المعنى واضح لكل ذي عينين وهو بدء المراحل الأخيرة من خطة الاعتداء على حصة مصر من مياه النيل والتي تساهم فيها اسرائيل والمجتمع الدولي تلك العبارة الهلامية التي تختفي وراءها الولايات المتحدة.

ونحن لسنا بالسذاجة التي تجعلنا نصدق انها مجرد سدود لتوليد الكهرباء.. لانها لو كانت كذلك لتشاورت اثيوبيا مع مصر ودعتها لمراقبة بناء هذه السدود.

ولو تأملنا طبيعة العلاقة المشبوهة بين [illegible] اسرائيل الآن الامر يأتينا عن أي تكهنات واجتهادات. ولايمكن ان نتجاهل الهجوم المستمر من جانب اثيوبيا على مصر خلال اجتماعات دول حوض النيل واتهامها باساءة استغلال حصتها من مياه النهر رغم انها لاتحصل إلا على حصتها المتفق عليها وهي ٥٥ مليار متر مكعب على الاكثر.

ولا يمكن اطلاقا غض النظر عن تجاهل اثيوبيا لدعوة مصر في اكثر من مناسبة للاستعانة بخبرة مصر في مجال هندسة الري والتي تستعين بها باقي دول حوض النيل لتحقيق الاستفادة المثلى من حصتها ودعوة مصر للتعاون مع دول حوض النيل لاستقطاب الفواقد المائية وزيادة موارده.

كل هذا يصب في قناة واحدة هي قناة الاعتداء على حصة مصر من نهر النيل ونحن على ثقة من ان مصر تتابع الموقف بدقة وحذر ولن تقف مكتوفة الايدي ولن تترك نظام الحكم العميل في اديس ابابا يعبث بمياهها وامنها القومي وقادرة على اتخاذ اجراء حاسم.

وقد يرى البعض اننا استخدمنا عبارات قاسية أو عنيفة لكنها اقل ما يمكن ان نستخدمه في هذا الموقف ونسأل حكام اديس ابابا هل اساءت لكم مصر حتى تقفوا في الخندق والجبهة الآمرة ضد مصر.

عربي أصيل



المصدر : المصور

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣١ / ٤ / ١٩٩٨

١٠ دول تتحكم فى مياه العالم !

كتبت : نادية وهيب

☐ إن لم تتخذ الاجراءات الايجابية اللازمة للحفاظ على قطرة المياه فإن ثلثى سكان العالم معرضون للحرمان منها قبل حلول عام ٢٠٢٥. هذا ما أكده المؤتمر العالمى للمياه الذى عقد أخيرا فى باريس وحضره خمسون وزيرا من مختلف دول العالم وعدة آلاف من خبراء المياه ورجال المال والأعمال فى العالم.

كشف المؤتمر ان المياه المتوفرة بالنسبة للانسان وتصلح للشرب لا تمثل سوى ١٪ (٤٠ الف مليار متر مكعب) من مساحة المياه الموجودة على سطح الأرض، كما ان ١٠ دول فقط فى العالم تتحكم فى ٦٠٪ من هذه المياه على رأسها الصين والبرازيل وروسيا. فى حين يعيش سكان ٢٦ دولة (يبلغ عددهم ٢٣٢ مليون نسمة) فى مناطق صحراوية تعتمد على مياه الآبار خاصة فى منطقة الشرق الأوسط والتى شهدت أول الصراعات حول المياه منذ قرون طويلة وحتى الآن.

وقد انعكس ذلك على التوزيع غير العادل للمياه، فالمواطن الامريكى يستهلك ٦٠٠ لتر من المياه يوميا، بينما المواطن فى افريقيا او اسيا لا يزيد استهلاكه اليومى على ٣٠ لترا فقط.

من ناحية أخرى نجد أن زيادة الرقعة الزراعية فى العالم والتى بلغت ٥٠٠ مليون هكتار تستهلك ٧٠٪ من المياه الصالحة وهو ما يهدد مخزون المياه فى العالم، الا ان منظمة «الفاو» تطالب بضرورة مضاعفة الاراضى الزراعية وبالتالى مضاعفة استهلاك المياه لكى تحافظ على المعدل المطلوب من المحاصيل الزراعية منعا لمواجهة كارثة المجاعة التى تهدد العالم ايضا خلال الثلاثين عاما القادمة.

وبذلك توقع خبراء المؤتمر ان تشتعل حروب المياه خاصة فى افريقيا ومنطقة الشرق الأوسط، ويسعى البنك الدولى من جانبه للحفاظ على المياه بتمويل المشاريع اللازمة لبناء السدود وتوفير وسائل الرى الحديثة، ومن أهم هذه المشاريع بناء سد ضخم فى الهند، وأخر فى كالاهارى، حيث أكد خبراء البنك الدولى ان هذه السدود ستوفر للعالم المياه المفقودة والتى كانت تصل نسبتها الى ٥٠٪.

اما منظمة الصحة العالمية فقد تبنت تمويل المشاريع اللازمة لتوصيل المياه الصالحة للشرب الى معظم دول العالم الثالث خاصة فى القرى النائية، حيث أثبتت التقارير ان ٢٠٪ من سكان العالم يعيشون على مياه غير صالحة وهو ما يؤدى الى انتشار الامراض والأوبئة وهو السبب الرئيسى وراء موت مليونى شخص سنويا.



المصدر : الحيــــــــاة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤/٤/١٩٩٧

توفير الضمانات للقطاع الخاص يمكنه من المشاركة في حل المشكلة

٨٠ مليوناً من سكان الشرق الأوسط يفتقرون الى المياه الصحية

جمال الصعير *

■ تتباين بلدان الشرق الأوسط وشمال افريقيا في ما بينها من حيث السكان والثروة والمصادر الطبيعية، الا انها تتفق في معاناتها من مشاكل المياه وازدياد الحاجة اليه على اعتاب القرن الحادي والعشرين.

تتناول هذه الدراسة المميزات المحددة لقطاع المياه في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والتحديات التي تستدعي وبشكل متزايد ضرورة تدخل القطاع الخاص وسبل اجتذابه، وكيفية عمل البنك الدولي مع الحكومات والمانحين والقطاع الخاص محلياً ودولياً لمواجهة هذه التحديات.

معاناة قطاع المياه ومصاعبه

نقص المياه مشكلة عالمية، لكن منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا تعتبر من اكثر المناطق جفافاً في العالم، اذ تعاني من فقر شديد في مصادر المياه الطبيعية، وتغطي الصحراء نحو ثلاثة ارباع مساحتها، فيما ياتي اكثر من ثلث مياه الأنهار العذبة التي تزود المنطقة ببعض حاجتها من خارجها. ويطبع القحط والجفاف والصحارى المنطقة بطابع خاص، مع انخفاض معدل سقوط الأمطار وسوء توزيعها.

وتؤوي المنطقة نحو خمسة في المئة من سكان العالم، فيما تقل نسبة المياه العذب المتجدد سنوياً عن واحد في المئة. اما عدد السكان الذي زاد عن الضعف في الأعوام الثلاثين الماضية ووصل الى ٢٨٠ مليون نسمة، فهو قابل لان يتضاعف مرة ثانية خلال السنوات الثلاثين المقبلة وتبلغ نسبة نمو المدن التي تضم قرابة ٦٠ في المئة من سكان المنطقة اكثر من اربعة في المئة سنوياً.

وسجل في العقود الأخيرة تزايد الطلب على المياه للاستعمالات المحلية والصناعية. كما ان استخدام التكنولوجيا في الأغراض الزراعية والتطور الذي لحق بالزراعة أديا الى ارتفاع استهلاك المياه في المناطق الريفية. ويفتقر ٤٥ مليوناً من سكان المنطقة (١٦ في المئة) الى المياه المأمونة فيما يفتقر اكثر من ٨٠ مليوناً الى المياه الصحية.

وأدى هذا النمو السكاني مع محدودية مصادر المياه العذبة الى تناقص دراماتيكي في كمية المياه المتوافرة للأفراد. ففي عام ١٩٦٠ بلغ نصيب كل فرد من المياه المتوافرة سنوياً نحو ٣٣٠٠ متر مكعب، في مقابل ١٢٥٠ متراً مكعباً حالياً، وهو الأدنى في العالم. ويتوقع ان ينخفض ٥٠ في المئة الى ٦٥٠ متراً مكعباً بحلول السنة ٢٠٢٥. ويبلغ نصيب الفرد في اليمن والضفة الغربية وقطاع غزة مثلاً، أقل من ١٨٠ متراً مكعباً للفرد.

تدمير مخزون المياه الجوفية

تتعرض مصادر المياه الجوفية في المنطقة لعملية استنزاف مستمرة. اذ تسحب اليمن، مثلاً، بين ٢٥ في المئة و٣٠ في المئة من الطبقات الصخرية المائية بنسبة اكثر مما يتم تعويضه. وينطبق الأمر نفسه على غزة. ومثل هذا الاستنزاف يسبب مزيداً من الدمار لمصادر المياه الجوفية من خلال ارتفاع نسبة الملوحة، او تعرض هذه المصادر للتلوث.

ويمثل التلوث الناجم عن استخدام الاسمدة والمبيدات وضخ المياه العادمة في الأنهار والبحيرات والقاء النفايات على شواطئ الأنهار، عوامل تهدد مصادر المياه العذبة، كما تهدد الصحة، خصوصاً صحة الأطفال الذين يكونون في العادة اول ضحايا الأمراض الناتجة عن تلوث المياه. وتستنزف الزراعة ذات القيمة الهابطة كثيراً من المياه وتبلغ نسبة استخدام المياه في الشرق الأوسط وشمال افريقيا لأغراض الري ٨٧ في المئة، في مقابل ١٣ في المئة لأغراض الشرب والاستخدام المنزلي ولأغراض صناعية بـ ٦٩ في المئة و٣١ في المئة في جميع انحاء العالم.

وعلى هذا الأساس تكون الزراعة نقطة محورية وبالغة الأهمية في مستقبل ادارة استخدام المياه. اذ ان كفاءة الري تعاني من انخفاض جاد في معظم البلدان، لأن ما يصل المزروعات من هذه المياه لا يتجاوز ٣٠ في المئة فقط في حين يضيع الباقي هدراً. من جهة اخرى تعاني انظمة

المياه في المدن من عدم الكفاءة اذ يهدر نحو ٥٠ في المئة من المياه المخصصة لأغراض الشرب وللاستخدام المنزلي، بسبب تدني مستويات الصيانة والتخلف التكنولوجي وضعف الادارة الفنية والمالية.

السياسات المطلوبة

يبدو واضحاً للعيان ان بلدان المنطقة تواجه تحديات كبيرة في ادارة المياه، اذا ما تركت بلا عناية فإنها ستقيد الجهود الرامية الى تحقيق معدلات نمو اقتصادي قوية. ولا يمكن الخروج من الحلقة المفرغة التي تدور فيها مشكلة ندرة المياه والتردي الاقتصادي، ما لم تبادر البلدان المعنية برسم سياسات جديدة، وانتهاج سبل أكثر فعالية وكفاءة في كيفية استخدام المياه، وفي وضع وسائل جديدة وعملية لتمويل الاستثمار، وجذب القطاع الخاص، وتنشيط الدور الذي تقوم به الحكومات.

تطورت استراتيجية المياه في الشرق الأوسط وشمال افريقيا منذ أعوام عدة عبر البنك الدولي، وقد تم تنفيذها فعلاً. «مبادرة المياه» نوعاً من الشراكة بين بلدان حوض البحر الابيض المتوسط والشرق الأوسط وشمال افريقيا والاتحاد الأوروبي وبنك الاستثمار الأوروبي والبنك الدولي والدول المانحة. وقد تم طرحها لمساعدة البلدان في تسريع التنمية والتطوير لاستراتيجيات وسياسات المياه الوطنية المتكاملة والشاملة، لمواجهة تحديات تعزيز ادارة مصادر المياه والنمو الاقتصادي وتفعيل مصادر التمويل المطلوبة لتنفيذ البرامج اللازمة. وتستدعي هذه المبادرة توافر تعاون بناء بين مختلف المنظمات الدولية والمانحين والقطاع الخاص والهيئات الأكاديمية المعنية بالأهداف العامة للمبادرة.

وتقترح الاستراتيجية مبادرات اولية تتضمن:

١ - دفع الحكومة والناس الى البحث عن وسائل اكثر حكمة في استخدام المياه على المستويين المحلي والوطني.

٢ - ادارة متكاملة لمصادر المياه لتسوية المنافسات على مصادره.

٣ - كفاءة اكثر في استخدام المياه لتحقيق اقصى استفادة ممكنة منه.

٤ - البحث عن مصادر اخرى للمياه.

٥ - اقامة شراكات اقليمية وعالمية لتعزيز التعاون الفني والمالي المتعلق بقضايا المياه.

ويفترض بالقطاعين الخاص والعام توجيه الجهود نحو ادارة متكاملة لمصادر المياه ودرس سبل استخدام المياه بطريقة فعّالة وخفض معدلات التلوث والبحث عن مصادر اخرى ووضع سياسات تتضمن اطار عمل مؤسسي منتظم، وزيادة الارصدة لتحقيق هذه الاهداف.

من جهة اخرى يعتبر تدخل القطاع الخاص امراً حيوياً واساسياً، اذ لا بد ان يلعب هذا القطاع دوراً متزايداً في ادارة وتوفير المال، وفي ضرورة اقامة حوار صريح ومفتوح بين القطاعين الخاص والعام.

اذ يبدو واضحاً ان القطاع المائي برعاية الحكومة سيفتقر دائماً الى الكفاءة وتوافر التكاليف المالية الكافية. فيما يستطيع القطاع اذا ما تهيات له الفرصة، ان يسهم بفعالية في رفع كفاءة وكالات المياه.

ولا يمكن ان يحدث نقل المسؤوليات من القطاع الخاص، بين عشية وضحاها لاسباب اجتماعية وسياسية. ويلقى التنفيذ المرحلي لهذه العملية قبولاً لدى بعض الاقطار مثل المغرب والاردن والضفة الغربية وقطاع غزة واليمن حيث تبرز مقدمات لتدخل القطاع الخاص في تشغيل وادارة المؤسسات ذات العلاقة، او اضفاء الطابع التجاري على العمليات كما فعلت، وبنجاح، معظم المؤسسات الاوروبية العامة. ففي قطاع غزة مثلاً، حصل مقاول خاص على عقد من السلطة الفلسطينية لتحسين موارد مياه الشرب ومعالجة المياه العادمة وانظمة الصرف. وسيتم الشيء نفسه في عمان. كما ان في لبنان طريقة للتعاقد مع مقاولين من القطاع الخاص لتنفيذ اعمال الصيانة.

استثمارات ومصادر التمويل

لن تكون مواجهة مشاكل المياه في المنطقة ممكنة باستخدام وسائل تمويل تقليدية. وتتطلب اعادة تكييف او توجيه وتوسيع الاستثمار وتحسين التوزيع وتحويل شبكات العمل وتحديث انظمة الري والتوسع في عمليات معالجة المياه العادمة وزيادة مشاركة القطاع الخاص او تطبيق نظام التخصيص في مؤسسات المياه والمياه العادمة، والمحافظة على جودة المياه وتوفير الحماية لها. ان بيانات الاستثمار المطلوبة متوافرة لسبعة بلدان في المنطقة، من تلك التي قامت بالاقتراض من البنك الدولي خلال الاعوام الثلاثة الماضية لتمويل قطاع المياه. وهذه البلدان هي: الجزائر ومصر والأردن ولبنان والمغرب وتونس واليمن. وبلغ مجموع استثماراتها مجتمعة في قطاع المياه سنوياً ١,٥ بليون دولار، منها نحو بليون دولار على شكل مساعدات رسمية لدعم عملية تطوير قطاع المياه. كما قامت بلدان اخرى في المنطقة بالاستثمار في هذا القطاع الحيوي. ويجري العمل لرفع نسبة تغطية خدمة تموين المياه في المنطقة في السنوات العشر المقبلة من ٨٤ في المئة الى ٩٠ في المئة والتغطية الصحية وتغطية المياه العادمة من ٢٧ في المئة الى ٨٠ في المئة وزيادة كفاءة استخدام المياه وحماية البيئة. وفي ما يتعلق باستثمارات بلدان الشرق الاوسط وشمال افريقيا السنوية فانها بحاجة لزيادة قيمتها من ٤,٥ بليون دولار اميركي الى ٦ بلايين دولار خلال السنوات الثماني او العشر المقبلة. وتعتبر البلدان السبعة المشار اليها اعلاه، اضافة الى ايران والعراق وسورية والضفة الغربية وقطاع غزة، بين الاقل خدمة، وبناء على ذلك فهي بحاجة للاستثمار في قطاع المياه. وستكون هذه بمثابة



المصدر : الحيـــاة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤/٤/١٩٩٧

محاولة رئيسة تدفع بلدانا عدة لاستثمار ما نسبته ٢ في المئة من مجمل انتاجها المحلي، اضافة الى الحاجة لرصد ٥ الى ١٠ في المئة لأعمال التجديد والصيانة.

وتبين خطة تمويل عشرية اقليمية لاستثمارات المياه أعدها البنك، ان غالبية استثمارات المستقبل التي تبلغ نحو ٧٠ في المئة (٤٥ - ٦٠ بليون دولار) مقارنة مع ٣٠ في المئة في الماضي، ستأتي من الحكومات، وأغلبها من تكاليف استخدام المياه من قبل المستهلكين وستساهم الدول المانحة بنسبة ٢٥ في المئة (١٣ - ١٥ بليون دولار) من مجموع التكاليف الكلية للاستثمار، اي ما يعادل مرة ونصف المستوى الحالي. وبخصوص القطاع الخاص الذي تعتبر مشاركته حتى الآن سلبية، يتوقع ان يكون له نصيب بنسبة ٥ في المئة (٢ - ٣ بليون دولار) في قطاع استثمارات المستقبل بحلول السنة ٢٠٠٥.

ولتحقيق الزيادة الهائلة في متطلبات الاستثمار السنوي، ولتحسين قدرات الدول على توفير امكانات التطوير، فإنها بحاجة الى زيادة ضخمة في النقد يمكن تحقيقها من خلال رفع سقف التعرفة. الى جانب تحرك نشط لتشجيع مشاركة الصناديق الخاصة.

جذب القطاع الخاص: آراء ومقترحات:

اذا كانت بلدان الشرق الأوسط وشمال افريقيا راغبة في جني ثمار الكفاءة والانتاجية التي يتوقع من القطاع الخاص توفيرها لهذا القطاع الحيوي، ودفع القطاع الخاص للمشاركة القصوى في توفير الخدمة، ومتطلبات التمويل البالغة ٣ بلايين دولار لتمويل البنية التحتية الخاصة في العقد المقبل، فلا بد من طرح ومناقشة عدد من القضايا الأساسية الآتية:

- يجب على الحكومات ان تتبنى سياسة واضحة وان تضع اطار عمل مؤسسي ملائم ومنتظم. وطالما ان حكومات المنطقة تتحرك باتجاه دفع القطاع الخاص نحو المشاركة في البنية التحتية بصورة عامة، وفي قطاع المياه على وجه الخصوص، فلا بد ان تعمل على تحديد اهدافها، واستراتيجيتها وأولوياتها، بما في ذلك مجموعة من المعايير والسياسات التي يتوقع ان يعمل بموجبها مقاولو البنية التحتية الخاصة. هذه المعايير بحاجة الى تعريف وسياسات تسعير وبيان حجم المنافسة ومعايير الأداء وترتيبات العرض وتوقعات جودة الخدمة. وسيتعدد مفهوم هذه المعايير والسياسات بتعدد البلدان وظروف القطاعات المشاركة. لكن المهم هو ان تكون تلك السياسات والأنظمة والمعايير عادلة ومعقولة بالنسبة لكافة الاطراف المعنية فتكون واضحة وبعيدة عن الغموض وغير خاضعة للتغيير الكيفي.
- ان اعطاء المشاركة الخاصة في البنية التحتية يعتبر مجالاً جديدا نسبياً في معظم بلدان المنطقة. وينبغي على دول منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا ان تعمل على تطوير وسائل اكثر تنظيماً وترتيباً لأنظمة القطاع المائي. وهذه الأنظمة ستعمل على توفير الحوافز لقطاع المياه تتمثل في خدمات تهدف الى تقليل التكاليف، وتزويد الزبائن بخدمات أفضل.
- ان عمل الترتيبات اللازمة لجذب مقاولين محتملين يتطلب ان يتوافر في هذه الترتيبات الوضوح والصدقية وحسن التصميم.
- يجب ان يتوافر الوضوح الكامل في عملية العطاء وفي شروط التخصيص او الامتياز المقترح، وتنظيم عقد الادارة ليصبح قادراً على جذب عطاءات ذات اهمية. ان العطاءات المنافسة هي السبيل الأكثر وضوحاً، ولكن لا بد ان يتم تكييفها وفقا لتعقيدات عمليات تمويل المشروع، والرغبة في تحقيق اقصى فائدة ممكنة من المرونة والابداع التي يستطيع القطاع الخاص المساهمة بها.
- يجب على الدول العمل على اعادة تشكيل جذري للأنظمة القضائية لتمكين القطاع الخاص من تمويل البنية التحتية للمياه وغيرها من المشاريع.
- يحتاج القطاع الخاص الى ضمانات لحماية حقوق الملكية وسهولة في تحويلات العملات الاجنبية، وآلية حل سريعة وملائمة تتضمن تحكيماً دولياً.

ومن دون هذه العوامل المساعدة، فان مقاولي القطاع الخاص سيعملون للحصول على عوائد أعلى تضر بالهدف الذي نسعى اليه والمتمثل في جذب استثمارات القطاع الخاص لتمويل البنية التحتية، ولتحسين النوعية، وتوسيع نطاق التغطية، وخفض تكاليف الخدمات المقدمة، مما يؤمن تقديم خدمات افضل بتكاليف اقل بالنسبة للعمل، وبذلك تكون اكثر فعالية واكثر قدرة على المنافسة.

شروط التمويل

لا توجد في معظم بلدان الشرق الاوسط وشمال افريقيا، ديون متوسطة او طويلة الاجل، وأسعار واضحة ومحددة لأجل الدين. وبسبب طبيعة الارصدة فإن معظم مشاريع البنية التحتية للمياه والمياه العادمة يتطلب تمويل ديون تستحق خلال فترة تراوح بين ١٥ و٢٠ سنة. وتحتاج الحكومات و/او القطاع الخاص لعمل ترتيبات لوضع مشاريع بنية تحتية بتمويل مالي طويل الاجل تلعب فيها الضمانات دوراً مهماً. كما ان وسائل جديدة محددة، كصناديق البنية التحتية او الترتيبات التي يتم وضعها لجذب صناديق الاسهم الخاصة، والسماح لصناديق التأمين والتقاعد بالمشاركة في استثمارات البنية التحتية، ستكون ذات نفع كبير في دفع التمويل الاضافي للمشاركة.

ويمكن لدعم التمويل الحكومي ان يأخذ صوراً واشكالاً متعددة تتمثل في توفير ضمانات للاسهم، وضمانات للديون، وضمان معدلات الصرف، ومنح



المصدر : الحيـــــاة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤ / ٤ / ١٩٩٨

الامتياز، والديون الثانوية، وحد ادنى من العـائدات او الناتج المادي من خلال الضمان وتحديد الامتياز.

مساعدة البنك الدولي:

تم تصميم استثمارنا للاقراض وخدماتنا الاستشارية بغرض تعزيز نظام التخصيص وشراكة القطاعين العام والخاص عن طريق:

١ - مساعدة الدول على انتهاج سياسة تغيرات ضرورية وتعديل الاسعار وتقديم حلول منافسة حيثما امكن وتقوية اطار العمل المؤسسي.

٢ - دعم اعادة تشكيل التنظيم، والمساعدة في تقوية وكالات حديثة منتظمة.

٣ - تعزيز عملية تطوير راسمال السوق، بما في ذلك تمديد استحقاقات الدين واعادة تشكيل دعم الانظمة المصرفية من اجل كفالة طويلة الاجل للاسواق واحداث انظمة تقاعد خاصة، اضافة الى دعم مجموعة البنك الدولي للمستثمرين من خلال تمويل الاسهم والديون، ومن خلال ضمانات لمخاطر الاعتمادات سياسياً وجزئياً.

وتنشط مؤسسة التمويل الدوليـة، ذراع تمويل القطاع الخاص لمجموعة البنك الدولي، في دعم سياسة التخصيص وتطوير البنية التحتية وتطوير رأسمال السوق، مما يساعد على زيادة الفرص امام القطاع الخاص لتمويل البنية التحتية.

ان معظم بلدان الشرق الاوسط وشمال افريقيا اعضاء في وكالة ضمان الاستثمار المتعددة الجوانب، والتي تقدم للمستثمرين ضمانات ضد المخاطر غير التجارية. وقد قدم البنك الدولي مؤخراً تاكيدات جديدة على وظيفة ضماناتها (ضمانات الاعتمادات الجزئية والمخاطر الجزئية). وبامكان ضمانات البنك الدولي تسهيل وتحسين شروط هذا التمويل.

وتركزت عمليات اقراض البنية التحتية في البنك الدولي في المنطقة، بشكل اساسي على استثمارات القطاع العام في تزويد المياه، والصرف الصحي، والطرق والطاقة. وبدأ ايضاً في مساعدة عمليات تمويل القطاع الخاص في قطاع المياه، حيث تم تقديم اعتماد بقيمة ٢٥ مليون دولار للضفة الغربية وقطاع غزة، لدعم مشروع خاص للمياه والخدمات الصحية في غزة. ويقوم البنك الدولي كذلك بدراسة عمليات ضمان في لبنان والاردن لتزويد المياه ومصانع المعالجة.

● **يهدد تضاؤل مصادر المياه في بلدان الشرق الاوسط وشمال افريقيا سبل العيش للأفراد، ويهدد كذلك بتعطيل حركة النمو الاقتصادي في المنطقة. وعلى رغم المرونة الاستثنائية لبلدان المنطقة في مواجهة ندرة المياه، الا ان المشاكل المترتبة على هذه الندرة بدأت تلوح في الافق. الا انها مشاكل في الامكان تفاديها اذا ما وحد جميع الاطراف جهودهم لمواجهة التحدي.**

ويوفر الزخم العالمي الداعم للتوجه نحو الملكية الخاصة، او المشاركة في ادارة وتمويل مشاريع المياه والمياه العادمة، فرصة كبرى للتوسع وتحسين الخدمات عبر منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا. واذا ما استطعنا جميعاً اغتنام الفرصة، ستكون بمثابة خطوة رئيسية للأمام نحو تحسين تزويد وتوزيع المياه لما يقرب من ٤٥ مليوناً في المنطقة هم بأمس الحاجة للمياه المأمونة ولنحو ٨٠ مليوناً ممن هم في حاجة للمياه الصحية ونحن معاً نملك كل اسباب النجاح، وبامكاننا تجديد المصادر. فلنتابع خطواتنا نحو تحقيق هذا الهدف الحيوي والنبيل.

---

* خبير رئيسي في تنمية القطاع الخاص في البنك الدولي لمنطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا.

والمقال ملخص لورقة عمل قدمت الى المؤتمر الآسيوي حول قضايا ادارة المياه والصرف الصحي الذي عقد في طهران بين ٢ و٤ آذار (مارس) ١٩٩٨.



المصدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٦/٤/١٩٩٨

اقتسام المياه.. مع بلدان الشرق الادنى

طالب المؤتمر الوزارى لاقليم الشرق الادنى لمنظمة الاغذية والزراعة الذى عقد بدمشق باقتسام المياه مع البلدان المجاورة وتبادل المعلومات عن معدلات تدفق المياه فى تلك المجارى وتبنى ما ورد فى اتفاقية استخدام المجارى المائية الدولية فى الاغراض غير الملاحية والموقعة فى الامم المتحدة

واشاد المؤتمر بجهود مصر والسعودية والسودان فى محاربة الجراد الصحراوى والتى قللت من انتقال اسراب منه الى المناطق الاخرى

وصرح الدكتور سعد نصار مدير مركز البحوث الزراعية لـ عبد العزيز جيرة بان الدكتور جاك ضيوف مدير عام منظمة الاغذية والزراعة اشاد فى المؤتمر بدور مصر فى التنمية الزراعية ومجال الامن الغذائى وايضا الدعم الذى تقدمه للدول الافريقية فى البحوث الزراعية من خلال اقامة المزارع المشتركة

واضاف نصار الذى راس وفد مصر فى المؤتمر انه تم انتخاب اسعد مصطفى وزير الزراعة السورى رئيسا للمؤتمر وانتخاب كل رؤساء الوفود كنواب له كما تم انتخاب الدكتور محمد خليفة المستشار الزراعى بسفارة مصر بدمشق مقررا للمؤتمر

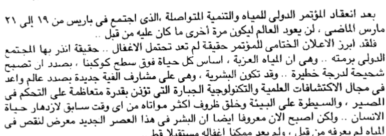
وقال ان الدكتور جاك ضيوف تحدث عن ابرز الانشطة التى تقوم بها المنظمة لتنفيذ خطة عمل مؤتمر القمة العالمى للاغذية بما فى ذلك البرنامج الخاص للامن الغذائى وبرنامج التعاون الزراعى بين الجنوب - الجنوب وايضا جهود المنظمة لمكافحة الدودة الحلزونية الموجودة فى العراق واوضح ان المؤتمر دعا الدول الاعضاء فى الاقليم للترويج لتنمية الصناعات الزراعية الملائمة لزيادة القيمة المضافة للمحاصيل الزراعية وتوفير فرص العمل والحد من الفاقد والخسائر فى المحاصيل وتشجيع الصادرات من الحاصلات الزراعية وايضا تشجيع التجارة فيما بين بلدان الاقليم خاصة ان التجارة تعانى من انخفاض شديد فى معدلاتها



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٦ / ٤ / ١٩٩٨



العيش فى عالم شحت فيه المياه

بعد انعقاد المؤتمر الدولى للمياه والتنمية المتواصلة ،الذى اجتمع فى باريس من ١٩ إلى ٢١ مارس الماضى ، لن يعود العالم ليكون مرة أخرى ما كان عليه من قبل ..

فلقد ابرز الاعلان الختامى للمؤتمر حقيقة لم تعد تحتمل الاغفال .. حقيقة انذر بها المجتمع الدولى برمته .. وهى ان المياه العزبة ، اساس كل حياة فوق سطح كوكبنا ، بصدد ان تصبح شحيحة لدرجة خطيرة .. وقد تكون البشرية ، وهى على مشارف الفية جديدة بصدد عالم واعد فى مجال الاكتشافات العلمية والتكنولوجية الجبارة التى تؤذن بقدرة متعاظمة على التحكم فى المصير ، والسيطرة على البيئة وخلق ظروف اكثر مواتاه من اى وقت سابق لازدهار حياة الانسان .. ولكن اصبح الان معروفا ايضا ان البشر فى هذا العصر الجديد معرض لنقص فى المياه لم يعرفه من قبل ، ولم يعد ممكنا اغفاله مستقبلا قط ..

محمد سيد أحمد

شهد مؤتمر باريس حوارا ساخنا حول قضية محورية تعلقت بمدى «مرونة المياه ».. والمقصود بـ«مرونة المياه» EIASTCITY OF WATER ما يلى: هل من الممكن زيادة حجم المياه القابلة للتوظيف البشرى زيادة جسيمة ، بدلا من تعرض المياه القابلة للاستخدام البشرى للنقصان من حيث «الكم» -نتيجة الشح ، وللتدنى من حيث «الكيف» - نتيجة التلوث ؟.

فى تعبير آخر هل اصبح ضروريا على البشر ان يتكيفوا لشح المياه ، ام اصبح من الممكن تكييف المياه لاحتياجات البشر المتزايدة باطراد؟

لقد اثار هذا السؤال - المحورى - مسالةبالغة الاهمية حول الاولويات التى يتعين تقريرها فى المستقبل .. والجدير بنا فى هذا الصدد الالتفات إلى حقيقة ان سؤالنا : هل على البشر ان يتكيفوا للمياه ، ام ان المياه يتعين تكييفها لاحتياجات البشر ، هو سؤال لاينطوى على تناظر SYM-METRY ..فـإذا اصح ان الماء عنصر ضرورى لحياة البشر ، ليس معنى ذلك ان حياة البشر تتوقف على توفير عنصر الماء وحده .. إن الماء شرط ضرورى ، ولكنه ليس شرطا كافيا لتتحقق للانسان الحياة والرفاهية ، والازدهار .. وإن هناك لاشك حاجة إلى عناصر اخرى لازدهار الحياة .. ولذلك فان المنطق الاسلم هو الذى يقول بضرورة السعى لتكييف المياه للبشر، لا البشر للمياه !..

وتكييف المياه لاحتياجات البشر انما يعنى ان المياه القابلة للتوظيف بشريا وارد ان تزداد حجما ، وان تزداد حجما بشكل جسيم ، بمعنى انه من الممكن ، ولو من الوجهة النظرية ، اغتراف كميات هائلة من مياه البحار ، وتحليتها، حتى تصبح ملائمة لمقتضيات الاستهلاك البشرى .. ويتداعى مما سبق تساؤل : هل وارد ان نتصور مياه البحر على انها مياه لوثت بالملح ؟ .. مياه لوثتها «الطبيعة »بالملح؟

وذلك باضافة عنصر الملح اليها !.. وان المشكلة فى النهاية هى تخليص مياه البحر من هذا «التلوث الطبيعى» ، تهيئة لاستخدامها لصالح الانسان !.. والجدير بالملاحظة فى هذا الصدد ان فصل الملح عن ماء البحر ليس مستحيلا .. غير انه من الايسر الاحتفاظ بالملح بعد تبخير ماء البحر من الاحتفاظ بماء البحر بعد فصل الملح عنه !..

إن انصار النظرية القائلة بان البشر عليهم ان يتكيفوا لمقتضيات شح المياه يقولون ان تحلية مياه البحر عملية مازالت مكلفة للغاية .. وقد تظل مجرد حلم وسراب غير قابل للتطبيق العملى إلى اجل غير مسمى .. وان تركيز الجهود عليها إنما يعنى ، من الوجهة العملية ، إهمال حاجة ملحة وحيوية ما زالت تطاردنا فعلا وممكنة التنفيذ عملا ، هى ترشيد استخدام المياه المتاحة ، والحيلولة ضد هدرها وهى فى احوال كثيرة مياه معرضة للتبديد والتلويث بصور شتى .. نتيجة إهمال وعدم اكتراث لم يعودا مقبولين ..

لقد ناقش المؤتمر فكرة «تسعير الماء»كوسيلة لزيادة اوجه الانضباط فى استخدام المياه ، من منطلق ان «الروادع الاقتصادية» هى الاكثر كفاءة فى الحيلولة دون هدر المياه وتبديدها .. بتعبير آخر .. ان الوقت قد حان للتخلى عن مقولة إن المياه «هبة من الله» او «من الطبيعة» ، وانه من الممكن



استخدامها بسخاء دون حاجة لربط او ضبط .. وجدير بنا ان نلاحظ ان هذا مفهوم يتعارض مع عرف فى مصر له جذوره الضاربة فى اعماق التاريخ المصرى . علينا فى هذا الصدد تذكر مقولة عمرو بن العاص الشهيرة عند دخوله مصر ، ووصفه لها بانها «هبة النيل» . وهذا تصور يتعارض تمام التعارض مع فكرة ان الماء قابل للتسعير . ثم إن مصر قد اعتبرت على الدوام مجتمعا هيدروليكيا مؤسسا على الرى .

ويتعارض الرد مع فكرة ان المياه قابلة للتسعير ذلك ان ركنا اساسيا من اركان الدولة المصرية منذ ايام الفراعنة هو ان الدولة عليها ان توفر المياه لكافة رعاياها دون تمييز ، مما يعنى فى نهاية المطاف ان المياه عليها ان تتوافرلرعية مصر جميعا دون تكلفة . وقد ركز اكثر من متحدث فى المؤتمر على ان هذا افتراض اصبح مردوده عكسيا فى عصر تزداد فيه الهوة عمقا بين العرض والطلب فى كل مايتعلق بتوفير مياه عزبة .. وهذه مشكلة سوف نتعرض لها بمزيد من التفاصيل ، فى مقال تال..

غير ان انصار الفكرة القائلة بان الانسان ينبغى ان يكون العنصر الفاصل فى تقرير مستقبل المياه - وليس العكس-وان جهدا مكثفا ينبغى بذله من اجل «تخليق» مياه عذبه لصالح الإنسان ، سواء بالطرق التقليدية او بطرق مبتكره جديدة .. إن هؤلاء يطرحون سؤالا جوهريا ، له وجاهته المؤكدة ، وهو . لماذا جاز لنا القول بان آفة «الايدز»ينبغى بذل جهود مكثفة من اجل البحث عن علاج لها ، وكذلك بالنسبة لمرض السرطان ، وغيرهما من الامراض المستعصية ..

لماذا الانطلاق من افتراض ان هذا ممكن فى هذه المجالات ، بينما هذا ليس ممكنا فيما يتعلق بالمياه ، وان كل ماهو وارد تنفيذه هو فقط ترشيد استخدام المياه العذبة ، والحيلولة دون هدرها ؟..

ثم لفت المؤتمر النظر إلى ان الفرضية الثانية لايتعين النظر اليها على انها متعارضة مع الفرضية الاولى .. وانه من الممكن تصور ترشيد المياه جنبا إلى جنب مع تخليق مصادر جديدة للمياه ، كامرين يتكاملان ولا يتعارضان .. سواء جرى التخليق بالطرق التقليدية او غير التقليدية .. وقد اعترف المؤتمر بانه ليس هناك مايلزم باستبعاد اية من القضيتين ابتداء .. ومن هنا الفكرة التى طرحها الرئيس شيراك عن إنشاء «اكاديمية للمياه» لاتتسم بصفة رسمية . وتتبع مؤسسة من المؤسسات الدولية القائمة ، تحاشيا لانشاء مؤسسة او وكالة جديدة . وهذه الاكاديمية سوف تصبح ساحة لاجراء حوارات غير رسمية حول مشكلة شح المياه ، وكيفية معالجة هذا الشح مستقبلا . وتصحيح اوجه الخلل التى احدثها .

وقد اقترح وزير الاشغال المصرى محمود ابو زيد وهو الخبير المعروف فى شئون المياه ورئيس المجلس العالمى للمياه . ان تستضيف مصر الهيئة البحثية فى شئون المياه التى كان الرئيس شيراك قد تحدث عنها لاول مرة فى خطاب له بجامعة القاهرة خلال زيارته لمصر فى عام ١٩٩٦ ، واعاد الحديث عنها مرة أخرى فى خطابه امام مؤتمر المياه بباريس ..

كان الرئيس الفرنسي قد كرر الدعوة لعقد مؤتمر عن شح المياه امام الامم المتحدة فى دورة خصصت لمشكلات البيئة فى يونيو من العام الماضى . والواقع ان مبادرات الرئيس الفرنسى فى هذا المضمار قد فسرت بطرق مختلفة .. هناك من قالوا إنها ذات صفه سياسية فى المقام الاول .. وان هدفها مناطحة قدرة واشنطن على ان تقرر - دون سواها - «جدول اعمال» الامور الوارد طرحها للمناقشة العامة عالميا .. وكما وقفت فرنسا تناطح الولايات المتحدة بشان كيفية مواجهة صدام حسين فإنها تناطحها ايضا حول موضوعات البيئة الآخذة فى التدنى ، والتى تهدد مستقبل البشرية على مشارف الالفية الجديدة .. والعملية بهذا المعنى خوض معركة حول هل من الجائز ان يظل عالمنا «احادى القطبية» .. ام حان وقت التسليم بانه ينبغى ان يكون «متعدد الاقطاب» ..

غير ان هناك ايضا من يقولون بان تدهور احوال البيئة وقضية شح المياه تحديدا قضايا حقيقية لم يفتعلها شيراك قط ، وهى فعلا بحاجة إلى معالجة ملحة .. معالجة لايجوز التهوين منها ولا صرف الانظار عنها ، بدعوى ان فرنسا تحركها اطماع سياسية فى هذا الصدد ..

مازال «المؤتمر الدولى للمياه والتنمية المتواصلة» مبادرة فرنسية خارج نطاق الامم المتحدة حتى هذه اللحظة .. ومع ذلك قد حرصت على حضور المؤتمر وفود من اكثر من ٨٠ دولة ، وراس الكثير من هذه الوفود الوزير المختص .. مما يدل على ان المؤتمر قد جذب انتباه غالبية دول العالم ..

ومن المقرر عرض توصيات المؤتمر ومقرراته على الجمعية العامة للامم المتحدة فى نهاية الشهر الجارى ، حتى تكتسب اعمال مؤتمر المياه صفة رسمية مدرجة فى إطار اعمال الامم المتحدة والشرعية الدولية .. وهكذا اصبحت قضية شح المياه قضية مركزية لارجوع عنها .. ووثيقة الارتباط بكافة القضايا الساخنة الاخرى التى سوف تشغل البشرية على مشارف الالفية الثالثة ..



المصدر : الحيــــــــاة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٧ / ٤ / ١٩٩٧

زيناوي لـ"الحياة": مياه النيل ليست اثيوبية ولا مصرية أو سودانية

□ اديس ابابا - يوسف خازم

■ دعا رئيس الوزراء الاثيوبي ملس زيناوي الى اتفاق جديد في شان استخدام مياه النيل للاستفادة القصوى منها. وحض على «التعاطي مع هذه القضية من منظور دول الحوض مجتمعة»، إذ يجب ان يكون اساساً مشتركاً للتفاهم يأخذ في الاعتبار ان مياه النيل ليست اثيوبية او مصرية او سودانية، وانما هي ثروة مشتركة للمنطقة»، متهماً المصريين بانهم «كانوا يتعاملون مع مياه النيل وكانها شان مصري محض».

وأكد زيناوي في حديث الى «الحياة» في اديس ابابا ان اثيوبيا تبني حالياً سدين على النيل واثنين آخرين خارجه، اضافة الى مشاريع صغيرة للري ومشروع لتوليد الطاقة، مشدداً على ان مشاريع بناء السدود لا تؤثر على تدفق المياه الى مصر والسودان. (نص الحديث ص٥)

وجدد زيناوي تمسك حكومته بمطالبتها السودان تسليم المتهمين الثلاثة بمحاولة اغتيال الرئيس حسني مبارك في أديس أبابا في ١٩٩٥.

وقال ان الموقف الاثيوبي لم يتغير في هذا الشان. واوضح انه ما لم تسلم الحكومة السودانية المطلوبين «فاننا لا نستطيع اقامة علاقات جيدة» مع الخرطوم.



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٧/٤/١٩٩٨

إثيوبيا تشيد ٧ سدود جديدة على النيل

أعلن كاسو أبلالا -نائب رئيس وزراء إثيوبيا للشئون الاقتصادية- أن بلاده تعتزم إقامة ٧ سدود على نهر النيل خلال السنوات الخمس القادمة.

وبرر نائب رئيس الوزراء القرار الإثيوبى بإقامة السدود بالتحديات والصعوبات التى تواجه بلاده فى مجال الغذاء والطاقة، معتبراً أن تشييد تلك السدود سيساهم فى خلق قاعدة اقتصادية قوية.

جاء ذلك خلال تصريحات صحفية أدلى بها «كاسو» يوم الخميس الماضى، ادعى خلالها أن القطاع الزراعى الإثيوبى قد لحقته أضرار فادحة بسبب اعتماده على الأمطار، وبخاصة فى ظل التقلبات المناخية التى تشهدها إثيوبيا. وأشار إلى ان بلاده قررت الاعتماد على سياسة تشييد السدود، بوصفها مرتكزاً أساسياً فى خطط التنمية الإثيوبية

يذكر ان إثيوبيا تعتمد على عدد من الخبراء الصهاينة فى مجال الرى وتشييد السدود، وأن عمرو موسى -وزير الخارجية- كان قد أعلن من قبل حل جميع مشاكل المياه المعلقة بين مصر وإثيوبيا.



المصدر : الحيـــــــاة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٧ /٦ / ١٩٩٧

المانيا تدعو الى بناء مؤسسة للانذار المبكر ترصد النزاعات المائية قبل تفاقمها

بيروت - الحياة

■ يستخدم اكثر من بليوني إنسان على سطح الكرة الأرضية مياهاً ليست نظيفة للشرب، ويؤدي ذلك الى وفاة ثلاثة ملايين طفل كل عام نتيجة الإصابة بامراض معدية فتاكة وفيروسات قاتلة. ولا تزيد نسبة استهلاك ١.١ بليون انسان عن ٢٠ ليتراً من المياه يومياً، وهي نسبة متواضعة جداً بحسب منظمة الصحة العالمية التي كشفت في مؤتمر في بيترسبرغ في المانيا لمعالجة مشاكل المياه في الشرق الأوسط ان مع حلول العام ٢٠١٠ ستتعالى شكاوى خطيرة من المدن الكبيرة في العالم الثالث بسبب شح المياه فيها، وستزداد عملية انتشار الامراض في سرعة فيها وستصبح مياه الشرب غالية الثمن، وسيحتاج المزارعون الى كميات متزايدة من المياه لتحقيق الاحتياج الذاتي من الغذاء.

وطبقاً لمعلومات منظمة الفاو (FAO) تصرف اليوم نسبة ٧٠ في المئة من المياه في ري الأراضي الزراعية، ويرافق هذا التطور ارتفاع مستمر في هذه النسبة، وتتوقع منظمة الأغذية والزراعة الدولية زيادة الحاجة الى كميات من المياه بنسبة خمسة في المئة بعد ٢٥ عاماً من اليوم. ويتفق الخبراء على أن المياه ستغدو بناء على هذه المعطيات أمراً استراتيجياً وحيوياً، وبدات منافسة حادة على المياه منذ مدة وجيزة. ففي منطقة الشرق الأوسط تحتدم منافسة شديدة على مياه نهر اليرموك بين الأردن وسورية واسرائيل، حيث الحاجة ماسة في المنطقة الى المياه لري الأراضي الزراعية، وتجرى مفاوضات في هذا الشان لكنها لا تخلو من الحساسية.

وحذر كلاوس كينكل وزير خارجية المانيا في كلمة القاها خلال المؤتمر من خطورة ممارسة سياسة الاحتواء للمياه، وقال «ان الضرورة تتطلب من البلدان التي تحوز كميات وافرة من المياه، تقاسم اهم ثروة طبيعية مع البلدان الجارة تجنباً لحدوث نزاع مسلح في المستقبل. ودعا كينكل المسؤول في الحزب الليبرالي المشارك في الائتلاف الحاكم في بون الى قيام مؤسسة للإنذار المبكر ترصد النزاعات قبل تفاقمها، وطالب بدرس مشكلة شح المياه على أعلى المستويات.

وأشار مسؤول حكومي الماني الى ان هدف بلاده من عقد المؤتمر لفت انتباه العالم الى مشكلة معقدة وخطيرة في ان، فليس هناك ما يهدد الأمن والسلم في العالم مثل خطر شح مياه الشرب والنزاع في شانها. ويقول تقرير استراتيجي ان منطقة الشرق الأوسط إحدى ابرز المناطق في العالم التي تحتاج الى تسوية عاجلة لمشكلة توزيع المياه بين بلدانها، فتركيا على سبيل المثال تتحكم بنهر الفرات وتتهدد خطط غير واعية بتراجع نسبة كميات المياه التي تصب في الأراضي السورية من هذا النهر، بنحو ٤٠ في المئة وستنخفض نسبتها بالنسبة الى العراق بنحو ٨٠ في المئة، ويملك العراق وسورية أسباباً وجيهة للقلق من خطر قطع مياه الفرات من الجانب التركي، الأمر الذي يزيد من احتمالات نشوء حال من عدم الاستقرار في المنطقة.

ويتحدث خبراء دوليون عن نزاع على مياه النيل، الذي تعتمد عليه مصر بنسبة مئة في المئة واعدت من خلاله خططاً لري أراضي صحراوية، لكن ما يعكر صفو الطموحات المصرية إعلان السودان وأثيوبيا خططاً لاستغلال مياهه، ويخشى المراقبون ان ينشب نزاع عسكري للسيطرة على هذه المياه.



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : / ٤ / ١٩٩٨

مخاطر جديدة تهدد حصة مصر فى مياه النيل

أثيوبيا تبحث مشروعات رى تؤثر على تدفق المياه

«زيناوى» يتهم القاهرة والخرطوم بتجاهل مصالح دول حوض النيل

لندن ـ وكالات الأنباء: كشفت أمس اثيوبيا عن حقيقة نواياها تجاه مياه النيل، اعلنت اديس ابابا عن اقامة مشروعات للري، تهدد حصة مصر من مياه النيل. أدلى ميلسي زيناوي رئيس وزراء اثيوبيا بتصريحات خطيرة، أكد فيها اجراء بحوث مكثفة على عدة مشروعات فى الرى ستؤدي الى التأثير علي تدفق مياه النيل في المستقبل.، شن «زيناوي» هجوماً حادا على الاتفاق المصري ـ السوداني الموقع يوم ٨ «نوفمبر» ١٩٥٩ في القاهرة، وطالب باعادة توزيع مياه النيل. يتضمن الاتفاق موافقة السودان علي بناء السد العالي، وتقسيم المياه التي يوفرها السد، والتي قدرت وقتها بحوالي ٢٢ مليار متر مكعب سنوياً. يتم تقسيم المخزون على اساس حصول مصر على ٤,٥ مليار متر مكعب سنويا، والسودان علي ١٤,٥ مليار متر مكعب سنوياً. وتضاف هذه الكميات الي كميات مصر والسودان من مياه النيل وقت توقيع الاتفاق، والتى اعتبرت حقاً مكتسباً للبلدين. وكانت هذه الكميات قد تقررت في اتفاقية ١٩٢٩. ادي الاتفاق المصري ـ السوداني الي رفع حصة مصر من مياه النيل الي ٥٥,٥ مليار متر مكعب سنوياً، ونصيب السودان الي ١٨,٥ مليار متر مكعب سنوياً.

اتهم «زيناوي» مصر والسودان بتجاهل حقوق بقية دول حوض وادي النيل. وقال: «كأنه ليس هناك أي وجود للدول الإحدي عشرة الأخري على حوض النيل، أو أن الأمر لا يعنيهم. وأكد

«زيناوي» بحث الحكومة الاثيوبية عدة مشروعات للري. كما اكد التخطيط لاقامة ٤ سدود جديدة في اثيوبيا، من بينها سدان على حوض النيل. أشار «زيناوي» الي ان السدود الجديدة خاصة بتوليد الطاقة الهيدروليكية.

كما اشار الي تمويل وبناء المشروعات المائية الاثيوبية بقدرات محلية، في محاولة لنفي وجود تمويل اسرائيلي للمشروعات الاثيوبية.

وشن «زيناوي» هجوما شرسا على اتفاق



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٨/ ٤/ ١٩٩٨

القاهرة للسلام بين الفصائل الصومالية، الذي تم بوساطة مصرية.

وأشار الي أن الاتفاق «لا يحقق طموحات عدد كبير من القبائل الصومالية». كما اشار الي ان الاتفاق نص علي تعيين علي مهدي محمد رئيساً للصومال الموحد، وحسين عيديد رئيساً للوزراء، وهما ينتميان الي قبيلة واحدة.

واستبعد «زيناوي» تحسن علاقات بلاده مع السودان قبل تسليم الحكومة السودانية المتهمين بمحاولة اغتيال الرئيس حسني مبارك في اديس ابابا عام ١٩٩٥.

قال زيناوي: «اذا لم تسلم الحكومة السودانية الارهابيين الثلاثة، فان السودان سيتحول الي ملجأ آمن للارهابيين، لذلك نصر علي تسليم هؤلاء المتهمين، ولا نستطيع اقامة علاقات جيدة مع الخرطوم قبل ذلك». نفي «زيناوي» وجود معارضين سودانيين أو قوات للمعارضة السودانية في اثيوبيا، يستخدمون الأراضي الاثيوبية فى شن هجمات علي السودان.



المصدر : الأحرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٨/٤/١٩٩٨

أثيوبيا تشعل حرب المياه مع مصر وتعتزم إنشاء ٤ سدود جديدة على نهر النيل

لندن – رويتر

اشعلت اثيوبيا امس حرب المياه مع مصر اعلنت حكومة اديس ابابا اعتزامها انشاء اربعة سدود جديدة علي مياه نهر النيل اكد ميليس زيناوى رئيس الوزراء فى حديث لصحيفة الحياة امس ان السدود الاربعة ستخصص لتوليد الطاقة الهيدروليكية. زعم زيناوى ان المشروعات الجديدة لن تؤثر علي المياه المصرية واضاف ان حكومته تدرس ايضا مشروعات عديدة لرى مساحات شاسعة من الاراضى غير المستصلحة مشيرا الى ان تلك المشروعات يتم دعمها وتمويلها من العملة والعمالة المحلية.

وجدد زيناوى مزاعمه بان الاتفاق الذى تم توقيعه بين مصر والسودان حول توزيع مياه النيل اغفل حقوق باقي دول حوض النيل. وقال زيناوى ان مانسعى لتحقيقه ليس تعديل الاتفاق ولكن ايجاد بداية جديدة لحل تلك الازمة.

كانت مصادر دبلوماسية فى القاهرة قد المحت الى ان اسرائيل تمول مشروعات لاقامة سدود فى اثيوبيا لتقليص حصة مصر من مياه النيل التى تنظمها اتفاقية عام ١٩٥٩ بين السودان ومصر.



المصدر : الحيـــــــاة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٩ / ٤ / ١٩٩٧

الأميركيون فعلوا كل شيء ولم يبق امام الأوروبيين سوى عمل المستحيل

"الماء... الماء في كل مكان في الكون... والعلماء أخفقوا في تخيل حجمه"!

□ لندن - محمد عارف

■ الكون ليس أغرب مما يتصور الخيال، بل أغرب مما يستطيع الخيال أن يتصوره. هذا هو رد فعل الأوساط العلمية العالمية أمس على اكتشاف كميات من المياه في الفضاء، لا يمكن تصور حجمها.

ISSN 0967-5590



«الماء في كل مكان» هتف احد علماء فيزياء الفضاء البريطانيين، واضاف: «أحقق خيالنا في هذه النقطة بالذات». ردود فعل قوية اخرى أثارها اعلان وكالة الفضاء الاوروبية «إيسا» أول من أمس عن أن مرصدها الفضائي اكتشف كميات من المياه يفوق حجمها الخيال بين النجوم مجرة درب اللبانة التي تضم الأرض وبلايين الكواكب والنجوم تحتوي على غيمة مائية تعادل آلاف المرات حجم الشمس ومجرة الجوزاء التي كان علماء الفلك العرب الأقدمون يطلقون عليها اسم «كوكبة الجبار» تضم محيطات من المياه لا يمكن قياس حجمها بالمقاييس المألوفة، بل بالمسافة التي يقطعها الضوء في سنة واحدة، علماً بأن الضوء يسير بسرعة تزيد على ١٨٦ ألف ميل في الثانية

ويأتي الاعلان في أعقاب سلسلة اكتشافات مثيرة للماء في القمر والمشتري واورانوس ونبتون وفي قمر تيتان التابع لكوكب زحل ويعزز الاكتشاف الجديد جهات النظر العلمية، التي تعتقد بوجود مياه في الكواكب الاخرى، واحتمال أن الماء على الأرض جلبته مذنبات ضربت الأرض في المراحل المبكرة من تكون الكوكب قبل بلايين السنين. وذكر روجر بونيه رئيس العلماء في الوكالة الأوروبية أن كل المهمات التي يقوم بها العلماء الاوروبيون «ينبغي أن تكون فريدة». واضاف «الاميركيون قاموا مبدئياً بكل شيء ولم يبق أمامنا ما نفعله سوى المستحيل. وما قام به المرصد الفلكي أكثر استحالة من أي شيء آخر».

والمرصد الفضائي الاوروبي الذي قام بالاكتشاف يطلق عليه اسم «ايسو» ISO من الحروف الاولى لعبارة «المرصد الفضائي للاشعة ما دون الحمراء»، وهو يرصد أجساماً وظواهر كونية لا يمكن رؤيتها بالمراصد البصرية التقليدية. كلف المرصد الذي اطلق عام ١٩٩٥ نحو ٩٠٠ مليون دولار. وجاء الاكتشاف الجديد مفاجئاً لعلماء الفلك الذين توقعوا أن يكون المرصد اقترب من نهاية عمره التشغيلي بعدما قام بأكثر من ٢٦ ألف عملية رصد. ورأى المرصد للمرة الأولى الوجه الخفي لمجرة الجوزاء، وكشف أن التاج السديمي لـ «كوكبة الجبار» الذي يبدو على شكل رأس حصان يضم نجوماً فتية لم تشاهد من قبل. وصورت كاميرا المرصد مشاهد كونية لا مثيل لها، كارتطام المجرات الذي تولد عنه النجوم. وبلغت رؤية المرصد ما يُعتقد انه يشكل حافة الكون، حيث كشف عن ثقوب سود في قلب المجرات تلتهم لهيب غبار النجوم المتناثرة التي تبتلعها.



المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٩/٦/١٩٩٨

تقرير إخبارى

بعد نفى «الاتفاق السرى» مع إسرائيل

الأردن يعانى أزمة المياه فى ظل جمود مفاوضات السلام

تتكرر الخلافات حول موارد المياه المتضائلة والنزاعات حول «حقوق المياه» فى منطقة الشرق الأوسط المعروفة بجفافها بشكل يجعل من مشكلة المياه الخطيرة واحدة من العقبات الرئيسية فى طريق عملية السلام بين العرب وإسرائيل

وذكر تقرير لوكالة الأنباء الألمانية من عمان حول هذه القضية أنه على الرغم من أن معاهدة السلام بين الأردن وإسرائيل تشمل اتفاقية حول المياه إلا ان الحكومة الاردنية لاتزال تطالب بالتطبيق الكامل للمعاهدة التى من المقرر ان يتلقى الاردن بموجبها ٢١٥ مليون متر مكعب إضافى من المياه كل عام.

وكانت الحكومة الاردنية قد وصفت تقارير الصحف الإسرائيلية التى ادعت الأسبوع الماضى ان إسرائيل والاردن قد توصلتا إلى اتفاق سرى لاقتسام مياه بحيرة طبرية على انها «لا أساس له من الصحة».

كما نفت الحكومة الاردنية الادعاء بأن ذلك «الاتفاق السرى» يسمح للاردن بسحب كميات غير محدودة من المياه من نهر الاردن شمال بحيرة طبرية عبر خط انابيب إسرائيلى.

ولو كان ذلك صحيحا لكان فيه حل للعديد من مشاكل الاردن المتعلقة بالمياه غير ان ذلك سوف يوجد خلافات مع الدول المجاورة مثل سوريا وفلسطين.

يشتمل ملحق المعاهدة على اقامة مشاريع قصيرة الامد لتخزين التدفق غير المنظم لمياه نهر اليرموك ونهر الاردن لاستخدامه فى الاردن كما يضع قواعد لتنظيم مياه نهر الاردن وحماية نوعية موارد المياه المشتركة بين الاردن وإسرائيل. إلا أن توقف محادثات السلام بين إسرائيل وكل من الفلسطينيين وسوريا ولبنان قد ألقى بظلاله على ما جاء فى ذلك الملحق. وبموجب خطة «جونستون» التى توصلت إليها الولايات المتحدة عام ١٩٥٤ بهدف أن تضمن كل دولة من دول المنطقة نصيبها من المياه فمن المتوقع ان يحصل الاردن على مخصصات سنوية تبلغ ٧٢٠ مليون متر مكعب يأتى ٢٤٣ مليون متر مكعب منها من نهر الاردن و٣٧٧ مليون متر مكعب من نهر اليرموك ويأتى ٢٤٣ مليون متر مكعب من مصادر أخرى.

ويقدر المسئولون كمية المياه التى تدين بها سوريا للاردن بأكثر من ١٣٠ مليون متر مكعب. غير ان الاردن يدرك ان مشاكله المائية لا يمكن حلها سوى عن طريق سلام شامل فى المنطقة يؤدى إلى وضع ترتيبات دائمة تستند على معايير ومواثيق مقبولة دوليا.

وفى ظل الوضع الراهن الذى تبدو فيه الخلافات بين إسرائيل والعرب فى تزايد لا يرى الاردن نهاية قريبة لمشاكله المائية.

ويذكر أن نسبة معدل استهلاك الفرد من المياه فى الاردن هى واحدة من أقل النسب فى العالم إذ تبلغ ١٩٨ مليون متر مكعب فى العام. ويحيط كل من إسرائيل وسوريا والفلسطينيين ببحيرة طبرية ويقول الفلسطينيون ان لهم الحق فى القسم الاكبر من مياه البحيرة.

كما تحيط تلك الدول أيضا بنهر اليرموك.

ويقول وزير المياه الاردنى منذر حدادين ان الاتفاق السرى للمياه هو كذبة وليس موضوعا يشعر بانه يجب على إسرائيل والأردن بحثه.

وقال «لو تم عرض مثل ذلك الاتفاق على الأردن فسوف يرفضه فوراً».

ويضيف الوزير أن الاردن لايزال يتمسك بمطالبه بخصوص تخزين المياه من نهر اليرموك وسوف تسعده «استجابة إسرائيل للمطالب الأردنية».

ويتم حاليا التفكير فى بناء سد على نهر اليرموك حيث تلتقى الحدود الأردنية والسورية فى الشمال وفى منتصف الثمانينات وقعت عمان ودمشق اتفاقية لبناء سد إلا ان الاعتراضات الإسرائيلية منعت حصول المشروع على التمويل العالمى. ويقال الآن ان المشروع تأجل حتى يتم التوصل إلى تسوية سلمية شاملة فى المنطق



المصدر : الأحـــــــرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١١ / ٤ / ١٩٩٨

انتبهوا.. الخطر قادم من الجنوب

الموت الإسرائيلى يسبح فى النيل

خطة إسرائيلية لدفن نفايات نووية في منابع النيل بأوغندا

منذ فترة ابلت جويلا كوهين النائبة السابقة في الكنيست الاسرائيلي عن حزب تحياه بتصريحات خطيرة نعت فيها بوضوح الي انه في حالةاستمرارالرفض المصري لما اسمته بعدم الالتزام بتعهدات الرئيس الراحل انور السادات بمد صحراء النقب بمياه النيل فلا يوجد سبيل امام اسرائيل سوي معاقبة مصرعن طريق القيام بعمليات قذرة في مناطق تدفق منابع النيل. العمليات القذرة التي تقصدها النائبة الصهيونية تؤدي الي افساد وتخريب هذه المنابع وجعلها غيرصالحة للاستعمال سواء في الري او الزراعة او الشرب وتبدو في الافق الان بوادر تدل علي أن اسرائيل بدأت اولي خطواتها في هذا الشأن فقد تورنت الانباء من باريس اثناء عقد المؤتمر العالمي للمياه والتنمية المتواصلة مؤخرا تفيد احتمال قيام اسرائيل بدفن نفايات نووية قرب منحدرات النيل في اوغندا حيث تنحدر المياه الي السودان ومنها الي مصر.

ومن هنا تبدأ الخطة القذرة.. وهذه تفاصيلها

أوغندا

ذكرت المعلومات ان احدي الدول الاوروبية اعدت تقريرا وتم تسليمه الي الادارة الامريكية وجاء فيه ان بعض الحفر خبراء اسرائيليين يقومون الان بانشاء بعض الحفر اللافتة للانتباه في مناطق حدودية باوغندا قريبة من مسار نهر النيل.

واضاف التقرير ان العاصمة الأوروبية حصلت علي المعلومات عن طريق خبراء لها يعملون قرب الحدود الاوغندية في التنقيب عن الماس واثناء استخدامهم للطائرات الهليكوبتر في التنقل بين مواقع التنقيب لاحظوا وجود حفر يتم العمل فيها في مناطق بعيدة عن العمران وتحت حراسة مشددة ملفتة للنظر وقام اعضاء البحث بالتقاط صور لها من الجو وبعثوا بهذه الصور للجهات العلمية في بلادهم والتي افادت ان هذه الحفر تشبه الي حد كبير الحفر التي تقام لدفن النفايات النووية.

وبعد نشر هذا التقرير في احدي المجلات الفرنسية انزعجت اوغندا وادعت ان هذه الحفر عبارة عن مشروعات اسرائيلية لاقامة شبكة انشاءات للاستفادة من مياه النيل هناك والتي يذهب منها جزء كبير دون الاستفادة منه. ويثير هذا التقرير الخطير القلق من نوايا اسرائيل تجاه نهر النيل باعتباره نقطة الحياة المهمة في مصر ويعني تلوثه القضاء عليها دون الحاجة الي دخول حروب جديدة.

ومما يثير الخوف أيضا هذا الموقف الاوغندي المتعاطف والمرتبط مع اسرائيل بشكل واضح وملفت وكذلك موقفها العدائي تجاه مصر والعرب عموما ولذلك عمدت الي تفسير هذه الحفر بانها مشروعات للاستفادة بمياه النيل .

تلوث جماعي

يقول د. عبدالمنعم حسان استاذ الفيزياء النووية في هيئة الطاقة الذرية ان هذا التقرير خطير جدا ولو ثبت فعلا وجود هذه الحفر عند منحدرات النيل في اوغندا فهي كارثة لان النفايات الذرية لها خطورة شديدة علي الاماكن التي تدفن بها حتي اذا كانت في اعماق الارض لانها في هذه الحالة سوف تؤثر علي المياه الجوفية واذا تم دفنها في اعماق المحيطات فستؤثر علي الثروة السمكية.

والنفايات لها وسائل كثيرة عند دفنها فمثلا هناك طريقة البلوكات الاسمنتية المسلحة والتي يتم وضع النفايات فيها وقذفها في اعماق المحيطات او دفنها في اعماق كبيرة في باطن الارض ولكن الخطورة هنا في حدوث كسر لهذه البلوكات وفي هذه الحالة تختلط النفايات بالارض او بالمياه كما يتم دفن



المصدر : الأحـــــــرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١١/٤/١٩٩٨

تقــــــرير أوروبي يـكـشـف الـكـارثـة.. وأوغندا تزعم أنها مشروعات للاستفادة من فائض المياه

النفايات في براميل اسمنتية والخطورة ايضا في حدوث شروخ تتسرب منها النفايات الي باطن الارض وبالتالي تلوث كل شئ حولها اما دفن النفايات عند منحدرات النيل كما يزعم التقرير فسوف تختلط مياه النيل بهذه النفايات مع مرور الوقت وهو لن يؤثر علي مصر فقط بل سيمتد تأثيره الي جميع الدول التي يمر فيها النيل وهنا يصعب السيطرة علي الموقف والتلوث الاشعاعي له درجات حسب المقاييس الدولية كما يقول د. عبدالمنعم وهو يبدأ من رقم ١ الي ٧ ورقم ٧ يمثل حوادث الانفجارات النووية مثل حادث تشرنوبل ورقم ١ هو الخلفية الاشعاعية العادية التي لا تمثل خطورة والتي حددت هذه القياسات هي الوكالة الدولية للطاقة وهي قياسات معترف بها دوليا وبين رقم ١ و٧ هناك درجات منها ٢، ٣، ٤ وهي حوادث التلوث الاشعاعي بالنفايات وحتي نحدد حجم تلوث مياه النيل بالاشعاع يجب أن نعرف اولا حجم النفايات المدفونة ونحدد البعد الارضي الذي تم الدفن فيه وذلك عن طريق اجراء قياسات للمنطقة القريبة من منطقة الدفن حتي يتم الكشف عن المنبع الاصلي للتلوث .

ويؤكد د. عبدالمنعم حسان انه مهما كان حجم التلوث قليلا الا ان تأثيره سيعم الجميع فالاشعاع عندما يتركز في

تحقيق: عبير عبد السندر

جسم الانسان يسبب له جميع انوع السرطانات ولكن لا يظهر اثره علي المدي القريب بل يظهر علي المدي البعيد.

ويضيف انه يجب علي مصر في هذه الحالة ان تدافع عن نفسها وان تتقدم بشكوي الي مجلس الامن والامم المتحدة ولوكالة الطاقة الدولية تشرح فيها ابعاد وملابسات ما يحدث.

صعوبة

اما عن كيفية مواجهة التلوث الاشعاعي فيقول د. طارق انور الباحث في هيئة الطاقة الذرية اولا يجب ازالة مصدر التلوث اي النفايات نفسها وذلك بعد معرفة المركز الذي دفنت فيه او منع التسرب منها بان نحيطها ونحفظها بكتل خرسانية حتي لا تتسرب اكثر ولكن اذا تسرب التلوث الي النيل في هذه الحالة فسيكون من الصعب القضاء عليه ولكنه ينصح باتباع اسلوب الوقاية وذلك بتحليل مياه النيل تحليلا دوريا حتي نطمئن علي سلامتها.

تحاليل

لو ثبت فعلا بان هناك دفن النفايات النووية الاسرائيلية في اوغندا فبالتالي ستصبح مصر مهددة بالفعل وكذلك كل دول حوض النيل هذا في رأي د. عبدالعاطي بدر نائب رئيس هيئة الطاقة النووية السابق.

ويقول ان جميع مظاهر الحياة عندئذ سوف تكون عرضة للتلوث بنسب متفاوتة والحل هو الاجراءات الوقائية ومنها تحليل مياه النيل تحليلا دوريا ووضع قاعدة بيانات لمحتوي المياه من المواد المشعة حتي لو حدثت اي زيادة عن المعدل الطبيعي فسيمكن التعرف عليها بسرعة ولا يقتصر التحليل فقط علي مياه النيل ولكنه يجب ان يشمل الهواء ايضا لاحتمالات تلوثه.



المصدر : الأحرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١١/٤/١٩٩٨

ويقول يجب انشاء معمل لهذه التحاليل في اسوان حتي يمكن تحليل المياه من بحيرة ناصر بصفة دورية.

تشوه

امار. احمد فاروق الخبير الجيولوجي فيقول ان دفن النفايات له شروط معينة منها ان تكون بعيدة عن العمران و الا تستغل المنطقة المدفونة فيها الا بعد ٢٠٠ عام وان تكون بعيدة عن منابع المياه حتي لو كانت جوفية والا تكون المنطقة معرضة للكسور الارضية او التصدعات منعا للتسرب.

ويري ان اثار التلوث الاشعاعي علي الانسان من المياه مثله مثل التلوث الناتج عن الانفجار النووي بمعني انه يستمر لاجيال طويلة وينتج عنه اجيال مشوهة لان المادة المشعة نشطة وتتحول الي مواد اخري واثناء التحول تخرج منها اشعة ضارة جدا منها غا «الرادون» الذي من الممكن ان يكمل دورته داخل جسم الانسان ويسبب له سرطانا يغير الحياة الفسيولوجية داخل جسم الانسان.

ويري الدكتور د. احمد ان دفن النفايات علي منحدرات النيل مثل انتشار الاسلحة النووية ويجب علي مصر ان تعمل علي حماية حقوقها.

ويضيف ان مصر لديها كفاءات عالية جدا من الممكن ان تساهم في حمايتها من اخطار التلوث الاشعاعي وذلك بانشاء وحدة رصد في اسوان.

اجراءات وقائية

د. انس النجار خبير الوقاية الاشعاعية يقول حتي يمكننا ان نقوم بالاجراءات الوقائية من التلوث الاشعاعي يجب اولا ان نتاكد من دفن النفايات وبعدها يجب الاستمرار الدوري في تحليل مياه النيل من بحيرة السد واسوان وهذه طرق سهلة ولكن اذا ثبت حدوث التلوث فعلا فمن الصعب القضاء عليه لاننا نعتمد وبشكل اساسي علي مياه النيل في ري الارض وفي بعض انواع الصناعات الغذائية وفي الشرب وفي الاستخدام الشخصي ولكن من الممكن ان يقوم الكيمائيون بدور مهم وهو محاولة تثبيت وترسيب المواد المشعة في القاع حتي لا تكون ذائبة في المياه.

ويضيف حتي لو لم تقم اسرائيل بدفن النفايات فيجب علي مصر ان تقوم بعمل تحاليل للنهر في كل الاماكن حتي في قنواته الفرعية.

خطورة اكثر

وباستغراب شديد بدا د. ممدوح حامد مستشار الموارد المائية في الامم المتحدة حديثه قائلا اوغندا لن توافق علي دفن النفايات النووية في ارضها لانها بذلك تلوث البيئة المحيطة بها ولكن دائما ما نفسر الاحداث بنظرية التآمر وتاخذنا هذه النظرية بعيدا عن ارض الواقع لها والخطر في التقرير هو تبرير اوغندا وجود هذه الحفر في ارضها فقد اكدت انها لاتعدو لن تكون سوي بداية مشروعات اسرائيلية عند منحدرات النيل للاستفادة منها.

وهذا يعني تقليل حصة مصر من مياه النيل وحرمانها من جزء منه وهذا لا يمثل فقط خرقا للاتفاقيات والقوانين الدولية ولكن يمثل نهاية الحياة للشعب المصري وهذه المشروعات لو نفذت فستعني انقاص حوالي ٤ مليارات مترمكعب من حصة مصر في مياه النيل بمايؤثر علي خطة التنمية فيها.

لذا يجب الاستفادة من المياه الجوفية خاصة وبعد ان تناقص نصيب الفرد الي ١٠٠٠ متر مكعب في العام.

ويقول ان مصر تحصل علي ٥٥ مليار متر مكعب من مياه النيل حسب اتفاقية نهر النيل وهو نصيب قليل وهذا هو الذي دفع مصر الي التقدم باقتراح للاستفادة من فواقد المياه والتي تقدر بحوالي ٤٢ مليارا سنويا ويؤكد ان موافقة اوغندا علي قيام اسرائيل باقامة مشروعات علي النهر يمثل خرقا لاتفاقية ١٩٢٩ والتي ابرمت بين مصر والسودان وكينيا واوغندا وتنص الاتفاقية علي تحريم اقامة اية مشروعات من اي نوع علي نهر النيل او روافده او بحيراته التي تغذيه الا بموافقة مصر.. الي هنا انتهي كلام الدكتور ممدوح حامد.

لكن في النهاية تخرج لنا الحقيقة واضحة جلية وهي ان حرب المياه قد تكون هي الحرب القادمة في المنطقة.

وهو ما يجعلنا نضع في الاعتبار ضرورة الاستعداد الجدي والفعال لمواجهة مثل هذه الحرب المحتملة والمتوقعة.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهـــرام

التاريخ : ١١/٤/١٩٩٨

حلول أوروبية لأزمة المياه العربية

ليس من قبيل المبالغة القول إننا نعيش في هذه الأيام مايسمى بمرحلة الصراع حول المياه.. بمعنى آخر، إن من يملك قطرة من المياه - وليس البترول - سيكون هو الأقوى.. أو هو القادر على فرض ارادته دون منازع. على العموم هذا ماأكده المؤتمر الدولي الأخير الذى شهدته منظمة اليونسكو الشهر الماضى فى باريس وشارك فيه اكثر من ٥٠ وزيرا من جميع أنحاء العالم.. فالمياه أو الذهب الأزرق، كما يطلق عليها الخبراء أصبحت أو كادت هى المعيار الذى يحدد مدى تقدم شعب عن غيره، مثل معيار الدخل القومى سواء بسواء، بل هى - وحدها - كلمة السر أو مفتاح التوافقات التى يمكن أن تجرى فى العشرين عاما المقبلة..

فهاهو تقرير دولى يندرج تحت اطار الاستراتيجية يؤكد انه «مالم تحدث اية اجراءات وقائية او حمائية للمياه حتى عام ٢٠٢٥ فان أكثر من ثلثى البشرية سوف يموتون عطشا»! لاسيما أن المياه - كمادة أولية - تتوزع فى العالم بطريقة عشوائية أو غير عادلة على أقل تقدير.

والدليل على ذلك ان عشر دول من بينها البرازيل وروسيا، والصين تملك نحو ٦٠٪ من مصادر المياه بينما ٢٦ دولة من بينها دول منطقة الشرق الأوسط تعيش على أرض يابسة، شحيحة المياه الى حد كبير وهو ماجعل خبراء المياه فى العالم يحذرون من نضوب مصادرها فى العالم واشتعال الصراعات من أجل السيطرة على أكبر قدر منها خصوصا ان استهلاك المياه تتزايد معدلاته بشكل مطرد، لم يتوقعه احد من قبل. فالمواطن الامريكى يستهلك يوميا على سبيل المثال نحو ٦٠٠ لتر من المياه مقابل ٣٠ لترا للشخص الواحد فى افريقيا وجنوب الصحراء.

ولاشك ان منطقة الشرق الأوسط هى أكثر المناطق المرشحة للانفجار بسبب الصراع حول المياه خاصة إذا علمنا ان اسرائيل المزروعة فى قلب المنطقة ترى ان قضية المياه بالنسبة لها قضية حياة أو موت، ويؤكد أحد ساساتها أن المياه هى بمثابة دم الدولة العبرية!

وكم كان الأمير حسن ولى العهد الأردنى على حق عندما اطلق تقريره الذى يقول فيه: إذا لم تحدث اتفاقات بين الدول فى المنطقة، قبل عام ٢٠٠٠ فالمحقق ان المنطقة ستدخل فى صراعات حادة قد تكون نذر الحرب هى أقل اخطارها.

والحق ان تحذير ولى العهد الاردنى يأتى منسجما مع تحذير اخر ساقه عدد من الخبراء الدوليين وذكروا فيه أن التسعينات سوف تشهد انفجارا مدويا فى منطقة الشرق الأوسط بسبب المياه ويستند هؤلاء الخبراء فى تحذيرهم الى ما أعلنه الرئيس الراحل أنور السادات عقب توقيع اتفاقات «كامب ديفيد» من أن الشىء الوحيد الذى قد يجعل مصر تدخل حربا جديدة فى المنطقة هو المياه.

وعلى أية حال، يرى المراقبون ان المنطقة وليس فقط مصر قد تجد نفسها مجبرة على خوض حرب ضروس بسبب الذهب الازرق «المياه» حسبما يقول إيف لاكوست الجغرافى العالمى المعروف فى مطبوعته الشهيرة «هيرودوت» حول الانهار الستة فى العالم التى تعيش حالة من الصدام المسلح وضرب مثالا على ذلك بنهر الفرات، الذى تتحكم فيه تركيا، وتضاعف من استخداماتها لمياهه لتوليد الكهرباء او لزيادة المساحات المزروعة من القمح والقطن، وهو مايثير مخاوف سوريا والعراق من تأثير ذلك على حصتيهما من مياه الفرات.

وفى هذا الاطار، تأتى المبادرة الأوروبية او بالاحرى المبادرة الفرنسية الخاصة بانشاء وكالات متخصصة لحماية أحواض المياه مثل حوض النيل، أو حوض الفرات، أو حوض نهر المجانج لتطرح حلولا دبلوماسية هادئة تستأصل جذور الصراع حول المياه وتحولها الى عنصر جاذب لدول الحوض وتوحد جهودها من أجل احترام حصصها وحمايتها من التلوث.

ويرى الأوروبيون ان الاتفاقية التى تحكم نهر الراين جديرة بأن تعمم، وتحذو حذوها الدول المشاطئة او المتاخمة للانهار فى العالم.

وعلى أية حال، فان ملف المياه الساخن فى المنطقة العربية، سيبقى طوال السنوات المقبلة عرضة للاشتعال فى ظل الاطماع الإسرائيلية المتزايدة.

د. سعيد اللاوندى



المصدر : السياسى المصرى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ / ٤ / ١٩٩٨

مشكلة نقص المياه العربية امام ١٢٠٠ خبير دولى

كتب محمد الشربينى :

تبدأ بالقاهرة فى الفترة من ٢٦ ـ ٢٨ ابريل الحالى اعمال المؤتمر الدولى للمياه العربية برئاسة الدكتور محمود أبوزيد وزير الاشغال العامة والموارد المائية ورئيس مجلس المياه الدولية .

ويشارك فى المؤتمر ١٢٠٠ خبير دولى فى مجال المياه من أكثر من ٢٥ دولة وتنظمه وزارة الاشغال والغرفة التجارية العربية الالمانية وشركة بينويل العالمية ، ويتحدث فى المؤتمر ٨٥ خبيرا حول احدث التطورات والاتجاهات فى مجال المياه .

يناقش المؤتمر تكنولوجيا ادارة المياه وادارة مصادرها والنقل والتوزيع للمياه العربية علاوة على مناقشة عدد من البحوث فى مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتمويل والخصخصة والموارد البشرية فى الدول العربية .

وقال المهندس عبدالرحمن شلبى وكيل أول وزارة الاشغال انه سيقام على هامش المؤتمر معرض للمياه العربية بالمركز الدولى للمؤتمرات بمشاركة اكثر من ٥٠٠ مشارك من ٢٢ دولة عربية وبعض الدول الافريقية والاوروبية .

واضاف ان الهدف الاساسى من انعقاد المؤتمر الوصول الى حسن ادارة وتنمية الموارد المائية بما يخدم طموحات الشعوب العربية للمياه مشيرا فى نفس الوقت إلى أن الانهار المشتركة لاتدخل فى مناقشات المؤتمر خصوصا ان دول حوض النيل لها سياستها ومجلسها لوضع سياسة استغلال مياه دول حوض النيل لصالح جميع الدول هذا بخلاف مناقشة التوسع فى مشروعات تحلية مياه البحر لاهميتها وتوفرها فى الدول العربية خصوصا بعد أن وصلت كمية المياه التى يتم تحليتها الى حوالى ٢ مليار متر مكعب مؤكدا ان تحلية مياه البحر هو البديل فى المستقبل لتوفير مياه الشرب بالمنطقة العربية ، وفى حالة الوصول الى تخفيض اسعار تكلفتها يمكن التفكير فى استخدامها فى الزراعة والصناعة .

ويوضح التقرير الذى حصلت عليه « السياسى المصرى » أن ثلثى سكان العالم سيعانون من نقص المياه مع حلول عام ٢٠٢٥ نتيجة الارتفاع المستمر فى الطلب على المياه العذبة بسبب الزيادة السكانية المطردة فى العالم .. هذا بخلاف أن ١٧٢ مليار شخص فى العالم تعوزهم المياه النقية والنظيفة وهناك ايضا ١٧٧ مليار نسمة محرومون من خدمات الصرف الصحى ، بل ان هناك ٩٠٠ مليون طفل سيولدون فى عام ٢٠٠٠ فى مناطق محرومة من هذه الخدمات .

وقد كشف التقرير عن أن ٢٥ الف شخص فى العالم يموتون يوميا بسبب رداءة نوعية المياه التى يستهلكونها .

وذكر التقرير ان مجموع الانهار فى العالم يصل الى ٢١٤ نهرا منها ١٥٥ نهرا يشترك فيها اكثر من ثلاث دول وتأتى مصر ضمن هذه المجموعة الاخيرة ويشترك معها ٩ دول أخرى فى نهر النيل .

واكد التقرير أن منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا ستشهد ازمة متفاقمة فى المياه تؤثر سلبا على



المصدر : السياسى المصرى

التاريخ : ١٢ / ٤ / ١٩٩٨

معدلات النمو الاقتصادي ، وأن المنطقة تعتبر أكثر مناطق العالم جفافا .

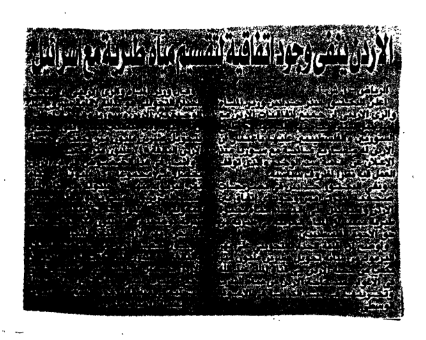
في نفس الوقت يتوقع خبراء المياه ان يبلغ العجز المائى العربى عام ٢٠٢٥ نحو ١٧١ مليار متر مكعب سنويا خصوصا مع ازدياد عدد السكان وتنفيذ خطط التنمية الزراعية العربية التى تتطلب استزراع ملايين الأفدنة .

وعلى صعيد دول مجلس التعاون الخليجي التى تواجه وضعا مائيا صعبا تشير الدراسات • إلى أن المخزون الاستراتيجى المائى لشبه الجزيرة العربية لايتجاوز ٤٠ ألف بليون متر مكعب مع عدم وجود انهار وندرة فى الامطار مما دعاها الى التوجه نحو الوسائل التقليدية فى انتاج المياه لتوفير احتياجاتها



المصدر : الأحــــرار

التاريخ : ١٣/٤/١٩٩٨



الأردن ينفي وجود اتفاقية لتقسيم مياه طبرية مع إسرائيل



المصدر : المساء

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٩٩٨/٤/١٢

سلوك مرفوض

لم يعد هناك أدنى شك في أن اثيوبيا تتآمر للاعتداء على حصة مصر من ماء النيل من خلال هجوم رئيس وزرائها المستمر على مصر والسودان واتهامهما باساءة استغلال حصتها من مياه النيل.

ويأتي ذلك رغم مبادرات مصر ودعواتها المستمرة لاثيوبيا للاستفادة من خبرة مصر في تحقيق الاستفادة المثلى من حصتها في مياه النيل وفي استقطاب الفواقد. ونحن على ثقة من ان حكومة مصر سوف تتخذ القرار المناسب في الوقت المناسب وهو ما اشرنا اليه من قبل في نفس هذا الموضع.

لكن ما نريد ان نؤكد عليه هذا اليوم هو موقف الشعب المصري في المشكلة.. اننا لايمكن ان نواجه أزمة بكل هذه الخطورة ثم نجد شعبنا المصري يعيش في غيبوبة وكانه في واد آخر.

وابسط مثال لذلك هو مايحدث كل صيف من كميات المياه العذبة الرهيبة التي نهدرها في رش الشوارع والطرقات بحجة انها تساهم في تلطيف حرارة الجو وهو أمر ثبت خطؤه علميا. وحتى لو كان ذلك صحيحا فإن هناك مناطق لاتصل اليها المياه العذبة وبحاجة إلى كل نقطة من هذه المياه التي نهدرها بلا خلق او ضمير.

الأمر إذن بحاجة إلى عقوبات مشددة لتلك الجريمة. واسرائيل التي يحلو للبعض ان يعتبرها مثالا للتقدم والتحضر تخوض الحروب من اجل بئر ماء وتدقق جيدا في كل نقطة مياه حتى انها تحقق من خلال ٤٠٠ متر مكعب هي نصيب الفرد بها سنويا اضعاف ماتحققه مصر من خلال ٩٥٠ مترا مكعبا هي نصيب الفرد.

وكندا التي يبلغ نصيب الفرد فيها ١٢٠ الف متر مكعب سنويا (ليس في الرقم اى مبالغة) لايمكن ان تسمح بتبديد نقطة مياه واحدة.

ولو أراد خصوم الشعب المصري واعداؤه القول بانه شعب متخلف يعيش في القرون الوسطى لما وجدوا دليلا على ذلك اقوى من رش المياه في الشوارع لانه سلوك لاياتيه اطلاقا شعب متحضر.

عربى أصيل



المصدر : الأهــــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١ / ٤ / ١٩٩٨

وزير الرى الأردنى:

أطلعنا السوريين والفلسطينيين على اتفاقاتنا المائية مع تل أبيب ولا صحة لأى مزاعم عن اقتسام مياه طبرية بين إسرائيل والأردن

الرياض ـ أ ش أ: أعلن الدكتور منذر حدادين وزير المياه والرى الاردنى انه تم ابلاغ السوريين والفلسطينيين بجميع اتفاقات الاردن مع اسرائيل بشأن مياه نهر اليرموك لأن الأردن له مشاريع مائية مع سوريا منذ الاعلان عن إقامة سد الوحدة والذى توقف العمل فيه نتيجة لظروف سياسية إضافة الى تداخل فى شئون المياه مع الفلسطينيين

ونفى الدكتور حدادين فى تصريحات صحفية امس وجود أى اتفاق بين الاردن وإسرائيل على اقتسام مياه بحيرة طبرية مبينا أن المياه العربية فى طبرية من حق الأخوة الفلسطينيين.

وأوضح أن إقامة الجدار التحويلى على نهر اليرموك من شأنه تحويل عشرين مليون متر مكعب من حصة الأردن الى قناة الملك عبدالله فى الاغوار لسد حاجة الاردن من مياه الشرب وتخزينها فى سد الكرامة فى الاغوار الوسطى.

وقال وزير المياه والرى الاردنى إن اقامة الجدار التحويلى هو بداية لاقامة مشروع سد الوحدة بين الاردن وسوريا وهو مقام على أرض النهر ومن متطلبات السد ويقوم الجدار بتحويل عشرين مليون متر مكعب من حصة الأردن البالغة ٢٤٥ مليون متر مكعب

واشار فى هذا الخصوص الى ان الاردن يحصل على ما مجموعه ١٦٠ مليونا من مياه نهر اليرموك منها ١٢٠ مليونا عبر قناة الملك عبدالعزيز و٢٠ مليونا بواسطة الجدار التحويلى و٢٠ مليونا يتم تخزينها فى بحيرة طبرية موضحا أن ٨٥ مليون متر مكعب تذهب فى مجرى نهر الاردن والبحر الميت.

وحول حصة الاردن فى معاهدة السلام والبالغة ٥٠ مليون متر مكعب قال حدادين إن الاردن يحصل حاليا على ٣٠ مليونا من بحيرة طبرية بشكل مؤقت لحين بناء محطة التحلية فى منطقة الاغوار لضخ ٥٠ مليونا هى الحصة الإضافية للاردن.

واضاف ان الاردن على استعداد لمعاونة الاخوة الفلسطينيين فى تفاوضهم حول حصتهم فى مياه بحيرة طبرية خاصة مشيرا إلى أن لديه الدراسات والاحصاءات والخبرات الفنية اللازمة فى عملية التفاوض حول المياه مع اسرائيل.



المصدر : الأحـــــرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٥ / ٤ / ١٩٩٨

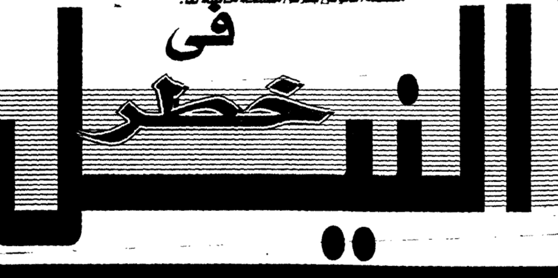
نخقتلف.. نتفق.. نتحاور.. نتخانق.. كله يجوز إلا النيل!!

فليس مسموحا لأحد مهما كان حتى دول الحوض. باللعب فى منابعه باعتبار أن أية محاولة للتأثير فى موارد النهر من شأنها - مهما صغرت - أن تقضى باعدام المستقبل التنموى لمصر ان لم يكن اعدامها تماما.

وقد عرفت مصر ذلك منذ القدم، واهتمت بالنيل، وأحبته حتى التقديس والعبادة.

ولم تتوقف عن رعايته، واحترامه، وآمنت بمقولة المؤرخ العظيم هيرودوت وظلت تتعامل مع النيل باعتباره واهب الحياة.

ورغم تطور المبادىء العامة للقانون الدولى فى مسألة معالجة نظم المياه الدولية وقواعد هلسنكى رغم ذلك فإن دولة مثل أثيوبيا مازالت تشكل «صداعا» مزمنا لدول حوض النيل وبخاصة مصر والسودان، من خلال مشروعاتها الخاصة المقترحة للرى وانتاج الكهرباء والتى لا تخلو من أياد أجنبية تلعب فى منطقة الحوض بغرض مصلحة خاصة لها.



أثيوبيا تعتزم بناء مجموعة من السدود لإنتاج الكهرباء دون انتظار مشورة الدول الأخرى



السادات قدم المشروع.. والقوى الوطنية رفضته والصهاينة مصرون عليه

مصر تعانى من عطش حاد فى ٢٠٢٥ وإسرائيل تطالب بحقها فى المياه العربية

الأطماع الإسرائيلية تطل برأسها فى منابع النيل بقلب أفريقيا من جديد

وهى مشروعات واقتراحات ليست جديدة، بقدر ما هى قديمة ومرتبطة بمشروع السد العالى - كما تقول د. أجية يونان - حيث استمرت الولايات المتحدة وبريطانيا دول الحوض فى الضغوط على مصر ، فقد طالبت السودان أثناء عمليات انشاء السد وايعاذ من الدول الكبرى بضرورة الاتفاق مع مصر على حصتها فى مياه النيل قبل البدء فى أية أعمال تتعلق بانشاء السد.

وايد البنك الدولى المطالب السودانية رغم كون السودان لم يكن عضوا بالبنك.

وكانت اثيوبيا قد أعلنت فى جريدتها الرسمية اثيوبيان هيران فى ٢٦ فبراير ٥٦ انها سوف تحتفظ لاستعمالها الخاص مستقبلا بموارد النيل وتصرفاته فى الاقليم الأثيوبى... وبما يعنى انها سوف تتدخل فى مصير ٨٦٪ من ايراد النهر.

ووزعت مذكرة رسمية على جميع البعثات الرسمية الدبلوماسية فى القاهرة تضمنت احتفاظها بحقها فى استعمال موارد المياه النيلية لصالح شعب اثيوبيا.. بغض النظر عن احتياجات الدول المستفيدة الأخرى.

وقام مكتب استصلاح الأراضى الزراعية الأمريكية بدراسة مجانية لصالح اثيوبيا لتنمية الأراضى الزراعية وتوليد الكهرباء، وذلك على طول ٢٢٠٠ كيلو متر من الحدود مع السودان فيما بين عامى ١٩٥٨ و١٩٦٤ - فترة الانتفاضة الثورية لمصر ضد الاستعمار فى افريقيا وضد الاتجاهات الامريكية.. وهى أيضا مرحلة انشاء السد التى قدمت أمريكا فى بداية الأمر عرضا لتمويله ثم تراجعت عنه وفرضت مع بريطانيا على البنك الدولى ليتراجع عن تمويله واضطرت مصر لتأميم قناة السويس بما استتبعه من صراعات فى المنطقة ووصلت جملة السدود التى اقترحها وقام بدراستها المكتب الأمريكى ١٣٢ سدا، وكانت اثيوبيا - فقط - مجرد جرس انذار «دقته» أمريكا لتخويف مصر من امكانية استخدام دول المنبع فى ضرب مصر.

ولم تتوقف منذ ذلك التاريخ محاولات استخدام ورقة دول المنبع كلما لاحت فى الأفق أزمة خلاف مع مصر..

لعبة اسرائيل

وبدات اسرائيل استخدام نفس اللعبة الأمريكية القديمة، فحينما واجه السادات فى ١٩٨٠ ضغطا جماهيريا رافضا للاقتراح الخاص بمد اسرائيل بمياه النيل، حاولت اسرائيل استخدام ورقة اثيوبيا القديمة لارغام السادات على تنفيذ اقتراحه، وبدات الجهود الاسرائيلية لمساعدة الاثيوبيين فى المطالبة باعادة تقسيم مياه النيل مرة اخرى، واكد ممثل اثيوبيا فى قمة لاجوس فى ١٩٨٠ «أنه لا توجد اتفاقيات دولية حتى الآن بشأن توزيع حصص النيل..»



المصدر : الأحرار

التاريخ : ١٥/٤/١٩٩٨

وهو نفس ما يؤكده الآن رئيس الوزراء الأثيوبى زيناوى من عزم حكومته على بناء مجموعة من السدود لانتاج الكهرباء وللرى... وبدون الرجوع لدول الحوض الأخرى... وتعامل رئيس الوزراء الاثيوبى مع الأمر كالذى على راسه «بطحة»، وأكد فى نهاية تصريحاته انه لا توجد اية عمليات تمويل خارجية للمشروع، فى سبيله لتاكيد عدم وجود أى دعم اسرائيلى.. وهو ما تستبعده المعطيات الحالية.. خاصة وان اسرائيل حريصة دائما على دس انفها فى منطقة المنابع الأثيوبية طمعا فى مياه النيل وحرصا منها على مواجهة ما تعتبره محاولات تحويل البحر الأحمر إلى بحيرة عربية.

وتعتبر الفترة الكاشفة للأبعاد الدولية التى تحكم الصراع فى اطار حوض نهر النيل هى الفترة التى واكبت الاعلان عن مبادرة مصرية صرح بها الرئيس أنور السادات فى ١٦ ديسمبر ١٩٧٩ وأكد اعتزامه مد مياه النيل للقدس حسب ما يقوله حسنين هيكل فى كتابه - خريف الغضب - وما تلا ذلك من رسائل متبادلة بين الرئيس السادات وبيجن فى اغسطس ١٩٨٠.

وقد كان التصريح بمثابة باعث - كما يقول كامل زهيرى فى كتابه - النيل فى خطر - كان باعثا على الكشف عن مطامع اسرائيلية عميقة فى استغلال مياه النيل عبر مشروعات سابقة وحالية.

حيث تقدم «تيودور هيرتزل» بمشروع اتفاقية للحكومة المصرية فى ١٩٠٣ لمنح الصهاينة امتياز التوطن فى سيناء، ويتضمن الامتياز حق استغلال مياه النيل من خلال سحبها بانفاق تمر تحت قناة السويس ، ورفض سير ويليام أ. جارستين وكيل نظارة الأشغال العمومية الانجليزية انذاك المشروع من منطلقات فنية كما يقول د. عبد العظيم أبو العطا - وحاول هيرتزل الضغط على الحكومة المصرية لقبول المشروع عبر الحكومة الانجليزية الا انه لم ينجح بسبب احتياج الانجليز لمياه النيل لانتاج القطن اللازم لمصانعهم فى انجلترا.

ثم يأتى مشروع «اليشع كالى» والمعروف بمشروع «مياه السلام» الذى يقضى باستخدام اسرائيل ٥٪ من مياه النيل لرى النقب الشمالى عبر انابيب تمر تحت قناة السويس بجانب الاسماعيلية حيث تصب المياه فى الجانب الآخر فى قناة مبطنة بالخرسانة حتى خان يونس حيث تتفرع فى اتجاهين الى غزة وبير سبع

ويتسبب المشروع الثالث «لشاؤول ارلوزوروف» ويقضى بحفر ثلاث قنوات تحت قناة السويس لتوصيل مياه النيل الى نقطة ضخ فى سيناء بالقرب من مدينة بالوظة، وتدفع فى قناة مفتوحة تسير بمحازاة ساحل سيناء الشمالى عند بداية جهاز الرى الاسرائيلى فى النقب.

ولاقت النية المتجهة لتنفيذ المشروعات معارضة قوية من القوى الوطنية فى مصر وتولد عن ذلك اتفاق لرفض مناقشة الفكرة من حيث المبدأ، لكنها فى النهاية ، فتحت العيون الاسرائيلية جيدا لامكانية استغلال مياه النيل، واتاحت لهم الفرصة للكشف عن طموحاتهم واتجاهاتهم الطامعة وبوضوح.

وظهر ذلك فى ١٩٨١ مباشرة، حيث وضعت أثيوبيا قائمة بـ ٤٠ مشروعا» للرى على حوض النيل الأزرق ونهر السوباط امام مؤتمر الأمم المتحدة للبلدان الأقل نموا وأعلنت أنه فى حالة عدم توافر اتفاق مع جيرانهم فى أرض النيل فإنهم يحتفظون بحقهم فى تنفيذ المشروعات المقترحة من جانب واحد.

وفى تصريح للدكتور زويدى أباتى المدير العام لتنمية الأودية الأثيوبية دعا إلى توزيع مياه نهر النيل بالتساوى بين الدول التسع وانه اذا أرادت دولة ما الاستئثار بنصيب أكبر فإنها يجب أن تدفع تعويضات مناسبة لدول الحوض الاخرى التى ستتأثر بالكمية التى ستحصل عليها من جراء ذلك.

التصريحات الأثيوبية

ولم تتوقف التصريحات الأثيوبية بالعبث فى منابع النيل عند حد بل ذهبت التصريحات الأثيوبية إلى أن تحديد السيادة المطلقة لأثيوبيا على مياهها لا ينصب على احتياجاتها الحاضرة فقط ولكن على احتياجاتها المستقبلية أيضا.

وتبرز أهمية قرارات مؤتمر المياه الدولى التى اكدتها جمعية القانون الدولى فى دورتها الثامنة والأربعين فى نيويورك ١٩٥٨ وقواعد هلسنكى ١٩٦٦ والتى تقضى بتقييد سلطات الدول على الأنظمة المائية المارة بها والواقعة فى أراضيها بشروط عدم الاضرار بباقى دول النظام واستشارتهم قبل بدء الانشاء فى أية أعمال من شأنها تغيير مواعيد المياه أو منسوبها او كمية تدفقها.

نهر النيل

ويعتبر نهر النيل كما يقول د. رشدى سعيد نهرا مركبا ينتج عن اتصال عدد من الأحواض المستقلة بعضها ببعض بأنها نشأت خلال العصر المطير الذى تلا تراجع ثلوج العصر الجليدى الأخير منذ ما يقرب من عشرة الاف سنة قبل الآن، ويبلغ طوله ٦٨٢٥ كيلو مترا وهو اطول انهار العالم .. رغم تحفظ - د. محمد عبد النبى سعودى وتبلغ مساحة حوض النهر ثلاثة ملايين كيلو متر مربع.

ويمكن تقسيمه حسب ما جاء فى كتاب «شخصية مصر» للدكتور جمال حمدان الى ثلاثة اقاليم مائية عريضة «اقليم التصدير أو المنبع ويتمثل فى الهضبة الأثيوبية وهضبة البحيرات، واقليم المجرى أو الممر «السودان» وأخيرا المصب او اقليم الاستقبال «مصر».

ويبلغ الايراد الطبيعى لنهر النيل عند أسوان من مصادره المختلفة ٨٤ مليار متر مكعب، ويرجع الفضل للمنابع الأثيوبية وروافدها الثلاثة «نهر السوباط والنيل الأزرق ونهر عطبرة» يرجع الفضل لهم فى استمرار جريان النيل حتى البحر المتوسط.

وبنفس التقسيم السابق الذى قال به جمال حمدان لمنطقة حوض النيل ينزل المنحنى المطير من أقصى ارتفاع له فى منطقة المصب حتى نقطة العنصر تقريبا فى منطقة المصب شمال السودان ومصر ويعنى ذلك أن اكثر الدول احتياجا لمياه نهر النيل هى المنطقة المطيرة الفقيرة فى الشمال.

ولذلك حرصت مصر على تأكيد حالات الاستقرار السياسى والاجتماعى فى منطقة منابع النيل، وحرصت على ايجاد العهود والمواثيق والبروتكولات الدولية فيما بينها وبين دول المنطقة، ومنها البروتوكول الموقع بين بريطانيا العظمى وايطاليا وذلك بشأن تعيين مناطق نفوذ كل منهما فى شرق افريقيا ووقع فى ١٠ ابريل ١٨٩١ فى روما وينص على مادته الثالثة على تعهد ايطاليا بعدم اقامة اية اعمال متعلقة بالرى على نهر عطبرة يكون من شأنها تعديل تدفق مياه النيل.

وكانت المعاهدة الثانية بين بريطانيا العظمى وأثيوبيا ، وبريطانيا العظمى وايطاليا وأثيوبيا بخصوص الحدود بين السودان الانجليزى المصرى وأثيوبيا وأريتريا ووقعت المعاهدة فى أديس أبابا فى ١٥ مايو ١٩٠٢ ونصت على تعهد الامبراطور «منليك»



تحقيق

أحمد فكرى

امبراطور اثيوبيا بالا يسمح بأى أعمال على النيل الأزرق أو بحيرة ثان او نهر السوباط تعوق تدفق مياه أى منهما الى النيل إلا فى حالة موافقة الحكومة البريطانية وحكومة السودان.

وتوقع الاتفاق الثالث بين بريطانيا العظمى وفرنسا وايطاليا فى ديسمبر ١٩٠٦ فى لندن والذى ينص فى مادته الرابعة على الحفاظ على مصالح مصر وبريطانيا فى حوض النيل وبشكل خالص التحكم فى مياه النيل وروافده مع الأخذ فى الاعتبار المصالح المحلية للدول التى يمر فيها النهر.

ووقع الملك ادوارد ملك بريطانيا العظمى الاتفاق بين الملك ليوبولد راعى دولة الكونغو فى ١٩ مايو ١٩٠٦ وينص الاتفاق على التزام دولة الكونغو المستقلة بالا تنشىء أو تسمح بانشاء أى منشآت على نهر السليمكى أو الاسانجو من شأنها أن تقلل حجم المياه الداخلة إلى بحيرة البرت الا بموافقة الحكومة السودانية.

وابرمت مصر وبريطانيا نائبة عن السودان وأوغندا وكينيا تانجا بيفتا تنزانيا اتفاقية فى مايو ١٩٢٩ والتى تقضى بانه بغير الاتفاق مع الحكومة المصرية لا يمكن القيام بأى عمل من اعمال الرى أو توليد طاقة هيدروكهربية سواء على النيل أو روافده أو على البحيرات التى ينبع منها، ويكون من شأنها انقاص كمية المياه التى تصل الى مصر أو تعديل تواريخ وصولها أو تخفيض منسوبها.

وتم تنفيذ سد أوين بناء على المفاوضات التى جرت فى يناير ٥٣ وكانت قد بدأت فى مارس ١٩٤٨ وتتعلق بانشاء سد على شلالات أوين عند مخرج بحيرة فيكتوريا لصالح كل من مصر والسودان وتتضمن الاتفاقية موافقة مصر على اقامة السد واضطلاع ثلاثة مهندسين مصريين بمراقبة تنفيذ اعمال الخزانات.

وجاءت اتفاقية ١٩٥٩ بين مصر والسودان لتتضمن تنظيم الحقوق المكتسبة من مشروعات ضبط مياه النهر وتوزيع فوائدها وشروع استغلال المياه الفائضة فى حوض نهر النيل والتعاون الفنى بين مصر والسودان.

وحددت الاتفاقية ما قدره ٤٨ مليار متر مكعب مقدرة عند أسوان كحق مصر المكتسب قبل الحصول على الفوائد التى تستحقها مشروعات ضبط النهر وتحددت أربعة مليارات متر مكعب عند أسوان كحق مكتسب للسودان قبل الحصول على الفوائد وتضمنت الاتفاقية على انشاء السد العالى عند أسوان على أن توزع صافى فوائده «٢٢» مليار متر مكعب مياه بين مصر والسودان بحيث يكون نصيب السودان ١٤,٥ مليار متر مكعب ونصيب مصر ٧,٥ مليار متر مكعب ليصبح النصيب الاجمالى لمصر ٥٥,٥ مليار متر مكعب ونصيب السودان الاجمالى ١٨,٥ مليار متر مكعب وتضمن الاتفاق الموافقة على انشاء السودان لسد الأوصيرص على النيل الأزرق وأى أعمال أخرى تراها السودان لازمة لاستغلال نصيبها.

الاعتراف

ورغم كون جميع الاتفاقيات والبروتوكولات المائية تحظى باعتراف منظمة الوحدة الأفريقية وذلك اعمالا لمبدأ احترام الحدود السياسية القائمة رغم كونها اتفاقيات وقعت فى العهود الاستعمارية ، إلا أن بعض الدول مثل اثيوبيا تضج بها وتحاول فى مرات كثيرة أن تتخلص منها، والخطورة كما يقول د. عبد الملك عودة أن مصر لم تبذل جهودا كافية لاحتواء هذه الأزمات التى تعرف انها قادمة.. قادمة وأن محاولات التسكين والاحتواء لا تعنى انهاءها

ولا ينفى ذلك دور منظمة «الأندوجو» والتى دعت لها مصر... ولا ينفى أيضا المساعى الدبلوماسية والمساعدات الفنية التى تقدمها الحكومة المصرية لدول الحوض

والتى تعرف اكثر من غيرها أن مصر فى حاجة لكل قطرة مياه خاصة وأن اجمالى الموارد المائية لمصر حسب تقرير البنك الدولى فى ١٩٩٠ ـ كانت ٦٣,٥٠ مليار متر مكعب منها ٥٥,٥ مليار متر مكعب مياه سطحية تمثل نصيب مصر وحقها المكتسب فى مياه النيل بينما يبلغ مقدار المياه الجوفية ٣,١ مليار متر مكعب منها ٢,٦ مليار متر مكعب من المياه الجوفية غير المتجددة أو العميقة وتتمثل الموارد غير التقليدية فى ٤,٩ مليار متر مكعب مياه معالجة منها ٤,٧ مليار متر مكعب ناتجة عن معالجة مياه الصرف الزراعى بينما يبلغ مقدار مياه التحلية ٠,٢ مليار متر مكعب.

وتغطى الموارد المتاحة حاليا لمصر احتياجاتها المائية الحالية التى تبلغ ٥٧,٤ مليار متر مكعب منها ٣,١ مخصصة للشرب والاستخدامات المنزلية ٤,٦٠ مخصصة للصناعة بينما يبلغ الاستهلاك الزراعى ٤٩,٧ مليار متر مكعب بنسبة ٨٤٪ من اجمالى الاحتياجات المائية.

وقد تنجح الموارد المتاحة فى عام ٢٠٠٠ حينما يصل سكان مصر الى ٦٢ مليون نسمة فى تغطية الاحتياجات المائية خاصة وأن هناك احتمالات اضافية من ١٠ مليارات مترمكعب من المياه بسبب زيادة طاقة التحلية ومعالجة مياه الصرف الصحى والزراعى واستكمال مشروع مياه جونجلى المتعثر بسبب حالة عدم الاستقرار السياسى فى جنوب السودان فضلا عن عمليات الترشيد المستهدف . تصل احتياجات مصر الى ٧٠,٥ مليار م ٣ وبينما تظل الموارد المائية المتاحة ثابتة ترتفع الاحتياجات الى ١٠٣,٢٥ مليار متر مكعب وينخفض نصيب الفرد من الموارد الى ٦٣٧ مترا مكعبا وهو اقل من حد الاستقرار المائى بـ ٣٦٣ مترا مكعبا وتظهر الفجوة ناتجا سلبيا قدره ٢٩,٢٠ مليار متر مكعب.

ولا يعنى ذلك أننا فى حاجة لمواجهة اثيوبيا عسكريا كما تؤكد بعض التقارير الأمريكية للسناريوهات المستقبلية للصراع على المياه فى المنطقة والتى افترضت صراعا مسلحا قادما بين مصر وأثيوبيا.

وكان الرئيس الراحل أنور السادات رغم جنوحه الدائم للسلام يقول ان اكتوبر آخر الحروب ولن نعود للحرب أبدا الا بسبب المياه.

ويبقى ما يطالب به د. عبد الملك عودة أستاذ العلوم السياسية من تكثيف الجهود المصرية الدبلوماسية لاعادة صياغة مستقبل المياه وتهيئة جو من الاستقرار والمودة بين شعوب الحوض خاصة وأن النيل يشكل لمصر عصب الحياة!

الفكر المائى الجديد وضرورة المحافظة على المياه

قضية المياه من اهم القضايا التى تحظى بالاولوية فى استراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فالموارد المائية المتاحة لمصر من جميع المصادر تتسم بالثبات النسبى فى حين ان الطلب على هذه الموارد للاستخدامات المختلفة (زراعة ، صناعة، طاقة .....) بالإضافة الى مياه الشرب ينمو نموا مطردا وبمعدلات مرتفعة غير مسبوقة . ويترتب على هذا الثبات النسبى فى جانب العرض واشتداد حدة المنافسة والمزاحمة فى جانب الطلب وبصفة خاصة مياه الشرب التى تتطلب استثمارات رأسمالية ونفقات جارية باهظة لإنتاج وتصريف هذه المياه ضرورة وضع برنامج قومى لترشيد استخدام مياه الشرب وتقليل الفاقد والتسرب من الشبكات وفى مرحلة التوزيع حتى يمكن توفير الاستثمارات اللازمة لتوفير هذه الخدمة لاكبر قدر ممكن من السكان وزيادة نصيب الفرد من مياه الشرب النقية والمعالجة وفقا للمقاييس العالمية.

فى السنوات الاخيرة تزايدت الكميات المنتجة من مياه الشرب بمعدلات كبيرة وبلغت الكمية المنتجة نحو ٣ مليارات متر مكعب عام ٩٠ أى مايمثل نحو ٥٪ من إجمالى موارد المياه المتاحة لمصر. وفى عام ٩٦/٩٧ بلغت كمية مياه الشرب المنتجة نحو ٤,٩ مليار متر مكعب وهو مايمثل نحو ٧,٧٪ من إجمالى موارد المياه المتاحة وقدرها ٦٣,٥ مليار متر مكعب سنويا (النيل ، امطار ، مياه صرف ..) ومن المستهدف ان تبلغ نسبة مياه الشرب إلى إجمالى موارد المياه فى مصر عام ٢٠٠١/٢٠٠٢ إلى ١٠٪ ثم ١٣٪ عام ٢٠١٦/٢٠١٧ الأمر الذى يؤكد حتمية وضع استراتيجية لترشيد استخدام مياه الشرب حتى يمكم استخدام هذه المياه للاغراض الأخرى خاصة ان مايزيد على ٥١٪ من كمية المياه المنتجة للشرب طبقا لبيان وزارة التخطيط لايتم الاستفادة منها حيث تمثل فاقدا فى الشبكات والتوزيع (٢٥٪) وفاقد مابعد العداد (٢٦٪) . هذا بالإضافة إلى ان موارد المياه فى مصر غير كافية للاغراض الاخرى فى الصناعة والزراعة وغيرها

وبالإضافة إلى فاقد الشبكات والتوزيع وفاقد مابعد العداد والذى تقدره وزارة التخطيط عام ٩٦/٩٧ بنحو ٥١٪ يوجد الإسراف فى استخدام المياه بسبب مايعرف بالفرق بين العائد والتكلفة الاقتصادية الاجتماعية بالنسبة للمستهلك ومن المعروف مثلا ان التكلفة الاستثمارية لإنتاج وتصريف متر مكعب من مياه الشرب تتطلب ٥٢٠٠ جنيه بأسعار عام ٩٤ فى حين تبلغ التكلفة الجارية لإنتاج المتر المكعب من المياه فى المتوسط نحو ٦٩ قرشا ويتضح الفرق الكبير بين السعر الذى يدفعه المستهلك (حوالى ٣٥ قرشا فى المتوسط) وبين السعر الذى يتحمله المجتمع مما يؤدى إلى الإسراف فى استهلاك المياه. وتشير الدراسات العلمية إلى أن اتباع سياسات التسعير الاقتصادى فى نظام الشرائح الداخلية قد يؤدى الى ترشيد استخدام المياه بنسبة تتراوح بين ٤٠ إلى ٦٠٪ من الاستهلاك الحالى.

●●●

من الضرورى إذن النظر بعين الاعتبار إلى الفكر المائى الجديد وضرورة المحافظة على المياه وإدارة الطلب عليها من خلال اليات السعر كلما امكن ذلك وكلما كان ذلك ضروريا وبالشكل الذى يؤدى إلى الكفاءة وعدالة التوزيع وحق الاجيال القادمة خاصة ان هناك قدرا كبيرا من الفاقد يستلزم التدخل للحفاظ على هذا المورد الحيوى المهم. ومن الضرورى إنتهاج سياسة سعرية تعكس التكلفة الحقيقية الجارية على الاقل لتوفير مياه الشرب بحيث يتمثل المستهلك القيمة الحقيقية لاستهلاكه.

ومن الضرورى عدم اعتبار ان الترشيد يتعلق بالماء فقط.. بل وضع الماء ايضا مع مراعاة البيئة الصحية الملائمة حتى يمكن تقليل نسبة التلوث ومن ثم تخفيض تكلفة المعالجة والتنقية لمياه الشرب اللازمة ومن الضرورى ايضا الاهتمام بالقياس الكمى الصحيح للكميات المباعة حتى يمكن مما سبقهم عليها.

ومن المعروف وفقا للنظرية الاقتصادية أن معيار التسعير الذى يحقق الكفاءة وأفضل استخدام للموارد هو التكلفة الحدية والذى يبلغ بأسعار عام ٩٥/١٩٩٦ نحو ٧٠ قرشا للمتر المكعب فى حين أن ثمن المتر المكعب للمستهلك يبلغ نحو ٣٥ قرشا فى المتوسط فإذا افترضنا مضاعفة سعر البيع للمستهلك بحلول عام ٢٠٠١/٢٠٠٢ فإن ذلك من شأنه وفقا لدراستنا للمرونة السعرية (مع بقاء الزيادة فى الطلب الراجعة للسكان والدخل والاعتبارات الحضارية والثقافية الأخرى نحو الزيادة الطبيعية) لن تؤدى الى انخفاض الطلب الحقيقى على المياه (عديم المرونة) ولكنه سوف يؤدى فقط الى انخفاض فاقد مابعد العداد الى نصف ماهو عليه ، أى إلى نحو ١٢,٥٪ بدلا من ٢٥٪ وإذا ماقام مرفق المياه باستخدام هذه الموارد بزيادة حوافز العاملين بالمرفق لصيانة الشبكات وخفض فاقد الشبكات مع الجهود الأخرى لخفض الفاقد فمما لاشك فيه ان مثل هذه السياسة سوف تؤدى الى نجاح برنامج الترشيد ويحقق السيناريو الاكثر تفاؤلا بحلول عام ٢٠٠١ وتخفيض نسبة الفاقد الكلى المستهدف وهو نسبة ٢٥٪ . ومن ثم إمكانية نجاح البرنامج الأهلى القومى للحفاظ على مياه الشرب

د. أحمد الصفتى

أستاذ الاقتصاد - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية



المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٠/٤/١٩٩٨

دعوة لمناقشة التصور الإثيوبى لقضايا مياه النيل

د.عبد الملك عودة

● حديث رئيس الوزراء الاثيوبي ملس زيناوي المنشور بصحيفة الحياة يوم ٧ أبريل ١٩٩٨ يستحق إطالة النظر والتفكير، فهو - في تقديري رسالة مفتوحة الى اعلى مستويات السلطة في دول حوض النيل، ولأن رئيس الوزراء هو صانع السياسات طبقا لنص الدستور الاثيوبي الحالي، ومن ثم فالآراء والأفكار التي يتضمنها الحديث تتقدم على اي تصريحات لوزير الخارجية الاثيوبي او نائبه التي تداولتها من قبل وسائل الاعلام.

● موضوعات الحديث متعددة تشمل قضايا مياه النيل والسدود الاثيوبية، وقضايا العلاقات المتبادلة مع مصر والسودان والصومال، ومنظمة إيجاد ومنتدى شركاء إيجاد، ومن ناحية ثانية فان إجابات رئيس الوزراء في الحديث تفصح عن عملية إعداد وصياغة وترتيب بالغة الدقة، وتحتوى على خطاب سياسي يستحق المناقشة، وهذا المقال هو إستهلال ودعوة للحوار بين اعضاء الجماعة العلمية المصرية حول ما ورد في حديث رئيس الوزراء عن قضايا مياه النيل والعلاقات المائية المتبادلة بين الحكومتين المصرية والاثيوبية.

● القسم الخاص بقضايا نهر النيل يتوجه اساسا الى السياسة المصرية، وان جاء في الاطار العام مغلفا بمفهوم العلاقات المائية مع دول حوض النهر، وعلى الرغم من اعتقادي ان العلاقات المتبادلة بين دول الحوض تمثل حزمة ترابط تشمل في طياتها كل انواع ومستويات ومسارات العلاقات بين الدول، وانه من المتعذر فصل أو تجنيب العلاقات المائية عن التفاعلات والتأثير المتبادل للأنواع الأخرى من العلاقات، الا انه في تقديري يمكن إستعمال مدخل العلاقات المائية بصفة مرحلية او تمهيدية للدخول الى دائرة الحوار حول مجموع العلاقات المتبادلة بين الجانبين المصري والاثيوبي في ضوء الخطاب السياسي الذي يعرضه حديث رئيس الوزراء، خاصة ان الحديث يسقط حاليا أي دور للسودان في اي حوار حول العلاقات المائية، وذلك لأسباب أخرى يذكرها الحديث وهي ان العلاقات السودانية الاثيوبية لن تعود الى مستواها الطبيعي الا اذا سلمت الحكومة السودانية المتهمين الثلاثة بمحاولة الاعتداء الآثم على الرئيس حسني مبارك في اديس أبابا عام ١٩٩٥ وتوقيت نشر الحديث يتزامن مع الاتفاق بين الحكومتين المصرية والسودانية على اعادة تفعيل اللجنة الفنية الدائمة المشتركة التي نشأت بموجب اتفاقية ١٩٥٩ بين الدولتين، والتي من اختصاصها دراسة مطالب الدول الاخرى في حوض النهر واتخاذ موقف ورأي بشأنها، ومن ثم تتخذ الحكومتان المصرية والسودانية موقفا ورأيا موحدا، وتقوم اللجنة الفنية الدائمة بالاتصال مع الدول الأخرى بشأنه.

● وقد يبدو لأول وهلة ان صياغة الحديث وتوقيته تمثل مناورة يصعب الإمساك بها، أو مأزقا يصعب الخروج منه، الا انني لا ارى هذا الراي في إطار تكنيك التفاوض السياسي، والسبب هو أن وزير الموارد المائية المصري تحدث في فبراير ١٩٩٨ في أول اجتماع لاعضاء اللجنة الفنية الثنائية بعد قطيعة طويلة في عملها المشترك، فطلب من الاعضاء وضع اولويات لتنمية الاحواض المشتركة والفرعية بخلاف نهر النيل والتي يمكن لكل من الدولتين أن تشارك في مشروعات مع دولها لمصلحة هذه الدول، وبحيث لا تمس حقوق الدولتين المصرية والسودانية، ومعنى هذا الطلب تفسره حقائق الجغرافيا التي تتحدث عن احواض فرعية للروافد والأنهار التي تصب في المجرى الرئيسي لنهر النيل، ومن ثم يمكن النظر الى رؤية رئيس الوزراء بانها من قبيل إعلان الاستعداد لنقلة أولى على رقعة الشطرنج السياسي، فماذا أعلن الطرف الثاني عن أستعداده ايضا لنقلة ثانية اذا تمت النقلة الأولى، فان هذه الخطوة المحسوبة تفتح احتمالات توالي حركات النقل حتى ولو أخذت العملية وقتا للتفكير والاستجابة، وهي تقديري ان هذا الموقف هو من قواعد اساليب الاختيار في المباريات السياسية.

● يدعو الحديث السابق الى ملاحظة ان السياسة الاثيوبية من حيث المبدأ مازالت لم تتغير تجاه اتفاقية السد العالي عام ١٩٥٩. فلقد احتجت اثيوبيا وقتذاك على عقدها بين طرفين اثنين، وأعلنت انه يجب الاتفاق بين ثلاثة أطراف وتخصيص حصص المياه للأطراف المصرية والسودانية والاثيوبية، وقد استمر هذا الموقف السياسي طوال العهد الامبراطوري والعهد الماركسي في اثيوبيا، وحديث رئيس الوزراء يقول بهذا الرأي الاثيوبي، ولكن الملاحظة هي أن الخطاب السياسي فيه جديد واضح في صياغة الحديث بشأن هذه النقطة، لانه يقول ان اثيوبيا كانت جزءا من المشكلة في اطار العلاقات بين البلدين (مصر واثيوبيا) ولم تكن المشكلة كلها، وأن ما تطلبه اثيوبيا الان ليس هو تعديل الاتفاقية، وانما تطلب بداية جديدة لكل القضية، وهذا القول- في تقديري- يسقط أو يغفل الموقف الاثيوبي السابق الذي كان يطلب إلغاء او تعديل اتفاقية ١٩٥٩ كشرط لبدء التفاوض السياسي حول مياه النيل، اما القول بطلب بداية جديدة لكل القضية، فهو يعني نقطة بدء وتصورات قد نتفق أو قد نختلف معها، وسوف نرى فيما يلي تطورات رئيس الوزراء بشأنها، ولكن الحديث في هذا المقام يعطي اشارة فيها جديد عما سبق في اطار السياسة الاثيوبية تجاه العلاقات المائية مع مصر.

● يسهب حديث رئيس الوزراء في



شرح وتحديد أبعاد تصوراته ببداية جيدة، فيقول ان حكومته هي اول حكومة اثيوبية تعترف بان مياه النيل ليست ممتلكات خاصة لاثيوبيا، وهي ايضا ليست ممتلكات مصرية أو سودانية.. الخ، لأنها ثروة مشتركة لدول منطقة نهرالنيل، وان ما تحتاج اليه اثيوبيا هو التعامل مع حوض النيل كمنطقة واحدة وثروة طبيعية حدة، وأنه يجب التعاطى مع قضية المياه ن منظور دول الحوض مجتمعة فى إطار ستخدام كل الوسائل المتنوعة للإستفادة قصوى من مياهه المتاحة فى كل المنطقة، ويرى رئيس الوزراء وجود مجال يتسع لحل يكسب فيه الجميع ويرضي كل الأطراف مع وجود امكانية للتوصل الى صيغة لا يكون فيها أى طرف من الاطراف خاسرا، وأن يتم توزيع مياه النيل على شكل حصص توفر الحد الاقصى للاستفادة لكل دول النهر، وهذا القول ينبنى على قاعدة التعامل مع مياه النيل كقضية استراتيجية وليست كقضية تقنية أو فنية، كما حدث فى الماضى.

● وفى تقديرى ان السياسة الاثيوبية تعلن رسميا ابتعادها وتخليها عن المفاهيم والنظريات القانونية القديمة التى طالما ترددت في إعلاناتها من قبل بشأن السيادة المطلقة أو الملكية المطلقة أو الانتفاع المنفرد.. الخ، وانها الان تلتزم بمفاهيم ونظريات السيادة المقيدة والانتفاع المشترك الذى تنظمه مبادىء العدل والانصاف فى إطار اتفاق جماعى أو تنظيم جماعي لتنمية لستعمالات مياه النيل، ويتزامن هذا التفكير الجديد مع ما تمثله القواعد القانونية الواردة فى اتفاقية وقانون المجارى المائية الدولية للاغراض غير الملاحية التي اقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة فى مايو ١٩٩٧، كما انه يتوافق مع المبادىء والقواعد العامة التى سجلتها السياسة المصرية فى مقترحها المعروض منذ مدة سابقة على جميع دول النهر بشأن انشاء هيئة عامة أو منظمة جماعية تضم دول النهر، وتتولى حماية وتنمية وتنظيم استعمالات مياه النيل. ويقتضى المقام الإشارة الى ان مصر وأثيوبيا ودولا أخرى قد أعلنت تحفظها على الاتفاقية الدولية عند التصويت عليها فى اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة، وان كينيا والسودان هما الدولتان اللتان وافقتا على هذه الاتفاقية، بينما رفضتها بوروندى مجاملة للسياسة الفرنسية، وتغيبت دول مشاطئة أخرى عن جلسة التصويت.

● ان حديث رئيس الوزراء يمكن ان ينظر اليه مرة ثانية من مدخل حديثه عن السدود الاثيوبية التى يجرى انشاؤها أو المزمع تشييدها، اذ يقول ان مشروعات السدود هى جزء من البرامج الداخلية لنظام الحكم الديموقراطى الحالى فى اثيوبيا، واكثر من مرة يؤكد فى الحديث على أن بناء هذه السدود هو ضمن البرامج الداخلية لحكومته لأسباب خاصة باثيوبيا مثل التصحر والجوع وتوليد الطاقة الكهرومائية، الا أنه يقرر فى وضوح وفى حديث مباشر الى السياسة المصرية أن عمليات إنشاء السدود لا تعنى انها غير مرتبطة بالعلاقات مع مصر، وان اثيوبيا تدرك معنى هذا بالنسبة لمصر، ولذلك أدارت اثيوبيا برامجها بعناية، وحتى لو كان فى استطاعة اثيوبيا تنفيذ مشاريعها في المستقبل، فأنها سوف تفعل هذا بأسلوب الحصص من خلال اتفاق شامل مع كل الدول المشاطئة للحوض، وعند الحديث عن هذه النقطة يقول رئيس الوزراء انه يريد توجيه رسالة فى هذا الشأن.

● فى تقديرى ان الكلام واضح والرسالة مكتوبة بدقة بالغة، ولكن يظل المستوى النظرى للحديث هو المعروض على التفكير والنقاش، وأن الأسلوب الأمثل والافعل لاختيار مدى التطابق بين المعلن والنوايا هو الحوار، المفاوضات بالمعنى السياسى بين الأطراف المعنية، لانه من المحتمل أن تتنوع التفسيرات والرؤى حول الصياغات والكلمات ووجهات النظر، كما تشير الى ان حديث رئيس الوزراء يطلب رؤية استراتيجية سياسية، وليست رؤية تقنية من جانب المتخصصين والخبراء الفنيين، ومن هنا يكون المدخل هو دور الأجهزة الدبلوماسية وقيادات الدول المشاطئة للنهر لاختيار معنى ومدى الاشارات الجديدة فى حديث رئيس الوزراء، لأن الجديد يمكن أن يولد وينمو فى مناخ الاستجابة من الأطراف الأخرى عامة والسياسة المصرية خاصة، والاستجابة في التقدير السياسى هى خطوات محسوبة وتدريجية للأمام بهدف دفع المواقف على الجانبين الى حالة إنضاج وتراكم نوعى يفتح المسارات والتطور فى العلاقات المائية المتبادلة بين مصر واثيوبيا، ثم يمتد الانفتاح والتفاعل الى باقى دول حوض النيل فى اطار جماعي، وهذا الراى ليس بعيدا عن الرأى الذى توصل اليه وزراء الموارد المائية فى دول الحوض العشر الذين اجتمعوا فى تنزانيا فى شهر مارس ١٩٩٨ واتفقوا على مناشدة رؤساء دولهم الاجتماع فى مؤتمر قمة فى العام القادم للتحدث اوالتفاهم حول استراتيجية وآلية تعاون جديدة بين دول حوض النيل.



المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٦ / ٤ / ١٩٩٨

عندما تصبح الأولوية للمياه!..

محمد سيد أحمد

يصفون كوكب الارض بالكوكب الازرق.. لأن أغلب سطحه تغطيه بحار ومحيطات.. بيد أن الجنس البشرى عاش وترعرع فوق سطح أرض صلبة، لا داخل اعماق البحار والمحيطات - على الأقل حتى الآن!.. ولذلك جاز لنا أن نقول ان جزءا ضئيلا للغاية من المياه التى تغطى سطح كوكبنا (بالذات فى صورة امطار وأنهار وبحيرات) هى التى تنهض بالدور الرئيسى فى ضمان بقاء الجنس البشرى على قيد الحياة.

وطوال الدهور التى كانت المياه العذبة فيها وفيرة، كانت «الأرض» هى التى اعتبرت - فى نظر البشر - المرجع والمحك.. وظلت المجتمعات البشرية وثيقة الارتباط بالأرض التى نشأت فوقها.. وتحددت الدول بمقتضى رقعة أرض محددة، أخذت تباشر داخلها صلاحياتها السيادية.. واعتبرت ذودها عن سيادتها على الأرض اقصى ما تحرص عليه..

ولكن مع زيادة المياه العذبة ندرة، أخذت الأولويات تتغير.. واصبحت «الجغرافية السياسية للمياه» بصدد أن تكتسب أولوية على «الجغرافية السياسية للأرض».. وها هى شواهد عن اكتساب احواض الأنهار الكبيرة - التى تخترق أكثر من دولة - أسبقية على كيـــان «الدولة» ذات الأرض المحـــددة.. معنى ذلك أن سيـــادة الدولة، بما لها من اصول وأعراف وتقاليد عريقة، بصدد أن تتعرض لمزيد من التـــآكل.. وان أحـــواض الأنهار التى تمتد لأكثر من دولة - شأن النيل والفرات ونهر الأردن على سبيل المثال - بسبيلها ان تكتسب اهمـــية متـــعاظمة فى تقرير السياسات، ورسم الاستراتيجيات.. وربما يجد هذا التحول تعبيره الأوضح فيـــما بات يؤذن عن خطر نشوب «حروب مياه».. وفى مقدمة المناطق المرشـــحة لاندلاع هذه الحروب، الشرق الأوسط..

وهذه بالطبع مسائل ذات اهمية بالغة لمصر.. فمع زيادة الطلب على مـــياه النيل من قـــبل بعض الدول المطلة عليـــه، لا مـــفر من تسوية أســـباب الاحـــتكاك والنزاع الوارد حدوثها على نحو أو أخر.. ومن هنا أهمية الالتفات الى خطر ان تتدخل أطراف خارجية فى هذه النزاعات.. كمحاولات الصيد فى الماء العكر من قـــبل اســـرائيل لدى اثيـــوبيـــا، او اريتريا أو غيرهما من الدول فى قلب افريقيا عند منابع النيل.. وذلك بامل ان تنشىء لنفسها مركز قوة فى تقرير كيفية توزيع مياه النهر.. وقـــد نبـــه المؤتمر حـــول «المـــياه والتنميـــة المستدامة» الذى عقد بباريس فى منتصف الشهر الماضى الى ضرورة تطوير التشريع الخاص بالنزاعات التى قد تندلع بين دول تنتمى الى حـــوض النهـــر الواحـــد لزيادة خطورة هذه النزاعـــات مع تعرض المياه للشح..

بنفس المنطق، لا مفر من مناهضة ان تكون دول من خارج حـــوض نهر معين أطرافا فى نزاعات لا تخص الا الدول التى تطل عليـــه.. ومن هذا المنطلق، يتـــعين على اسرائيل الا تتدخل فى شئون نهر النيل.. كما ينبغى أن تظل المشاكل التى يطرحها نهر الفرات، مثـــلا، مقصورة على تركـــيا وسوريا والعراق على وجه التحديد.. والمشاكل الناجمة عن نهر الأردن مقصورة على الأردن ولبنان وسوريا وفلسطين واسرائيل بعيدا عن أى طرف سواها.. ولا ينبغى أن تكون النزاعات التقليدية - كالنزاع العربى الاسرائيلى مثـــلا - مـــبررا للتدخل فى مشاكل لا تمت الى هذا النزاع بصلة، وتشغل اهل المنطقة لتعلقها بمسائل المياه فيها فقط. اذ علينا أن ندرك ان تعـــاظم شـــان الصراعات حول المـــياه بصدد ان يكسب الصراعات التقليدية حول الأرض مـــلامح جـــديدة وارد أن تختلف كثيرا عن ملامحها السابقة. وهذه ظاهرة جديرة بشد انتباهنا قبل فوات الأوان، تداركا لما قد يترتب على ذلك من آثار سلبية..

إن منطقة الشرق الأوسط وارد ان تصبح - بسبب شح المياه - «قنبلة موقوته».. إنها اكثر مناطق العالم عرضه للا شتعال فى هذا الصدد. والشواهد على ذلك كثيرة.. ان كل ما بها من مياه جوفية بصدد ان تنضب تماما، لأول مرة منذ عصور سحيقة.. واسرائيل مضخة لهذه المياه فى كل الأراضى التى تحيط بها، ومستهلكها الأول.. وحسبنا أن نشير الى ان مائة الف مستوطن يهـــودى فى الضـــفـــة والقطاع يستهلكون مقدارا من المياه يكاد يســـاوى اســـتـــهـــلاك مليـــون فلسطينى!.. ثم ليس مصـــادفة



اصرار اسرائيل على عدم اعادة أراضي الضفة الغربية والجولان، خلافا لما فعلته بصدد اعادة سيناء لمصر.. فإن أراضي الضفة والجولان، خلافا لسيناء، تختزن منابع مياه تعتبرها اسرائيل اساسية لاستهلاكها!..

والواقع أن توفير مصادر مياه عذبة معركة تسابقت في خوضها مصر واسرائيل حتى قبل أن تبلغ المواجهات العسكرية بينهما ذروتها في ١٩٦٧.. وجدير بنا رصد حقيقة أن اسرائيل قد حرصت على بناء محطة لرفع المياه من بحيرة طبرية مسافة ٢٥ مترا لري مناطق واسعة من اراضيها، في نفس العام - عام ١٩٦٤ - الذي احتفلت فيه مصر بتحويل مجرى النيل واقامة السد العالي.. والمعركة من أجل المياه متواصلة حتى اليوم، بل وربما تزداد احتداما..

قد يقال أن تركيا كفيلة بمد المنطقة بمياه وفيرة.. وقد ينسب اليها انها قد عرضت ، عام ١٩٨٦، تحويل مجرى نهرين داخل حدودها، تستمدان مياههما من ثلوج الاناضول، ويصبانها في البحر الأبيض مباشرة.. لاقامة شبكة قنوات لمد مياه النهرين الى السعودية والامارات العربية،عبر سوريا والعراق والأردن، بمقتضى مشروع قدر ثمنه بعشرين مليار دولار. ولكن هل يتوقع لدول خليجية عربية أن تعتمد على دولة تقيم علاقات «استراتيجية» مع اسرائيل، كمصدر رئيسي لمياهها؟!

ومع ذلك ، فليس كل شيء سلبيا بالضرورة نتيجة شح المياه.. ذلك انها آفة خليقة بتنبيه المجتمعات البشرية الى ضرورة التحرك سريعا والعمل معا للتغلب على كثير من صراعاتها التقليدية، درءا لأخطار محدقة تتهددها في صميم حياتها.. ذلك اننا بصدد تهديد من شأنه النيل من صميم قدرة المجتمعات البشرية على مواصلة مسيرتها، مع بروز تناقضات بين الجنس البشري من جانب والبيئة المحيطة به من جانب آخر وكأنها قد اكتسبت هذه التناقضات اسبقية على تناقضات بين قطاعات مختلفة من الجنس البشري ذاته!.. إن بليونا ونصف بليون نسمة يعانون الآن من نقص في المياه العذبة.. ومن المنتظر ان يرتفع عددهم بمقدار نصف بليون نسمة قبل منتصف القرن القادم!.. وليس بوسع أحد تصور ما قد يحدث بعد ذلك!..

وقد عقد في شهر ديسمبر الماضي في مدينة كيوتو باليابان مؤتمر دولي لمناقشة عدد من المسائل الحرجة الخاصة بالبيئة، منها الظاهرة المعروفة بأثر التدفئة GREEN HOUSE EPFECT والمتعلقة بمدى تأثير انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون في تدفئة الغلاف الجوي.. وقد أكد بعض العلماء أن النباتات، عندما تتجاوز نسبة هذا الغاز في الجو حدا معينا، تميل الى سد الثقوب الصغيرة التي تستخدمها لامتصاص الغاز وافراز ما تختزنه من مياه في المقابل.. الأمر الذي يحد من قدرة النباتات على الرشح، واحتفاظها بمياهها بدلا من تعريضها للتبخر!.. وهكذا تتضح أن ظواهر تبدو وكأنها تسهم بدور في زيادة تبخير المياه، انما تنهض في الحقيقة بالدور العكسي!.. وهذا كله يشير الى مدى تعقيد الظواهر الطبيعية وصعوبة اصدار أحكام دقيقة إستنادا الى عموميات، ودون إمعان النظر في التفاصيل.

وليس من شك في أن التكنولوجيا العصرية قد أسهمت بدور مرموق في الارتقاء بالجنس البشري وبلوغه مستويات لم يبلغها من قبل.. غير أن الانسان يتعذر عليه التنبؤ سلفا بكل آثار أي انجاز تكنولوجي كبير.. فإن هناك الآثار الايجابية التي يجري تقريرها سلفا عند الاقدام على تصميم المشروعات التكنولوجية.. ثم إن هناك أيضا آثارا لا يمكن التكهن بها سلفا، وقد تكون سلبية تماما.. والجدير بالملاحظة في هذا الصدد أن الآثار الايجابية كفيلة بتحقيق تحسن في اسلوب معيشة الناس.. وهذا التحسن هو دائما «نسبي».. ولكن ماذا عندما تكون الغلبة للآثار السلبية التي لم تكن في الحسبان، ولم يكن من الممكن التنبؤ بها سلفا؟..

وارد أن تسيء هذه الآثار السلبية الى حياة البشر اساءة بالغة.. ذلك أننا قد أصبحنا بفضل «رقي» التكنولوجيا العصرية «نتلاعب» مع الطبيعة على نحو لم يسبق له مثيل.. وبات بوسعنا الحاق أضرار جسيمة بالطبيعة لجهلنا بمضاعفات شتى لمثل هذا «التلاعب» وعلى نحو لم يسبق له مثيل هو الآخر.. ووارد أن نعرض الجنس البشري للهلاك.. هنا لا تكون الخسارة «نسبية»، وإنما تكون «مطلقة».. ذلك أن الهلاك (خلافا لتحسين مستوى المعيشة) لا رجوع عنه، ولا تصحيح له!.. فهل بوسعنا تحمل هذه الآثار المدمرة؟.. وهل من سبيل لتجنبها كلية في ظل «الفعالية» الجبارة للتكنولوجية العصرية؟..

ذلك انه طالما سلمنا بأن تعريض البشرية للهلاك الشامل احتمال وارد، حتى لو كان الاحتمال ضئيلا للغاية.. فإننا في الوقت ذاته نسلم بأن لا مفر من حدوث هذا الهلاك ذات يوم، وإن ما لا نعلمه هو «متى» يحدث.. هل يكون في مستقبل قريب، منظور، ذي أثر في حياتنا؟.. أم يكون في مستقبل بعيد، لدرجة ان يصبح في عداد الحدث الذي لا يمسنا ولا يهمنا.. ويصبح في نظرنا وكأنما لن يحدث؟!..

وهذه قضايا لم يعد من الممكن النظر اليها على انها مجرد تخيلات فارغة.. بل اصبحت حقائق صلبة تتهددنا بشكل مباشر.. إنها أمور لم تعد تملك البشرية «ترف» تركها للعشوائية، او كي تحسم بطريق العنف.. مع قدوم عصر يؤذن بصور شتى من الندرة والحاجة.. وتعاظم فيه خطر الانفلات..



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : / / ١٩٩٨



النيل.. قبل أن يفوت الأوان

أفزعني تقرير دولي عن دول العالم التي تعاني من أزمة مياه وسبب فزعي هو أن مصر لحدي هذه الدول.. وأن التقرير يتوقع أن يكون صراع الأعوام القادمة دفاعا عن قطرة ماء. أرجع التقرير أسباب معاناة الدول الي عدة عوامل منها سوء التخطيط. وجلست افكر.. كل هذه البحيرات والشواطيء ومعها نهر النيل ولم نصل حتي اليوم الي استغلالها بالشكل الصحيح. ثم نعلن عن اقامة مشروع «توشكي»!! هل يعلم الخبراء في مصر أن دول افريقيا ايضا بحاجة الي المياه، وانها بدأت فعليا اعداد الدراسات لاستغلال مصادر الماء بها. ما هي الحلول التي اعددناها لمواجهة تلك الأزمة أو ليكون التعبير ادق الكارثة؟!

والخريطة التي قدمها التقرير طبعا اظهرت الدول التي لن تعاني من المشاكل.. ومعظمها دول غربية. وهذا معناه ان الاستثمار سيكون اكثر استقرارا في تلك الدول. فعندما تتحول المياه الي ازمة تنضم الي العوامل المؤثرة على أي اقتصاد.. هذه العوامل هي المحرك الرئيسي لرؤوس الأموال في العالم. ونهر النيل العظيم الذي يعطي مصر الحياة منذ قديم الأزل يعاني ايها السادة.. ومعاناته لا تحل بهدم مبني أو عشرة أقيمت علي ضفافه.. فلقد حولنا النهر الي مصب لمخلفات المصانع. منعنا عنه تدفق الماء ثم توسعنا في اقامة القنوات والترع، بلا متابعة فتحولت الي برك طينية في العديد من الاماكن.

الاهتمام بنهر النيل لم يعد اهتماما بالبيئة.. لقد اصبح مهمة قومية للحفاظ على مقومات الحياة. يجب ان نستعد لما هو ات وان ندرس تماما كيفية استغلال المصادر وحماية الفائض وطرق التوسع. التقرير الدولى يحذر من ان أي صراع ستشهده مناطق نقص المياه في العالم سيكون بسبب قطرة الماء.. فاذا كانت كل الدول العربية ـ بلا استثناء ـ مذكورة.. فنحن العرب امام لزمة قادمة تجعل لزمات السياسة تبدو رفاهية. صدقوني لن نستطيع ان نشرب البترول ولا ان نصدره مقابل الماء.. ولكننا نستطيع ان نستعد للازمة وان ندرس طرق الحماية.. لانفسنا وللأجيال القادمة.. قبل ان يفوت الأوان.

محمد مصطفى شردى



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٩ / ٤ / ١٩٩٨

وزراء المياه فى حوض نهر النيل

إعداد رؤية مستقبلية لتنمية موارد دول الحوض

كتب ـ أحمد نصر الدين:

تعقد اللجنة الفنية لمؤتمر وزراء المياه بحوض النيل اول اجتماع لها اوائل مايو القادم فى دار السلام بتنزانيا وتشارك فيه مصر بعضوين حيث تناقش اللجنة توصيات الوزراء عقب اجتماعهم فى مارس الماضى خاصة ما يتعلق باعداد الرؤية المستقبلية لتنمية الموارد المائية لصالح جميع دول الحوض.

اعلن ذلك الدكتور محمود ابو زيد وزير الاشغال العامة والموارد المائية وقال انه من المنتظر ان تقدم كل دولة تصورها لاولويات المشروعات وان توصيات الاجتماع سترفع للآلية الجديدة لدول الحوض يشرف عليها المجلس الاعلى لوزراء المياه. واكد الوزير سعى مصر مع جميع دول الحوض من اجل تعظيم الفوائد وحسن الاستفادة من ادارة الموارد المائية لنهر النيل وقال ان ما يتردد عن موقف اثيوبى معارض لاستخدامات مصر والسودان الحالية لمياه النيل ما هو الا محاولة للوقيعة بين الاشقاء الثلاثة الذين يعملون متكاتفين على تعظيم موارد النيل بصفة عامة، مشيرا الى ان وزراء المياه بدول الحوض يجتمعون بالقاهرة فى سبتمبر القادم بناء على دعوة مصر. وقال انه لا توجد اى خلافات بين دول حوض النيل وان ما يثار للوقيعة بين مصر واثيوبيا بين الحين والآخر ما هو الا نتيجة لتفهم كلتا الدولتين الصديقتين لوجهة نظر الاخرى ويدلل على ذلك بما جاء بالنظرة الجديدة للنظام الاثيوبى الحالى من تفهم لوجهتى نظر دول المصب مصر والسودان حول ضرورة احترام الحقوق التاريخية المكتسبة والشرعية لكل منهما مشيرا الى احترام اثيوبيا لهذه الحقوق، وانضمامها بعضوية عامله غير مراقبة بالآلية الجديدة .



محاولات مصرية لاحتواء الخلاف مع إثيوبيا حول مياه النيل

تشهد المرحلة الراهنة اتصالات مصرية-اثيوبية مكثفة لتطويق الخلافات بين البلدين حول استغلال مياه النيل.. وتبحث هذه الاتصالات الترتيب لعقد اجتماع اللجنة العليا المصرية - الاثيوبية برئاسة وزيرى خارجية البلدين. وكان الرئيس الاثيوبى مليس زيناوى قد اعلن عن رفضه الصريح لاتفاقية عام ١٩٥٩بين مصر والسودان وأشار الى الإستعدادات لانشاء سدود على نهر النيل، الامر الذى سيؤثر فى نصيب مصر من مياه النيل..

وعلمت «الاسبوع» أن مصر قد طلبت من اثيوبيا العمل على حل الخلافات بين البلدين حول استغلال مياه النيل بالطرق الدبلوماسية، وبعيدا عن التصريحات الاعلامية، مشيرة إلى أن تصعيد الخلاف سوف يؤدى الى تعكير صفو العلاقات بين البلدين.. إلى ذلك تفيد المعلومات بأن هناك نشاطا اسرائيليا ملحوظا فى اثيوبيا، خاصة فى مجالات الزراعة ومياه الرى واقامة السدود والمنشآت الصناعية، حيث أعدت اسرائيل بهذا الشأن دراسة جدوى عن حاجة اثيوبيا من المياه لمدة ١٠ سنوات قادمة، وقد تكلفت تلك الدراسة ١٩ مليون دولار، بهدف التأثير فى حصة مصر من مياه النيل.

عمرو موسى



المصدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : [illegible]/ ٤/ ١٩٩٨





النيل واتفاقية الأنهار الدولية (١)



سياسة



د. عبد الملك عودة

● نظم مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة ولجنة العلوم السياسية بالمجلس الأعلى للثقافة أمسية ثقافية حول اتفاقية قانون استخدام المجارى المائية الدولية فى الأغراض غير الملاحية التى أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة فى مايو ١٩٩٧، وتحدث فيها أ.د. سمعان بطرس فرج الله وأ.د. صلاح الدين عامر، وقد عرضت فى حديثى نظرة سياسية تطبيقية للاتفاقية على موضوعات نهر النيل، مع ملاحظات حول السياسة المائية المصرية فى إطار العلاقات المتبادلة مع الدول المشاطئة للنهر، وذلك على النحو التالى:

● أن نهر النيل مازال النهر الإفريقى الكبير الذى لاتنظم استعمالات مياهه اتفاقية جماعية عامة، بينما أنهار إفريقية أخرى سبقت فى ترتيب وضعها التنظيمى والقانونى المائى بشكل جماعى مثل أنهار السنغال والنيجر والزمبيزى. وقد تم إقرار الاتفاقية وقانون الأنهار الدولية فى الوقت الذى تتزايد فيه المطالب المائية من جانب جميع دول النهر لأسباب تتعلق بمشروعات التنمية الزراعية فى كل منها، أو لأسباب تتعلق بتوليد الطاقة الكهرومائية. وفى هذا الإطار تمثل المبادئ الواردة فى الاتفاقية المرجعية الأساسية فى ميدان القواعد المنظمة للعلاقات المائية المتبادلة بين الدول المشاطئة للنهر، كما أن الاتفاقية تشمل مبادئ الانتفاع الأمثل والمستدام والعدل والإنصاف وعدم الإضرار بالغير، ومن جانب آخر تشمل الاتفاقية قواعد وأساليب التفاوض حول موضوعات المياه وتقرر مبادئ التحكيم والتقاضى أمام محكمة العدل الدولية.

● وفى تقديرى تزداد أهمية هذا الحديث نظرا لأنه تجرى حاليا عمليات وإجراءات إنشاء حقائق على الأرض وعلى النهر فى الدول الأخرى المشاطئة والواقعة جغرافيا إلى الجنوب من الحدود المصرية، وهذه الإنشاءات تتم بإرادات منفردة من جانب كل دولة فى داخل إقليمها وبمعونات مالية وفنية من المؤسسات المالية والنقدية العالمية والاتحاد الأوروبى والصين والولايات المتحدة، وهذا القول يشير إلى مايجرى حاليا فى السودان وإثيوبيا وأوغندا وتنزانيا فى حوض نهر كاجيرا، ويبعث على القلق عندى ان استمرار إنشاء السدود للتخزين السنوى وتوليد الطاقة



المصدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠/٤/١٩٩٨

الكهرومائية سوف يؤدى إلى تراكم واقع جديد له معناه وقيمته عندما يأتى وقت التفاوض الجماعى بين دول النهر، إذ سوف تطلب هذه الدول اعتبار أن ماحدث من إنشاءات يرتب لها حقوقا مكتسبة ترتبط بما جرى تنفيذه فى ميدان الرى الدائم واستصلاح الأراضى القابلة للزراعة وتوليد الطاقة واستخدامات الحياة الاجتماعية والتطور الصناعى، وأن هذه الدول سوف تطلب الإقرار بحقوقها المكتسبة قبل الاتفاق أو الموافقة على إنشاء المشروعات الكبرى للتخزين القرنى وهو الأسلوب الأمثل لتنمية إيرادات النهر، كما أن هذه الدول تعرف أن إنشاء مشروعات التخزين القرنى هو المطلب الأول للسياسة المائية المصرية بعد أن أتمت إنشاء آخر مشروعاتها الكبرى فى داخل الحدود والتراب الوطنى المصرى، وأعنى بذلك السد العالى.

● ومن ناحية أخرى نجد أن الأمم المتحدة قد احتفلت باليوم العالمى للمياه فى ٢٢ مارس ١٩٩٨ تحت شعار المياه الجوفية والموارد الطبيعية غير المنظورة، وأصدرت فروع ومنظمات الأمم المتحدة تقارير تتناول الأوضاع الإفريقية مثل اللجنة الاقتصادية لإفريقيا وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، أما منظمة الفاو فقد أصدرت تقريرا بعنوان الزراعة المروية هى السبيل لتحقيق الأمن الغذائى فى إفريقيا. وفى تقديرى أن الحديث عن الأمن الغذائى والتنمية الزراعية هو فى جوهره حديث عن الأمن المائى، وأن الحديث عن الأمن المائى هو إشارة إلى مشروعات الرى الدائم وإنشاء السدود والمطالبات المتزايدة من حصص ماء النهر، وفى السنوات الأخيرة صار الحديث عن الأمنين المائى والغذائى يأتى فى سياق الأمن القومى للدول المشاطئة للنهر من مناطق المنابع إلى المصب. واستطرادا نقول إن الحديث عن المياه الجوفية التى اهتمت بها الأمم المتحدة هذا العام له صلة بما ورد فى الاتفاقية الدولية، فهى قد استعملت مصطلح المجرى المائى الدولى بدلا من مصطلح حوض النهر، وعرفت مصطلح المجرى المائى بانه شبكة المياه السطحية والمياه الجوفية التى تشكل بحكم علاقاتها الطبيعية ببعضها البعض كلا واحدا، والمتخصصون فى الجغرافيا والقانون الدولى يتحدثون عن المياه الجوفية المقصودة فى هذه الحالة بانها المياه العميقة أو المحصورة، والمعنى هنا ليس مجرد وجود أو توافر المياه الجوفية فقط إنما يعنى ماورد بالمصطلح فى الاتفاقية من وجود العلاقة الطبيعية التى تربط بينها وبين شبكة المياه السطحية ببعضها البعض كلا واحدا. ومن الناحية التطبيقية أرى أن الموضوع يحتاج إلى دراسات علمية موثقة من المتخصصين فى هذا المجال حول وجود هذه العلاقة أو عدم وجودها فى جميع دول النهر استعدادا ليوم التفاوض الجماعى.

● والإشارة الأخيرة فى مقدمة الحديث هى عن المنظمات الإقليمية للتكامل الاقتصادى فقد حددت الاتفاقية لها دورا على مستوى الاتفاقية الدولية ومستوى الاتفاقيات الخاصة بكل نهر، وهذا الدور له شروط ومواصفات محددة ودقيقة فى نص الاتفاقية، وأيضا يحتاج هذا الموضوع إلى دراسات تطبيقية موثقة من المتخصصين خاصة أن مثل هذه المنظمات موجودة حاليا بين دول النهر، وأن مواثيق بعضها فيه اهتمام بموضوعات التنمية الزراعية والمائية، وعلى أن تجرى متابعة لما يحتمل أن يحدث فى مواثيق هذه المنظمات الإقليمية من تعديلات فى المستقبل ■■



المصدر : الأحـــــرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٣/٤/١٩٩٨

دفن نفايات نووية إسرائيلية فى منابع النيل

وزير الرى يعلن إرسال لجنة لبحث خطورة الموقف

لا صراع مع اثيوبيا حول المياه .. ولنا الحق فى زيادة حصتنا

كتب صالح شلبى

ناقش مجلس الشعب امس قيام اسرائيل بدفن نفايات نووية قرب منابع النيل باوغندا بهدف تلويث مياه النيل لقتل الحياة فى مصر عقابا لها على رفض مد المياه الى صحراء النقب.

وكانت «الاحرار» قد فجرت هذه القضية الخطيرة منذ ايام حيث اشارت الى التقرير الذى اعدته احدى الدول الاوروبية وتسلمته الادارة الامريكية وجاء فيه أن خبراء اسرائيليين يقومون بإنشاء بعض الحفر فى مناطق حدودية باوغندا قريبة من مسار نهر النيل وانه يتم العمل تحت حراسة مشددة.



المصدر : الأحـــــرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٣/٤/١٩٩٨

اكد التقرير ان هذه الحفر تشبه الى حد كبير الحفر التى تقام لدفن النفايات النووية وقد تسربت هذه المعلومات الخطيرة خلال انعقاد المؤتمر العالمى للمياه والتنمية المتواصلة مؤخرا بباريس ونشرت احدى الصحف الفرنسية التقرير كاملا.

وقد كشف امس د. محمود ابوزيد وزير الاشغال العامة والموارد المائية امام مجلس الشعب ان الوزارة مهتمة بهذه المعلومات وانها تجرى - حاليا - دراسة دقيقة لمعرفة كافة جوانب القضية ومدى تاثر مياه النيل.

اضاف الوزير انه فى غضون الاسبوع القادم سيتم ايفاد بعثة مصرية على مستوى رفيع الى منابع النيل لكشف حقيقة مايجرى هناك مشيرا الى ان مصر مهتمة جدا باى مخاطر يمكن ان تلحق بالنيل ولذلك فانه تقوم بعثتان مصرية وسودانية بإجراء مسح شامل لبحيرة السد العالى للتاكد من صلاحية المياه وذلك باخذ عينات من المياه والطمى لتحليلها.

واكد د. محمود ابوزيد ان مصر تقوم ايضا بتحليل المياه الجوفية للتاكد من صلاحيتها وخلوها من اى اشعاعات خاصة خزانات المياه المشتركة مع دول اخرى مشيرا الى اجراء تحليل دورى للمياه الجوفية فى الخزان الرملى النوبى الذى يمتد بين كل من مصر وتشاد وليبيا والسودان.

اضاف الوزير انه يجرى ايضا متابعة الموقف فى المياه الجوفية فى سيناء للكشف عن دفن اى نفايات نووية فى صحراء النقب.

يذكر ان النائبة الاسرائيلية السابقة فى الكنيست «جيئولا كوهين» قد اعلنت بوضوح انه فى حالة استمرار الرفض المصرى لما اسمته بعدم الالتزام بتعهدات الرئيس الراحل انور السادات بمد صحراء النقب بمياه النيل فلا يوجد سبيل امام اسرائيل سوى معاقبة مصر عن طريق القيام بعمليات قذرة فى مناطق تدفق منابع النيل.

من جانب اخر نفى وزير الاشغال والموارد المائية امام المجلس تلقى مصر اية اعتراضات او انتقادات اثيوبية او اريترية ضد المشروعات القومية التى تقيمها مصر سواء مشروع توشكى او ترعة السلام..

واوضح ان الخلاف فى الراى مع اثيوبيا بشان استغلال مياه النيل لايمكن ان يصل الى حد الصراع وان هناك تعاونا بين البلدين.

واكد الدكتور ابوزيد تمسك مصر باستراتيجيتها الثابتة والقائمة على اساس عدم المساس بحقها فى مياه النيل وحصتها المقررة.. وفى الحصول على المزيد من المياه والايمان باحقية كل دولة من دول حوض النيل فى استخدام حصتها بشرط عدم المساس بحصة مصر.

اعلن وزير الاشغال ان اثيوبيا لن تتقدم بطلبات رسمية لدول حوض النيل بانشاء سدود او خزانات موضحا ان غالبية مشروعاتها يتعذر تنفيذها نظرا لطبيعة اراضيها الوعرة كما انه لاتوجد رسوم او دراسات معدة لمثل هذه المشروعات باهظة التكاليف والتى قدرت منذ عامين باكثر من ٤ مليارات دولار.



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٦ / ٤ / ١٩٩٨

نائب وفدي يحذر من دفن نفايات نووية بالقرب من منابع النيل

أثار النائب الوفدى الدكتور ايمن نور فى بيان عاجل ألقاه امس بمجلس الشعب، قضية دفن نفايات نووية فى حفر على مناطق حدودية بالقرب من اوغندا ومنابع النيل. وقال «ان صحيفة فرنسية نشرت تقريرا من بروكسل يتحدث عن وجود هذه الحفر، وان عواصم اوروبية رفعت تقريرا خطيرا بهذا الشأن الى الحكومة الامريكية، حيث يتضمن ان مجموعة من الاوروبيين الذين يعملون فى المس، لاحظوا وجود هذه الحفر من خلال طائرة هليكوبتر، وارسلوا الصور لحكوماتهم التى قالت انه فى الغالب تستغل هذه الحفر لدفن النفايات النووية. وقال النائب الوفدى «ان هذه الفضيحة فى منتهى الخطورة والاهمية حيث تهدد منابع النيل والمياه الجوفية ايضا». واوضح ان الحكومة الاوغندية احتجت لدى الدول الاوروبية التى كشفت ذلك، ولم نسمع من مصر شيئا، ونحن ندق ناقوس الخطر من تحت قبة مجلس الشعب ليعلم الجميع ان شعب مصر مستهدف جدا ويجب التعامل بحزم وحسم تجاه مثل هذه القضايا حتى يطمئن الرأى العام». واشار الى الثقة التامة فى وطنية كل الجهات المصرية. واضاف ان حساسية الموضوع قد لا تسمح لوزير الاشغال والموارد المائية ان يقول كل ما لديه.

ورد الدكتور محمود ابو زيد وزير الاشغال مؤكدا سفر بعثة دوريا الى مياه بحيرة السد لسحب عينات من المياه والطمى لتحليلها بدقة، واكد انه طبقا لآخر التقارير لا يوجد اى اثر لمواد مشعة ونووية. وقال «ان مياه النيل مرصودة باستمرار للتعرف بصفة دائمة على نسبة نقاء الماء وعدم تلوثها بأى شىء».

كما اكد قيام وزارة الاشغال دوريا بتحليل عينات من المياه الجوفية للتعرف على حالتها والاطمئنان على سلامتها، قال: «انه لا يوجد حتى الآن ما يشوبها».

واعرب الوزير عن ثقته فى ان ما نشرته الصحيفة الفرنسية سوف يكون محل دراسة واهتمام بالغ من اجهزة الدولة.



المصدر : الأهــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ..... / ٤ / ١٩٩٨

وزير الموارد المائية فى مجلس الشعب:

المشروعات فى افريقيا لن تؤثر على حصة مصر من المياه

مناقشات جماهيرية وسياسية موسعة جرت فى جلسة مجلس الشعب أمس التى عقدها برئاسة الدكتور أحمد فتحى سرور، حذرت المعارضة من بعض المخاطر التى تحيط بمياه النيل والمؤامرات التى تستهدف منها بعض الدول المتقدمة الوقيعة بين البلدان الافريقية وإحداث صراعات فيما بينها حول مياه النيل.. وأعلن المهندس محمود أبوزيد وزير الموارد المائية أن المشروعات التى تقام فى افريقيا لن تؤثر على حصة مصر من المياه، وأن نهر النيل به طاقات كبيرة لم تستغل بعد.

كما اعلن المهندس محمد إبراهيم سليمان وزير الإسكان أن مساكن الشباب تطرح باسعار تمثل نصف التكلفة الفعلية وان هذه المساكن جميعها سوف يتم تسليمها للحاجزين قبل نهاية عام ٩٩.

فى بداية الجلسة القى النائب صلاح الطاروطي رئيس لجنة الثقافة بالمجلس بيانا عاجلا أمام المجلس موجها لوزير الموارد المائية حول نقص المياه اللازمة لزراعة الأرز بمركز فاقوس بمحافظة الشرقية.

وقال الطاروطي: ان الأراضى فى تلك المنطقة لاتصلح إلا لزراعة الأرز، وكذلك فإن المواطنين هناك يعتمدون على هذا المحصول فى دخولهم وفى معيشتهم.

وقد أجاب وزير الموارد المائية على هذا البيان وقال: ان السياسة المائية حتى عام ٢٠١٧ متضمنة توفير الموارد المائية لمعظم اراضى الدولة، سواء كانت للزراعات التقليدية او لاستصلاح الأراضى الجديدة.

وقال الوزير ان هناك زيادة فى الأراضي المخصصة لزراعة الأرز.

كما القى النائب البدرى فرغلى ممثل حزب التجمع بيانا عاجلا حول حصة مصر من المياه فقال: تطالعنا التصريحات التى ترد على السنة بعض مسئولى الدول المطلة على منابع النيل ان مصر تحصل على حصة أكبر مما هو متفق عليه وفقا لمعاهدة مياه النيل. وقد وضح تخوفهم من المشروعات القومية التى تقيمها مصر هذه الأيام.. وقد صاحب هذا ايضا قيام اثيوبيا بانشاء عدد من السدود للإضرار بحصة مصر.

وقد اجاب وزير الموارد المائية ايضا على هذا البيان فقال: ان اتفاقية تم توقيعها عام ٥٩ لتحديد حصص المياه، كذلك هناك اتفاقيات اخرى متعلقة بمياه النيل، وان هذه الاتفاقيات تتفق مع النصوص الواردة بالقانون الدولى فى ضرورة إخطار الدول المتشاطئة على حوض النهر بالدول الأخرى بما يتم من مشروعات.

وحول المشروعات المقامة فى اوغندا أكد وزير الموارد المائية ان المشروعات التى تقام فى اوغندا تهدف إلى توليد الطاقة الكهربية ولكن هذه المشروعات لن تؤثر على حصة مصر المائية.. وعن مشروعات كينيا وتنزانيا فإن المشروعات المقامة هناك لن تؤثر باى شكل من الأشكال على حصة مصر المائية ايضا.

وقال ان المشروعات التى تتم فى اثيوبيا مشروعات متعثرة، نظرا لاحتياجها لتمويل كبير، بالاضافة إلى ان هناك مياها فائضة فى الهضبة الاثيوبية يمكن أن تغطى احتياجات اثيوبيا.

وقال ان هناك علاقات طيبة بين مصر وبين كل دول حوض النهر يمكن من خلالها العمل على تحقيق اقصى استفادة من مياه النهر، خاصة وان لمصر حقا فى الحصول على حصة اضافية من مياه النهر فى ظل إيمان مصر باحقية كل دولة من دول الحوض للاستفادة بحصتها المقررة.

كما اشار إلى التعاون الكامل بين وزارة الرى ووزارة الخارجية لمتابعة مثل هذه الامور حفاظا على الحقوق الثابتة لمصر وفقا لاتفاقية مياه النيل. مؤكدا على ان نهر النيل به طاقات كبيرة لم تستغل حتى الآن.

تابع الجلسات

أحمد البطريق
عبدالعزيز محمود
خالد الديب



المصدر : الأهــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : [illegible]/٤/١٩٩٨

النفايات النووية

كما القى نائب الوفد ايمن نور بيانا عاجلا حول وجود حفر حول منطقة منابع النيل لدفن النفايات النووية خاصة فى اثيوبيا، وهذا الامر قد أثاره عدد من الصحف الأوروبية.

وأكد نائب الوفد ايمن نور على أن مصر مستهدفة ومطالبا بضرورة تضافر كل الجهود من أجل حماية أوضاع مصر الاستراتيجية.

وقد اجاب وزير الرى والموارد المائية على هذا البيان، فقال ان جميع أجهزة الدولة تولى قضية مياه النيل أهمية قصوى، وأكد على أن مانشر فى هذه الجريدة سوف يكون محل اهتمام الوزارة.

السلع المغشوشة

وفى بيانها العاجل لوزير التجارة والتموين اشارت سوسن الكيلانى إلى ماتنشره الصحف عن غش السلع بمختلف انواعها مما يشكل خطورة بالغة على صحة الانسان المصرى.

وأكدت سوسن الكيلانى ان احدى الصحف نشرت عن ذبح لحوم الخيول والحمير وبيعها للمواطنين فى إطار عمليات الغش التجارى، مما يستحق اجراء تحقيق عاجل للتأكد من الحقيقة.

وعقب الدكتور احمد جويلى وزير التجارة والتموين قائلا: ان الرقابة على اللحوم المحلية والمستوردة تتم على أعلى مستوى لضمان صحة المواطن المصرى، مشيرا الى ان ذلك ياتى فى إطار اجراءات حماية صحة الانسان المصرى.

واشار الجويلى الى انه لم تقع حادثة واحدة خلال الفترة الماضية نتيجة تلوث اللحوم، مما يؤكد تشديد اجراءات الرقابة التى تبذلها مختلف الاجهزة الرقابية.

معاناة المستثمرين

ثم انتقل المجلس الى البيان العاجل الذى القاه النائب ابراهيم النمكى والذى اوضح فيه مشكلة بعض المستثمرين بالساحل الشمالى، وقال النائب أن المستثمرين بهذه المنطقة فوجئوا بقرار بوقف جميع التراخيص والموافقات على جميع الاعمال التى تجرى فى المنطقة، رغم ان الاستثمارات فى هذه المنطقة تصل الى ١٠ مليارات جنيه ولم يجدوا ردا كافيا على هذا الموقف.

وعقب الدكتور محمد ابراهيم سليمان وزير الاسكان وقال إن هناك ثلاث شركات حصلت على موافقة وليست شركة واحدة واعتماد الترخيص لايعنى الموافقة ولم يصدر ترخيص اوحدوث بيع.

وقال الوزير إن مسلسل الطلب لايعنى الاسبقية وخلال شهرين سيتم اصدار باقى الموافقات.

مساكن الشباب

ثم انتقل المجلس لمناقشة بعض طلبات الاحاطة والاسئلة حول مشروع مبارك لاسكان الشباب والذى تقدم به كل من ثريا لبنة وعطية برتبرى، ومحمود النجار، ويحيى شعلان، ومحمد خليل ادم، ويوسف سنوسى، والكاشف محمد الكاشف الذين طالبوا بضرورة التوسع فى المشروع من أجل توفير وحدات سكنية للشباب بتكاليف ميسرة فى مختلف محافظات مصر دون قصرها على بعض المحافظات.

وطالب الأعضاء باعلان الحقيقة حول مانشر باحدى الصحف عن رفض وزارة الاسكان رد مبلغ ١,٥ مليون جنيه سددها ٢٠٠ شاب كمقدم حجز فى مشروع مبارك للشباب.

ثم عقب الدكتور محمد إبراهيم سليمان وزير الاسكان وأوضح أن الدولة قامت ببناء ٢,٣ مليون وحدة سكنية فى الخطط الماضية، وسوف اودع فى مضبطة المجلس التفاصيل.

وقد صرفت الدولة ٤٠ مليار جنيه فى مجال البناء واكثر من ١٠ فروق قروض والاسكان الفاخر لايمثل أكثر من ٤٪ فقط.

واضاف الوزير ان الوحدات الشاغرة لاتمثل إلا ٢,٥٪ لاسباب عديدة، وفى المستقبل سيتم البناء على ارض جاهزة المرافق.

وفى الفترة الاخيرة حدث تحسن فى وحدات الإسكان واصبح معدل الاشغال ٢,٩ فرد للوحدة وهو تحسن ملموس والدولة تؤدى خدمات.

واوضح الوزير ان الرئيس مبارك اخذ على عاتقه دعم اسكان محدودى الدخل والشباب وهذا يضم اعباء اضافية على الدولة ونحن نشجع القطاع الخاص على الاستثمار.

وان مساكن مبارك يحصل فيها الشاب على الشقة باقل من نصف الثمن.

واضاف الوزير انه قبل نهاية ٩٩ سيتم تسليم جميع المراحل للحاجزين.

واشار الوزير إلى ان البعض قد تقدم ببيانات غير سليمة ونحن نجرى التحريات الخاصة بذلك حفاظا على حقوق الشباب وحتى يلتزم الجميع بالقانون.

وبالنسبة للمحافظات قال الوزير اننا نصمم نماذج ونطالب المحافظات بتنفيذها.

وذكر الوزير انه بالنسبة لرد المبالغ للمخالفين اعتقد انه يجب ان يعاقب ، وتم الاعلان بان من يعطى بيانات خطا يسحب المقدم وستكون الغرامة ١٠٪ من المبلغ المدفوع حتى لايتمادى فى الخطأ، والحكومة إذا تاخرت تدفع غرامة حتى نحسن الثقة بالمواطن ويحسن المواطن الثقة بالحكومة.

ووضع الوزير الجداول الخاصة بالوحدات الجديدة فى مضبطة المجلس.

وحول سؤال خاص بكردونات المدن قال الوزير انها من اختصاص الادارة المحلية لان تنظيم هذا الأمر يكون بموافقة السيد رئيس الوزراء.

وحول اسباب تاخر بناء الوحدات منخفضة التكاليف بمدينة نصر، قال الوزير يجرى العمل الآن للانتهاء من هذه الوحدات.



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : [illegible]/٤/١٩٩٨

من شرفة الصحافة

اللعب بالمياه!

جذبت قضية مياه حوض النيل بشدة اهتمام اعضاء مجلس الشعب في بداية جلسة الأمس عندما عرض البدرى فرغلى فى بيانه العاجل لموضوع التهديدات التى تلوح بها بعض دول الحوض بين حين وأخر، لاقامة سدود على منابع النيل لتقليل حصة مصر من المياه، وهى تسعى لتنفيذ مشروعات تنموية طموحة فى توشكى وسيناء ومناطق صحراوية أخرى، لدعم الاقتصاد وتوفير فرص عمل للمواطنين وزيادة الانتاج الزراعى.

واذا كان الدكتور محمود ابوزيد وزير الاشغال والموارد المائية قد حاول التخفيف من حدة هذه المخاوف، لأن مياه النيل تمثل مصدر الحياة على أرض مصر، إلا اننى اعتقد ان هذه المخاوف يمكن ان تكون محل اعتبار إذا علمنا أن المياه اصبحت سلاحا سياسيا تستخدمه بعض الدول فى تحقيق اغراضها، وكما حدث عندما اقامت تركيا سد اتاتورك على منابع دجلة والفرات التى تبدأ من هضبة الاناضول، وكان ذلك سببا فى إثارة مشاكل مع سوريا والعراق.

ولا أظن أن الدول الإفريقية فى ذاتها تسعى لممارسة مثل هذا الدور ضد مصر، تقديرا لدورها التاريخى فى دعم حركة النضال الإفريقى ضد الاستعمار، كما أن ابناء مصر يقومون حاليا بدعم مشروعات التطور والتنمية فى البلدان الإفريقية، ولكن هناك أفاع دولية تكن لمصر حقدا وكراهية دفينة، ولا تملك وسيلة للتنفيث إلا من خلال ممارسة ضغوط ودفع دول حوض النيل من خلال المعونات لها، لاثارة هذه التهديدات ضد مصر.

ومهما يكن من أمر فان اليقظة مطلوبة والحذر واجب، وهذا يتطلب توطيد علاقاتنا مع الدول الإفريقية، لكى يكون لها ظهر تعتمد عليه فى مواجهة الضغوط التى تتعرض لها من اطراف دولية لا هم لها إلا مطاردة الدور المصرى فى إفريقيا.

واعتقد أن وسيلة مصر فى مقاومة هذه الحرب الشرسة ضدها يمكن أن تكون من خلال زيادة الاعتماد على الدور الذى يقوم به الصندوق المصرى للتنمية فى إفريقيا ، وتوفير الاعتمادات المالية اللازمة، وتقوية الوجود والدور المصرى فى إفريقيا لمواجهة الالاعيب والسياسات الأجنبية لبعض الدول التى تسعى إلى ممارسة دور ضاغط على مصر لا تستطيعه إلا من خلال دفع دول حوض النيل وغيرها من البلدان الإفريقية ذات الصلة بمياه النيل.

عبدالجواد على



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشعب

التاريخ : ٢٤/٤/١٩٩٨

بدعم عملياتي وفني ومالي من الكيان الصهيوني:

إثيوبيا تقيم مشاريع مائية عملاقة على منابع أعالي النيل

تقدم إسرائيل دعماً لوجستياً وفنياً وتمويلياً لإثيوبيا من أجل إنشاء العديد من السدود العملاقة والخزانات على منابع وبحيرات وروافد أعالى النيل، سواء منها ماهو متعلق بتوليد الكهرباء أو بالزراعة.. لغايات تقليل التدفق المائي في النيل، الأمر الذي يؤدي إلى ضرب المصالح السودانية والمصرية الاستراتيجية معاً.. وتعريض برامج ومشاريع الدولتين للخطر. اكد ذلك د.وسام الهاشمي أمين عام اتحاد الجيولوجيين العرب. في دراسة مهمة نشرتها مؤخراً مجلة (الأسبوع العربي).

وجاء في الدراسة أن إسرائيل كانت وراء عملية إيقاف العمل بقناة (جونكلى) في جنوب السودان، من خلال دعمها المستمر للحركات الانفصالية هناك.. بغرض إفشال مشاريع تنمية مصادر نهر النيل المشتركة بين مصر والسودان.. ولأجل خلق دويلة تابعة لها، تستطيع تنفيذ ما تريده منها.. وهو تعطيش مصر والسودان معاً. وحسب الدراسة أيضاً، فقد كانت إسرائيل وراء الإحجام الإثيوبي عن الانتماء إلى مجموعة دول «الاندوجو».

ومن المشاريع المائية الإثيوبية التي تأتي في هذا الإطار بدعم من إسرائيل، إنشاء سد لري ٢٣ ألف فدان من فرع فيشا، وإقامة محطة توليد كهرومائية بطاقة مائة ميجاواط، بتمويل من البنك الدولي.. وقد تم إنجاز هذا المشروع فعلاً طبقاً لدراسات إسرائيلية وأحدث نقصاً في المياه المتدفقة إلى النيل الازرق، يقدر بنحو نصف مليار م٣ سنوياً.. زيادة عن حصة إثيوبيا البالغة ٩٠ مليار م٣ سنوياً (وهي الكمية التي تزيد على حاجتها كثيراً) إضافة إلى ٢٠ ملياراً من المياه المتجمعة.

ولم تتوقف جهود إسرائيل لتعطيش مصر والسودان معاً، عند الجبهة الإثيوبية، وإنما امتدت إلى المياه الجوفية المصرية في شمال سيناء والمقدرة احتياطاتها بـ ٢١٠ مليارات م٣، وذلك من خلال مد انابيب عند مستوى هذه المياه وسحبها إلى داخل الأراضي المحتلة.

ويذكر أن إسرائيل كانت قد عرقلت في الخمسينيات من هذا القرن تمويل السد العالي.. وكانت قد اشتركت مع أمريكا في حينه أيضاً في تحريض كل من إثيوبيا وتنزانيا، أيام عبد الناصر لإيقاف بناء السد. بالرغم مما لدى البلدين من فائض مائي كبير.

بل وتطالب إسرائيل، مصر بحصة من مياه النيل، وحسب دراسة د. الهاشمي فإن إسرائيل تسعى إلى الاستفادة من قناة الإسماعيلية الممتدة بين القاهرة وقناة السويس، بتوسيعها، وبحيث تصب بالتالي في قناة مقترحة تمتد على خط مواز لطريق العريش حتى خان يونس بطول ٢٥٠كم فيما تقدر المياه الواردة عبر الخط المقترح هذا في حال إقامته حوالى ٨٠٠ مليون م٣ من المياه سنوياً.

وبالطبع فقد رفضت مصر هذه المطالب الإسرائيلية، لكن إسرائيل بلسان خارجيتها أصدرت وثيقة في مطلع العام ١٩٩٥ توصي باتخاذ إجراءات ضد مصر، بسبب ما أسمته (السياسة السلبية لها تجاه إسرائيل) ومحاولة طرح الموضوع في إطار (المفاوضات متعددة الأطراف) لأجل ما تسميه (تقاسم المياه في الشرق الأوسط ونهر النيل) لتكريس حق مزعوم تدعيه الأمر الذي ينذر بمعركة سياسية جديدة على صعيد المياه.

ويمكن تلخيص الأطماع الإسرائيلية الراهنة في موضوع المياه حسب دراسة الهاشمي فيما يلي:

١- توفير وتأجيل استغلال المصادر المائية داخل (إسرائيل) إلى أوقات أخرى.

٢- تأمين المياه اللازمة للاستيطان الواسع، بغرض خلق واقع ديموغرافي جديد، خلق بيئة صناعية جديدة ومناسبة في صحراء النقب، وبالتالي تشجيع الاستيطان فيها.



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٤/٤/١٩٩٨

آخر بدعة في حرب المياه:

اصطياد السحب والمطر من سماء مصر!

هل صحيح أن الدول المجاورة تستولى على السحب المصرية؟

موجة الخماسين الطويلة والقوية التى شهدتها بلادنا منذ أيام اثارت التساؤلات عن أسباب ظهورها بهذه القوة.. واستمرارها كل هذه المدة.. وخرجت إحدى التفسيرات من علماء الأرصاد الجوية تؤكد المخاوف من ان الدول المجاورة لمصر تجذب السحب الممطرة إليها وتستمطرها بوسائل علمية حديثة لتستولى على كل ما بها من مياه.. وبذلك اختفى المطر الذى كان يأتى دائما بعد موجة الخماسين ليقتلها ويبدد ما بها من رمال خانقة.. واختفى المطر ايضا الذى كانت تنتظره مناطق البدو فى صحرائنا على امتداد الساحل الشمالى الغربى. واصبح التساؤل الذى تطرحه «تحقيقات الجمعة» ما هى حكاية استمطار السحب.. وهل صحيح ما يتردد عن استيلاء الدول المجاورة عليها؟



المصدر : الأهـــــرام

التاريخ : ....../٤/١٩٩٨

تحقيق:

سهير غنام

فجر الدكتور مجدى عبد الوهاب استاذ الأرصاد الجوية بعلوم القاهرة قنبلته الموقوتة بشأن اصطياد المطر او استمطار السحاب الذى تقوم به البلاد العربية المجاورة لتستولى أول ما تستولى على حصة ونصيب بلادنا من هذه المياه التى يعتمد عليها سكان السواحل الشمالية والصحراوين الغربية والشرقية فى عمليات التنمية المستدامة خصوصا فى الزراعة ليواجهوا بذلك قحطا وجفافا وتصحراً. فما هو الاستمطار وشروطه وأضراره وفوائده؟ وما هو مصير البدو الذين يعتمدون بشكل كبير على المطر كمصدر أساسى للمياه؟

يؤكد د. عبد الوهاب أن الاستمطار هو أحد فروع ما يسمى «بتعديلات الطقس» التى تسمح للانسان بخلق ظروف صناعية تتيح له التعامل مع الطبيعة وتسخيرها لخدمته.

ويهدف الاستمطار إلى زيادة كميات الأمطار التى تسقط على البلاد، حيث تشير الارقام إلى أن هذه الزيادة تصل إلى نسبة تتراوح بين ٣٠ إلى ٤٠٪ طبقا للتجارب التى اجريت على مناطق عديدة فى انحاء العالم.

وقد ظهرت هذه المشكلة فى مصر فى الفترة الأخيرة خاصة بعد أن بدأت البلاد العربية مثل ليبيا والمغرب فى اقامة مشروعات تستخدم فيها كل وسائل التكنولوجيا الحديثة لزيادة كمية المطر. وتعتمد هذه العملية على اصطياد السحب القادمة من الغرب نحو الشرق حسب اتجاه الرياح فى هذه المناطق وانزال ما بها من بخار ماء تحمله المنخفضات الجوية لتصل هذه المنخفضات إلى مصر جافة.

ويستخدم القائمون بهذه العملية مادة «ايوديد» الفضة التى تقذف من الطائرات من ارتفاع مداه من كيلو إلى كيلو و٢٠٠ متر على سحب يشترط أن تكون باردة وتقع تحت درجة حرارة أقل من الصفر وأن يكون لها ارتفاع راسى لا يقل عن ٢ كم لأنه كلما زاد الامتداد الراسى للسحابة زادت كمية المطر. ويتم الاستمطار فوق المناطق الجبلية التى تكون فيها التضاريس متباينة والتى تسمح ايضا بنمو راسى للسحابة. كما يتم استخدام أحدث وسائل التكنولوجيا التى تقدم عرضا دقيقا لحركة السحابة مما يسهل ضبطها وحقنها بمواد تعمل على اسراع أو ابطاء نموها - حسب الرغبة - وبالتالى التحكم فى اختيار المكان الذى ستسقط فوقه الأمطار. ويؤدى نثر ايوديد الفضة إلى تكثيف البلورات الثلجية فى السحابة مما يؤدى إلى سرعة سقوطها بفعل الجاذبية الأرضية.

وتبعا لدراسة أجرتها وزارة الزراعة والاصلاح الزراعى فى سوريا تبين أن الاتجاه إلى الاستمطار فى حوض النيل من الممكن أن يساعد على الحد من الجفاف، كما أن زيادة كمية المطر تعمل على زيادة الجريان السطحى فى الأحواض المائية المغذية للمسطحات المائية وبالتالى زيادة المخزون المائى فى السدود. ولا يقتصر الأمر عند ذلك فحسب بل أن زيادة كمية المطر تغذى ايضا الاحواض المائية الجوفية.

أجهزة الاستمطار

وينتقل الدكتور عبد الوهاب إلى الوسائل التكنولوجية المستخدمة فى عملية الاستمطار فيوردها على النحو التالى:

أولا: لابد من وجود طائرات ذات مواصفات خاصة تتمكن من التسلق إلى قمم السحاب ومجهزة بوسائل اطلاق مواد الزرع ونظام جمع وتحليل المعلومات التى يتم جمعها من اجهزة القياس المركبة على طائرات الاستمطار ومحطات رادار الطقس.

ثانيا: ضرورة إقامة محطة صناعية لمراقبة السحب وحركتها ومواصفاتها.

ثالثا: رادارات طقس لمراقبة السحب وتحديد خواصها ومحتواها المائى، «يبلغ سعر الرادار الواحد مليون دولار».

رابعا: وسائل اتصال لاسلكى بين مركز القيادة وطائرات الاستمطار ومحطات رادار الطقس.

خامسا: كمية كافية من مواد الزرع حيث يستخدم ايوديد الفضة.

سادسا: كادر فنى لتنفيذ الاعمال المختلفة.

ويمكننا ان نستعين بتجربة الاستمطار الروسية فى سوريا لأنها رخيصة التكاليف، حيث تبلغ تكلفة المتر المكعب من المياه حوالى ٣٠ قرشا فقط. ولابد ايضا من دراسة جدوى للمشروع وتكاليفه لتتبنى الهيئات المعنية تمويله او نفتح الطريق امام رجال الاعمال للاستثمار فى هذا المجال الذين من الممكن أن يستعينوا فى البداية بتقنيات بسيطة كمحطة اقمار صناعية وطائرة واحدة وعدد من الفنيين وجهاز رادار يطلق عليه «دويلر» ويصل سعره إلى حوالى مليون دولار.

● جهاز لقياس حركة اتجاه السحب

دور أكاديمية البحث العلمى والمركز القومى للمياه

يتفق د. ضياء القوصى نائب رئيس المركز القومى لبحوث المياه ورئيس شعبة الموارد المائية والرى باكاديمية البحث العلمى فى الراى مع الدكتور عبد الوهاب فى ضرورة الاستعانة بتقنيات وادوات تكنولوجيا



استمطار الأمطار والاهتمام بالبحوث التى اجريت فى هذا المجال حيث يقول أنه لابد أن يبدأ فى تطبيق هذا النوع من التكنولوجيا لأنه قد يضيف إلى الميزانية المائية فى مصر وبالتالى تحسين أحوال التنمية فى شتى الاتجاهات خاصة وأن السواحل الشمالية تعانى عجزا فى كمية المياه التى تصل بنسبة ضئيلة وإذا وصلت فإنها تكون رديئة بالاضافة إلى عدم وجود خزانات جوفية كبيرة وهى مشكلة أخرى. وستفيد عملية الاستمطار سكان الساحل الشمالى الغربى خاصة وأن الحرفة القائمة هى رعى الأغنام التى يصل عددها مليون رأس غنم، بالاضافة إلى تنمية وتوسيع رقعة الزراعات المستدامة القائمة هناك مثل التين والزيتون والقمح والشعير.

ويواصل د. القوصى حديثه قائلا: «ستكون لعملية الاستمطار قيمة أكبر عندما نفكر بجدية فى تزويد الوارد إلى السواحل الشمالية وسواحل البحر الأحمر والأجزاء الجنوبية من شبه جزيرة سيناء والمرتفعات هناك مثل سانت كاترين التى تتكون عليها السحب المنخفضة وتظل لفترة طويلة خلال مواسم الخريف والشتاء والربيع خاصة وأنه ثبت بالفعل جدوى هذه التجارب فى المكسيك وجنوب افريقيا والجزء الجاف والشبه جاف من الغرب الأمريكى مثل كلورادو. فقد قام جنوب افريقيا باجراء

العديد من الابحاث حول قضية الاستمطار واستطاع أن يزيد كمية المطر بنسبة ٣٠ إلى ٤٠٪. ودلل على صحة هذه النتائج بقياس السحب التى لم تغذ بالأيوديد ونظيرتها التى تم حقنها بالفعل بهذه المادة.

وينتهى د. القوصى إلى أننا نواجه بالفعل مشكلة خطيرة خاصة مع ما يتردد حول قيام بلاد المغرب وليبيا بعمل تجارب الاستمطار من ناحية وإسرائيل من ناحية أخرى وهذا يعنى أن يستولى كل طرف على مياه الأمطار من جانبه ليتسبب بذلك فى اخلال التوازن المائى فى مصر وضياع حصتها من المطر بحكم موقعها بين الطرفين. وعلى هذا فإنه لابد من إيجاد الفرص البديلة للاستمطار وهو الإعذاب «تحلية المياه» الذى يصل تكلفة المتر فيه إلى ٣ جنيهات، واستنباط أصناف المحاصيل المتحملة للجفاف والملوحة للمياه باستخدام الهندسة الوراثية وترشيد كميات الرى عن طريق استخدام تقنيات الرى الحديثة.

ويمثل الدكتور محمد محمود عيسى رئيس رابطة الأخصائيين الجويين بالهيئة العامة للأرصاد الجوية الاتجاه المعارض فى هذه القضية حيث يقول: «لقد أوضحت الدراسات الاحصائية على كميات

الأمطار التى أجريت على السلوم ومطروح والضبعة والاسكندرية انه لا يوجد أى تغيير فى الدورة المناخية للمطر على تلك المناطق. ويرجع السبب وراء ذلك إلى طبيعة السحاب الذى لا يمكن استمطاره، وهذا السحاب مدة حياته لا تزيد على ساعتين وعلى هذا فإنه يتصف بالمحلية. وتبين الدراسة الخاصة بأمطار مطروح أن الفترة من ٨٩ حتى ٩٦ كانت فى الجزء الهابط من منحنى التغير وبدأ فى الزيادة منذ عام ١٩٩٧. وتكمن جدوى مشروع الاستمطار فى تجنب مخاطر البرد المصاحب لتلك السحب. وتستخدم بعض الدول تلك التقنية فى اجهاض السحب قبل اكتمال نموها مما يؤدى إلى انخفاض كمية الأمطار وليس زيادتها».

مخاوف البدو

ويحكى لنا د. عيسى عن دراسته الميدانية التى تناولت بالبحث كميات الأمطار الشهرية على خمس مناطق بليبيا بعد نقاش دار بينه وبين البدو الذين نقلوا إليه مخاوفهم من ندرة المياه فى السواحل الشمالية فى مصر عندما التقوا به فى مؤتمر الزراعات المطرية التابع لأكاديمية البحث العلمى. بينت الدراسة عدم جدوى المشروع الذى تقوم به ليبيا اقتصاديا حيث أن الدورة المناخية على منطقة سرت وكذلك كمية الأمطار السنوية للفترة من عام ١٩٤٧ حتى عام ١٩٩٤ تتماثل مع الفترة من ١٩٥٧ إلى ١٩٦٧. وبمقارنة معدل التغير فى كمية المطر السنوى على تلك المنطقة نراه بزيادة ٣٧ مليمترا سنويا.

ماذا يفعل البدو إذن؟

يؤكد د. عيسى أنه يمكن للبدو استغلال التقنيات الحديثة فى حصد مياه الأمطار

وتخزينها لمواجهة بعض النوات غير الممطرة. وهناك تجارب وابحاث عديدة فى هذا المجال بالتعاون بين هيئة الأرصاد وخبراء مركز بحوث الصحراء فى المطرية. «كما يمكن للبدو أيضا استخدام وسائل الرى التكميلى من المياه الجوفية او من مياه الترع او تحلية ماء البحر.

ويلتقى د. حسين زهدى رئيس هيئة الأرصاد الجوية السابق فى الرأى مع زميله د. عيسى فى أن عملية الاستمطار ما زالت مجرد مشاريع وابحاث غير مؤكدة ولا يستطيع العلماء أن يقيموا النتائج عليها ويثبتوا ان المطر قد زاد بالفعل نتيجة لتدخل الانسان.

وللمنظمة العالمية رأى

ويستند د. زهدى فى صحة رايه على تقرير للمنظمة العالمية للارصاد الجوية التى رفضت مشروع الاستمطار لعدم جدواه وحذرت الدول الفقيرة من الاندفاع وراء هذا الكلام لانه ينطوى على نوع من الاستغلال من قبل الدول الغنية. فالدول الغنية تسعى إلى فتح اسواق تبيع فيها وسائل



التكنولوجيا المتعلقة بهذا الموضوع وتحقيق أعلى مكاسب مادية ممكنة على أكتاف الدول الفقيرة

وقد أخذت المنظمة هذا الموقف بعد الأبحاث والدراسات التى أجرتها فى فترة السبعينيات فوق أسبانيا ومناطق أخرى من العالم واكتشفت من خلالها عدم جدوى هذه التجارب.

ويستمر د. زهدى فى التأكيد على أنه من الخطأ أن نقول أن هناك سرقة للسحب ولكن الصحيح أن نقول أن هناك تنمية للسحب.. بمعنى أنه لا يستطيع أحد أن يتحكم فى تحديد المكان الذى ستمطر فوقه السحابة، فالأمطار لا يمكن نقلها لأن الرياح وحدها هى المسئولة عن ذلك.. ولكن من الممكن فقط أن نزيد من كمية المطر بنثر نويات تكثيف فوق السحاب لزيادة كمية البلورات الثلجية ولكن بشرط التأكد من أن هذه السحب من النوع الممطر أصلا وذلك عن طريق القمر الصناعى وخبراء تقسيم الصور باستخدام الأشعة تحت الحمراء الصادرة من قمم السحب. ومن المعروف أن استخدام القمر الصناعى فى هذا المجال أصبح متاحاً أمام الجميع نتيجة للاتفاقيات الدولية.

القانون الدولى ومياه الأمطار

إن كانت كل الدلائل تشير الآن إلى خطر محقق يتمثل فى ندرة المياه بجميع أنواعها، فما هو رأى القانون الدولى فى الاتجاه الجديد نحو ما يعرف بالاستمطار الذى تلجأ إليه الدول لتحمى نفسها خطر الجفاف؟ وهل هناك تشريعات قضائية تقضى حفظ حقوق الدول فيما بينها فى ظل الصراع الدولى على كل قطرة ماء؟

يقول د. أحمد حسن البرعى استاذ القانون الدولى انه لم يحسم الجدل بعد فى قضية الاستمطار. فعلى الرغم من تداول هذه القضية فى أكثر من مؤتمر إلا أنه ليست هناك فتوى أو تشريع قضائى يمنع البلاد من اجراء تجارب انزال المطر فوق أراضيها.



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : / / ١٩٩٨

للاستمطار جذور

«لعملية الاستمطار جذور كما يقول الدكتور مجدى عبدالوهاب فهى ليست وليدة اليوم ولكن جذورها ضاربة إلى الوراء.. فقد بدأت فى عام ١٩٤٧ حيث التجارب الأولى فى استراليا. واستحلاب المطر من العلوم المهمة جدا التي تعتمد عليها كثير من بلاد جنوب شرق آسيا فى مسألة التنمية. فمثلا تستغل اندونيسيا ٧٦٪ من قيمة المورد. أما عن المناطق الأكثر ملاءمة للاستمطار فى مصر فهى سيناء ومناطق البحر الأحمر طبقا للدراسات التى أجراها المركز الاقليمى للأرصاد الجوية بالولايات المتحدة ومركزه كلورادو. وللأسف لم تأخذ نتائج الدراسة فى الاعتبارلتطبيقها فى يوم من الأيام قد يكون قريبا أو بعيدا.

وتبعا لدراسة أخرى أجرتها وزارة الزراعة والاصلاح الزراعى فى سوريا تبين أن الاتجاه إلى الاستمطار فى حوض النيل من الممكن أن يساعد على الحد من الجفاف، كما أن زيادة كمية المطر تعمل على زيادة الجريان السطحى فى الأحواض المائية المغذية للمسطحات المائية وبالتالى زيادة المخزون المائى فى السدود. ولا يقتصر الأمر عند ذلك فحسب بل أن زيادة كمية المطر تغذى أيضا الأحواض المائية الجوفية».

لابد من مواجهة

أما د. عبد الرؤوف بدوى رئيس الادارة العامة للبحث العلمى بهيئة الأرصاد الجوية فيؤكد أنه لا توجد دراسات مؤكدة حتى الآن تبين أن استمطار السحب فى مكان ما يؤثر على هطولها فى مكان آخر. كما أنه لا يمكن استمطار السحب فى أى وقت حيث أنه لابد أن تكون الظروف الجوية مهياة لذلك.

وينفى د. بدوى صحة ما يتردد حول جفاف الأمطار في فترة الخماسين. ويقيم دليلا واضحا على صحة كلامه باحدى الدراسات التى أجراها بنفسه خلال العشر سنوات الماضية حول كميات الأمطار فى فصل الربيع على مناطق السلوم، الضبعة، سيدى براني، سيوه، الاسكندرية، والتى أكدت نتائجها أن هناك زيادة فى كمية الأمطار تصل إلى اكثر من ١٣٪، مع الأخذ فى الاعتبار أننا لسنا دولا مطيرة فى الأصل. ويقترح د. بدوى انه لابد من مواجهة المناخ بدلا من تعديله وذلك عن طريق محاربة التصحر وحركة الكثبان الرملية خاصة وان عملية الاستمطار باهظة التكاليف وتقتضى تعاون اكثر من جهة مثل القوات الجوية والأرصاد الجوية والمركز القومى للبحوث، وخاصة أيضا بعد ان اكد أحد الخبراء المصريين القائمين على مشروع الاستمطار فى ليبيا أن التجربة هناك غير ناجحة على الاطلاق.



المصدر : الأهرام المسائى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات　　التاريخ : ٢٥/٤/١٩٩٨

□ فى مؤتمر يحضره ١٢٠٠ خبير بالقاهرة :

أزمة المياه العربية.. على مائدة المناقشة غدا

يعكس اجتماع المؤتمر الدولى للمياه العربية والذى يعقد غدا بالقاهرة مدى الاهتمام بقضية المياه باعتبارها واحدة من القضايا الحيوية للمواطن العربى.

ومن هذا المنطلق فأن المؤتمر يشارك فيه ١٢٠٠ خبير فى وضع آليات جديدة لادارة وتنمية الموارد المائية بما يخدم طموحات الشعوب العربية من منظور كامل متكامل للمياه فى الوطن العربى

وفيما يتعلق بالوضع المائى العربى كشفت دراسة علمية اعدها المركز العربى لدراسات المناطق الجافة فى فبراير الماضى عن أن العجز المائى العربى سوف يبلغ ٢٨٢ بليون متر مكعب سنويا بحلول عام ٢٠٣٠ .

كما قدرت الدراسة أن كمية المياه المتاحة من الموارد المائية المتجددة بالوطن العربى تقدر بنحو ٣٣٨ بليون متر مكعب سنويا

بينما اشارت الدراسة الى ان احتياجات البلاد العربية من المياه سوف تبلغ ٢٦٨ بليون متر مكعب بحلول عام ٢٠٠٠ ترتفع الى ٤٠٢ بليون عام ٢٠١٠ ثم ٤٩٣ بليونا عام ٢٠٢٠ تتزايد الى ٦٢٠ بليون متر مكعب من المياه عام ٢٠٣٠.

ويشير المتخصصون الى أن الخطورة تكمن فى زيادة الدول التى تعانى نقص المياه والتى بلغت اكثر من ٢٦ دولة حاليا وستصل الى ٦٦ دولة عام ٢٠٥٠ بالاضافة الى مشاكل المنطقة العربية التى تتعرض لها من الجفاف والتصحر وندرة المياه.

يأتى ذلك فى الوقت الذي لم تزد فيه المياه المتجددة فى الوطن العربى ٣٣٧ مترا مكعبا وهى تعادل ٧٪ من المياه المتجددة فى العالم، كما ان ٦٪ من مياه العالم العربى تأتى من خارجه و٨٠٪ من مساحته صحراء، وتبلغ المياه المستثمرة ١٦٠ مترا مكعبا بمعدل ٤٧٪ من المياه الفائضة

ويتراوح نصيب الفرد من المياه فى المنطقة العربية ما بين ٨٠ مترا مكعبا فى السنة و حوالى ١٥٠٠ متر مكعب ولهذا يرى المتخصصون ضرورة تقنين المياه التى تصرف للزراعة باعتبار ان هذا القطاع يستهلك ٨٠ / من المياه تليها الصناعة ١٢/

ويحذر المراقبون من أن استمرار الاستهلاك بالانماط الحالية مع نقص المياه وتزايد معدلات الاستهلاك يمكن ان يؤدى الى ايجاد صراعات خاصة فى مناطق التوتر الحالية

ويعمق هذا الخطر استمرار اسرائيل منذ عام ١٩٥٣ فى ممارسة النهب المنظم للمياه العربية من خلال قيامها بحفر الاف الابار لتزويد المستوطنات بالمياه مما ادى الى استنزاف الطبقة المائية الجوفية للشريط الساحلى ثم تنفيذ خطة السنوات السبع تلتها خطة السنوات العشر تضمنت الاستيلاء على ٥٠٪ من مياه نهر الاردن رغم ان كمية المياه التى تنبع من الاراضى المحتلة لا تتجاوز ٢٣٪ من مجموع كميات المياه

كما بدأت اسرائيل تنفيذ مرحلتها الثانية منذ عام ٥٨ حتى عام ٦٨ ونفذت من خلال هذه المرحلة اكبر مشروعاتها المائية واخطرها وهو مشروع طابا / النقب لنقل ٣٠٠ مليون متر مكعب من المياه سنويا الى النقب الشمالى سبقتها مرحلة العوجا / النقب / التى تتألف من خطين احدهما شرقى نفذ فى عام ٥٥ واخر غربى تم تنفيذه فى عام ٦٠ وتستهدف تأمين نقل المياه الواردة من مشروع تحويل نهر الاردن والضخ من بحيرة طبرية الى اراضى النقب.

كما حذر المراقبون من الصراع حول المياه فى منطقة دجلة والفرات حيث ان الايراد السنوى لنهر الفرات يبلغ ١٣,٨ بليون متر مكعب فى المتوسط وتسهم تركيا وحدها بنسبة ٨٨ ٪ بالاضافة الى الروافد الاساسية التى تنبع من اراضيها وهى الخابور ١,٥ بليون متر مكعب والساجور ٩٠ مليون متر والبليخ بنسبة ١٥٠ مليونا فى حين تسهم سوريا بالباقى.

والجدير بالذكر ان نهر دجلة على نقيض نهر الفرات من حيث الحصة الواردة من تركيا حيث لا تمثل سوى ٤٥ / من المجموع البالغ ٤٩,٧ بليون متر مكعب وفى حين لا تستطيع تركيا ان تؤثر فى ايرادات نهر دجلة فان تأثيرها كبير فى ايرادات الفرات وهو ما يلقى الضوء على طبيعة النزاع الذى يمكن ان ينشب في المنطقة بسبب المياه

ومن هنا يرى المراقبون ضرورة توحيد جهود الدول العربية خلال اجتماعها المقبل من أجل المحافظة على ثرواتها المائية وحقوقها المشروعة فيها وفقا للأعراف والقوانين الدولية المنظمة لحقوق هذه الدول ولدول المنبع ودول المجرى ودول المصب ووضع سياسة مائية عربية مشتركة تهدف الى التعاون فى استثمار الموارد المائية بصورة اقتصادية والى حماية حركتها والمحافظة عليها وكذلك ضرورة اعتماد استراتيجية عربية للزراعة والتنمية مع الاهتمام بتبادل الخبرات العربية ونقل التكنولوجيا فى مجال المياه للدول العربية.

وسيقام على هامش المؤتمر معرض للمياه العربية بالمركز الدولى للمؤتمرات بمدينة نصر ويشارك فيه اكثر من ٥٠٠ مشارك من ٣٢ دولة عربية وبعض الدول الافريقية والاوروبية.



المصدر : الأهــــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٦/٤/١٩٩٨

حق مصر فى تنمية موارد نهر النيل

د . محمد نصر الدين علام

استاذ هندسة الرى والصرف - هندسة القاهرة

مصر دولة لها ثقلها السياسى على المستويين العربى والافريقى، النابع من تاريخها الحضارى الطويل والذى يزيد على سبعة الاف سنة، وموقعها الجغرافى الفريد فى مركز العالم، وكحلقة وصل بين ثلاث قارات بحضارات مختلفة متعاقبة، ولطبيعة شعبها المسالم الذى يعطى اكثر مما ياخذ ويهب لنجدة كل شقيق وصديق بكل ما يملكه من طاقات وموارد. وقد اظهر التاريخ ان فى قوة مصر قوة للمنطقة كلها والعكس صحيح فإن ضعف مصر يؤدى إلى تفكك المنطقة وتكالب المشاكل الداخلية والخارجية عليها. وقد شهدت مصر خلال العقود القليلة الماضية عدة حروب متتالية اثرت على اقتصادها تاثيرا بالغا وأهلكت مرافقها وارهقت شعبها وأعاقت خطط التنمية لسنوات طويلة مما اخر مصر عن ركبها الريادى بعض الوقت، ولكن لم يؤثر على أحلامها وتماسكها. ومع حلول السلام بالمنطقة وذلك بريادة مصرية أيضا، بدأت الحكومة الوطنية فى إصلاح المرافق وإعادة بناء البنية الأساسية وسداد الديون وإعادة الدور المحورى لمصر فى المنطقة. وتشهد الفترة الحالية جهدا دؤوبا للحكومة المصرية لنقلة نوعية كبيرة فى الإقتصاد الوطنى وفى النهج السياسى والإجتماعى للدولة. وابرز ما يميز هذه المرحلة هى المشاريع العملاقة التى تهدف إلى إحداث قفزة فى معدل النمو الإقتصادى وإلى خروج المصريين من عنق الزجاجة من ضيق الدلتا والوادى إلى رحاب مصر الواسعة لتعمير ارجائها وحماية أمنها واستغلال مواردها وتنميتها.

وليس خافيا على احد بالمنطقة وخاصة دول الشرق الاوسط ان المياه هى المحور الأساسى للتنمية بها وندرتها العائق الرئيسى أمام أحلام المنطقة بالإستقرار والنمو والتقدم. ومصر حباها الله بمياه النيل والذى كان مرتكز حضارتها منذ آلاف السنين، فقامت بتهذيبه وإقامة المنشات عليه لتعظيم الإستفادة بمياهه واقامت عليه إحدى اكبر شبكات الرى فى العالم تحمل المياه من حدود السودان وحتى الساحل الشمالى غرب الإسكندرية وفى القريب العاجل وبعد إستكمال مشروع ترعة السلام ستصل المياه إلى اقصى الشمال الشرقى لشبه جزيرة سيناء، حتى إنه من أعظم إنجازات مصر فى العصر الحديث بناء السد العالى لحماية مصر من الفيضانات ولتخزين المياه اثناء سنوات الفيضانات العالية لإستخدامها فى سنوات القحط والجفاف. وببناء السد العالى، وحسب إتفاقية مصر والسودان عام ١٩٥٩م، إعتمدت مصر على حصة مائية ثابتة من مياه النيل تبلغ ٥٥,٥ مليار متر مكعب سنويا لا تتعداها مهما كان إيراد النهر ومهما زاد المخزون المائى خلف السد العالى، باستثناء حالات الفيضان الخطرة والتى تسمح لمياهها بالتصرف إلى منخفض توشكى او إلى البحر المتوسط حماية للسد ولمصر. ومنذ ١٩٥٩م وحتى الآن تضاعف عدد سكان مصر وتضاعفت إحتياجاتهم المائية وزادت الرقعة الزراعية بمقدار الثلث تقريبا وتوسعت الصناعات وشهدت السياحة تطورا كبيرا مما زاد الطلب على المياه زيادة كبيرة وإنخفض نصيب الفرد من حوالى ١٩٠٠ متر مكعب سنويا عام ١٩٥٩م إلى حوالى ٩٠٠ متر مكعب سنويا حاليا اى اقل من خط الفقر المائى حسب تعريف البنك الدولى. وبالرغم من التوسعات الزراعية فإن نسبة الإكتفاء الذاتى من القمح قلت إلى حوالى ٥٠٪ ومن الذرة إلى حوالى ٧٠٪ ومن اللحوم إلى حوالى ٨٠٪ وستقل هذه النسب وبمعدلات كبيرة فى المستقبل المنظور، ما لم يتم زيادة الرقعة الزراعية. وقد ادى هذا الوضع إلى وجود ضغوط كبيرة على القائمين على المرفق المائى والذين وضعوا الخطط المتتالية لترشيد الاستخدامات وتعظيم عوائدها. فبدأت مصر ومنذ سنوات طويلة فى إعادة إستخدام ولعدة مرات فواقد الشبكة المائية من مياه صرف زراعى وصحى ومياه جوفية ضحلة وباستثمارات كبيرة حتى اصبحت هذه الفواقد ضمن الموارد الرئيسية للمياه والتى تعتمد عليها الخطط الحالية والمستقبلية. وإعادة إستخدام المياه كما هو الحال فى معظم دول العالم، يصاحبها عادة مشاكل بيئية وصحية كنتيجة طبيعية للنوعية المتدنية نسبيا لهذه المياه ونتيجة لصرف المخلفات الصناعية والادمية على المصارف الزراعية، مما يحد من التوسع فى هذه الاستخدامات ويضاعف من تكاليفها. وقامت مصر ببرامج زراعية مكثفة لزيادة الإنتاجية الزراعية حتى وصلت إلى اعلى إنتاجية على مستوى العالم فى عدة محاصيل رئيسية، وتقوم بتطوير الرى السطحى لترشيد الإستخدامات المائية، وقامت بإحلال منشات الرى القديمة لزيادة كفاءة الشبكة المائية وتزويدها بشبكة تليمترى لتعظيم كفاءة إدارتها. وقامت مصر ايضا بملاحقة المزارعين ومنعهم من زراعة المحاصيل الشرهة للمياه وفرض الغرامات عليهم حتى تستطيع التعايش مع حصتها المائية الثابتة منذ اربعين عاما. وإضطرت مصر إلى الإعتماد فى خططها ومشاريعها على المياه الجوفية غير المتجددة فى الصحراء بالرغم من تكلفتها العالية ومخاطر عدم إستدامة التنمية القائمة عليها والتى ستنتهى مع إنتهاء المخزون الجوفى. وقامت مصر ايضا ومازالت ببرامج عديدة لتنظيم الأسرة وتقليل معدل الزيادة السكانية وحققت نجاحا ملحوظا فى هذا المجال. وفى المجال الصناعى نجد ان معظم الصناعات الحديثة فى مصر الان تقوم بإعادة إستخدام مياه صرفها لتقليل الإستهلاك المائى والمحافظة على البيئة. والتوسعات الزراعية المخطط لها فى سيناء وفى جنوب الوادى، تمثل ضرورة قصوى للشعب المصرى لتحقيق نسبة مقبولة من الأمن الغذائى وكذلك امنه الإستراتيجى من خلال فرض وجوده على مساحات خالية من مصر تصل إلى ٩٥٪ من مساحتها الكلية. وتحتاج هذه التوسعات الزراعية إلى كميات كبيرة من المياه يصعب توفيرها من الموارد الحالية نتيجة لمحدودية هذه الموارد، ومشاكل التلوث وآثارها البيئية والصحية، بالإضافة إلى ان تحويل جزء من حصة مصر من مياه النيل إلى جنوب الوادى سيؤدى إلى تقليل مياه الصرف الزراعى والمياه الجوفية فى الدلتا والوادى وبالتالى تقليل فرص التوسع فى استخداماتها. وقد تنبهت مصر إلى حتمية زيادة حصتها من مياه النيل منذ سنوات طويلة فقامت ابناؤها بدراسة كيفية تحقيق ذلك بدون التاثير سلباً على اى من دول حوض النيل وذلك من خلال بحث وتقويم بدائل تعظيم إيراد النهر والتى تذهب اكثر من ٩٥٪ من مياهه على شكل فواقد وذلك على طول مساره وخاصة فى الجزء الواقع فى جنوب السودان الشقيق.

وبناء على ماسبق نجد انه من المهم لمصر وللمنطقة ككل ان يشتد اقتصادها ويزداد امنها الغذائى والمائى لكى تستطيع مصر الإستمرار فى دورها الرائد على الساحتين العربية والافريقية. ونجد أن تحقيق ذلك يرجع فى المقام الاول إلى زيادة حصة مصر من مياه النيل والتى لن تتحقق إلا من خلال زيادة إيراد النهر. وتحقيق هذا الهدف والذى قد يمثل خياراً استراتيجياً رئيسياً، يتطلب الدعم والتفهم والتعاون من الدول العربية وخاصة البترولية للمساهمة المالية فى مشاريع زيادة إيراد النهر، وهناك ضرورة للتنسيق والتفاهم مع دول حوض النيل، ذلك



بخلاف توطيد اواصر الدم والدين مع السودان الشقيق ومساعدته على القضاء على الحرب الاهلية وإستقرار الجنوب. وقد يتساءل البعض عن احلام بقية دول حوض النيل والتى تعرض بعضها لفترة جفاف قاسية المرت على شعوبها وإقتصادها، ومدى تعارض هذه الاحلام مع زيادة الحصة المائية لمصر. هذا التساؤل كان ومازال موضوع العديد من الإجتماعات والمؤتمرات الدولية والتى جمعت دول حوض النيل والعديد من الدول الغربية ذات الإهتمام بالمنطقة، وايضا قامت عليه ابحاث عديدة ودراسات ومقترحات من داخل وخارج المنطقة. والامر الغريب ان الدول التى إستعمرت افريقيا وإستنزفت مواردها لعقود عديدة نراها الآن تنبرى للدفاع عن قضايا وهمية لبعض دول حوض النيل ومحاولة الوقيعة بينها، وقامت هذه الدول بإطلاق بعض التعريفات المائية الجديدة وتخصيصها للمنطقة مثل Vir- tual Water اى المياه الإفتراضية او التقديرية والتى تحصل عليها الدول من خلال إستيراد المحاصيل الزراعية على اساس ان هذه المياه لو توافرت لتم إستخدامها فى زراعة هذه المحاصيل. بمعنى آخر ليس هناك اسباب للتكالب على المياه مادامت متوفرة فى السوق العالمية على شكل محاصيل ومنتجات زراعية، مما يشجع الدول على إستيراد الغذاء من الخارج وإحباط اى محاولات للتوسعات الزراعية لتحقيق الامن الغذائى، وفى ذلك إغفال لاهمية الزراعة فى تشغيل ايد عاملة وتحقيق إستقرار سكانى ذلك بالاضافة إلى المحافظة على البلاد من مخاطر السوق العالمية وإحتكار بعض الدول الكبرى لها. وهناك توصيات من خلال المؤتمرات التى تعقد فى الدول الغربية مكملة لنفس المفهوم مثل معاملة المياه كسلعة إقتصادية قابلة للتسعير والبيع والشراء والمقايضة وفى ذلك إغفال للجوانب الإجتماعية والبيئية والثقافية للمياه وتهميش لقيمتها الإستراتيجية والحقوق التاريخية، وتوصية اخرى بان تقوم دول المنبع ببيع المياه لدول المصب فى إغفال كامل للحقوق التاريخية لإستخدامات المياه، وذلك لإيجاد القلاقل بين دول الحوض الواحد والذين يربطهم مصير واحد.

وبنظرة سريعة على الوضع المائى فى دول حوض النيل يتضح ان مصر هى الدولة الصحراوية الوحيدة بين هذه الدول، وهى الوحيدة التى يقل نصيب الفرد فيها عن حد الفقر المائى، وانه بصفة عامة يمكن حل المشاكل المائية التى تتعرض لها دول الحوض الأخرى من خلال إستغلال المخزون الجوفى المتجدد او من خلال زيادة كفاءة الإستخدامات المائية وتطوير الزراعات المطرية وتنمية الموارد المائية المحلية المتوافرة، مع فتح باب الحوار والمناقشة مع دول حوض النيل من خلال تجمع «التيكونيل» والمحاولة الجادة لإسترضاء جميع الأطراف من خلال مساعدة هذه الدول على تنمية مواردها المائية سواء بمساعدات فنية او بتسهيلات مالية مباشرة من مصر او من الدول الشقيقة والصديقة.



المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٦ / ٤ / ١٩٩٨

... الدولى للمياه

تحذير قبل الدخول فى خط «الفقر المائى»

فاقد المياه يصل إلى ٥٠٪ فى بعض المناطق

نصيب الفرد من المياه سينخفض من ١٠٠٠ متر مكعب إلى ٧٥٠ مترا سنويا

يبدأ صباح اليوم الاحد بالقاهرة المؤتمر الدولى للمياه العربية تحت رعاية الدكتور محمود ابو زيد وزير الاشغال العامة والموارد المائية والذى يهدف الى مواجهة أزمة شح الموارد المائية ومحدويتها والتى تمر بها الدول العربية وستصل بها الى خط الفقر المائى مالم تتوحد هذه الدول أمامها ـ كما حذر بذلك د. محمود ابو زيد وقال إنها ستتعرض لأزمات شديدة فى المياه العذبة خلال الثلاثين سنة القادمة.

ويضم المؤتمر ١٢٠٠ عضو دولى وعربى وافريقى من ٣٢ دولة سيعقدون ندوات وورش عمل تضم ٨٥ خبيرا ـ على مدى ١٦ جلسة ويبحث المؤتمر طرق وأساليب الادارة المائية السليمة ـ لضمان وصول المياه العربية العذبة للدول العربية كلها، وكذلك ضمان خدمة الصرف الصحى كعنصرين أساسيين فى استخدامات المياه. الدكتور محمود ابو زيد وزير الاشغال العامة والموارد المائية يشرح أسباب انعقاد هذا المؤتمر الآن فيقول:

ان العالم العربى يواجه اليوم أزمة شح الموارد المائية ومحدوديتها فى ظل نمو وزيادة اعداد السكان مما يزيد من أعباء استهلاك هذه الموارد الشحيحة أصلا وتحتم على كل مواطن عربى ضرورة الحفاظ على كل نقطة مياه تتيحها هذه الموارد المحدودة خاصة ان معظم منابع ومصادر تغذية الانهار العربية تقع خارج حدود الدول العربية وتأتى من خارج دولها ويضيف الوزير محذرا من مواجهة معظم الدول العربية لأزمات شديدة مع المياه العذبة بحلول عام ٢٠٣٠، مما يترتب عليه تناقص نصيب الفرد العربى من المياه ١٥٠٠ متر مكعب سنويا حاليا الى اقل من ٧٥٠ مترا مكعبا/سنويا عام ٢٠٣٠ لأن عدد سكان الوطن العربى سيرتفع من ٢٥٠ مليون نسمة حاليا الى نحو ٦٠٠ مليون نسمة فى نفس العام مما يعنى زيادة الطلب على المياه خاصة ان جملة الموارد المائية الحالية للدول العربية مجتمعة لاتزيد على نحو ١٥٠ مليار متر مكعب ٦٠٪ منها يأتى من خارج المنطقة العربية ولايستثمر فعليا منها الا ١٤٣ مليار متر مكعب بسبب فواقد البحار ويوجه ٨٠٪ من الكمية الاخيرة للزراعة و١٢٪ للصناعة و٨٪ لباقى الاغراض الاخرى ولأن المساحة الزراعية فى العالم العربى نحو ٢٠٠ مليون هكتار لايستثمر منها سوى ٤٧ مليون هكتار والفاقد فى شبكات بعض الاستخدامات المائية يصل فى جميع الدول العربية تقريبا الى اكثر من ٥٠٪ مما يتطلب وضع رؤية مشتركة لتعظيم الاستفادة من كل نقطة مياه عذبة متاحة سواء بإعادة الاستخدام لتقليل هذا الفاقد او لزيادة الناتج النهائى من وحدة المياه الاقتصادية سواء بتطوير طرق الرى او تحلية المياه المالحة ومياه البحار او بزيادة الوعى الارشادى لدى مستخدمى المياه ومشاركتهم فى وضع وتنفيذ السياسات المائية او باكتشاف تراكيب زراعية تقلل من امتصاص المياه لإنتاج نفس الغذاء والمحاصيل، وكل هذه الامور تتطلب من البلدان العربية التنسيق والتشاور فيما بينها وهو الامر الذى يوجد تعاونا عربيا حقيقيا يواجه التحدى الجديد وتعظيم الاستفادة من المياه العربية المحدودة وقد وصل نصيب المواطن من المياه فى بعض الدول العربية الى أقل من ١٠٠٠ متر مكعب/سنويا سوف تنحدر لتصل الى أقل من ٦٠٠ متر مكعب/سنويا فى الفترة القليلة القادمة اى اننا كما يوضح الوزير سوف نصل الى خط الفقر المائى على الاقل نظريا، اذا لم نصل الى



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٦ / ٤ / ١٩٩٨

حل عربي موحد.

ادارة المؤتمر

ويشرح المهندس عبد الرحمن شلبي وكيل أول الوزارة ورئيس قطاع التخطيط بها ان الحوار في المؤتمر سوف يكون له شقان اولهما عمل ندوات والثاني تكوين مجموعات عمل تتناول من خلالها هذه المجموعات التي يزيد في مجملها على ١٢٠٠ مشارك دولي وعربي وافريقي في المؤتمر يمثلون اكثر من ٣٢ دولة يشاركون في عمل هذه الندوات وعرض البحوث والدراسات التي توضح أحدث الاساليب والتقنيات الموجودة في العالم وأيضا توضيح طرق وأساليب كيفية الوصول الى الادارة المائية التي تتم بكفاءة واقتدار مع الوصول في نفس الوقت الى المعالجات السليمة سواء لمياه الشرب او الصرف الصحي لضمان الوصول لهدف نهائي هو ضمان وصول المياه العربية العذبة وخدمة الصرف الصحي كعنصرين اساسيين وحاكمين في استخدامات المياه والمعالجة سواء للصرفين الصحي والزراعي من أجل الري والشرب

قضايا المؤتمر

امين عام المؤتمر المهندس حسين العطفي وكيل اول وزارة الاشغال العامة والموارد المائية يؤكد ان المجتمعين في المؤتمر سوف يناقشون عدة قضايا وموضوعات مهمة في مجال المياه بصفة عامة والعربية بصفة خاصة من خلال تحديد ٥ محاور رئيسية لهذا النقاش هي:

- تكنولوجيا ادارة المصادر المائية ونظم شبكات الري والصرف
- الاستخدام الاقتصادي الامثل للمياه
- اعادة استخدام مياه الصرف الزراعي والصحي بعد معالجتها في ري الاراضي الزراعية
- اقتصاديات تحلية المياه المالحة
- المياه العربية واستراتيجية استخدامها

ويقام على هامش المؤتمر معرض لتكنولوجيا وهندسة المياه يضم ماتم التوصل اليه في هذا المجال وكذا تجهيزات امدادات المياه وتحلية المياه المالحة وسبل نقل وتوزيع المياه بغرض تبادل الخبرات العالمية الحديثة



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٧/ ٤ /١٩٩٨

في افتتاح المؤتمر الدولي العربي للمياه:

استراتيجية مائية للدول العربية لزيادة الاستفادة من الموارد المائية بأسلوب اقتصادى

٣٥٠ مليار متر مكعب سنويا حجم الموارد المائية العربية و٦٠٪ منها يأتى من أنهار دولية مشتركة

افتتح الدكتور محمود أبوزيد وزير الاشغال العامة والموارد المائية امس المؤتمر العربى الدولى للمياه والذى يشارك فيه أكثر من ١٠٠٠ خبير من اكثر من ٢٥ دولة عربية وافريقية واجنبية.

شهد الافتتاح الدكتورة نادية مكرم عبيد وزيرة الدولة لشئون البيئة والدكتور مفيد شهاب وزير التعليم العالى والبحث العلمى والدكتور نبيل المويلحى رئيس معهد بحوث الصحراء بوزارة الزراعة نائبا عن الدكتور يوسف والى نائب لرئيس مجلس الوزراء ووزير الزراعة واستصلاح الاراضي.

وأجمع الوزراء فى الجلسة الافتتاحية على اهمية التعاون العربى المشترك لامتلاك تكنولوجيا عربية متقدمة لتحلية المياه المالحة بطرق اقتصادية وضرورة وضع استراتيجية مائية عربية موحدة لتعظيم الاستفادة من المياه باسلوب اقتصادى علمي من خلال الانفتاح على الخبرات العالمية المتقدمة في هذه المجالات وعلى ان يسبق كل هذه الخطوات العمل بكل الاساليب الممكنة على زيادة الوعى الخاص والعام للافراد والمؤسسات والاجهزة باهمية ترشيد المياه التى ستصبح غالية جدا.

وحذر الدكتور محمود ابوزيد رئيس المجلس العالمى للمياه

وزراء الأشغال والبيئة والتعليم العالى والبحث العلمى فى افتتاح المؤتمر [تصوير: نور صبيح]

المطالبة بإنشاء صناعة عربية لمعدات تحلية مياه البحر ومعالجة مياه الصرف

تابع المؤتمر :

أحمد نصر الدين

عبدالناصر عارف



ورئيس المؤتمر من تناقص نصيب الفرد العربي من المياه بحلول عام ٢٠٣٠ إذا ماقورن بالمعدل العالمي مشيرا إلى أن متوسط جملة الموارد المائية في الوطن العربي يقدر بحوالي ٣٥٠ مليار متر مكعب سنويا يأتي ٦٠٪ منها من أنهار دولية مشتركة ولا يستثمر منها سوى ١٤٣ مليار مترمكعب سنويا والباقي يفقد بالبخر أو التسرب للبحار.

وأضاف الوزير ان ذلك الوضع سوف يؤثر بالقطع تأثيرا سلبيا على الأمن الغذائي العربي مالم يتم مواجهة التحدي بتخطيط سياسات للادارة المائية المتكاملة حيث تتوزع مصادر المياه العربية على النحو التالي : ٤٠,٩٪ بالشرق العربي، و٢٣٪ بالمغرب العربي، و٣١,٥٪ بدول حوض النيل العربية، و٤,٦٪ بالجزيرة العربية.

وقال الوزير ان زيادة الطلب على مياه الشرب والصناعة سيكون على حساب مياه الزراعة ممايتطلب من الدول العربية مجتمعة بتنمية المياه باحواض الأنهار التي تقع بها.

وأكد الوزير أن مستقبل قضايا المياه العربية لابد ان يبنى على أساس أن ادارة المياه والطاقة ستحدد اتجاهات ومستقبل التنمية وان العالم به ٣٦٠٠ سد لاتوفر سوى ٢٠٪ من الطاقة الكهربائية وهناك مجالات كثيرة لزيادتها.

وهذا يتطلب الاستفادة من التطور العلمي والتكنولوجي الحديث بالعالم في ادارة المياه العربية واستخدام الادارة المتكاملة للمصادر المائية بالاضافة إلى التعاون الدولي بين دول أكثر من ٣٠٠ حوض بحري مائي وخزان جوفي مشترك بالعالم لحل مشاكل المياه مشيرا إلى أن الاحتمالات قائمة لحدوث نزاع حول المياه في القرن المقبل ولابد من ابتكار نظريات جديدة للتعامل مع المستجدات.

وطالبت الدكتورة نادية مكرم عبيد وزيرة الدولة لشئون البيئة أعضاء المؤتمر بضرورة التركيز على مناقشة قضيتين مهمتين: الأولى هي ضرورة ترشيد استهلاك المياه وبحيث لايسمح بأى أهدار كمي أو نوعي لها خاصة ان هذا الترشيد يعد واحدا من اهم الخيارات المطروحة لمواجهة مشاكل ندرة المياه والثانية هي ضرورة العمل على حماية الموارد المائية من كل اشكال التلوث باتباع الادارة السليمة ومقاومة التلوث باعتبار المقاومة استثمارا لحماية ثروة مهمة في الوطن العربي وللحفاظ على الصحة العربية العامة.

وأشارت الوزيرة إلى التجربة الناجحة التي تتم بالتعاون بين وزارة الاشغال العامة والموارد المائية ووزارة شئون البيئة في الحفاظ على النيل ومكافحة التلوث والتي ستؤدى في نهاية هذا العام للقضاء النهائي على الصرف الصناعي السائل في مجرى نهر النيل.

وقال الدكتور مفيد شهاب وزير التعليم العالي والبحث العلمي : إنه من المتوقع أن يصل عجز المياه في العالم العربي عام ٢٠٠٠ إلى ١٣٠ مليار متر مكعب وفي عام ٢٠٢٥ سوف يصل إلى ١٨٠ مليار متر مكعب مشيرا إلى ان نصيب الفرد من المياه في مصر يصل إلى ١٠٠٠ مترمكعب سنويا من المتوقع ان ينخفض إلى أقل من ٨٠٠ متر مكعب عام ٢٠٠٠ أى تحت خط الفقر المائي العالمي بسبب الزيادة السكانية وتزايد استخدام المياه وقال انه لابد من وضع استراتيجية شاملة لتجنب الوصول لهذا المعدل المتدني وزيادة مواردنا المائية اللازمة للاستخدام في تنمية المشروعات القومية الكبرى وهو الامر الذى يتطلب وضع استراتيجية شاملة لاستخدام المياه ترتكز على زيادة كفاءة عمليات الرى وتحديد تركيب محصولي مناسب لترشيد مياه الرى الزراعي وإعادة استخدام مياه الصرف الصحي والزراعي وتحسين كفاءة ادارة ونقل واستخدام وتوزيع المياه لتقليل الفاقد الذى يصل إلى ٣٠٪ من ثروتنا المائية بالاضافة إلى زيادة المصادر غير التقليدية من المياه وتعميق وتأصيل الوعي الفردى كما ونوعا بضرورة ترشيد استخدام المياه عن طريق وسائل التعاون مع دول حوض النيل الثنائي والجماعي لزيادة موارد النيل بعيدا عن الخلافات السياسية.

وأوضح الدكتور مفيد شهاب ان ادارات البحث العلمي بوزارات الزراعة والاشغال العامة والبحث العلمي تركز في خططها المستقبلية على تطوير تكنولوجيا إعادة استخدام المياه من خلال برنامج قومي لتصنيع نظم معالجة مياه الصرف محليا ومعدات تحلية مياه البحر ويهدف البرنامج إلى تحديد احتياجاتنا من الخبرات والامكانات العلمية وتقويم الموقف التكنولوجي وبناء قاعدة معلومات كما يتضمن البرنامج ايضا الاهتمام بالتصنيع المحلي لمعدات تحلية مياه البحر التي سيضطر العالم العربي إلى التوسع في استخدامها في المستقبل. مشيرا إلى أن ٧٠٪ من جملة الطاقة العالمية المستخدمة في تحلية مياه البحر حاليا توجد بالمنطقة



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٧/٤/١٩٩٨

العربية.

وطالب بانشاء صناعة عربية متطورة لتكنولوجيا تحلية المياه واعتماد استراتيجية عربية للزراعة تعتمد على استخدام التكنولوجيا الحديثة في الري.

مؤكدا ان الامكانات العلمية والاقتصادية في الوطن العربي تتيح الفرصة لقيام هذه الصناعة على هيئة مشروع عربي متكامل حيث لاتستطيع أى دولة بمفردها أن تنشىء هذه الصناعة على أسس اقتصادية وعلمية.

وفي الكلمة التي ووجهها الدكتور يوسف والي نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة إلى المؤتمر والقاها نيابة عنه الدكتور نبيل الموبلحي رئيس معهد بحوث الصحراء أكد أن تنمية الموارد المائية هي حجر الزاوية في جميع مشروعات التنمية في أي مكان في العالم.

وطالب بالعمل على تحقيق التنمية في الوطن العربي من خلال تطبيق محورين أساسيين: الأول العمل على زيادة الموارد المائية التقليدية وغير التقليدية والثاني الاستغلال الأمثل لموارد المياه من خلال تطوير شامل للادارة المائية ونظم الري المستخدمة مشيرا إلى ان وزرة الزراعة وضعت خطة لتحقيق هذه الأهداف تعتمد على تحديد التركيب المحصولي المناسب للاراضي الجديدة وكذا المساحة المنزرعة أرزا بمالايزيد على مليون فدان سنويا حتى عام ٢٠٠٠ والتوسع في زراعة بنجر السكر بديلا عن قصب السكر وتطوير الري الحقلي والاتجاه إلى تحلية مياه البحر لذى سيكون خيارا أساسيا في لقرن القادم.

واعلن الدكتور محمد صفوت عبدالدايم مقرر عام المؤتمر أن جلسات المؤتمر سوف تستمر حتى مساء بعد غد حيث ستعلن التوصيات في مؤتمر صحفي عالمي يحضره الدكتور محمود ابوزيد الذى تفقد امس مع الوزراء المشاركين في جلسة الافتتاح المعرض العالمي لتكنولوجيا المياه الذى تشارك فيه أكثر من ٥٠٠ شركة ومؤسسة عالمية في مجال تكنولوجيا صناعة المياه.



المصدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٧ / ٤ / ١٩٩٨



النيل واتفاقية الأنهار الدولية (٢)



د/ عبد الملك عودة

● بعد إعلان استقلال السودان عام ١٩٥٦ توالى إعلان استقلال الدول الإفريقية المشاطئة لنهر النيل حتى عام ١٩٦٤. وقد ترتب على هذا تغيير فى البيئة الدولية والإقليمية فى حوض النيل، فقد انتهت إلى غير رجعة الوحدة السياسية المفروضة بحكم سيطرة الاستعمار البريطانى على مناطق قلب حوض النهر، وفى الفترة نفسها تمت تصفية الاستعمار البلجيكى، ولأول مرة صارت دول الحوض جميعا مستقلة وأصبحت العلاقات المتبادلة بين الدول المستقلة تشمل السياسة المائية تجاه قضايا نهر النيل، وفى هذه الفترة الزمنية قامت الدول المشاطئة بإبلاغ الحكومة المصرية بعدم اعترافها وعدم التزامها بما سبق عقده من اتفاقيات ثنائية أيام الاستعمار الأوروبى بشان تنظيم تدفق واستخدام مياه النيل.

● وكان موقف الحكومة المصرية وقتذاك سليما فقد أعلنت رأيها بان ماسبق من اتفاقيات بشان مياه النيل تظل سارية وقانونية وملزمة إلى أن تتفق الدول المشاطئة على اتفاقيات أخرى تحل محلها. وبالنسبة للسودان تم عقد اتفاقية ١٩٥٩ لتحل محل اتفاقية ١٩٢٩ التى كانت تنظم استخدامات مياه النهر أيام السيطرة البريطانية على البلدين، وفى تقديرى أن موقف ورأى الحكومة المصرية كان يعنى أمرين، الأول هو أنها تقبل مبدأ التفاوض مع الدول المستقلة الأخرى لتنظيم العلاقات المائية المتبادلة، والثانى أن الحكومة المصرية منذ منتصف الستينيات بدات فى بناء مركزها التفاوضى المستقبلى والاستعداد بالخيارات والبدائل المنوعة لمواجهة المطالب والسياسات المعلنة من جانب الدول الأخرى، ولكن تلك الفترة كانت أيام وعهد الحرب الباردة التى أفسدت العلاقات الإقليمية وأدت إلى زعزعة الأمن والاستقرار وزرعت المخاوف والشكوك نتيجة لسياسات الاستقطاب التى مارستها الدولتين العظميين والمعسكرين المتصارعين، كما أن الحكومة المصرية كانت قد نجحت فى معركة بناء السد العالى وكانت الإنشاءات تتقدم مما أعطى الحكومة المصرية ثقة ودعما فى موقفها التفاوضى المتوقع فى المستقبل القريب أو البعيد.



المصـدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٧/ ٤/ ١٩٩٨

● وبموجب نصوص اتفاقية ١٩٥٩ مع السودان تم إنشاء اللجنة الفنية الدائمة المشتركة بين الدولتين، ومنحت اختصاصات الدراسة والعمل فى ميدان التعاون الثنائى المائى فى كل من مصر والسودان، كما منحت اختصاصات التعامل مع الأطراف الأخرى من دول نهر النيل، وقد حققت اللجنة الدائمة الثنائية إنجازات كبرى في ميادين دراسة موضوعات المياه ومشروعات النهر، وهى التى أعادت دراسة مشروع قناة جونجلى فى جنوب السودان، وكان المشروع موجودا فى دراسات وزارة الأشغال المصرية منذ سنوات الثلاثينيات والأربعينيات من هذا القرن قبل صدور قرار مجلس الوزراء المصرى فى ديسمبر ١٩٤٩ بالموافقة على خطة المشروعات المائية الكبرى والسياسة المائية المصرية، وقد حدث فى الأعوام الأخيرة من السبعينيات أن أعدت اللجنة الفنية الثنائية مشروعا لإنشاء لجنة فنية جماعية تضم دول النهر - تسع دول وقتذاك - وتمارس نفس الاختصاصات الفنية المنصوص عليها فى الاتفاقية كاسلوب أو أداة للتعاون والتنسيق بين الدول المشاطئة، ولكن الدول الأخرى رفضت المقترح باعتبار أن موضوع مياه النيل يجب أن يناقش أولا بين المستويات السياسية العليا فى دول النهر، وقد توقف المقترح الجماعى منذ ذلك الوقت. كما حدث بعد ذلك الانقلاب العسكرى المدنى فى السودان عام ١٩٨٩ وتوقف عمل اللجنة الفنية الثنائية نتيجة للتوتر فى العلاقات المصرية - السودانية إلى أن عادت للاجتماع فى شهر فبراير من هذا العام ١٩٩٨.

● بعد ذلك اختارت السياسة المصرية مدخلا آخر للاتصال والتعاون مع دول النهر وهو إنشاء تجمع الإندوجو عام ١٩٨٣، ولكنه بدأ تجمعا غير مؤسسى من وجهة النظر التنظيمية، وكانت أهدافه هى بحث التعاون والتنمية والاهتمامات المشتركة وتبادل المعلومات، ولم يكن موضوع مياه النيل من بين أهدافه المعلنة، وقد واجهت مسيرة هذا التجمع صعوبات فى العضوية وفى عدم القدرة على تنفيذ ماتمت دراسته فى اجتماعاته، وقد انتهى نشاطه ووجوده منذ آخر اجتماعاته عام ١٩٩١، وقد حدث خلال تلك الفترة أن أسهمت الحكومة المصرية فى تفعيل مشروع الدراسات الهيدرومترولوجية فى هضبة البحيرات العظمى بمشاركة من دول الهضبة وبمعاونة من هيئات ومنظمات عالمية وإقليمية، ثم حدث فى ديسمبر ١٩٩٢ اتفاق وزراء الموارد المائية فى أغلب دول الحوض على تاسيس تجمع تكونيل للتعاون الفنى والبيئى وحماية وتنمية مياه نهر النيل لمدة ثلاث سنوات ثم جددت المدة ثلاث سنوات أخرى حتى ديسمبر ١٩٩٨، ويقوم التجمع أساسا على جمع وتبادل المعلومات وإعداد الإحصاءات والتدريب لرفع كفاءة العاملين فى مجالات إدارة المياه النهرية، والعضوية فى التجمع ليست متوازية فبعض الدول يشارك بصفة عضو والبعض الآخر يشارك بصفة مراقب، ويتلقى التجمع فى نشاطه ومشروعاته معونات من جهات متنوعة مثل البنك الدولى وكندا ودول أوروبية.

● وخلال هذه الفترة الزمنية التى استمرت حتى نهاية الحرب الباردة فى أواخر الأعوام الثمانينيات، أعادت السياسة المصرية النظر بالتعديل والترتيب فى خطة المشروعات المائية الكبرى التى سبق إقرارها، واستعانت فى هذا المجال بجهود منظمات دولية وتم إعداد تصور مصرى جديد للمشروعات المائية عام ١٩٨١ باسم الخطة المتكاملة لمياه النيل أو الخطة الشاملة (ماستر بلان).

● ماسبق من خطوات وآليات حققت عددا من النتائج الإيجابية، ولكن فى تقديرى أن هذه النتائج لم تصل إلى مستوى تحقيق الإنشاء أو الاتفاق على إنشاء مشروعات التخزين القرنى لمياه النيل فى الدول المشاطئة جنوب الحدود المصرية، ولهذا فإن النتائج تكون على هامش دائرة تنمية وزيادة إيرادات النهر وعلى هامش دائرة التنظيم الجماعى القانونى بين دول نهر النيل. ■ ■



تحذير مصري من حروب مياه

■ القاهرة - «الحياة» - علن وزير الزراعة المصري الدكتور يوسف والي ان بلاده ستواجه عجزاً في المياه عام ٢٠٠٠ يقدر بنحو بليون متر مكعب، وذلك بسبب الزيادة السكانية المستمرة. واشار الى أن الزراعة تستهلك ما يزيد على ٨٠ في المئة من حصاد البلاد من مياه النيل، والتي تقدر بنحو ٥٥,٥ مليون متر مكعب. وقال والي في كلمته امام الجلسة الافتتاحية للمؤتمر الدولي للمياه العربية الذي يستمر ثلاثة ايام، ان خطة وزارتي الزراعة والموارد المائية تهدف الى اتخاذ اجراءات لمواجهة النقص في المياه، تستند الى محورين: زيادة الموارد المائية التقليدية وغير التقليدية، والقضاء على هدر المياه واستخدام الطرق الحديثة في الري.

وتوقع الدكتور محمود أبو زيد وزير الاشغال والموارد المائية نزاعات على المياه، واكد ضرورة حل الخلافات بالحوار قبل نشوب حروب في هذا الشأن.



■ من داخل أروقة المؤتمر ■

بدأ المركز الدولي للمؤتمرات في صورة متالقة وسط تطبيق صارم للنظام لذا جاءت الجلسة الافتتاحية ناجحة وثرية بالكلمات الجديدة معنى وبيانا التي القاها الوزراء الثلاثة الدكاترة: محمود أبوزيد وزير الأشغال العامة والموارد المائية، ونادية مكرم عبيد وزيرة شئون البيئة، ومفيد شهاب وزير التعليم العالى والبحث العلمي. مع كلمة الدكتور يوسف والى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الزراعة التي القاها نيابة عنه الدكتور نبيل المويلحي مدير معهد بحوث الصحراء وان كانت اقصرهم زمنا.

تميزت كلمة الدكتور أبوزيد بالاحصاءات الدولية.= وتميزت كلمة الدكتورة نادية مكرم عبيد بالتخصصية في البعد البيئي وركزت على اهم قرار تنفيذى لوزارتها الحديثة والخاص باعلان منع القاء مخلفات الصرف الصناعي السائلة نهائيا مع نهاية العام الحالي. أما كلمة الدكتور شهاب فقد تميزت بالقاء كرة قضية المياه العربية في ملعب المؤتمر عندما طالب باصدار توصية قوية تطالب كل الدول العربية بوضع سياسة واستراتيجية وبرنامج قومي عربي يعمل على تصنيع التكنولوجيا العالمية في البلاد العربية الموحدة لخدمة قضية المياه لأن اى دولة عربية بمفردها لن تستطيع تحمل اعباء تصنيع هذه التكنولوجيا وخاصة لتحلية المياه المالحة التي يختص الوطني العربي بـ ٦٠٪ منها على المستوى العالمي.

كل الأمل أن تكون التوصيات النهائية الصادرة عن المؤمر بالقوة نفسها.



المصدر : الــــوفـــد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : / / ١٩٩٨

وزير الأشغال يستبعد نشوب حرب بين دول حوض النيل
الاتجاه لتسعير المياه في مصر غير وارد علي الإطلاق

استبعد الدكتور محمود ابو زيد وزير الاشغال العامة والموارد المائية ، امكانية نشوب حرب بين دول حوض النيل بسبب حصص المياه، وقال لا يوجد صراع بين مصر ودول حوض النيل سواء كانت اثيوبيا او غيرها، لسبب يتمثل فى ان المياه الموجودة فى حوض النيل لا يستغل منها سوى ٨٪ من ١٦٠٠ مليار متر مكعب و فواقد يمكن استغلالها فى حالة تعاون مشترك بين دول الحوض.

وقال فى تصريحات خاص هامش فعاليات المؤتمر الدولى ل العربية والذى بدأ اعماله يوم الماضى ويستمر ثلاثة ايام ان تسعى الى ايجاد استراتيجية عربية موحدة للاستخدام الافضل للمياه.

وردا على سؤال عن امكانية وضع استراتيجية مائية عربية موحدة للحفاظ على الحق العربى فى المياه، قال ابو زيد ان مصر تنظر الى هذا الامر كموضوع قومى، واضاف ان مجلس وزراء المياه العرب، اجتمع فى القاهرة تحت مظلة جامعة الدول العربية، وهناك اقتراحات لسياسة مائية موحدة.

وقال «ابو زيد» وزير الاشغال العامة والموارد المائية، ان دول حوض النيل اقرت فى شهر مارس الماضى الية جديدة تتضمن الوزراء ومجموعة خبراء من كل شيرا الى ان كل ذلك موجود تحت عالم العربى.

استبعد الدكتور ابو زيد أن يكون تجاه لتسعير المياه فى مصر، وقال امر غير وارد على الاطلاق.

ل اهم القضايا التى سيناقشها الدولى للمياه العربية المنعقد فى القاهرة، قال ان هذا المؤتمر سيناقش تكنولوجيا تنقية مياه الشرب والصرف الزراعى والصحى لاعادة استخدام هذه المياه وتحلية مياه البحر والمياه المالحة بطرق كثيرة بجانب التكنولوجيا الفنية التى تتعامل مع مستخدمى المياه من المهندسين والفنيين لترشيد استخدام المياه فى المجالات المختلفة..

محمود ابو زيد



وزير الأشغال والموارد المائية:

لا خلاف حول حصص المياه مع دول حوض النيل

أكد الدكتور محمود ابو زيد وزير الأشغال العامة والموارد المائية، انه ليس هناك خلاف بين مصر وإثيوبيا، أو اى من دول حوض النيل على حصص المياه. واستبعد إمكان تفجر صراع بين الدول المطلة على نهر النيل، لأن مياهه لا يستغل منها سوى ٨٪ من ١٦٠٠ مليار متر مكعب، والباقى مهدر ويمكن استغلاله إذا ما وجد تعاون مشترك بين دول الحوض. كما أعلن أنه ليس واردا على الإطلاق الاتجاه إلى تسعير المياه فى مصر.

وفى تصريحات خاصة لوكالة أنباء الشرق الأوسط على هامش المؤتمر الدولى للمياه العربية الذى ينهى أعماله اليوم، قال الوزير إن مصر تسعى إلى إيجاد استراتيجية عربية موحدة للاستخدام الأفضل للمياه، وللحفاظ على الحق العربى فى المياه باعتبارها مسألة قومية.

وأضاف أن مجلس وزراء المياه العرب اجتمع فى القاهرة تحت مظلة جامعة الدول العربية، وأن هناك اقتراحات لسياسة مائية موحدة



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر: الأهـــرام

التاريخ: ٢٨/٤/١٩٩٨

مجلس حكماء المياه يجتمع ٣ أيام فى القاهرة

كتب ـ أحمد نصر الدين:

★ ٣٦ من اعضاء مجلس حكماء المجلس العالمى للمياه يجتمعون فى القاهرة من الثلاثاء المقبل برئاسة د. محمود ابوزيد رئيس المجلس الاعلى ووزير الاشغال على مدى ٣ ايام لمناقشة وإعداد الرؤية المستقبلية لمشاكل المياه فى العالم، ولوضع الحلول المقترحة لها خلال القرن المقبل، بهدف إبعاد العالم عن شبح حروب المياه المتوقعة.

الاعضاء الـ ٣٦ هم رؤساء المؤسسات والهيئات الدولية والعالمية والجهات المانحة، وستعرض مصر الجزء الخاص برؤية القارة الافريقية.

مجلس الحكماء سيناقش ايضا توصيات مؤتمر باريس الدولى الذى دعا اليه الرئيس الفرنسى جاك شيراك، وانعقد فى مارس الماضى لادارة وترشيد المياه والموارد المائية.



حول استراتيجية تأمين المياه العربية

انعقاد المؤتمر الدولى للمياه العربية بالقاهرة يمثل نروة الاهتمام المصرى بقضايا ومشكلات المياه التى أصبحت تشكل هاجسا رئيسيا للعديد من الدول العربية، خاصة بعد التناقص المطرد لنصيب الفرد العربى من المياه . فانعقاد مثل هذا المؤتمر الدولى المهم له مغزيان أحدهما فنى والآخر سياسى، أما المغزى الفنى فيتمثل فيحشد العقول العربية والخبرات العالمية من أجل العمل على مواجهة شح الموارد المائية فى الوطن العربى خاصة بعد المؤشرات العديدة التى تشير إلى حدوث عجز فى المياه العذبة العربية بنسبة كبيرة أدت إلى تناقص نصيب الفرد العربي من تلك المياه.

وفى هذا السياق تعمل الدول العربية على الاستفادة من جميع الطاقات والخبرات العربية والعالمية المتاحة فى مجال هندسة الرى وصيانة الموارد المائية ومنع الفاقد وتحلية المياه المالحة واستغلال كل قطرة مياه فى إحداث التنمية. وهذا يتطلب أولا وضع ضوابط لترشيد استخدام المياه فى الزراعة والصناعة والشرب، وثانيا الاستفادة من أحدث صيحات التكنولوجيا العالمية فى مجال زيادة وتامين الموارد المائية المتاحة، مما يجعلها صالحة للاستخدام فى مختلف مجالات الحياة. فمدرسة الرى المصرية التى تخرج منها عباقرة الرى فى العالم تعمل دائما على الحفاظ على مستوى معين من المياه من حيث النوعية والجودة المطلوبة.

والمغزى الثانى يتمثل فى تنسيق الإمكانات العربية والاستفادة من الخبرات الدولية بشأن استغلال الموارد المائية العربية المتاحة فى ظل الحقيقة التى تقول إن نسبة كبيرة من موارد المياه العربية تاتى من خارج الوطن العربى، وهذا يتطلب أولا تفعيل التنسيق مع دول الجوار الجغرافى المهمة وبالتحديد أثيوبيا وتركيا حتى لا تتاح الفرصة لبعض الأصابع الخفية من التغلغل فى سياسات تلك الدول كما يتطلب . من ناحية ثانية . أن تأخذ الدبلوماسية العربية على عاتقها مهمة شرح السياسات العربية بشأن المياه. فإقامة مشروعات عملاقة داخل بعض الدول العربية مثل توشكى أو سحارة ترعة السلام التى دفعت المياه لتروى أرض سيناء، لا يمكن أن تؤثر بأى شكل من الأشكال على باقى دول حوض النيل، باعتبار أن مصر دولة مصب وليست دولة منبع، كما أن مثل هذه المشروعات تأتى فى إطار حصة مصر المقررة سلفا من مياه النيل والتى استندت إلى قاعدة قانونية مهمة وهى قاعدة الحقوق التاريخية المكتسبة التى بموجبها تحصل مصر على ٥٥,٥ مليار متر مكعب سنويا.

صحيح أن هذه الكمية بدأت لا تفى باحتياجات مصر المتزايدة سنويا، لكن التوجه المصرى نحو الاستفادة القصوى من كل قطرة مياه من شأنه أن يؤدى إلى تخفيف حدة تذبذب الميزان المائى الناجم عن تزايد السكان وتزايد الاحتياجات فى المستقبل.

كذلك يمكن القول إن العوامل الطبيعية لعبت دورا بالغ الأهمية فى تشكيل جغرافيا حوض نهر الفرات، حيث نجد أن النهر يندفع من منابعه فى تركيا حيث الجبال والهضاب العالية والأمطار المتساقطة والحرارة المنخفضة والثلوج الذائبة خاصة فى الشتاء، وعندما يخترق نهر الفرات الحدود السورية باتجاه الحدود العراقية تكثر السهول وتقل الأمطار وترتفع الحرارة ويكون الاستغلال الأمثل هو الاستغلال الزراعى، أى أن مجال استغلال نهر الفرات يتمثل أساسا بالطاقة الكهربائية فى تركيا وبالإرواء الزراعى فى كل من سوريا والعراق، الأمر الذى يخفف . إذا استثنينا العوامل الأخرى الخاصة بالتطلعات والمكانة الإقليمية . من درجة تعارض المصالح.

ولاشك أن أية استراتيجية عربية لتامين موارد المياه العربية فى المستقبل لا يمكن لها أن ترتكن إلى عوامل الطبيعة وحدها، بل لابد من إيجاد شبكة مصالح اقتصادية وسياسية مع دول منابع الأنهار الرئيسية بمايشكل مرتكزا أساسيا لدعائم التعاون الإقليمى فى المنطقة. لأن تسييس القضايا دون توضيح مرتكزاتها وأبعادها الاقتصادية والسياسية يعنى فى التحليل الأخير إغفال أهم جانب من مسبباتها فى التفاعل الديناميكى سواء الإيجابى أو السلبى. ومن هنا تتضح حتمية كشف المرتكزات الاقتصادية فيما بين الدول العربية ودول الجوار الجغرافى، خاصة بين دول الحوض الواحد.

فتحى على حسين



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٨/٤/١٩٩٨

وزير البحث العلمى يحذر من عجز مائى عربى

كتب خالد يونس:

حذر د. مفيد شهاب –وزير التعليم العالى والبحث العلمى– من تعرض المنطقة العربية لعجز مائى هائل يقدر بحوالى ١٣٢ مليار متر مكعب عام ٢٠٠٠ وحوالى ١٨٠ مليار متر مكعب عام ٢٠٣٥، ودعا إلى ضرورة العمل العربى المشترك والتعاون بكل السبل فى مجال المياه لمواجهة هذه الكارثة، ووضع الحلول العملية والتكنولوجية والاشتراك فى تنفيذها من أجل مجابهة الموقف المستقبلى الخطير، والاستعداد بالصورة الواجبة، مشيراً إلى أن ما تمتلكه الأمة العربية من قدرات علمية وموارد مالية وخبرات يجعلها –فى حالة تضافر الجهود– قادرة على إحداث طفرة تكنولوجية تنقلنا من مرحلة الاعتماد على الخارج إلى مرحلة الاعتماد على مواردنا وقدراتنا الذاتية.

جاء هذا فى افتتاح المؤتمر الدولى لصناعة المياه العربية يوم السبت الماضى، وأوضح د.شهاب أن حوالى ٧٠٪ من مجمل الطاقة العالمية فى مجال تحلية المياه توجد بالمنطقة العربية، وأن الدلائل تشير إلى تزايد الاحتياجات من هذا المصدر بمعدلات كبيرة خلال السنوات القادمة.

وأعلن د.شهاب أن وزارة البحث العلمى تقوم حاليا بإدارة تنفيذ برنامج قومى للتصنيع المحلى لنظم معالجة مياه الشرب وسوائل الصرف يستهدف تلبية الاحتياجات القومية من المياه التى تقدر بأكثر من ٣٠ مليون جنيه خلال السنوات الخمس القادمة.



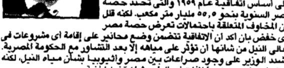
المصدر : الأهـــــالى

التاريخ : ٢٩/٤/١٩٩٨

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

البدرى يحذر من تأثير مشروعات أفريقية على حصة مصر من مياه النيل

كتبت حنان حماد: اعرب نائب حزب التجمع بمجلس الشعب البدرى فرغلى عن قلقه الشديد من مشروعات المياه التى تقيمها بعض دول حوض النيل بما يمثله من تهديد لحصة مصر من المياه. حدد البدرى مصادر التهديد فى بيان عاجل القاه امام المجلس الاسبوع الماضى بمشروعات إقامة سدود على مجرى النهر فى كل من اثيوبيا واريتريا، وقال موجها حديثه إلى وزير الرى والاشغال المائية الدكتور محمود ابوزيد: «نرجو من الوزير ان يطمئننا على موقف مصر من تلك المشروعات واثرها على حصة مصر من مياه نهر النيل، لانه يمثل مصدر الحياة للشعب كله». وفى رده على البيان شدد ابوزيد على اهمية القضية، مشيرا إلى أن الإيراد من مياه نهر النيل يبلغ ٨٤ مليارا، تقسم بين مصر والسودان على اساس اتفاقية عام ١٩٥٩ والتى تحدد حصة مصر السنوية بنحو ٥٥,٥ مليار متر مكعب. لكنه قلل من المخاوف المتعلقة باحتمالات تعرض حصة مصر



لاى خفض بان اكد ان الاتفاقية تتضمن وضع محاذير على إقامة اى مشروعات فى اعالى النيل من شانها ان تؤثر على مياهه إلا بعد التشاور مع الحكومة المصرية. وشدد الوزير على وجود صراعات بين مصر واثيوبيا بشأن مياه النيل، لكنه استدرك «ما يوجد هو خلافات فى الرأى بشان قضايا فنية».



المؤتمر العربي الدولي للمياه يطلب:

تطوير الطاقة النظيفة لانتاج المياه ومنع تلوثها

كتب ـ أحمد نصر الدين وأيمن خاطر:

طالب المؤتمر العربي الدولي للمياه ـ في ختام اعماله أمس ـ بالعمل على استخدام التقنيات التكنولوجية العالية الحديثة لاعذاب المياه المالحة بالدول العربية سواء كانت جوفية أومياه بحر، واستخدامها كمصدر مهم من المصادر المتاحة للموارد المائية العربية مع المضي والاستمرار في البحوث والدراسات الخاصة بتقليل الطاقة المنتجة للمياه.كما طالب المؤتمر بتطوير جميع انواع الطاقة النظيفة لانتاج هذه المياه بصورة اقتصادية مناسبة واوصي المؤتمر بأن تكون التعريفة التي تدفع مقابل استخدام المياه شيئا اساسيا لتغطية تكاليف هذه الخدمات واعتبارها من العناصر المهمة في تحديد الكفاءة العالية لنوعية المياه، والمحافظة عليها من التلوث وعلى ان تكون هذه التعريفات محددة بحسب ظروف كل دولة .اما بالنسبة لسائل نقل وتوزيع المياه النقية ومياه الصرف الصحي والصناعي طالب المؤتمر بأن تكون تصميمات الشبكات سواء كانت مجاري مكشوفة او شبكات انابيب مغلقة مطابقة للتطورات الحديثة وباستخدام الحاسب الآلي.وأكد المؤتمر ـ الذي استمر ٣ أيام برئاسة الدكتور محمود ابوزيد وزير الاشغال العامة ـ ضرورة العمل في تنفيذ المشروعات بتوفير طبقات من المعلومات على خرائط مساحية ذات مقياس رسم كبير وهي بمثابة العامل الاساسي والمهم لبناء نظم معلومات جغرافية متكاملة.



المصدر : الأحرار

التاريخ : ٢٩ / ٤ / ١٩٩٨

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

إسرائيل تشارك فى مؤتمر المياه العربية

كتب عيسى عبد الباقي :

شاركت اسرائيل فى المؤتمر الدولى للمياه العربية المنعقد بالقاهرة حاليا رغم تاكيدات وزارة الاشغال الراعية للمؤتمر بعدم توجيه دعوة للجانب الاسرائيلي للمشاركة والتاكيد على مراعاة البعد السياسى لقضايا المياه العربية. الوفد الاسرائيلى المشارك فى المؤتمر برئاسة خبير المياه الاسرائيلي موردخاى فيلد ورنيون آزار بجانب مجموعة من الشركات الاسرائيلية التي تعرض منتجاتها في اطار التكنولوجيا الحديثة لمعدات المياه من خلال المعرض الدولى المنعقد على هامش المؤتمر تحت مسمى الشركات الإنمائية. وانتقدت مصادر مسئولة مشاركة اسرائيل فى المؤتمر وصفت ذلك بانه كارثة وقد يكون بداية لفتح الحوار مع اسرائيل بشان المياه وهذا اكثر خطورة من التطبيع الزراعى الموجود حاليا.

ومن جانب آخر اتفق الخبراء العرب امس على ضرورة البدء فى خصخصة الموارد المائية داخل الدول العربية والنامية على ان يكون التحول تدريجيا يبدا بقطاع مياه الشرب مع مراعاة الظروف الاقتصادية والبعد الاجتماعي لهذه الدول.



المصدر : المساء

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١/٤/١٩٩٨

كلمة حق

نصيب الفرد من الماء الف متر فقط كيف؟!

المياة ومشكلاتها اصبحت الشغل الشاغل لدول العالم وخاصة فى المناطق القاحلة البيعدة عن الامطار من ضمن الدول التى تعانى من الفقر المائى على مستوى العالم الدول العربية حيث بدأ نصيب الفرد من المياة فى تناقص مستمر قياسا بالاعوام السابقة فعلى سبيل المثال .. نحن فى مصر حصتنا من مياة النيل طبقا للاتفاقات الدولية ٥٥ مليار متر مكعب سنويا واذا اضيف اليها المخزون المائى وصلت الى ٦١ مليار متر مكعب هذه كل الامكانيات المتاحة لدينا.

فاذا علمنا ان نصيب الفرد حاليا فى مصر من المياه سنويا الف متر مكعب ففى حلول عام ٢٠٠٠ يتناقص نصيب الفرد من المياه ليصل الى ٩٠٠ متر فقط وهذا يدخلنا تحت وطاة الدول الفقيرة مائيا .. والسؤال الحائر الآن كيف نعيش ونتعايش فى ظل كمية محددة من المياه مطالبين فيها باشياء عديدة منها استصلاح حوالى ٣ ملايين فدان فاذا كنا نعلم حاليا ان الزراعة وحدها تستهلك ٨٠٪ من حصتنا من المياة فيجب علينا ان نعيش فى ظل امكانياتنا وضرورة المحافظة على نقطة المياة مع الترشيد سواء فى الاستهلاك او الزراعة.

هذا كله ممكن ان يحدث ولن يكون هناك مستحيلا اذا علمنا ان دولة مثل الاردن نصيب الفرد فيها من المياه ١٠٠ متر مكعب سنويا هذا البلد يعيش ايضا ويزرع وينتج وياكل .. مصر والحمد لله جادة فى ترشيد المياه لانها استطاعت فى الفترة الاخيرة ان تسير فى عدة محاور اولا استنباط اصناف جديدة من الزراعات وخاصة الارز ياخذ مدة قليلة فى الارض ولا يستهلك مياة وقد امكن عن طريق هذا توفير ٣ مليارات متر مكعب .. ايضا قصب السكر والبنجر .. مشروع الصرف المغطى وتطوير نظم الرى .. وإدخال النظام الحديث فى الزراعة عن طريق الرى بالتنقيط .. الدولة جادة يبقى دور الافراد فى الاستهلاك سواء كانوا فى الريف او الحضر اصحاب الريف ترشيدهم يكون في الزراعة وسكان المدن استهلاكم اليومى .. يجب أن نضع نصب اعيننا ان السنوات القادمة ستكون سنوات الحسم والصراعات من اجل نقطة المياه.

اسكندر



المصدر : المساء
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٨/٤/٢٢

المؤتمر الدولى العربى للمياه.. حقق اهدافه:

استراتيجية مائية للدول العربية

صناعة عربية لمعدات تحلية البحر.. ومعالجة مياه الصرف

اختتم المؤتمر الدولى العربى للمياه اجتماعاته امس وسط أمل من جميع الاعضاء والمشاركين بضرورة الحفاظ على المياه المتاحة لدينا على مستوى الدول العربية.

وكان د. محمود ابو زيد وزير الاشغال العامة والموارد المائية قد افتتح يوم الاحد الماضى المؤتمر العربى الدولى للمياه والذى شارك فيه اكثر من ١٠٠٠ خبير من ٢٦ دولة عربية وافريقية واجنبية

شهد الافتتاح الدكتورة نادية مكرم عبيد وزيرة الدولة لشئون البيئة والدكتور مفيد شهاب وزير التعليم العالى والبحث العلمى والدكتور نبيل المويلحى رئيس معهد بحوث الصحراء بوزارة الزراعة نائبا عن الدكتور يوسف والى نائب لرئيس مجلس الوزراء ووزير الزراعة واستصلاح الاراضى.

واجمع الوزراء فى الجلسة الافتتاحية على اهمية التعاون العربى المشترك لامتلاك تكنولوجيا عربية متقدمة لتحلية المياه المالحة بطرق اقتصادية وضرورة وضع استراتيجية مائية عربية موحدة لتعظيم الاستفادة من المياه باسلوب اقتصادى علمى من خلال الانفتاح على الخبرات العالمية المتقدمة فى هذه المجالات وعلى ان يسبق كل هذه الخطوات العمل بكل الاساليب المكنة على زيادة الوعى الخاص والعام للافراد والمؤسسات والاجهزة باهمية ترشيد المياه التى ستصبح غالية جدا.

وحذر الدكتور محمود ابو زيد رئيس المجلس العالمى للمياه ورئيس المؤتمر من تناقص نصيب الفرد العربى من المياه بحلول عام ٢٠٣٠ اذا ماقورن بالمعدل العالمى مشيرا الى ان متوسط جملة الموارد المائية فى الوطن العربى يقدر بحوالى ٣٥٠ مليار متر مكعب سنويا يأتى ٦٠٪ منها من انهار دولية مشتركة ولا يستثمر منها سوى ١٤٣ مليار متر مكعب سنويا والباقى يفقد بالبخر او التسرب للبحار.

واضاف الوزير ان ذلك الوضع سوف يؤثر بالقطع تاثيرا سلبيا على الامن الغذائى العربى مالم يتم مواجهة التحدى بتخطيط سياسات للادارة المائية المتكاملة حيث تتوزع مصادر المياه العربية على النحو التالى: ٤٠,٩٪ بالشرق العربى، و٢٣٪ بالمغرب العربى، و٣١,٥٪ بدول حوض النيل العربية، و٤,٦٪ بالجزيرة العربية.

وقال الوزير ان زيادة الطلب على مياه الشرب والصناعة سيكون على حساب مياه الزراعة مما يتطلب من الدول العربية مجتمعه بتنمية المياه باحواض الانهار التى تقع بها.

واكدالوزير ان مستقبل قضايا المياه العربية لابد ان يبنى على اساس ان ادارة المياه والطاقة ستحدد اتجاهات ومستقبل التنمية وان العالم به ٣٦٠٠٠ سد لا توفر سوى ٢٠٪ من الطاقة الكهربائية وهناك مجالات كثيرة لزيادتها.

وهذا يتطلب الاستفادة من التطور العلمى والتكنولوجى الحديث بالعالم فى ادارة المياه العربية واستخدام الادارة المتكاملة للمصادر المائية بالاضافة الى التعاون الدولى بين دول اكثر من ٣٠٠ حوض بحرى مائى وخزان جوفى مشترك بالعالم لحل مشاكل المياه مشيرا الى ان الاحتمالات قائمة لحدوث نزاع حول المياه فى القرن المقبل ولابد من ابتكار نظريات جديدة للتعامل مع المستجدات.

وطالبت الدكتورة نادية مكرم عبيد وزيرة الدولة لشئون البيئة اعضاء المؤتمر بضرورة التركيز على مناقشة قضيتين مهمتين: الاولى هى ضرورة ترشيد استهلاك المياه وبحيث لا يسمح بأى اهدار كمى او نوعى لها خاصة ان هذا الترشيد يعد واحدا من اهم الخيارات المطروحة لمواجهة مشاكل ندرة المياه والثانية هى ضرورة العمل على حماية الموارد المائية من كل اشكال التلوث باتباع الادارة السليمة ومقاومة التلوث باعتبار المقاومة استثمارا لحماية ثروة مهمة فى الوطن العربى وللحفاظ على الصحة العربية العامة.

واشارت الوزيرة الى التجربة الناجحة التى تتم بالتعاون بين وزارة الاشغال العامة والموارد المائية ووزارة شئون البيئة فى الحفاظ على النيل ومكافحة التلوث والتى ستؤدى فى نهاية هذا العام للقضاء النهائى على الصرف الصناعى السائل فى مجرى نهر النيل.



وقال الدكتور مفيد شهاب وزير التعليم العالى والبحث العلمى انه من المتوقع ان يصل عجز المياه فى العالم العربى عام ٢٠٠٠ الى ١٢٠ مليار متر مكعب وفى عام ٢٠٢٥ سوف يصل الى ١٨٠ مليار متر مكعب مشيرا الى ان نصيب الفرد من المياه في مصر يصل الى ١٠٠٠ متر مكعب سنويا من المتوقع ان ينخفض الى اقل من ٨٠٠ متر مكعب عام ٢٠٠٠ اى تحت خط الفقر المائى العالمى بسبب الزيادة السكانية وتزايد استخدام المياه وقال انه لابد من وضع استراتيجية شاملة لتجنب الوصول لهذا المعدل المتدنى وزيادة مواردنا المائية اللازمة للاستخدام فى تنمية المشروعات القومية الكبرى وهو الامر الذى يتطلب وضع استراتيجية شاملة لاستخدام المياه ترتكز على زيادة كفاءة عمليات الرى وتحديد تركيب محصولى مناسب لترشيد مياه الرى الزراعى واعادة استخدام مياه الصرف الصحى والزراعى وتحسين كفاءة ادارة ونقل واستخدام وتوزيع المياه لتقليل الفاقد الذى يصل الى ٣٠٪ من ثروتنا المائية بالاضافة الى زيادة المصادر غير التقليدية من المياه وتعميق وتاصيل الوعى الفردى كما ونوعا بضرورة ترشيد استخدام المياه عن طريق وسائل التعاون مع دول حوض النيل الثنائى والجماعى لزيادة موارد النيل بعيدا عن الخلافات السياسية

واوضح الدكتور مفيد شهاب ان ادارات البحث العلمى بوزارات الزراعة والاشغال العامة والبحث العلمى تركز فى خططها المستقبلية على تطوير تكنولوجيا اعادة استخدام المياه من خلال برنامج قومى لتصنيع نظم معالجة مياه الصرف محليا ومعدات تحلية مياه البحر ويهدف البرنامج الى تحديد احتياجاتنا من الخبرات والامكانات العلمية وتقويم الموقف التكنولوجى وبناء قاعدة معلومات كما يتضمن البرنامج ايضا الاهتمام بالتصنيع المحلى لمعدات تحلية مياه البحر التى ستضطر العالم العربى الى التوسع فى استخدامها فى المستقبل مشيرا الى ان ٧٠٪ من جملة الطاقة العالمية المستخدمة فى تحلية مياه البحر حاليا توجد بالمنطقة العربية.

وطالب بانشاء صناعة عربية متطورة لتكنولوجيا تحلية المياه واعتماد استراتيجية عربية للزراعة تعتمد على استخدام التكنولوجيا الحديثة فى الرى. مؤكدا ان الامكانات العلمية والاقتصادية فى الوطن العربى تتيح الفرصة لقيام هده الصناعة على هيئة مشروع عربى متكامل حيث لا تستطيع اى دولة بمفردها ان تنشىء هده الصناعة على اسس اقتصادية وعلمية.

وفى الكلمة التى وجهها الدكتور يوسف والى نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة الى المؤتمر والقاها نيابة عنه الدكتور نبيل المويلحى رئيس معهد بحوث الصحراء اكد ان تنمية الموارد المائية هى حجر الزاوية فى جميع مشروعات التنمية فى اى مكان فى العالم.

وطالب بالعمل على تحقيق التنمية فى الوطن العربى من خلال تطبيق محورين اساسين الاول العمل على زيادة الموارد المائية التقليدية وغير التقليدية والثانى الاستغلال الامثل لموارد المياه من خلال تطوير شامل للادارة المائية ونظم الرى المستخدمة مشيرا الى ان وزارة الزراعة وضعت خطة لتحقيق هذه الاهداف تعتمد على تحديد التركيب المحصولى المناسب للاراضى الجديدة وكذا المساحة المنزرعة ارزا بما لايزيد على مليون فدان سنويا حتى عام ٢٠٠٠ والتوسع فى زراعة بنجر السكر بديلا عن قصب السكر وتطوير الرى الحقلى والاتجاه الى تحلية مياه البحر الذى سيكون خيارا اساسيا فى القرن القادم.

واعلن الدكتور محمد صفوت عبدالدايم مقرر عام المؤتمر ان جلسات المؤتمر سوف تستمر حتى مساء بعد غد حيث ستعلن التوصيات فى مؤتمر صحفى عالمى بحضره الدكتور محمود ابو زيد الذى تفقد امس مع الوزراء المشاركين فى جلسة الافتتاح المعرض العالمى لتكنولوجيا المياه الذى تشارك فيه اكثر من ٥٠٠ شركة ومؤسسة عالمية فى مجال تكنولوجيا صناعة المياه.



المصدر : الوطن العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١ / ٥ / ١٩٩٨

١٠١٥ مليون نسمة بلا مياه للشرب في العالم

يموت طفل في كل ثماني ثوان بسبب الأمراض التي يكون مصدرها الماء. فهناك خمسة ملايين
إنسان يتوفون من أمراض لها صلة بماء الشرب الموبؤة، ولأن هناك بيئة ملوثة ومحيطا
تعوزه النظافة، فضلاً عن أسلوب التخلص الخاطئ من الفضلات والمبرزات.
نصف سكان العالم النامي يعانون من مرض أو أكثر من الأمراض الستة «مثل الإسهال - ديدان
الإسكارس «الصفريات» الديدان الجبلية الخيطية والدودة الضارية «الشهية» - داء المنشقات
و«التراخوما» وذلك بسبب خلل ما في تجهيزات المياه أو عدم تطبيق القوانين والالتزام
بشروط الصرف للمياه.
بالإضافة إلى ذلك، فإن الالتزامات والأعباء الصحية تتضمن المصاريف الباهظة السنوية التي
توازي عشرة ملايين عامل سنوياً يعملون بأوقات كاملة، هذا فضلاً عن الجهد الذي تبذله
النساء والبنات لحمل قوارير المياه من الأمكنة البعيدة، والتي غالباً ما تكون مياهاً ملوثة.
في الأعوام ١٩٨١ - ١٩٩٠ تم تقديم مساعدات خدماتية بـ ١٦٠٠ مليون نسمة لتزويدهم
بمياه شرب نقية صالحة، فضلاً عن ٧٥٠ مليون نسمة آخرين قدمت لهم مرافق صحية
للتخلص من نفاياتهم ومبرزاتهم. ولكن بسبب النمو السكاني الذي يقدر بـ ٨٠٠ مليون
نسمة في الدول النامية حتى العام ١٩٩٠ بقي ما تعداده ١٠١٥ مليون نسمة بدون مياه نقية
وصالحة للشرب و١٧٦٤ مليون نسمة يفتقدون تطبيق القوانين الصحية بالنسبة لمياههم.
أن تقدم العمل للوصول إلى خدمة أولئك الذين لم يحصلوا على المساعدات في هذا المجال منذ
العام ١٩٩٠ مازال ضعيفاً حيث أن هناك حوالي ١٤٠٠ مليون نسمة حول العالم مازالوا
يفتقرون إلى مياه شرب نقية صالحة، فضلاً عن أن هناك مايربو على ١٩٠٠ مليون نسمة
لايملكون مرافق يمكنهم استعمالها للتخلص من نفاياتهم وفضلاتهم.
هناك أهداف أخرى يجب تحقيقها ألا وهي مقدار وحجم الموارد الواجب إنجازها. ففي المؤتمر
العالمي لتوفير المياه الصالحة النقية والذي يشتمل على تطبيق القوانين الصحية بشأنها،
والمنعقد في نيودلهي العام ١٩٩٠ ذكر أن الاحتياجات العالمية حتى العام ٢٠٠٠ لتغطية
النفقات تبلغ ٥٠ مليار دولار سنوياً، وهذا يعادل خمسة أضعاف مستويات المبالغ الموظفة
الآن لهذا الغرض.
لقد حتمت منظمة الصحة العالمية مؤتمراتها للعشر سنوات الأخيرة العام ١٩٩٢ بتقدير
المبلغ بـ ١٣٣,٩ مليار دولار الذي كان يتطلب توظيفه في أعمال تجهيزات المياه وتطبيق
القوانين الصحية خلال الأعوام ١٩٨١ - ١٩٩٠ وكان ذلك بنسبة لاتزيد على ٥٥ بالمائة للمياه
و٤٥ بالمائة بالنسبة لمتطلبات تطبيق القوانين الصحية التي صرفت فعلاً خلال ذلك العقد.
وبموجب هذا البرنامج حصلت المناطق الواقعة في المدن على ٧٤ بالمائة من مجموع المبلغ
بينما حصلت مناطق القرى والأرياف على ٢٦ بالمائة فقط وخلافاً للاقتصاد والسائد، فإن
ثلثي الميزانية تقريباً جاء من مصادر وطنية بينما دفعت المنظمات الخارجية الثلث فقط.
لقد قدرت منظمة الصحة العالمية معدل كلفة قدره ١٠٥ دولارات للشخص الواحد لتزويده
بالماء في المدن و٥٠ دولاراً لمناطق القرى والأرياف، بينما قدرت مبلغ ١٤٥ دولاراً لمناطق المدن
و٣٠ دولاراً لمناطق الأرياف بالنسبة لتزويده بالوسائل المطلوبة لتطبيق القوانين الصحية
ومشاريع الصرف الصحي.
يمكن النظر إلى عملية تزويد الماء وتطبيق القوانين الصحية على أساس أن لهذه العملية
ثلاثة عناصر متفاعلة: فالعنصر الأكثر إلحاحاً وأهمية هو توفير مياه الشرب النقية المأمونة
والمبادئ الصحية للتخلص من النفايات وبقايا المفرغات وهذا يعني توفير ٢٠ - ٤٠ لتر ماء
للشخص الواحد يومياً على ألا تبعد عن مصادر الماء أكثر من الحدود المعقولة عن موقعه
السكني.



المصدر : الوطن العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١ / ٩ / ١٩٩٨

ومن ضمن متطلبات المياه النقية الصالحة للشرب حماية مصادر المياه فضلاً عن توفير نقل وتخزين صحيين مناسبين داخل الدار. وهذا يعني أيضاً توفير مرافق للحمام ولغسيل الملابس وللأدوات المطبخية حيث يجب أن تكون هناك مصارف جيدة ونظيفة، وهذا يعني أيضاً التخلص من الفضلات والمفرغات الصحية وعزل أوساخ الغائط عن كل من البالغين والأطفال بإبعاد هذه الأشياء عن مصادر المياه والطعام والناس. ولكي نتخلص من الأمراض التي تتسبب بها الأوساخ والغائط، يجب اتباع مستويات صحية جيدة من النظافة المنزلية التي تبدأ أولاً بغسل الأيدي بعد التغوط والبراز لأن هذا العمل هو عمل مهم وضروري.

هناك عنصر ثان مهم في عملية النظافة هذه وهي العناية بالماء والمرافق الصحية. وعلى الناس أن يستخدموا هذه المرافق بشكل ملائم ليعودوا أنفسهم على النظافة الصحية المطلوبة، وهذا يعني معرفة أسلوب حماية وتخزين الماء بشكل صحي مأمون والتعرف على كيفية الإبقاء على النظافة الخاصة الداخلية للدار وطريقة العناية بمرافق التخلص من الفضلات وأسلوب تجنب الأجواء أو البيئة غير الصحية.

أما العنصر الفعال الثالث فهو الدعم المنظم من المجتمع، وتطوير وكالات وسياسات حكومية تقوم بتنفيذ برنامج وخطة عمل لتجهيز المياه والصرف الصحي.

وقد أظهرت التجارب أن الجهود التي تعتمد على المجتمعات المحلية، سواء كانت في قرية صغيرة أو مدينة كبيرة، هي شديدة الفعالية في تحديد وتحقيق احتياجات الناس.



تطورات الأحداث

مؤتمر المياه

رغم خطورة المؤتمر الدولى للمياه العربية الذى عقد ما بين ٢٥ و٢٨ من ابريل الماضى بقاعة المؤتمرات الكبرى بمدينة نصر بالقاهرة، والذى حضره ١٢٠٠ ضيف من ٣٢ دولة، وعشرات الخبراء، فلم يحظ المؤتمر بالاهتمام الكافى، ولم تكن صيحة الخطر أو الإنذار التى أطلقها المؤتمر مسموعة للكثيرين!

فالمؤتمر حذر بوضوح - من واقع الأبحاث والدراسات التى عرضت عليه - من أن العالم العربى سوف يواجه خلال ٣٠ عاما فقرا وعجزا مائيا خطيرا سيصل إلى ٢٨٢ بليون متر مكعب مياه سنويا، وحذر من أن نصيب المواطن العربى سوف يتناقص من ١٠٢٧ مترا مكعبا حاليا إلى ٦٠٠ متر، وربما ٤٨٠ مترا، بعد ٣٠ سنة فقط بسبب تزايد السكان العرب (من ٢٥٠ مليون نسمة إلى ٦٠٠ مليون نسمة)، وتزايد إهدار العرب للمياه حتى باتت نسبة الهدر ٥٠٪ من موارد المياه العربية، تذهب للبحر أو تتبخر بسبب سوء الاستخدام؟!

أيضا حذر المؤتمر من أن ٦٢٪ من موارد المياه العربية تأتى من خارج الوطن العربى (إثيوبيا وتركيا)، وهو ما يعنى أننا واقعون لا محالة تحت رحمة هذه الدول، وأن سياساتها قد ترتهن مستقبلا بحجم الضغوط التى قد تمارسها هذه الدول ومن يحركها!

فوفقا للتصنيفات العالمية يتصف وضع الموارد المائية بالحرج إذا قل نصيب الفرد الواحد من المياه عن ١٠٠٠ متر مكعب فى السنة، ويوصف فى هذه الحالة بالفقر المائى.. أو العجز المائى فما بالنا والأرقام تقول إن نصيب المواطن العربى قد يقل بعد ٣٠ سنة عن ٥٠٠ متر مكعب!

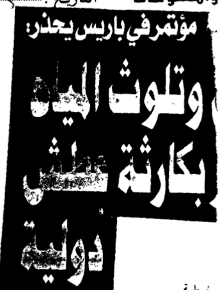
إن الأرقام تقول إن إسرائيل تنهب المياه العربية بشكل منتظم.. وبعد أن سرقت مياه فلسطين ولبنان والأردن بدأت تسرق المياه الجوفية بحفر الآبار عبر الحدود مع مصر والأردن وغيرهما من الدول العربية.

وتقول أيضا إن تركيا تساهم بـ٨٨٪ من الإيراد السنوى لنهر الفرات (الذى يبلغ ١٣,٨ بليون متر مكعب فى المتوسط).. كما تساهم بـ٤٥٪ من الإيراد السنوى لنهر دجلة (البالغ ٤٩,٧ بليون متر مكعب)، وهذا التأثير التركى - خصوصا فى ظل سيطرة العلمانيين والعسكر على الحكم - يسمح للحكومة التركية المتحالفة مع إسرائيل وأمريكا بالضغط على سوريا والعراق، وهو ما يحدث بالفعل الآن بإقامة سدود كبيرة وطرح أفكار لبيع المياه التركية لإسرائيل ودول أخرى. أيضا هناك خطط أمريكية لتوفير تمويل (مشبوه) لمشاريع السدود الإثيوبية التى قد تؤثر على المياه القادمة لمصر والسودان من منابع النيل، والسؤال: هل نضع هذه الدراسات على الرف حتى يداهمنا الفقر المائى؟! أم نضعها -وبسرعة- موضع التنفيذ؟.



المصدر : السمجلة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٩ / ٥ / ١٩٩٨



باريس. مصطفى اليحياوي

عقد في باريس مؤخرا مؤتمر دولي حول المياه والتنمية دعا اليه الرئيس الفرنسي جاك شيراك وشاركت فيه وفود 84 دولة منها تسع دول عربية. وكان الهدف من عقد هذا المؤتمر هو تقييم الوضع الحالي للموارد المائية في العالم ووضع خطة متوسطة المدى لتطويرها وتحسين طرق استغلالها الى جانب تبني سياسة جديدة لترشيد استهلاك الماء الذي يخشى من أن يصبح في يوم من الايام سلعة نادرة في الوقت الذي تحترق فيه غابات البرازيل واندونيسيا بسبب الجفاف ويغرق فيه سكان صحارى البيرو في وحل الفياضات وتموت فيه القبائل البدائية الاندونيسية جوعا وعطشا.

في هذا الوقت الذي تشهد فيه احوال الطقس والمناخ تغييرات غير مالوفة يبدو من حق كل انسان ان يتساءل هل سينقص البشرية في يوم من الايام الماء الذي هو أصل الحياة؟ عن هذا السؤال حاول مؤتمر باريس للمياه الاجابة معتمدا على سلسلة من الدراسات العلمية الجادة التي تم اعدادها خلال الثلاثين سنة الماضية، اي منذ ان تم عقد اول مؤتمر دولي حول الماء في مدينة ماردلبلاتا الارجنتينية وذلك في عام 1978. وقتها تقرر ان توضع هناك

خطة عشرية هدفها استكشاف الموارد المائية في العالم وتقدير مخزوناتها وذلك تحت اشراف

المجلس العالمي للمياه الذي يرأسه اليوم وزير الاشغال العامة المصري الدكتور محمود ابو زيد. وفي عام 1990 جاءت نتيجة الدراسات الاولية تحمل في طياتها اشارات التشاؤم لان موارد الماء في العالم محدودة. والماء كمادة حيوية قد تصبح قريبا سلعة محدودة. الكمية غالية الثمن. هناك انتبه العالم الى مدى خطورة قضية الماء وراحت الدول تعقد اللقاءات الرسمية وندوات الحوار حول هذه القضية والتي كان مؤتمر باريس الاخير بعد لقاء مراكش في عام 1997 وقبل انعقاد مؤتمر لاهاي في عام 2000 آخر حلقة من حلقاتها.

وقد بدأ الماء ينقص في بعض المناطق الجغرافية في العالم ويتلوث في مناطق اخرى في وقت يبدو فيه سكان الكرة الارضية غير متساويين في التمتع باستهلاك الماء. فالدراسات التي كشف عنها في مؤتمر باريس الاخير جاءت بسيل من النتائج المزعجة، التبذير الفادح من جهة والنقص القاتل من جهة اخرى، وذلك انه بينما يبلغ معدل استهلاك الفرد الامريكي من الماء 600 لتر في اليوم مقابل 200 لتر للمواطن الاوروبي، فان كثيرا من الافراد في القارة الافريقية مثلا يقل



المصدر : المجلة

التاريخ : ٩ / ٥ / ١٩٩٨

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الاغنياء يطالبون بتسعير المياه والفقراء لا يستطيعون دفع الثمن

• استهلاكهم اليومي من الماء عن ثماني لترات، هذا بينما يقدر معدل ما يحتاجه الشخص البالغ من الماء يوميا بنحو 20 لترا وهو المقياس الرسمي المعتمد من جانب المنظمات الدولية المتخصصة في قضايا المياه. وليس ذلك كل ما في الامر، فالدراسات تقول ايضا بان الزراعة وانتاج الغذاء بصورة عامة تستحوذ على 70 في المائة من المياه العذبة التي لا يتمتع بها وبصورة مرضية الا نحو خمس سكان العالم، بينما يعاني 232 مليون مواطن في 26 بلدا من نقص فادح في المياه ويموت كل عام ما بين 5 و10 ملايين من سكان العالم معظمهم من الاطفال من جراء الامراض الناجمة عن تلوث الماء. هذا التلوث يحدث في البلدان الصناعية الغنية بسبب الافراط في استعمال المواد الكيمياوية في الانتاج الزراعي وايضا بسبب التكدس العمراني اما في البلدان النامية فان سبب التلوث الرئيسي يكمن في عدم معالجة المياه الراكدة ومياه الأنهار التي تخترق المناطق العمرانية وهكذا فانه يوجد هناك خطران يتهددان الموارد المائية خطر النقص الطبيعي للماء بسبب زيادة الاستهلاك تبعا لزيادة عدد السكان، وخطر التلوث.

ندرة المياه

واذا كان من المتعارف عليه ان نقص سلعة ما يرفع ثمنها ويحرم الطبقات الفقيرة من امكانية الحصول عليها والانتفاع بها، فان هذه القاعدة اصبحت تنطبق على الماء ايضا الذي بات سلعة تجارية مثل غيره من السلع، ذلك أن زمن الماء الرخيص السعر بل والمجاني احيانا قد انتهى ليس فقط في البلدان الصناعية بل وحتى في البلدان النامية سواء منها الغنية او الفقيرة، حيث عمت سياسة العمل بخصخصة قطاع المياه الذي اصبحت تديره شركات تجارية هدفها الاول هو تحقيق الارباح واسترجاع ما انفقته من مال على مشاريع معالجة المياه الصالحة للشرب. كان هذا يحدث في البلدان الغربية فقط، اما اليوم فان العدوى بدأت تنتقل الى البلدان النامية من ذلك مثلا. ان شركة مياه فرنسية حصلت هذا العام من المغرب على عقد ادارة مياه مدينة الدار البيضاء ذات الاربعة ملايين ساكن بنفس الشروط التجارية التي تدير بها مياه مدينة باريس مع فارق تباعد قيمة الدخل الفردي بين المواطن الفرنسي والمواطن المغربي.

وموضوع خصخصة قطاع المياه ووضع تسعيرة مناسبة للماء العذب الصالح للشرب من الموضوعات التي يدور حولها نقاش ساخن بين خبراء الدول الصناعية وخبراء الدول النامية داخل المؤتمرات الدولية حول المياه مثل مؤتمر باريس الاخير، ويبدو من الصعوبة بمكان امر التوصل الى اتفاق حولها بين الطرفين.

فالدول الصناعية تريد ان تفرض على البلدان النامية مبدأ تعميم العمل بسياسة الخصخصة والتسعيرة في قطاعات استغلال وادارة تصريف المياه، في نفس الوقت التي تدفع فيه بشركاتها الى خوض اسواق المياه من موقع قوي مستفيدة من امكانياتها الفنية والتقنية وتجاربها الطويلة وقدراتها المالية على الاستثمار بدون حد في قطاعات المياه، وفي المقابل ترى الدول النامية ان اعتبار الماء مجرد سلعة تجارية خاضعة لقانون العرض والطلب والانتقاص والوفرة امر لا طاقة لشعوبها به. فالانسان الذي يحصل على اقل من عشرين لترا في اليوم بالرغم من مجانيته لن يكون قادرا على دفع حتى الحد الادنى من تكلفة الماء المسعر. فالماء لا يمكن ان يكون مجرد سلعة تجارية ■



المصدر : المجلة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢/٥/١٩٩٨

رئيس المجلس العالمي للمياه لـ«المجلة»:

اقتسام المياه العربية مع اسرائيل مرفوض

■ رفض الدكتور محمود ابو زيد، رئيس المجلس العالمي للمياه ووزير الاشغال العامة والموارد المائية في مصر، اعتبار الماء مجرد سلعة تجارية تحددها معايير العرض والطلب. وقال في حديث خاص لـ«المجلة» ان اقتسام المياه العربية مع اسرائيل هو امر مرفوض، بل على العرب مطالبة اسرائيل باعادة ما انتزعته من موارد المياه العربية. واشار الدكتور ابو زيد الى انشاء جهاز دولي للتوسط في النزاعات حول الماء. وفيما يلي نص الحوار:

● ما هو الهدف من عقد المؤتمر المخصص للنظر في قضية الماء في العالم؟

ـ هناك اهمية كبيرة لانعقاد هذا المؤتمر، لان انعقاده يأتي قبل انعقاد المؤتمر الدولي للتنمية المستديمة وذلك في نيويورك وهو مؤتمر سيتعرض لقضية تنمية الموارد المائية وحسن استخدامها.

ومن جهة اخرى فان مؤتمرنا هذا يعقد في اعقاب اجتماع اعداد التصور العام لمشاكل المياه في العالم خلال القرن الواحد والعشرين وذلك بالاعتماد على الدراسة والاقتراحات التي كان اعدها المجلس العالمي للمياه الذي اتشرف برئاسته.

هذا المؤتمر أقر خطة عمل لوضع البرامج واولوياتها في مختلف انحاء العالم، كما ان لهذا المؤتمر اهمية خاصة من حيث انه يحضر جلساته اكثر من ثمانين وزيرا جاؤوا الى باريس بدعوة من جاك شيراك الرئيس الفرنسي الذي القى في هذا المؤتمر خطابا هاما. تحدث فيه عن اقتراحات تتعلق بدعم برامج تطوير الموارد المائية في العالم النامي على الوجه الاخص.

تسعير المياه

● هل يعني ذلك ان دول العالم المشاركة في هذا المؤتمر ويبلغ عددها 84 دولة، تتجه اليوم نحو عمل جماعي هدفه التوصل الى ادارة مشتركة للموارد المائية؟

ـ لا اعتقد ان هناك نية لتحقيق هدف الادارة المشتركة للموارد المائية. لماذا؟ لان المشاكل الناجمة عن استغلال المياه وتطوير مواردها تختلف من بلد الى آخر كل ما نأمله هو ان تتوصل الدول المشاركة في استغلال نهر او بحيرة او حوض مائي، الى التعاون فيما بينها لما فيه مصلحة اقتصادها كذلك نحن نأمل من خلال مثل هذه المؤتمرات واللقاءات الدولية ان تتمكن الدول من التعاون وتبادل الخبرات التكنولوجية والتجارب المكتسبة في مجالات استغلال المياه ومعالجتها كما يتعرض هذا المؤتمر الى امور تعتبر حساسة



المصدر : المجلة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠ / ٥ / ١٩٩٨

بالنسبة للدول النامية مثل موضوع تسعير المياه، وهو موضوع حساس جدا وصعب المعالجة، اذ اننا امام مجموعتين دوليتين.

مجموعة تعتبر من الاهمية بمكان اعتماد سياسة حسن ترشيد استغلال الموارد المائية، ومجموعة اخرى تعتبر انه من الصعب وضع سعر للمياه وبخاصة منها المياه المخصصة للزراعة في الوقت الذي تواجه فيه بعض الدول مشاكل الفقر والتخلف ونقص المياه في وقت واحد. هذه موضوعات حساسة يجري النقاش حولها ولا يمكن اصدار قرارات ملزمة بشأنها، لكن علينا الاكتفاء بأصدار التوصيات اللازمة في الوقت الحاضر.

● يتم استغلال الموارد المائية وخدمة المستهلكين في البلدان الغربية عن طريق شركات تجارية خاصة تتعامل مع الماء كمجرد سلعة ذات تكلفة وقيمة، بعض هذه الشركات تبحث عن عقود في البلدان النامية للقيام بنفس العمل، من ذلك ان شركة مياه فرنسية كبيرة فازت في العام الماضي بعقد استغلال مياه الشرب في مدينة الدار البيضاء المغربية، فهل هناك مخاوف من ان تؤدي سياسة تسعير المياه الى غلاء ثمنه وحرمان الفقراء منه؟

- صحيح هذا موضوع حساس جدا وليس من السهل معالجته. فالتعامل مع الماء كمجرد سلعة موضوع خطير خصوصا بالنسبة للبلدان الفقيرة. وبالرغم من وجود بنوك للمياه وبالرغم من اهتمام البنك العالمي بهذا الموضوع فان قضية الماء ما زالت تعتبر قضية داخلية بحتة تتعامل معها الدول حسب مصالحها الوطنية واهدافها الاقتصادية.

● كيف تفسر غياب دول مثل سورية وفلسطين واسرائيل من هذا المؤتمر الهام؟ علما وان سورية مثلا في نزاع مع تركيا حول مياه نهر الفرات؟

- نحن في المجلس الدولي للمياه بمجرد اطلاعنا على قائمة الدول المدعوة لهذا المؤتمر تساءلنا وسألنا الجهة المنظمة للمؤتمر اين سورية واين فلسطين؟ واين اسرائيل ايضا؟

فكان الجواب ان الدول التي دعيت لحضور هذا المؤتمر هي الدول الاعضاء في لجنة الامم المتحدة للتنمية المستديمة، والدول الشرق اوسطية الغائبة ليست اعضاء في اللجنة المذكورة، لكنها بالطبع معنية مثل غيرها بما يدور في هذا المؤتمر الذي تحدثنا فيه مثلا عن الانهار المشتركة التي تحدث حولها مشاكل بين الدول وعددها في العالم 300 نهر بعضها موجود في منطقة الشرق الاوسط، ونحن في المجلس العالمي للمياه نهتم اهتماما كبيرا بهذه القضية التي تعتبر من اهم القضايا التي يبحثها اليوم مؤتمر باريس هذا، ونأمل ان نتوصل بشأنها الى وضع الاطار والاسس اللازمة التي يمكن الرجوع اليها من جانب الدول المشاركة في استغلال مياه نهر معين وحل النزاعات الدائرة بينها.

ونحن نعتبر ان حل مثل هذه النزاعات لا يجب ان تتدخل فيه المنظمات الدولية لانه امر يعني الدول المشاركة باستغلال نهر او حوض مائي او بحيرة. خذ ـ مثلا ـ لذلك مياه نهر النيل، هذا شأن يهم فقط الدول التي يخترقها هذا النهر واذا حدث ان تدخلت فيه هيئة دولية ودول بعيدة عن المنطقة فان المشاكل ستزيد تعقيدا في نظرنا.

● كما هو معلوم، توجد هناك محكمة لاهاي الدولية للنظر في بعض النزاعات السياسية والحدودية التي تنشب بين الدول، فمع ازدياد خطر حدوث نزاعات خطيرة حول الموارد المائية هل يمكن تصور انشاء جهاز دولي متخصص في هذه القضية؟

- هذا امر ممكن لكن فقط بالنسبة للانهار والبحيرات ذات الاستخدام غير الملاحي والتي تم وضع اتفاقية اطارية لها وافقت عليها الامم المتحدة في عام 1997، ذكر في هذه الاتفاقية بانه في حالة نشوب نزاعات بين دول مشتركة في استغلال مورد مائي، يمكن لها الاحتكام الى جهاز اشبه ما يكون بمحكمة دولية لكنه مكون اساسا من الفنيين



المصدر : المجلة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢/٤/١٩٩٨

يجري اختيارهم من بين اعضاء الهيئات الدولية التي تعمل في مجال المياه الى جانب مندوبين من الدول المعنية. الاقتراحات كما نرى متوفرة لكن معالجة المشاكل الناجمة عن الاشتراك في استغلال الموارد المائية ليست امرا سهلا.

● **يدور الحديث في العالم العربي عن احتمال حدوث ازمة مياه في المستقبل. من خلال الدراسات التي قام بها المجلس العالمي للمياه هل يمكن تأكيد او نفي مثل هذه التوقعات؟**

- بالرغم من ان الموارد المائية ا لعذبة في العالم العربي محدودة حدا، فان عالمنا يشهد - من حسن الحظ - نهضة كبيرة في مجال المياه تسير في خطين متوازيين، خط ترشيد استغلال الموارد المائية واستهلاك الماء بحيث اننا ننتج من الماء ونوفر بأكثر مما هو متاح لنا، وخط تطوير برامج تحلية المياه المالحة اي مياه البحر بشكل خاص علما وان منتوج العالم العربي من ماء التحلية يقدر بنحو 60 في المائة من كميات المياه المنتجة بهذه الطريقة في العالم، معنى هذا انه يجب علينا مواصلة تطوير برامج تحلية المياه واستغلال احدث انواع التكنولوجيا من اجل تخفيض تكلفة الانتاج

● **وكيف الرد على مطالب اسرائيل المتعلقة باقتسام الموارد المائية العربية معها؟**

- **اولا اسرائيل تشارك العرب في استغلال ثرواتهم المائية في فلسطين** والاردن وسورية ليس عن طريق الاقتسام او الاستغلال المشترك ولكن عن طريق التعدي على المياه العربية ونهبها والاستئثار بها، ثانيا ردنا على مطالب اسرائيل التي ذكرت، هو مطالبتها بالكف عن نهب المياه العربية واسترداد ما اخذت منا وليس اقتسامنا مياهنا معها، اما حلم حصول اسرائيل على مياه وادي النيل فهو حلم صعب وبعيد المنال ■



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٩ / ٥ / ١٩٩٨

مع مدرسة الرى المصرية

لم تكن تلك الضجة التى اثيرت مؤخرا برلمانيا حول الموقف المصرى تجاه مياه ودول حوض النيل ازاء مانشرته بعض الصحف الدولية عن خلافات مصرية افريقية ثنائية او غير ذلك تتعلق بالمشروعات المصرية الكبرى. وكان السؤال الذى اثير هو من اين ستدبر مصر موارد هذه المشروعات من المياه رغم محدودية حقها الذى يبلغ نحو ٥ ٥٥ مليار متر مكعب سنويا . وإن كانت بعض الاقلام القديرة قد سبقت بالشرح كيفية تدبير مصر لهذه الموارد المائية .

وقبل الشروع فى بناء السد العالى والتحضير لهذا البناء امضى الزعيم الراحل جمال عبد الناصر فترة تبلغ نحو ١٤ يوما فى مفاوضات مع مسئول سودانى كبير فى عام ١٩٥٩ واستمرت هذه المفاوضات عن الاتفاقية الدولية التى منحت مصر ٥ ٥٥ مليار متر مكعب والسودان ٥ ١٨ مليار متر مكعب وهذا بافتراض ان متوسط ايرادات النهر ٨٤ مليارا تضيع منها ١٠ مليارات بالبخر. وملخص هذه الاتفاقية انها تمت وفقا لاسس موضوعية من اهمها تاكيد الحقوق المكتسبة وقت توقيعها.

وهذا بخلاف اتفاقيات اخرى عديدة ابرمت بين مصر ودول حوض النيل الاخرى منذ نهاية القرن الـ ١٩ يزيد عددها على عشر اتفاقيات كان ملخصها بصفة عامة هو وضع المحاذير ضد اى مشروعات فى اعالى النيل يكون لها اى اثر على ايراد النيل الواصل لمصر الا بعد التشاور مع الحكومة المصرية.. وتتفق هذه الاتفاقيات بكاملها مع جوهر القانون الدولى بشأن اخطار الدول المتشاطئة للنهر الدولى باى مشروعات تقوم بها احدى الدول ويكون لها تاثير سلبى على اى منها وذلك كله يتفق طبقا لاتفاقية «فيينا» الموقعة فى أغسطس عام ١٩٧٨ بشأن توارث المعاهدات الدولية.

وكان من نتائج هذه الاتفاقيات ان نفذت مصر لاوغندا خزان سداوين عند مخرج بحيرة فيكتوريا فى بداية الخمسينيات لتنظيم التصرفات الخارجة من البحيرة وباستثمارات مصرية دعمت العلاقات الثنائية فى هذا المجال والتى تاهلت اخيرا من خلال اتفاقية وقعها وزيرا خارجية مصر واوغندا عام ١٩٩١

وهناك ايضا مساعدات من الشقيقة الكبرى لاخوانها الافريقيات لعل ابرزها حفر مائة بئر جوفية فى كينيا هبة منها لشعب كينيا وايضا اعتماد مبلغ ٨.٣ مليون دولار لشراء معدات لمقاومة ورد النيل ببحيرة فيكتوريا فى اوغندا وكذا المعاونة فى انشاء مركز لبحوث المياه فى تنزانيا بالاضافة لحفر ابار جوفية بجوار بحيرة فيكتوريا.

كما أنه كان من أهم قرارات الاجتماع الاخير لتجمع التيكونيل لوزراء المياه والموارد المائية لدول الحوض من الذى عقد مؤخرا فى مارس باورشا فى تنزانيا انه تم الاتفاق على شكل الاطار الاقليمى المرحلى الذى سيلى «تجمع التيكونيل» اعتبارا من يناير ١٩٩٩ وقد وافقت عليه جميع دول حوض النيل بما فيها اثيوبيا وهو موقف جديد يحسب لمدرسة الرى المصرية التى تتعامل مع كل دول الحوض وفقا لعراقة هذه المدرسة الوطنية ومما يبشر بالخير ايضا ان امتدت إلى هذه جهود اخرى مشهورة من مدرسة وطنية مصرية اخرى هى مدرسة الخارجية المصرية العريقة ايضا ولتتم وتتحقق اتفاقيات للتعاون مع جميع دول الحوض من منطلق الروح المصرية الأصيلة التى اكدت اصالة الشقيقة الكبرى مصر لجميع الدول الافريقية وهو الامر الذى سيقضى على محاولات الوقيعة مع هذه الشقيقات والتى تزايدت وبوضوح فى الفترة الاخيرة.

وهذا الامر سوف يحقق لمصر حتمية جديدة فى حقها الطبيعى فى الحصول على المزيد من ايراد النيل من خلال تنفيذ مشروعات مستقبلية لاستقطاب الفوائد الهائلة من نهر النيل ولتحقيق امانى جميع شعوب الحوض لانه يقدر مايسقط من امطار على الهضبة الاستوائية والهضبة الاثيوبية بحوالى ١٦٠٠ مليار متر مكعب سنويا تضيع معظمها فى المستنقعات ليتبقى ٨٪ مستغل فقط.

وهذا الامر ايضا يؤكد ان الهدف الرئيسى الذى تسعى اليه مصر ويتفق مع رغبات جميع الدول النيلية الاخرى هو عقد اتفاقية شاملة وتشكيل الية تضم كل هذه الدول بهدف تنظيم العمل فى حوضها سعيا لتنفيذ مشروعاته المستقبلية المباركة.

وهذا لايتعارض مع ايمان مصرى اكيد واصيل باحقية كل دولة من دول حوض النيل فى استخدام حصة من مياهه بشرط عدم احداث اى ضرر ملموس لاى دوله اخرى. وهو ماتاكد بالفعل من خلال جولة السيد عمرو موسى وزير الخارجية فى دول شرق وجنوب افريقيا لفتح افاق جديدة من التعاون مع هذه الدول وبدعم من رجال الاعمال والمستثمرين المصريين الذين يجدون كل ترحيب وتعاون وثيق من الشقيقات الافريقيات من جراء السمعة الطيبة التى تركتها الانطباعات الخاصة بمدرسة الرى المصرية وهذا يتاكد بما ذكره كبير المدرسة الحالى الوزير الدكتور محمود ابو زيد وزير الاشغال العامة والموارد المائية أمام مجلسى الشعب والشورى كل على حدة بخلاف نشره فى اكثر من حديث صحفى من ان المشروعات القومية الكبرى مثل توشكى وترعة السلام يتم تنفيذها فى اطار حق مصر طبقا لاتفاقية ١٩٥٩ والذى اوضح فيها سيادته ان جميع الموارد المائية الاضافية لمشروعات الخطط القومية حتى عام ٢٠١٧ سوف يتم تدبيرها من برامج الترشيد واعادة استخدام مياه الصرفين الزراعى والصحى بعد معالجتهما ومن المياه الجوفية السطحية والعميقة المتاحة فى الصحراء الغربية وسيناء.

أحمد نصر الدين



المصدر : الخرطوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣ / ٥ / ١٩٩٨

قضية للنقاش

النيل واتفاقية الانهار الدولية [1]

بقلم: د. عبدالملك عودة

● نظم مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة ولجنة العلوم السياسية بالمجلس الاعلى للثقافة امسية ثقافية حول اتفاقية قانون استخدام المجارى المائية الدولية فى الاغراض غير الملاحية التى اقرتها الجمعية العامة للامم المتحدة فى مايو ١٩٩٧. وقد عرضت فى حديثى نظرة سياسية تطبيقية للاتفاقية على موضوعات نهر النيل، مع ملاحظات حول السياسة المائية المصرية فى إطار العلاقات المتبادلة مع الدول المشاطئة للنهر، وذلك على النحو التالى:

● ان نهر النيل ما زال النهر الافريقى الكبير الذى لا تنظم استعمالات مياهه اتفاقية جماعية عامة، بينما انهار إفريقية اخرى سبقت فى ترتيب وضعها التنظيمى والقانونى المائى بشكل جماعى مثل انهار السنغال والنيجر والزمبيزى. وقد تم اقرار الاتفاقية وقانون الانهار الدولية فى الوقت الذى تتزايد فيه المطالب المائية من جانب جميع دول النهر لاسباب تتعلق بمشروعات التنمية الزراعية فى كل منها، او لاسباب تتعلق بتوليد الطاقة الكهرومائية. وفى هذا الاطار تمثل المبادئ الواردة فى الاتفاقية المرجعية الأساسية فى ميدان القواعد المنظمة للعلاقات المائية المتبادلة بين الدول المشاطئة للنهر، كما ان الاتفاقية تشمل مبادئ الانتفاع الأمثل والمستدام والعدل والانصاف وعدم الاضرار بالغير، ومن جانب اخر تشمل الاتفاقية قواعد واساليب التفاوض حول موضوعات المياه وتقرر مبادئ التحكيم والتقاضى امام محكمة العدل الدولية.

●وفى تقديرى تزداد اهمية هذا الحديث نظراً لانه تجرى حالياً عمليات وإجراءات إنشاء حقائق على الارض وعلى النهر فى الدول الأخرى المشاطئة والواقعة جغرافياً الى الجنوب من الحدود المصرية، وهذه الانشاءات تتم بإرادات منفردة من جانب كل دولة فى داخل إقليمها وبمعونات مالية وفنية من المؤسسات المالية والنقدية العالمية والاتحاد الأوروبى والصين والولايات المتحدة، وهذا القول يشير إلى ما يجرى حالياً فى السودان واثيوبيا واوغندا وتنزانيا فى حوض نهر كاجيرا، ويبعث



المصدر : الخرطوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣/ ٥/ ١٩٩٨

على القلق عندى ان استمرار إنشاء السدود للتخزين السنوى وتوليد الطاقة الكهرومائية سوف يؤدى الى تراكم واقع جديد له معناه وقيمته عندما يأتى وقت التفاوض الجماعى بين دول النهر، إذ سوف تطلب هذه الدول اعتبار ان ما حدث من إنشاءات يرتب لها حقوقاً مكتسبة ترتبط بما جرى تنفيذه فى ميدان الرى الدائم واستصلاح الأراضى القابلة للزراعة وتوليد الطاقة واستخدامات الحياة الاجتماعية والتطور الصناعى، وان هذه الدول سوف تطلب الاقرار بحقوقها المكتسبة قبل الاتفاق او الموافقة على إنشاء المشروعات الكبرى للتخزين القرنى وهو الاسلوب الأمثل لتنمية إيرادات النهر، كما ان هذه الدول تعرف ان انشاء مشروعات التخزين القرنى هو المطلب الأول للسياسة المائية المصرية بعد ان اتمت إنشاء اخر مشروعاتها الكبرى (السد العالى).

● ومن ناحية اخرى نجد أن الأمم المتحدة قد احتفلت باليوم العالمى للمياه فى ٢٢ مارس ١٩٩٨ تحت شعار (المياه الجوفية والموارد الطبيعية غير المنظورة) واصدرت فروع ومنظمات الأمم المتحدة تقارير تتناول الأوضاع الإفريقية مثل اللجنة الاقتصادية لافريقيا وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، اما منظمة الفاو فقد اصدرت تقريراً بعنوان (الزراعة المروية هى السبيل لتحقيق الأمن الغذائى فى افريقيا). وفى تقديرى ان الحديث عن الأمن الغذائى والتنمية الزراعية هو فى جوهره حديث عن الأمن المائى، وان الحديث عن الأمن المائى هو إشارة الى مشروعات الرى الدائم وإنشاء السدود والمطالبات المتزايدة من حصص ماء النهر، وفى السنوات الأخيرة صار الحديث عن الأمنين المائى والغذائى يأتى فى سياق الأمن القومى للدول المشاطئة للنهر من مناطق المنابع الى المصب. واستطراداً نقول ان الحديث عن المياه الجوفية التى اهتمت بها الأمم المتحدة هذا العام له صلة بما ورد فى الاتفاقية الدولية، فهى قد استعملت مصطلح المجرى المائى الدولى بدلاً من مصطلح حوض النهر، وعرفت مصطلح المجرى المائى بانه شبكة المياه السطحية والمياه الجوفية التى تشكل بحكم علاقاتها الطبيعية ببعضها البعض كلا واحداً.

نواصل

● عن الاهرام الاقتصادى



المجلس العالمى للمياه يجتمع بالقاهرة بعد غد

مناقشة الرؤية المستقبلية لإستخدامات المياه فى القرن الجديد

كتب ـ أيمن خاطر:

تعقد بعد غد بالقاهرة اجتماعات مجلس ادارة المجلس العالمى للمياه الذى يضم رؤساء الهيئات العالمية فى مجال المياه وممثلى الامم المتحدة والبنك الدولى والهيئات والمؤسسات المانحة

وصرح الدكتور محمود ابو زيد وزير الاشغال ورئيس المجلس بأن الاجتماعات سوف تبحث على مدى ٣ أيام مشكلات المياه على مستوى العالم ومتابعة قرارات مؤتمر المياه الذى عقد بباريس فى مارس الماضى الى جانب إعتماد ومناقشة اللائحة الداخلية للمجلس والنظر فى اعداد الرؤية المستقبلية للموارد المائية فى العالم خلال القرن المقبل مشيرا إلى أن هولندا وكندا ستمولان هذه الدراسة بمليون دولار.

وأشار الدكتور محمود أبو زيد الى أن وزير الرى السودانى سيزور مصر خلال الشهر القادم لبحث بعض الامور التى تهم البلدين فى اطار اعمال الهيئة المصرية السودانية المشتركة لمياه النيل ومؤتمر وزراء المياه لدول حوض النيل

وأكد الوزير عدم وجود اى نوع من النزاعات بين مصر ودول الحوض وذلك لانه لايتم استغلال الا ٨٪ فقط من مياه حوض النيل من ١٦٠٠ مليار متر مكعب والباقى فاقد يمكن استغلاله بالتعاون المشترك بين دول الحوض.



المصدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٤ / ٥ / ١٩٩٨






النيل واتفاقية الأنهار الدولية (٣)

سياسة



د . عبد الملك عودة

● فى مطلع الاعوام التسعينات من هذا القرن كان التغيير المتوالى والمتنوع الذى أعقب انتهاء الحرب الباردة يتفاعل فى بيئة العلاقات الدولية والاقليمية، كما إمتد الى البيئة الداخلية فى عدد من دول الحوض، وقامت نظم حكم جديدة بعد انتهاء نظم حكم سابقة عايشت فترة الحرب الباردة فى كل من اوغندا والسودان واثيوبيا وارتريا ورواندا وبوروندى والكونغو الديمقراطية، وشهدت تنزانيا وكينيا آثار التحول الديمقراطى والتعددية السياسية. ويضاف إلى هذا آثار التغيير فى المفاهيم الاقتصادية والتنموية والتوجه للتركيز على التنمية الزراعية لمكافحة نتائج التصحر والجفاف ولسد الفجوة فى الاستهلاك المحلى بين الاستيراد والإنتاج فى مجال الأمن الغذائى.

●كذلك واجهت السياسة المصرية متطلبات إعادة النظر فى أولويات سياستها الافريقية عامة ولمنطقة نهر النيل خاصة، ويضاف الى هذا التقارير والتصريحات المنشورة من وزارة الموارد المائية بشأن تزايد احتياجات مصر المائية عن الحصة المقررة فى اتفاقية ١٩٥٩، الأمر الذى تطلب أمرين تاخذ بهما السياسة المائية المصرية، الأول هو ترشيد الاستهلاك الداخلى والتغيير فى التركيب المحصولى والاستفادة من المياه الجوفية ومعالجة مياه الصرف الزراعى والصحى لاعادة استعمالها مع الاستمرار فى تنفيذ مشروع ترعة السلام ومشروع توشكى، أما الأمر الثانى فهو تجديد التفكير والأساليب فى اطار التعاون المائى مع دول نهر النيل، والامثلة على ذلك هى:

- الموافقة على طلب اوغندا بالتعلية الثانية لسد اوين عام ١٩٩١، وعقد اتفاقية تعاون فنى مع كينيا لحفر آبار للمياه الجوفية، والمساهمة فى مكافحة الحشائش وورد النيل فى بحيرة فكتوريا، وعقد اتفاقية إطارية مع اثيوبيا عام ١٩٩٣ فى مجال استخدام وتنمية مياه النيل.

- اعادة تفعيل نشاط اللجنة الفنية الدائمة الثنائية مع السودان وتم الاجتماع الأول فى فبراير ٩٨.

- استمرار العمل فى إطار تكونيل وفى اطار مؤتمر النيل ٢٠٠٢ بين وزراء الموارد المائية لدول الحوض وآخر الاجتماعات كان فى مارس ١٩٩٨، مع التفكير فى انشاء آلية جديدة تضم دول الحوض.

- المشاركة مع ليبيا والسودان وتشاد فى دراسة الخزان الجوفى الرملى الحجرى النوبى الذى يمتد تحت أراضى هذه الدول للانتفاع بمياهه فى خطة مشتركة.



المصدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤ / ٥ / ١٩٩٨

- ابداء الرأى والمواقف تجاه اتفاقية قانون استخدام المجارى المائية الدولية فى الاغراض غير الملاحية فى اطار الجمعية العامة للامم المتحدة ودراسة اجراء الموافقة او المصادقة عليها بشرط عدم المساس بالاتفاقيات السابقة والمحافظة على الحقوق المكتسبة، وهذا هو جوهر التحفظ المصرى عليها.

- الإعلان عن أن وزارة الموارد المائية تعد حاليا خطة السياسة المائية المصرية حتى عام ٢٠١٧ وأنها سوف تعرض على مجلس الوزراء لاقرارها.

* ان ظهور نتائج هذا النشاط والممارسة على مستويات متعددة سوف يستغرق بعضا من الوقت، ولكن هذا لايمنع من إبداء عدد من الملاحظات كالتالى:

- الملاحظة الاولى تتعلق بتفعيل اللجنة الفنية الدائمة على المستوى الثنائى وهل الطموحات والآمال فى تفعيلها على المستوى الفنى الجماعى ما تزال واردة أو محتملة؟ فى تقديرى ان التوقعات تبدو ضئيلة على الرغم من التحسن فى العلاقات المصرية السودانية والسبب هو نتائج التغيير فى العلاقات الاقليمية مع دول الحوض ومستوى المتطلبات المائية التى تتحدث عنها دول الحوض، كما انه يجب دراسة ما جرى من محادثات ومشروعات فى اطار اللجنة المائية المشتركة بين السودان واثيوبيا قبل القطيعة بينهما، وهذا الآن الحديث المتواتر فى المصادر الاجنبية المنشورة يشير الى مشروعات على النيل الأزرق ونهر عطبرة بدعوى أن الأمن الغذائى والمائى السودانى يقع فى مناطق الشرق المجاورة لاثيوبيا، وليس فى جنوب السودان حيث موقع قناة جونجلى، ولعل هذا التاريخ السابق هو الذى دعا وزير الموارد المائية المصرى فى حديثه مع أعضاء اللجنة الثنائية أخيرا الى طلب وضع أولويات تنمية الأحواض المشتركة والفرعية بخلاف حوض النيل والتى يمكن لكل من الدولتين أن تشارك فى مشروعات مع دولها لمصلحة هذه الدول وبحيث لا يمس بحقوق الدولتين المصرية والسودانية.

- الملاحظة الثانية هى ان مواقف دول الحوض تجاه الاتفاقية الدولية تسجل اختلافات وتناقضات فالسودان وكينيا وافقتا، بينما رفضت بوروندى أسوة بفرنسا، وتحفظت أو امتنعت عن التصويت كل من مصر واثيوبيا ورواندا وتنزانيا، بينما تغيبت عن جلسة التصويت النهائية كل من أوغندا وارتريا والكونغو الديمقراطية، ولكل من هذه الدول أسبابها الخاصة فيما إتخذت من مواقف، ولكن فى تقديرى مازال الاهتمام كبيرا ومتصاعدا بموضوع مياه النيل على الرغم من تشتت المواقف فى الأمم المتحدة.

- الملاحظة الثالثة هى ان آخر اجتماعات وزراء الموارد المائية فى اطار مؤتمر النيل ٢٠٠٢ شهد طبقا لتصريحات وزير الموارد المائية المصرى الاتفاق على انشاء آلية تعاون جديدة يضع هيكلها حاليا خبراء من دول الحوض وتضم جميع الدول بصفة أعضاء، وان هذا لن يلغى النشاط الفنى والمعلوماتى لتجمع تكونيل الذى يضم ٦دول بصفة عضو و٤دول بصفة مراقب. وأن هذا الهيكل التنظيمى سوف يعرض على اجتماع وزراء الموارد المائية القادم فى فبراير ١٩٩٩، مع الاتفاق بين الوزراء على مناشدة رؤساء دول نهر النيل للاجتماع لإقرار استراتيجية هذه الآلية التعاونية الجديدة فى العام القادم ١٩٩٩.

● بهذه الملاحظات يعود الحديث - فى تقديرى - الى نقطة البداية الواجبة والصحيحة وهى انه فى البدء للتعاون تكون السياسة على أعلى مستويات هياكل السلطة فى دول النهر جميعا بدون استثناء حيث تبرم الأمور وتعقد الاتفاقات، ولذلك اقترح على الدبلوماسية المصرية أن تدرس فكرة الدعوة لعقد اجتماع لوزراء خارجية الدول العشر حول أجندة موضوع واحد وهو بحث قضايا التعاون المائى فى ضوء احكام وقواعد الاتفاقية الدولية التى اقرتها الامم المتحدة والمعروضة الان للتوقيع أو الموافقة أو القبول أو الإنضمام لدى الأمين العام للامم المتحدة طبقا لنص المادة (٣٦) منها. ■■



المصدر : الاهالي (مايو)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤/٥/١٩٩٨

وزير الاشغال والموارد المائية :

يؤكد أن مؤشرات المياة فى العالم توضح وجود ٢٦ دولة يقطنها ٣٠٠ مليون نسمة تعانى من مشاكل المياة


الدكتور محمود ابو زيد

- انعقد المؤتمر الدولى للمياه العربية فى الفترة من ٢٦ - ٢٨ ابريل وحضر حفل الافتتاح كل من الدكتور محمود ابو زيد وزير الأشغال العامة والموارد المائة والدكتور مفيد شهاب وزير البحث العلمي والدكتورة نادية مكرم عبيد وزيرة البيئة وعدد ٢٠٠ مشارك من الدول العربية و ١٠٠ من دول العالم

وناقش المؤتمر خلال جلساته العديد من قضايا وتحديات ادارة الموارد المائية فى مجالات تكنولوجيا المصادر المائية وادارة المياه ونظم نقل وتوزيع المياة والتخلص من مخلفاتها بأمان ونظم المعلومات والاتصالات وتمويل المشروعات المائية ودور القطاع الخاص فى الادارة والتمويل .

وفى كلمته الافتتاحية ذكر ابو زيد ان المؤشرات الحالية لاوضاع المياه بالعالم توضح وجود ٢٦ دولة بالعالم يقطنها ٣٠٠ مليون نسمة تعانى من مشاكل نقص المياه ومتوقع ان يصل عدد الدول الى ٦٦ دولة فى عام ٢٠٥٠ . كما ان زيادة السكان تعنى زيادة الطلب على الموارد المائية والغذاء الأمر الذى يتوقع ان يتناقص معه نصيب الفرد من المياه بحلول عام ٢٠٣٠ الى ٦٥٠ - ٧٠٠ م٣ للفرد/ عام مقارنة بالمعدل العالمى المتوسط ١٠٠٠م٣ للفرد / عام .

واضاف دكتور - محمود ابو زيد ان متوسط جملة الموارد المائية المتاحة بالوطن العربى سنويا تقدر بنحو ٣٥٠ مليار م٣ سنويا يأتى ٦٠ ٪ منها من انهار مشتركة دولية ويستفاد منها فقط بنحو ١٤٣ مليار م٣ سنويا والباقى فواقد كما ان المسطحات الزراعية تقدر بحوالى ٢٠٠ مليون هكتار يستخدم ٤٧ مليون هكتار سنويا .

.. كما ان المنطقة العربية بها كميات من المياه الجوفية العميقة الغير متجددة تقدر بنحو ٧٧٣٤ مليار م٣ فى حين ان شحن الخزانات الجوفية يعادل ٤٢ مليار م٣ فقط من المياه المتجددة كل عام .

وعن نسب سكان الريف الى الحضر بالمنطقة العربية عام ١٩٩٠ اشار الى احصائيات الأمم المتحدة انها ٤٦ ٪ بالريف ، ٥٤ ٪ بالحضر فى حين انها متوقع لها ان تكون ٢١ ٪ بالريف ٧٩ ٪ بالحضر عام ٢٠٢٥.

وقال ان تحديات ادارة الموارد المائية تتعلق اولا بادارة ماهو متاح وثانيا بتنمية مصادر مائية جديدة وقال ان عمليات تحلية المياه يجب ان ينظر اليها من كافة جوانبها واننا لازلنا فى حاجة للمزيد من البحوث الاساسية والتطبيقية تتطلب وقتا طويلا قبل الحصول على تكلفة مناسبة .

كما ذكر سيادته ان مجالات تحسين وتطوير مؤسساتنا العامة والخاصة فى طرق ادارة المياه لازالت تحتاج منا الكثير .

كما يوجد اكثر من ٣٠٠ مجرى مائى وخزان جوفى مشترك بالعالم مطلوب التعاون بين دول كل حوض حيث لايمكن حل مشاكل المياه بطريقة منفردة .

واذا كانت مشاكل المياه بالعالم لها العديد من الحلول الفنية فكل تلك الحلول مرتبطة بالاستقرار السياسى والسلام الاجتماعي داخل كل دولة وضرورة توفر روح التعاون والمصالحة ومشاركة بين دول الشمال والجنوب والدول الغنية والفقيرة وان المياه وسيلة للحوار والتعاون والفرص الواعدة لا وسيلة للصراع والخلاف والفرص الضائعة ويجب تحويل المشاكل الى فرص للتنمية وان عنصر الزمن والوقت فى ادارة مشروعاتنا المائية الكبرى يجب ان نوليه اهتماما كبيرا .

.. كما ان مصر قطعت شوطا كبيرا فى ادارة وتخطيط وتنمية الموارد المائية ولازال هناك الكثير مما يجب عمله .



المصدر : القبس

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤/٥/١٩٩٨

هل هناك ما يكفي من المياه في العالم؟

سؤال كبير بدأت الكثير من الاوساط العلمية المحلية والدولية ومنظمة اليونسكو في طرحه، ومحاولة البحث عن حلول للمشاكل التي من الممكن ان يواجهها العالم، من خلال النقص المحتمل في المياه العذبة والصالحة للمحافظة على وتيرة الحياة البشرية، والنمو المستديم في العالم.

ومن يتابع المعطيات الحسية حول المياه يلاحظ بشكل واضح ان للمياه اهمية بدأت تزيد على اهمية أية مادة اخرى، غذائية او غيرها، فتجارة المياه في تصاعد مستمر بشكل لم نكن نلاحظه في السنوات القليلة الماضية حتى ان ليتر المياه يفوق سعره ليترا من النفط، ولا يقل كثيرا عن سعر الليتر من الحليب مثلا. اهمية المياه تتعدى كونها شرطا اساسيا لديمومة الحياة البشرية، لجهة الحاجة اليها في تغذية الانسان بمياه الشرب، وهي ضرورية للزراعة والصناعة وتوليد الطاقة، كما ان جسم الانسان يتألف من ٨٠ بالمائة من المياه، وهو يحتاج اليها لتأمين استمرارية الحياة لجميع الكائنات الطبيعية والحية. وكما ان عنوان المياه هو كل شيء حي، فهي عنوان للدمار والموت، فالنقص الكبير في المياه يؤدي الى الموت والخراب، كما ان اضطراب الطبيعة وما ينجم عن ذلك من فيضانات وزلازل.. تجعل من المياه قوة لا يمكن مواجهتها مهما اوتي الانسان من قوة وتكنولوجيا، وكم كانت المياه سببا في دمار الحياة البشرية على سطح المريخ، كما اثبت العلماء وجود اثار للفيضانات هناك، او على سطح الارض، كما حدث في التاريخ القديم، او ما يحدث حاليا من اعاصير تؤدي الى الدمار الشامل والخراب، اضف الى ذلك فان تلوث المياه يجعل منها عنصرا اساسيا لانتقال العدوى من الامراض القاتلة.

وتتلخص مصادر المياه بما يلي:

- مياه غازية عبارة عن بخار المياه الموجود في الهواء.
- مياه متجمدة عبارة عن محيطات من الجليد المتواجدة في قطبي الارض الشمالي والجنوبي.
- المياه السائلة وهي تلك المتواجدة في الانهر المحيطات والبحار، ومعظمها غير صالح للاستعمال.
- المياه المتواجدة في اعماق الكرة الارضية

وفي دراسة صادرة من منظمة اليونيسكو، عن لبروفيسور «Shilkolomanov» من معهد الطاقة في ـوسكو، سنة ١٩٩٦ اعتبر ان حوالي ٩٧,٥٪ من لياه المتواجدة على سطح الكرة الارضية هي مياه ير صالحة، وتشكل نسبة ٢,٢٪ من المياه المتواجدة لى الكرة الارضية كمية المياه العذبة الصالحة لاستعمال، وهذه النسبة تعادل كمية المياه الموجودة ي اعماق الارض. اما الكمية الباقية التي من الممكن لانسان ان يستفيد منها مباشرة فتعادل حوالي ٠,٢٪ من مجموع كمية المياه الموجودة على سطح كرة الارضية.

وبالرغم من النسبة الضئيلة للمياه العذبة، فان سما منها يذهب بخارا الى السماء ولا يعود الا ـنيا الى الارض عن طريق المطر فيغذي قسم منه اه الجوفية ويذهب الباقي الى المحيطات والبحار.. يؤدي الى هبوط في مستوى الانهار والبحيرات ي تحتوي على المياه العذبة، وكم من الانهر ـغيرة تحولت الى سواق او جفت تماما، ويروي ار السن ان الانهار كانت تطوف شتاء، وتسيل فا، بينما اليوم وخلال مدة زمنية لا تقدر بالنسبة ر التاريخ، نرى ان الانهار نفسها اصبحت تجف ا في الصيف وتسيل كساقية صغيرة في الشتاء، مما يدل على ان منسوب الانهار هو في تناقص مستمر على مرور الزمن.

اضف الى ذلك مشكلة التلوث التي تؤدي الى اصدار كمية لا بأس بها من المياه التي تصبح غير صالحة، ويجب معالجتها، فان الصناعة والزراعة تستهلكان كمية لا يستهان بها من المياه مما يجعل كمية المياه الصالحة المتواجدة على سطح الكرة الارضية وفي جوفها في تناقص مستمر، خصوصا



المصدر : القبس

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤/٥/١٩٩٨

ان التغذية المرتدة للمياه الجوفية لا تعادل ما يستهلك منها في ضوء الاعتماد الزائد على سحب المخزون الداخلي للارض من المياه للتعويض عن هبوط مستوى الانهر والبحيرات.

وبعكس التناقص المستمر في مصادر المياه، فان الاستهلاك العالمي للمياه هو في ازدياد مستمر، وتعتبر منظمة اليونيسكو العالمية في دراساتها ان الزيادة على طلب المياه خلال القرن الحالي من سنة ١٩٠٠ الى سنة ١٩٩٥، قد تضاعفت بمعدل ٦ مرات، وان هذا المعدل سيزداد خلال القرن المقبل بسبب الزيادة في عدد السكان والمقدرة بـ ٨.٣ - ١٢ بليون نسمة لسنة ٢٠٢٥ مع ما يرافق ذلك من زيادة في استهلاك المياه للزراعة والصناعة وانتاج الطاقة وللاستعمال المنزلي وللشرب، مما سيدفع الانسان الى سحب المياه الجوفية لتأمين النقص في المياه وهذا سيؤدي الى تناقص مستمر في مصادر المياه والى مشاكل كبيرة في المستقبل

وبنتيجة زيادة الاعتماد على سحب المياه الجوفية وجفاف العديد من الانهر والبحيرات او هبوط منسوبها، فان مناطق عديدة من العالم اصيبت بالتصحر الذي يؤدي بدوره الى هبوط في منسوب مياه المطر وجفاف الارض وفقدان الغابات والمساحات الخضراء، كما ان هبوط منسوب المياه في البحيرات الجوفية داخل الارض يهدد بحدوث عوامل جيولوجية على سطح الارض والى طغيان مياه المحيطات والبحار المالحة على المياه العذبة داخل الارض وهكذا دواليك. مما ينذر بعواقب وخيمة.

ازاء هذه المشاكل فان كمية المياه داخل الارض وعلى سطحها في تناقص مستمر، وبناء على ذلك يتوجب توحيد جميع الجهود الاقليمية والمحلية والدولية لمواجهة معضلة المياه في القرن المقبل، وعلى منظمة اليونيسكو والامم المتحدة قيادة التعاون الدولي لحلّ مشكلة المياه خصوصا ان ما يسمى بقمم الارض التي طرحت هذه المشكلة قد فشلت في الخروج بحلول جذرية لجميع المشاكل التي تواجه الكرة الارضية والانسانية ان على صعيد التلوث او زيادة نسبة الغازات السامة او ارتفاع درجة حرارة الارض او النقص المستمر في كميات المياه الصالحة.

ويقدر البرفيسور «Shilkolomanov» في معهد الطاقة في موسكو، نسبة المياه التي تصرف على الزراعة بحوالي ٧٠٪ من المياه المستهلكة، و٢٠٪ تصرف على الصناعة، والباقي للاستهلاك الديني للانسان مما قد يعني مستقبلا، في ضوء النقص الهائل للمياه في القرن المقبل، فقدان كمية المياه التي تؤمن دوام سيرورة العالم!؟.

ازاء هذا الوضع فلا بدّ من توحيد الجهود ووضع الخطط الملائمة لمواجهة مشكلات البشرية، واهمها مشكلة المياه. فهل يكون البحث عن مصادر جديدة للمياه نواة استراتيجية جديدة على صعيد العالم شبيهة باستراتيجية البحث عن مصادر جديدة للطاقة؟.



المصدر : القبس

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٩٩٨/٥/٢٤

انهم يسرقون السحب!

قبل ايام استبعد وزير الموارد المائية المصري الدكتور محمود ابو زيد قيام بعض الدول المجاورة لمصر بسرقة السحب من السماء المصرية الى سماوات تلك الدول لاسقاط المياه فوق اراضيها في اطار الصراع حول المياه الذي انتقل الى السحاب.

ونفى الوزير المصري ذلك لان نسبة الرطوبة في مصر تمنع اتمام مثل هذه العمليات رغم ان مراكز البحوث المصرية تهتم بهذه الموضوعات وتدخلها في الدراسات التي تجريها حول المياه.

قد يستغرب البعض امكانية سرقة السحب المطرة، ولكن هذا الامر لا ينبغي ان يكون مستغربا خاصة في منطقة تعاني ندرة في المياه وحربها المقبلة ستكون حتما بسبب موارد المياه، والدول المجاورة التي يعنيها الوزير المصري هي بلاشك اسرائيل، التي تأتي مشكلة المياه على قائمة هواجسها.

والسؤال الذي يطرح نفسه، هل من الممكن علميا سرقة السحب؟ الرد بالايجاب، فالعالم يواجه الآن نوعا اخر من الاسلحة تسمى «الاسلحة الجيوفيزيقية»، والتي تستطيع بها القوى العظمى وتلك التي تمتلك ناصية العلم تحقيق اهدافها القومية بالقوة عن طريق التحكم في الظواهر الطبيعية للارض واعلان الحرب الخفية على بعض الشعوب، فالتسارع يدور الآن في الخفاء بين الدول المتقدمة لتطوير تكنولوجيا حديثة قادرة على تعديل الارض ذاتها!!

فطرق خوض الحرب الجيوفيزيقية متعددة واساليبها متنوعة من اهمها القدرة على تغيير الطقس والبيئة والتيارات المحيطية، وايضا التفكير في نقل الرؤوس القطبية للارض بفرض توزيع المناطق المناخية او تغيير ميلان محور الارض مع مستوى الشمس - الارض.

وهناك انواع اخرى من الاسلحة الجيوفيزيقية يمكنها التحكم في الضباب او في سقوط الامطار عن طريق ما يسمى بـ «التعشير الصناعي». ومن الممكن من خلال تعشير الغيوم المتواصل فوق ساحة كبيرة من الارض الجافة امتصاص ما يكفي من الرطوبة لمنع المطر من الهطول على مسافة ١٥٠٠ كيلومتر، ويؤدي ذلك بالطبع الى تخريب الجو، فأي دولة ترتبط ببخار الماء القادم اليها من دولة اخرى مجاورة قد يحكم عليها بالجفاف لعدة سنوات، اذا تم القضاء على رطوبة السحب فيها بطريقة خفية.

ومن الممكن ان لا تشعر هذه الدولة بذلك نظرا لعدم الانتظام الاحصائي للجو، فالدول التي تملك تكنولوجيا متفوقة في مجال معالجة البيئة تستطيع توجيه ضربات لخصومها دون ان تكشف عن نواياها!!

ولكن هل هذا يعني امكانية تعديل المناخ؟

للحديث بقية.

حسن فتحي



المصدر : العـــربـــى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٤ / ٢ / ١٩٩٨

أثيوبيا تصعد الأزمة.. ومصر تطلب إيقاف «الحرب الكلامية»

مخطط إسرائيلى لتخفيض حصة مصر من مياه النيل ٢٠٪

عادت الخلافات بين القاهرة وأديس أبابا تطرح نفسها من جديد حول مياه نهر النيل، وكانت علاقات البلدين قد شهدت توتراً حاداً فى الأونة الأخيرة إثر تصريحات لوزير خارجية أثيوبيا «سيوم مسفين»، إتهم فيها مصر بمحاولة الاستحواذ على مياه النيل بمفردها، وتصاعدت حدة التوتر عندما اتهم مسئول أثيوبى القاهرة بمحاولة تهدئة اديس أبابا حتى تغض النظر عن كيفية التصرف فى مياه نهر النيل وتسرع الخطى لاستكمال مشروعاتها الضخمة على النهر

وكان إعلان مصر عن تنفيذ مشروع الدلتا الجديدة جنوب البلاد بهدف استزراع مساحات تصل إل نحو خمسة ملايين فدان وتحتاج إلى موارد مائية قدرها الخبراء بنحو ستة مليارات متر مكعب أثار قلق أثيوبيا حيث اعتبرت أن كمية المياه المطلوبة للمشروع الجديد ستكون من مياه النيل وفوق الحصة المحددة لمصر والتى تغطى احتياجاتها بالكاد.

ويذكر أن حصة مصر من مياه النيل تبلغ ٥٥,٥ مليار متر مكعب سنوياً، وبسبب التزايد الرهيب فى عدد السكان تخطط مصر لإستصلاح المزيد من الأراضى الجديدة التى تحتاج إلى مياه جديدة، ومن ثم يرى الخبراء أن مصر يمكن أن تتعرض لأزمة حادة فى المياه إذا لم تتحرك الحكومة من الآن للبحث عن بدائل جديدة مثل «قناة جونجلى» التى توقف العمل فيها بل دمرت من قبل المتمردين الذين يقودهم جون قرنق فى جنوب السودان، حيث يمكن أن تمد مصر بنحو ٦ مليارات متر مكعب فى السنة، فإذا لم تتحرك الحكومة المصرية فإن الثمن سيكون فادحاً وخطيراً.

وفى محاولة لتطويق حدة الخلافات بين مصر وأثيوبيا علمت «العربى» أن ثمة اتصالات تجرى حالياً لعقد اجتماع بين وزيرى خارجية البلدين للوصول إلى اتفاق حول الموضوعات والقضايا محل الخلاف، خاصة أن هناك تبايناً حاداً البلدين حول ملفات عدة من بينها الملف الصومالى والملف السودانى.

والمعلومات المتوافرة لدى «العربى» تؤكد أن أثيوبيا ليست بحاجة إلى قطرة مياه جديدة حيث تصل كمية المياه المتوفرة لديها إلى نحو ٩٠ مليار متر مكعب منها ٢٠ مليار متر مكعب من المياه الجوفية، وبها أكثر من مائة نهر داخلى مستقل عن المجموعة النيلية الأمر الذى جعل علماء الجغرافيا يطلقون عليها «برج الماء»، ومن هنا تبرز مخاطر المخطط الأثيوبى - الإسرائيلى لبناء سدود على النيل وإقامة مشرعات مشتركة بتمويل أمريكى، حيث يحذر الخبراء من أن هذه المشروعات ستؤدى إلى حرمان مصر ٢٠٪ من وارداتها الثابتة من المياه الأمر الذى يؤكد خطورة الموقف الذى تواجهه مصر فى الظرف الراهن، إذا ماعلمنا أن الهيمنة الأثيوبية تمد النيل الرئيسى بنحو ٨٥٪ من المياه

مصدر مصرى مسئول أبلغ «العربى» بقلق القاهرة تجاه المشروعات الأثيوبية الجديدة على نهر النيل مشيراً إلى ضرورة الاتفاق مع دول حوض النيل بشأن اية مشروعات مائية جديدة لتطوير الموارد المائية لأنهار «النيل الأزرق وعطبرة وبارو»، وقال إن القاهرة لاتعارض اية مشروعات تنموية أو مائية شريطة عدم مخالفتها الاتفاقات السابقة فى هذا الشأن. ومن المعروف ان اديس أبابا أعلنت أكثر من مرة رفضها اتفاقية عام ١٩٥٩ التى حددت نصيب كل من مصر والسودان فى مياه النيل، وكانت مصر قد طلبت من اثيوبيا حل الخلافات بينهما بالحوار وبالطرق الدبلوماسية بعيداً عن «الحرب الكلامية» التى يمكن أن تؤدى إلى نتائج سلبية، إلا ان المسئولين الأثيوبيين لم يتوقفوا بعد عن توجيه الاتهامات والانتقادات لمصر.

محمد نعمان



المصدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤/٥/١٩٩٨

مؤتمر المياه العربية:

تهيئة المناخ قبل الخصخصة

اوصى مؤتمر المياه العربية بعدم تطبيق سياسة الخصخصة بشكل جماعى لان الدول الفقيرة تحتاج الى فترة مناسبة لتهيئة المناخ لتجربة الخصخصة بدون قرارات متعجلة طالب المؤتمر بالتركيز على ايجاد بدائل للمياه السطحية من الانهار وتطبيق تكنولوجيا اعزاب مياه البحر واستخدام المياه الجوفية للتغلب على نقص المياه الذى يواجه معظم الدول ، واوصى بسرعة تطبيق اساليب اعادة استخدام مياه الصرف الصحى المعالجة فى زراعة نوعيات من النباتات خاصة المحاصيل الصناعية كالقطن والعطرية والخشبية والفواكة ذات القشرة مثل البرتقال والموز خاصة مع اساليب المعالجة الثنائية لمياه الصرف التى يجرى تطبيقها فى محطات الصرف بمصر .



المصدر : الأحـــــرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ /٥/ ١٩٩٨

حتى لا تندلع حرب عالمية جديدة

مطلوب استثمار ٨٠٠ مليار دولار لتوفير المياه

يجتمع بالقاهرة غدا مجلس ادارة المجلس العالمى للمياه برئاسة الدكتور محمود أبوزيد وزير الاشغال العامة على مدى ٣ أيام لمناقشة واعداد الرؤية المستقبلية لمشاكل المياه في العالم ومن اهمها مواجهة الندرة المتوقعة للمياه وتدهور نوعياتها لوضع الحلول المقترحة لها خلال القرن المقبل بهدف ابعاد العالم عن شبح حروب المياه المتوقعة.

ويقوم المجلس بمتابعة توصيات مؤتمر باريس الدولى للمياه الذى افتتحه الرئيس الفرنسى جاك شيراك فى مارس الماضي وترشيد استهلاك المياه والموارد المائية.

ومن المقرر ان يضع المجلس اطارا محدد الرؤية للمياه على المستوى العالمى تمهيدا لمناقشته فى المؤتمر الدولى للمياه المقرر عقده فى لاهاى فى مارس عام ٢٠٠٠.

ويشارك فى اجتماعات المجلس العالمى للمياه ٣٦ من اعضاء المجلس هم رؤساء المؤسسات والهيئات الدولية والعالمية والجهات المانحة

ويتوقع المراقبون ان تكون الحروب القادمة هى حروب من أجل الحصول على المياه والسيطرة على مواردها ومن هنا اكد البنك الدولى الممول الأول لمشروعات المياه فى العالم ضرورة ان يحقق العالم استثمارات تصل ما بين ٦٠٠ و٨٠٠ مليار دولار خلال العشر سنوات القادمة لتلبية الاحتياجات العالمية من المياه.

وحذر تقرير منظمة التضامن لحقوق الانسان الافروآسيوى صدر فى يوليو الماضى من أن نصيب الفرد السنوي من المياه العذبة سينخفض فى القرن القادم وبحلول عام ٢٠٢٥ الي ٨,٤ الف متر مكعب بدلا من ٣,٧ الف متر مكعب الآن.

واكد التقرير الذي استند الى حقائق التقرير الاقليمى الصادر عن منظمة الارصاد الجوية العالمية وهيئة خبراء المناخ الحكوميين التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ان التغيرات التي ستطرأ على المناخ سوف تؤثر بالسلب على الموارد المائية الاقليمية.

كما اوضح التقرير ان الطلب على المياه العذبة أخذ فى التزايد بسرعة وهناك ضرورة لتنسيق العمل علي المستويات المحلية والاقليمية والعالمية لمواجهة حاجات المستقبل.

وجاء فى التقرير ان المياه المالحة في العالم تمثل ٩٧٪ من جميع مصادر المياه على الارض و٢,٥٪ هى مياه عذبة معظمها مخزون في الانهار الجليدية والباقى مياه جوفية واشار التقرير الى ان ٢٦٪ من المياه العذبة يأتى من الانهار والبحيرات والآبار.

وحذر مؤتمر باريس الذى عقد فى مارس الماضى من شح المياه على الصعيدين العالمى والاقليمى حيث انه قد بلغ حدا لم يبق له مثيل.. واوضح المؤتمر ان استهلاك البشر للمياه العذبة يتضاعف كل عشرين سنة وان الماء العذب المتاح للاستهلاك البشري في افريقيا حتي عام ٢٠٠٠ سوف يكون ربع ما كان عليه في عام ١٩٥٠ وفى اسيا وامريكا اللاتينية ثلث ما كان عليه وقتذاك.

وقد حذر البنك الدولى من خطورة نقص موارد المياه على الزراعة والصناعة والاوضاع المحلية العامة فى ثمانى دول تضم اربعين فى المائة من سكان العالم.

واوضح تقرير للبنك الدولى صدر فى يوليو الماضى ان هناك حوالى ٢,١ مليار شخص فى العالم تعوزهم المياه النقية النظيفة فى حين يوجد ٢,٣ مليار نسمة محرومون من خدمات الصرف الصحى وان ٩٠٠ مليون طفل سيولدون حتي عام ٢٠٠٠ فى مناطق محرومة من هذه الخدمات.

وذكر التقرير أن استخدام المياه الملوثة وراء ثمانين في المائة من الامراض التي تصيب مواطنى العالم بالاضافة الى وفاة عشرة ملايين شخص سنويا نتيجة لذلك.

ويتوقع المراقبون في العالم ان تصبح المياه في افريقيا مع نهاية فترة التسعينات وما بعدها مصدرا للأزمات ولا سيما في القاهرة الافريقية التي تمثل فيها احد العناصر الرئيسية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

واكد المراقبون ان الوقت قد حان للدول الافريقية ان تدرك انه لن يكون بمقدورها دائما الاعتماد علي المساعدات الخارجية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية بما فى ذلك تنمية الموارد المائية.

ويربط المراقبون بين بوادر ازمات المياه في القارة الافريقية وبين تزايد السكان في القاهرة وظهور الحاجة لمزيد من التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تعتمد فى الأساس على مصادر للمياه المتاحة.

ويأتى الحديث حول مخاوف ظهور ازمات حول المياه في افريقيا بالرغم من ان هذه القارة تحوي العديد من الانهار والبحيرات الكبري لأن القارة تزخر بالمناطق الصحراوية بالاضافة الي عوامل الخراب وعوامل التدمير الاخري في العديد من المناطق الكثيرة من القاهرة والتي نجمت عن الجفاف وندرة المياه والتي ترسم في مجملها صورة لأزمة مياه وشيكة في افريقيا.

وبشأن توزيع الموارد المائية فى افريقيا اشارت احدث احصائيات البنك الدولي الي ان نحو خمسين في المائة من اجمالي الموارد المائية في افريقيا يستأثر بها حوض واحد فقط هو حوض الكونغو «زائير».

ويذكر خبراء المياه ان ٤٠٪ من سكان العالم يعيشون علي أحواض مائية مشتركة.

ويوجد في العالم ٢١٤ حوضا مائيا مشتركا تنازعت عليها الدول مرات عديدة.

ومن امثلة ذلك ان الهند وباكستان عرفتا ثلاث حروب في الاعوام ٤٨/٤٧ و١٩٦٥ و١٩٧١ بسبب المياه كما ان لاحد اسباب حرب يونيو ١٩٦٧ بين العرب واسرائيل كانت المياه ايضا وكان الاستيلاء على مياه الجنوب اللبنانى احد الاهداف الرئيسية للغزو الاسرائيلى للبنان عام ١٩٨٢.

ورغبة في عدم توتر العلاقات بين الدول بسبب المياه فقد سعي بعضها لعقد اتفاقات عديدة ثنائية ومتعددة الاطراف لحل مشكلات استغلال المياه الدولية بينها وقد بلغت ٢٨٧ معاهدة ومع ذلك لا تزال احواض مهمة في المنطقة العربية مثل الفرات ودجلة والاردن واليرموك وانهار اخري اقل اهمية تفتقر الي اتفاقات عامة بين دولها المتشاطئة وان كانت توجد معاهدات تطبق على مياه هذه الاحواض بصورة جزئية. وتهتم الدول بتوفير المياه العذبة ووفقا لأحدث التقارير الدولية فانه يوجد فى العالم اكثر من ١١ الف وحدة لتحلية المياه تتجاوز طاقتها الانتاجية ٢٠ مليون متر مكعب في اليوم وتشكل منطقة الشرق الاوسط السوق الاساسية حيث يزيد حجم الاستخدام فيها على ٥٠٪ من الانتاج العالمى.

ويذكر ان مصر ودول حوض النيل لها دور اساسى فى المجلس العالمي للمياه وتهدد الزيادة السكانية الموارد المصرية من المياه لذلك فهي في



حاجة شديدة للحفاظ على مواردها المائية لاسيما ان الخبراء يتوقعون زيادة عدد السكان الي مائة مليون نسمة خلال العقود القليلة القادمة في حين ان مساحة الاراضي الصحراوية تمثل ٩٠٪ من الاراضي. ويؤكد المراقبون ان اعتماد مصر، الاساسي في علاج نقص المياه حتي عام ٢٠١٧ يتلخص اساسا في ترشيد وتطوير استخدام المياه.



المصـدر : .... الأهرام المسائي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات . التاريخ : ٥ / ٦ / ١٩٩٨

☐ فى اجتماع مهم للمجلس العالمى للمياه بالقاهرة اليوم:

رؤية دولية شاملة «لنزع فتيل» أزمة المياه!

يعقد المجلس العالمى للمياه اجتماعا اليوم برئاسة الدكتور محمود أبوزيد وزير الأشغال ويناقش مجموعة من قضايا المياه الدولية والإقليمية.

وصرح وزير الأشغال بان اجتماعات المجلس التى تستمر حتى الغد ستناقش إقرار المنظور الشامل للمياه فى القرن الـ ٢١ وكيفية تمويله وإدراجه كمشروع حيوى يمثل كل وجهات النظر والآراء والآمال المتوقعة للقرن القادم، ومن المتوقع أن تتقدم عدة هيئات ومنظمات مانحة بعروض لتمويل هذا المشروع، حتى يبدأ التنفيذ على الفور من الشهر القادم.

كما تناقش الاجتماعات إنشاء مراكز إقليمية عامة ومتخصصة للمجلس فى أنحاء العالم للقيام بمهام المجلس، ويتوقع أن تتقدم عدة جهات منها كندا ومصر بعروض لإنشاء مراكز إقليمية للمجلس، إلى جانب مناقشة وإقرار اللائحة التنفيذية لتتواكب مع التطورات فى التشكيل الهيكلى للمجلس، ومع الدستور المقرر.

كما تتم مناقشة الإعداد لتنظيم الملتقى الدولى الثانى للمجلس، وينتظر أن تتقدم هولندا بعرض لتمويل وتنظيم هذا الملتقى فى مدينة «لاهاى» فى مارس عام ٢٠٠٠.

واضاف د. أبوزيد أن اجتماعات المجلس ستناقش ايضا نتائج المؤتمر الدولى للتنمية المتواصلة للمياه الذى عقد فى باريس فى مارس الماضى، واجتماع لجنة التنمية المتواصلة لبحث شئون المياه الذى عقد فى ابريل الماضى بنيويورك وتحديد طرق وإجرلملت المتابعة اللازمة لتنفيذ التوصيات، إلى جانب إصدار المجلة العلمية للمجلس التى تصدر باسم «المجلة الدولية للسياسات المائية».

وقد تم التخطيط وعمل الترتيبات اللازمة لنشر المجلدات السنة الأولى من هذه المجلة العلمية، واستعراض عام للوضع الراهن والمستقبلى لشئون المياه على الصعيد الدولى، وضرورة التنسيق مع الهيئات العاملة فى هذا المجال.

ومن المقرر أن يقوم أعضاء مجلس إدارة المجلس بزيارة ميدانية لمشروعات تحديث وترشيد استخدامات المياه فى مصر وبزيارة مشروعات التنمية الزراعية بغرب الدلتا ووادى النطرون.

وأشار د. أبوزيد - فى المؤتمر الصحفى العالمى الذى عقده أمس - إلى أن فكرة تكوين المجلس ترجع إلى مؤتمر الامم المتحدة الذى عقد بالأرجنتين عام ١٩٧٧، وماعقد بعده من مؤتمرات ناقشت الموضوع بدون الوصول إلى وضع تنفيذى محدد، وكان آخر هذه اللقاءات هو المؤتمر الدولى الذى عقد بالقاهرة فى نوفمبر عام ٩٤، حيث أخذ القرار بتكليف د. أبوزيد بتشكيل لجنة تاسيسية من ممثلى الهيئات الدولية والشخصيات المهمة بشئون المياه تحت رئاسته، وقد تم بعد ذلك إشهار المجلس بفرنسا فى يونيو عام ٩٦ تلاها تنظيم الملتقى العالمى للمياه الأول بمراكش تحت رعاية الملك الحسن الثانى، حيث قرر الملتقى تكليف المجلس العالمى للمياه بوضع النظرة الشاملة والرؤية المتكاملة للمياه العالمية فى القرن الـ ٢١ فيما يختص بالمياه والحياة والبيئة.

وأكد رئيس المجلس العالمى للمياه أن المجلس يواصل مساعيه الجادة لوضع رؤية مستقبليه للمياه ومواجهة الأزمات التى تواجه الدول بسببها فى المستقبل.

أشرف بدر



أحوال عربيه

النفط مقابل المياه!

خياران أمام العرب أحلاهما مر في مواجهة ما اصطلح على تسميته بأزمة أو كارثة أو حرب المياه المتوقعة، نتيجة شحها عام ٢٠٣٠ وزيادة الطلب عليها - في الوقت نفسه - لتلبية متطلبات التنمية والزيادة السكانية.

الخياران هما إما الدخول في تعاون مع دول الجوار من موقع التبعية وفرض الأمر الواقع. اذا لم يسبق ذلك تنسيق واتفاق بين العرب أنفسهم، وإما القبول بتقليص مواردهم المائية النابعة من خارج المنطقة العربية، وما يستتبع ذلك من اضرار بخطط التنمية بكافة أشكالها.

وهناك تصوران لهذا التعاون، الأول تركي مفاده «كما ان النفط ثروة للعرب يستغلونها في تحقيق مصالحهم، فإن المياه ثروة لتركيا يجب ان تستغلها في تحقيق مصالحها ايضا، فهيا ايها العرب نقايض النفط بالمياه». ووفقا لهذا التصور يصبح العرب مطالبين بمد تركيا بالنفط الخام، والغاز الطبيعي بأسعار مخفضة، ومنحها حصة أكبر من استثماراتهم الخارجية، وفي المقابل تعرض تركيا بيع العرب واسرائيل جزءا من مياه نهري «سيحان وجيحان» فيما يعرف بمشروع «انابيب السلام» وعلى العرب ان يمولوا الجزء الاكبر من تكاليفه التي تقدر بـ ٣٠ مليار دولار.

والسؤال الآن كيف تبيع تركيا المياه في الوقت الذي تردد فيه أنها تعاني شحا في المياه وتقيم السدود لاستثمارها في التنمية خاصة ان انجاز مشروع «الغاب» (سد اتاتورك) على الفرات سيؤدي وفقا لتقديرات الخبير المائي الامريكي «توماس ناف» الى خفض امدادات نهر الفرات الى سوريا بنسبة ٤٠٪ والى العراق بنسبة ٧٥٪.

اما التصور الثاني فهو اسرائيلي، يستند إلى المقولة الاسرائيلية الشهيرة «ما أملكه انا هو ملك لي وحدي، أما ما تملكه انت فهو ملكنا جميعا» وتروج له إسرائيل واصدقاؤها في اوروبا وامريكا باعتبار اسرائيل شريكا كاملا في الموارد المائية في المنطقة، مع احتفاظها بما استولت عليه عام ١٩٦٧. وتزويدها بالغاز والنفط مقابل مشاركتها بخبرتها التكنولوجية في مشروعات تحلية المياه، واعادة توزيع المياه بما يعطيها نصيبا اكبر من مياه الليطاني ومزيدا من حصة اليرموك وشيئا يسيرا من مياه النيل لري النقب.

وقد رفضت مصر منذ البداية لخضاع مياه النيل لمناقشات لجنة المياه في المفاوضات متعددة الاطراف، كما اعلن الرئيس مبارك اكثر من مرة «لن نعطي أحدا قطرة من مياه النيل».

واذا كانت الارقام تحذر العرب من ان عددهم سيصل عام ٢٠٣٠ الى ٦٠٠ مليون نسمة بدلا من ٢٥٠ مليونا حاليا، وان ثلثهم يقعون تحت خط الفقر، وان ثلثيهم يعيشون على الموارد المائية المتجددة النابعة من خارج الوطن العربي (دجلة ، الفرات ، النيل ، السنغال)، وان ٦٦٪ منهم لا يحصلون على مياه الشرب النقية، وان متوسط استهلاك الفرد منهم يقع تحت خط العوز المائي (١٠٠٠ متر مكعب) سنويا، وان ٨٠٪ من اراضيهم صحراوية جافة لا يتجاوز معدل نزول الامطار عليها ٥ ملليمترات سنويا، فإن العرب مطالبون الآن بإعلان التصور الثالث الخاص بهم بشأن لزمة المياه وطرحه امام التصورين الآخرين، حتى لا يتحول موقفهم من تعويض نقص المياه وندرتها الى فرصة ضائعة، فيقبلوا - كعادتهم - بالأمر الواقع في الحوار مع دول الجوار!!

فرحات حسام الدين



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٥ / ٥ / ١٩٩٨

١١ اتفاقية دولية.. لتنظيم الاستغلال في دول حوض النيل

حصة مصر ٥٥,٥ مليار متر مكعب سنويا

اجمع الخبراء على ان قضية المياه فى منطقة الشرق الاوسط بوجه عام وفى مصر والمنطقة العربية بوجه خاص تمثل واحدة من اهم واخطر المشكلات واكثرها حساسية وتعقيدا سواء فى الوقت الراهن او على المدى البعيد نظرا لتعدد وتشابك ابعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية.

قال التقرير الذى نشرته مجلة الاخبار الزراعية عن الحزب الوطنى الديمقراطى - المراقبون يتوقعون ان تكون الحروب القادمة فى المنطقة من اجل الحصول على المياه والسيطرة على مواردها وتنبأ البعض بأن يكون اسعار المياه اعلى من البترول فى القرن القادم

واكد تقرير البنك الدولى الذى صدر اخيرا ان منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا ستشهد ازمة متفاقمة فى المياه تؤثر سلبا على معدلات النمو الاقتصادى وان المنطقة تعتبر من اكثر المناطق جفافا فى العالم حيث تحتوى على اقل من ١٪ من المياة العذبة المتجددة سنويا بينما يقطنها حوالى ٥٪ من سكان العالم.. وفى الوقت الذى تتزايد وتتعاظم فيه الضغوط والتعقيدات الاقليمية التى تستغل هذه القضية الحيوية بين الحين والاخر.. وتبذل مصر جهودا كبيرة لضمان تأمين حصتها من مياه النيل فى ظل التزايد المستمر لاستخدامها وخاصة بعد التوسع فى اقامة المشروعات التنموية العملاقة كمشروع توشكى وترعة السلام إلا ان مصر تضع خطوطا حمراء تجاه قضية المياه لا ينبغى لاحد ان يلوح باستخدامها وهو ما اكده الرئيس محمد حسنى مبارك فى اكثر من مناسبة بأنه لاتهوين من حجم أى خطر قد يهدد مصر فى هذا الصدد.

وتكمن خطورة قضية المياة بالنسبة لمصر فى أن مصدر المياه الرئيسى فى حوض نهر النيل يتمثل فى الروافد التى تنبع من اثيوبيا والتى تتجمع لتشكل النيل الازرق ونهر عطبرة وتشكل ٨٥٪ من مجموع مياه النيل التى تصل الى مصر.

ويرى الخبراء انه مما يزيد من خطورة وتعقيد قضية المياة بالنسبة لمصر المشروعات الاثيوبية المزمع اقامتها على منابع نهر النيل والتى يصل عددها الى ٣٣ مشروعا لتوليد الكهرباء والرى على النيل الازرق والسوباط ونهر عطبرة والتى تستهلك ما يقرب من ٧ مليارات متر مكعب مياه مما سيؤثر على حصة مصر من المياه.

واعتبر المراقبون ان اعلان اثيوبيا فى بداية العام الماضى عن برنامجها لانشاء سدين على النيل الازرق ونهر عطبرة لاغراض الرى وتوليد الكهرباء بداية المواجهة بين السياسة المائية الاثيوبية والمصرية او مع دولتى المصب لحوض نهر النيل مصر والسودان والذى يضم بالاضافة الى مصر والسودان كلا من اوغندا وكينيا وزائير واثيوبيا ورواندى وبوروندى وتنزانيا وافريقيا الوسطى.

وكان الرئيس الاثيوبى نيكاسو جيدارا قد اعلن مؤخرا عن ان بلاده تعطى اهتماما ملحوظا فى الوقت الراهن لاقامة عدداً من السدود المائية وبرامج الرى بوصف ذلك السبيل للاستفادة الفعالة من الموارد المائية للدولة كما اكدت وزارة الزراعة الاثيوبية الحاجة الى تقليل الاعتماد على الامطار فى الزراعة والاتجاه بدلا من ذلك الى تطوير برامج للرى من خلال اقامة السدود على الانهار مشيرة الى ان اجمالى المساحات التى يمكن زراعتها بالرى فى اثيوبيا تبلغ اكثر من ٣.٥ مليو هكتار فى حين ان ما يستغل منها بأسلوب الرى فى الوقت الحالى ١٦١ الف هكتار فقط من الاراضى الزراعية

وذكر التقرير ان اثيوبيا بها ١٤ نهرا كبيراً تنبع من اراضيها بينما ١٢ نهرا تعبر حدودها الى الدول المجاورة لها وتوجد ثلاث انهار هى النيل الازرق وعطرة وبارو تمثل الروافد الرئيسية لنهر النيل حيث يبلغ نصيب المياه القادمة من الحبشة من خلال هذه الانهار الثلاثة فى نهر النيل نسبة ٨٥٪ من مياه النيل عند سد اسوان.

وتبرر اثيوبيا موقعها من اقامة المشروعات المائية بالعديد من الاسباب اهمها الانفجار السكانى الذى تعانى منه حيث يزيد عدد سكانها حاليا عن ٥٠ مليو نسمة بالاضافة الى التدهور البيئى الناتج عن الجفاف المصحوب بتآكل التربة.

وتعتمد مصر على ضمان حقوقها المائية من خلال العديد من الاتفاقيات القانونية ومن بينها البروتوكول الموقع فى روما يوم ١٥ ابريل عام ١٨٩١ بين بريطانيا وايطاليا والذى ينص على عدم اقامة اى أعمال تؤثر على كمية مياه نهر عطبرة والاتفاق الموقع فى اديس ابابا بين بريطانيا واثيوبيا فى ١٥ مايو سنة ١٩٠٢ والذى تلتزم فيه اثيوبيا بعدم تشييد او اقامة أى مشروعات على النيل الازرق وبحيرة تانا والسوباط من شانه ان يحجز المياه المتدفقة الى نهر النيل ومعاهدة لندن فى ٩ مايو ١٩٠٦ بين بريطانيا وبلجيكا نيابة عن الكونغو تعد فيها

بعدم اقامة منشآت على نهر السميكى احد روافد النيل واتفاقية ١٩٠٦ بين بريطانيا وفرنسا وأيطاليا للمحافظة على معالم مصر فى حوض النيل واتفاقية ٢٠ ديسمبر عام ١٩٢٥ الموقعة بين ايطاليا وبريطانيا دليل على اعتراف الاول بحق مصر والسودان فى المياه المتجة اليهما من النيل الازرق والنيل الابيض واتفاقية ١٩٢٩ وتنص على الا تقام بغير اتفاق مسبق اى اعمال على النيل وفروعه تمس مصر وفى عام ١٩٣٢ تم توقيع اتفاقية بين مصر وانجلترا تضمنت مشروع اقامة خزان جبل الاولياء وفى ٥ يناير ١٩٥٣ تم توقيع اتفاق بين مصر واوغندا وتنص على موافقة مصر على انشاء سد وخزان على شلالات اوين عند مخرج بحيرة فيكتوريا بغرض توليد الكهرباء فى اوغندا وتخزين المياه فى البحيرة لصالح مصر وفى عام ١٩٥٩ وقعت مصر والسودان اتفاقية بشأن تقييم مياه النيل والتى حددت حصة مصر بنحو ٥ ٥٥ مليار متر مكعب سنويا و١٨.٥ مليار متر مكعب للسودان سنويا وتم انشاء منظمة حوض نهر النيل عام ١٩٨٣ وتنص على تشاور دول حوض نهر النيل فى شأن المشاريع المائية واحترام المعاهدات الدولية.



المصدر : الحيـــــــاة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٥/٧/١٩٩٩

الأمير عبدالله يدشن أول محطة لتحلية المياه في عسير

□ ابها (جنوب السعودية) - عمر جستنية

■ يستكمل ولي العهد السعودي نائب رئيس مجلس الوزراء رئيس الحرس الوطني الأمير عبدالله بن عبدالعزيز جولته في منطقة عسير جنوب غربي السعودية، بوضع حجر الأساس لمدينة جامعة الملك سعود (فرع ابها)، وطريق «أحد - رفيده» المزدوج، ويقيم مساء اليوم حفلة استقبال لوجهاء المنطقة وأعيانها.

وتعد المنطقة المصيف السعودي الاول لجهة إقبال السعوديين والخليجيين على السياحة فيها.

وكان الأمير عبدالله دشن أمس أول محطة لتحلية المياه في المنطقة تلبي نحو اكثر من ٥٠ في المئة من حاجات السكان في المرحلة الأولى من المشروع.

وترتفع عسير عن سطح البحر نحو ٣٠٠٠ قدم وتبعد عن أقرب نقطة على ساحل البحر الأحمر أكثر من ١٢٠ كلم.

وقدر وزير الزراعة السعودي الدكتور عبدالله المعمر نفقات مشروع محطة تحلية المياه ومشروع الطاقة الكهربائية بـ ٨٠٦ ملايين ريال، وسيؤمن المشروع ٩٦,٤ الف متر مكعب يومياً للمنطقة.

وتابع الوزير ان السعودية تعمل لزيادة انتاجها من المياه المحلاة الى ٨٠٠ الف مليون غالون يومياً.

وسيرعى الأمير عبدالله الأربعاء المقبل افتتاح مشروع توسيع المحطة المركزية لتوليد الطاقة الكهربائية ومشاريع محطة التحويل الفرعية في منطقة عسير. ويهدف المشروع الى زيادة قدرة التوليد في المحطة المركزية إلى ٤٤٠ ميغاوات، وتتجاوز نفقاته ٣٤٠ مليون ريال.



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٣ / ٥ / ١٩٩٨

مركز إسرائيلى للأبحاث النووية على النيل الأبيض

كتب صلاح بديوى:

ذكرت دوائر خاصة لـ«الشعب» أن «اسرائيل» شيدت مركزاً علمياً للأبحاث النووية باوغندا، يقوم من خلاله خبراء صهاينة بتخزين اليورانيوم الخام ومعالجته تمهيداً لنقله لتل أبيب، حيث تستحوذ «إسرائيل» على مادته الخام المنتجة من بعض دول المنطقة، بجانب تخزين نفايات نووية بالمركز تنقلها طائرات عسكرية إسرائيلية خصيصاً من فلسطين المحتلة لكمبالا، ويزعم الخبراء الصهاينة أنهم يعالجون النفايات قبيل التخلص منها. وأوضحت صحف فرنسية أن أجهزة أمنية رصدت سلسلة من عمليات حفر الآبار التى يقوم بها الخبراء الصهاينة بالقرب من مراكزهم الواقعة بمنطقة صحراوية أوغندية على بعد أمتار من بحيرة فيكتوريا باوغندا التى تغذى النيل الابيض بالمياه وهو ما رصدته الاستخبارات الفرنسية وابلغت به دولا بالمنطقة ثم سربته للصحف بباريس.

وقالت تلك الدوائر إن المركز أقيم فى ظل اتفاق أمنى اقتصادى مهم بين أوغندا و«إسرائيل» وخلاله أيضا تعهدت «إسرائيل» بإقامة سد عملاق لتوليد الكهرباء يغذى دول منطقتى القرن الأفريقى والبحيرات العظمى، ويمكن أن يمتد «لإسرائيل» عبر البحر الاحمر ماراً بخليج السويس، وهى أمنية ينشدها الرئيس الاوغندى يورى موسفيني الذى يحلم بتحويل أوغندا إلى نمر اقتصادى يتزعم دول المنطقة.

من جهته، أعلن د. محمود أبوزيد وزير الرى أن مصر أوفدت بعثة فنية إلى منابع النيل بأوغندا لكشف حقيقة قيام إسرائيل بعمليات حفر لاستغلالها فى دفن النفايات النووية بأوغندا.

كما ذكرت مصادر اقتصادية لـ«الشعب» أن نصيب المواطن المصرى من المياه انخفض من ١٩٠٠م٣ عام١٩٥٩ إلى ٩٠٠ م٣ فى الوقت الراهن.. أى أقل من خط الفقر المائى حسب تعريف البنك الدولى.

جدير بالذكر أن «لإسرائيل» حاليا أكثر من ٤ آلاف خبير وفنى يعملون بالمجالات الاقتصادية والعسكرية فى منطقة القرن الافريقى والبحيرات العظمى تحت ستار التعاون مع كل من أثيوبيا وإريتريا وأوغندا ورواندا والكونغو الديمقراطية (زائير سابقا) لإنشاء سدود توليد الطاقة والمشروعات الزراعية وتدريب جيوش هذه الدول ، بينما الهدف الحقيقى كما يرى خبراء الاستراتيجية هو تطويق مصر من الجنوب وابتزازها بهدف الحصول على حصة من مياه النيل.



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٦/٢/١٩٩٨

وزير الأشغال فى اجتماع المجلس العالمى للمياه بحضور ممثلى ٣٦ دولة:

مصر تقدم خبراتها لدول إفريقيا لتحقيق الاستخدام الأمثل لمياه النيل

كتب - أيمن خاطر:

أكد الدكتور محمود أبو زيد وزير الأشغال العامة والموارد المائية، أن مصر لديها من الخبرات الفنية مايتيح لها التعامل مع نهر النيل، وأنها علي استعداد لتقديم الخبرات لدول أفريقيا، من أجل تعظيم الاستفادة من النهر، خاصة أن الحاجة أصبحت ملحة لمواجهة الزيادة السكانية المطردة التى تمثل عبئا كبيرا على الموارد المائية، وأشار الى أن هناك مباحثات بين المجلس العالمى للمياه فى أفريقيا والبنك الدولى للدخول فى الشراكة الدولية التى يمولها البنك سنويا بنحو ١٠ مليارات دولار، على أن يتم استغلال النسبة المخصصة للمجلس فى اجراء الدراسات الفنية للاستفادة من المياه فى القرن القادم.

د. محمود ابوزيد

وقال الوزير أن مصر قطعت شوطا كبيرا فى مجال ترشيد استخدامات مواردها المائية وتسعى فى المرحلة المقبلة الى تعظيم الاستفادة من اعادة استخدام مياه الصرف الزراعى والصحى المعالج علاوة على التوسع فى الاستخدام الآمن للمياه الجوفية ، وأشار إلى ضرورة استخدام التقنية الحديثة لتقليل الفاقد واستخدام الموارد غير التقليدية والتى تواجهها مشكلة نقص التمويل وهى ركيزة أساسية للتنمية موضحا أن لمصر خبرات طويلة فى مواجهة المشكلات المائية وندرتها كما أن التعاون مع دول حوض النيل يمكن أن يكون نموذجا يحتذى فى أماكن أخرى متشابهه.

جاء ذلك فى افتتاح اجتماع المجلس العالمى للمياه الذى عقد بالقاهرة لأول مرة أمس وحضره ممثلو ٣٦ دولة وهيئات ومؤسسات دولية.



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٦/٩/١٩٩٨

خصخصة



معاون وزير الري السوري: لجان فنية مشتركة مع تركيا للاتفاق على حصتنا في نهري دجلة والفرات

مسئول بحريني: 3 محطات تحلية رئيسية ويجري انشاء محطة لانتاج الكهرباء

تحقيق - إيمان مطر



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٦ / ٥ / ١٩٩٨

مسئول بمصلحة المياه بالسعودية: محطات لخلط مياه البحر المحلاة بمياه الآبار

نائب رئيس مركز فقيه للابحاث بمكة: اعادة تنقية مياه أحواض الغسيل والاستحمام

■■ رئيس مجلس ادارة مجموعة الخالدية بالبحرين: **نظام جديد للري يحد من استهلاك المياه**

■■ المدير التنفيذي لشركة الباديل للتنمية: **الكيمياء الحيوية تحل مشكلة المياه**

■■ مسئول بوزارة الكهرباء والمياه بالكويت: **لدينا 5 محطات تحلية والسادسة في الطريق**

■■ مدير شركة مونتجمري بالاردن: **خصخصة البنية الاساسية في مجال المياه أمر حتمي**

يبدو أن الدول العربية في حاجة الى ميثاق أو استراتيجية للحفاظ على نقطة المياه.. الفاقد من المياه في بعض الدول العربية بلغ 50٪ والخسائر من المياه المهدرة في دولة مثل مصر بلغت 3,6 مليار دولار سنويا.. واذا كان الخبراء الذين التقت بهم «العالم اليوم» أكدوا ان خصخصة قطاع المياه هو الحل لترشيد الاستهلاك الا أنهم أشاروا الى اهمية ان لا تخل هذه الخصخصة بقدرة الحكومات العربية على السيطرة على موارد المياه السيادية للدولة.. وفي السعودية تم طبع كتاب لنشر الوعي بأهمية ترشيد المياه، كما لجأت الحكومة الكويتية لتوعية المواطنين في البرامج الاعلامية المختلفة وفي البحرين وضعت وزارة الكهرباء برنامجا ضخما لترشيد استهلاك المياه.

ومن خلال نظرة سريعة على الوضع المائي في منطقة الشرق الاوسط نجد انها تعد من اشد مناطق العالم جفافا حيث تفتقر الى موارد كبيرة من المياه العذبة الطبيعية وتتسم ثلاثة ارباع رقعة اليابسة فيها بالجفاف كما يأتي اكثر من ثلث امدادات تدفقات انهارها من بلدان خارجية يضاف الى ذلك انخفاض معدلات هطول الامطار وعدم انتظامها ورداءة توزيعها.

وعلى الرغم من ان نسبة سكان المنطقة تعادل 5٪ من نسبة سكان العالم الا انهم يحصلون على أقل من 1٪ من المياه العذبة المتجددة سنويا على الصعيد العالمي ومع توقع تضاعف عدد سكانها مرة اخرى خلال الثلاثين عاما القادمة سيتضاعف بشدة الطلب على المياه للاستخدامات المنزلية والصناعية في نفس الوقت الذي ساعدت تكنولوجيا الابار الانبوبية والتنمية الزراعية على زيادة استخدام المياه في المناطق الريفية مما ادى الى انخفاض نصيب الفرد من المياه المتاحة سنويا فبعد ان كان حوالي 3300 متر مكعب في عام 1960 انخفض بنسبة 60٪ أي الى حوالي 1250 مترا مكعبا حاليا ويتوقع انخفاضه مرة اخرى بنسبة 50٪ اي حوالي 650 مترا مكعبا عام 2025 فعلى سبيل المثال يبلغ نصيب الفرد من المياه المتاحة في اليمن والضفة الغربية وقطاع غزة اقل من 180 مترا مكعبا وهو معدل ادنى كثيرا من المتوسط المتوقع على نطاق المنطقة وهناك بعض البلدان تخرب في مواردها الرأسمالية باستخراج المياه الجوفية بافراط فمثلا تسحب الاردن واليمن من مكامن مياههما الجوفية ما يتراوح بين 25 الى 30٪ أي أكثر من معدلات اعادة تغذيتها مما يلحق الضرر باحتياطيات المياه الجوفية عن طريق تسرب مياه البحر المالحة او الملوثات ومع ان سحب المياه الجوفية في بلدان المغرب العربي ليس بهذه المعدلات الهائلة الا ان نقص المياه اصبح وشيكا نتيجة استخراج المياه الجوفية بافراط اما في السعودية فقط جفت عيون منطقة الافلاج (عين الرأس) بمنطقة الرياض نتيجة النهضة الزراعية التي شهدتها المنطقة وايضا نتيجة عدم هطول الامطار الغزيرة منذ 40 عاما تقريبا وتبلغ نسبة الكميات المسحوبة في مصر مثلا 97٪ من كمية المياه المتجددة سنويا وفي ليبيا تستخدم 400٪ من الكميات المتجددة وهكذا في باقي الدول العربية وفي ظل هذه الصورة القاتمة يتعين على الدول العربية زيادة استثماراتها الى ما يتراوح بين 4,5 مليار و 6 مليارات دولار بهدف رفع مستوى تغطية الخدمات من 84٪ الى 90٪ بالنسبة لامدادات المياه ومن 72٪ الى 80٪ بالنسبة لشبكات المجاري ومرافق الصرف الصحي.

وقد حصلت سبعة بلدان عربية على قروض كبيرة لقطاع المياه من

البنك الدولى وهى الجزائر ومصر والاردن ولبنان والمغرب وتونس واليمن وقد استثمرت هذه البلاد مجتمعة حوالى 1,5 مليار دولار امريكى سنويا فى مشروعات تنمية موارد المياه ويمثل ذلك فى المتوسط نسبة 1٪ من اجمالى ناتجها المحلى الكلى كما نفذت بلدان اخرى استثمارات كبيرة فى قطاع المياه وقد حاورت «العالم اليوم» مجموعة من الخبراء والمتخصصين فى مجال المياه لتفادى الازمة الحالية ومنع تفاقمها المستقبلى.

استراتيجية عربية موحدة

يرى حديد بركات معاون وزير الرى السورى انه لابد من ايجاد استراتيجية عربية معينة من اجل المحافظة على المياه العربية فلابد من التوحد العربى فى مجال المياه قبل التوحد فى أى مجال اخر لانه مطلب اساسى وملح ومحاولة للتصدى لاى عدوان على مياهنا العربية الاقليمية لذلك يجب ان نتعاون جميعا فى طرح المفاهيم الخاصة بترشيد استهلاك المياه حسب مواردنا المحدودة ووضع اولويات للاستخدامات المختلفة فهناك المياه المعالجة والاستمطار والتحلية وذلك بالاستعانة بالدراسات التى تعدها بعض البلدان العربية المتطورة فى هذا المجال مثل مصر وتونس بحيث يتم اختصار المزيد من الجهد وتوفير الاموال المنفقة فى هذا المجال.

تعتبر مياه الانهار فى سوريا مياه مشتركة بينها وبين تركيا مما جعلها تواجه العديد من الازمات بسبب اصرار تركيا احيانا على اقامة بعض السدود على نهرى دجلة والفرات بالاضافة لسعى اسرائيل الدائم لسرقة المياه السورية من خلال الجولان المحتل فما هى سياستكم فى هذا المجال؟

هناك 55٪ من مياهنا مياه مشتركة لذلك نعمل بكل موضوعية وعقلانية للحصول على حصتنا العادلة فى هذه المياه بالتعاون من خلال لجان فنية مشتركة مع تركيا من اجل التفاهم للوصول لحصتنا المعقولة فى نهرى دجلة والفرات حسب الاعراف والقوانين العالمية وخاصة الاتفاقية التى ابرمت فى حزيران عام 1987 واقرتها الامم المتحدة والخاصة بتنظيم للجارى المائية غير الملاحية وفى نفس الوقت تم توقيع اتفاقية مع الاردن من اجل مياه نهر اليرموك وتسمى اتفاقية سد الوحدة وقد ابرمت عام 1987 بالاضافة لابرام اتفاقية اخرى مع لبنان حول مياه نفس النهر ونحاول تنفيذ هذه الاتفاقيات لحاجتنا الماسة للمياه نظرا لتزايدنا السكانى والاهتمام بالتنمية الزراعية اما بالنسبة لموضوع سرقة المياه السورية بواسطة اسرائيل فاننا نسعى بجميع السبل لاستعادة الجولان العربى السورى التراب والمياه.

ترشيد الاستهلاك بالبحرين

ونظرا لان دولة البحرين عبارة عن جزيرة وسط الخليج العربى لذلك لايوجد بها اى مصادر مياه مشتركة لانها لاترتبط جغرافيا مع اى دولة عربية ويقول عبد الجليل ميرزا على من وزارة الكهرباء والمياه بالبحرين لسنا وحدنا فى العالم العربى الذى نعانى من شحة المياه ولكنها مشكلة تواجه العالم كله وتتباين مصادر المياه فى الدول العربية ففى مصر والعراق وسوريا هناك الانهار اما فى دول الخليج فمصادرنا الرئيسية للمياه هى تحلية مياه البحار والمياه الجوفية وبالطبع المياه المتوافرة من كلا المصدرين تكفى الاستهلاك المطلوب مع الترشيد المقنن وفى وزارة الكهرباء والمياه بدولة البحرين لدينا برنامج ضخم لترشيد الاستهلاك وذلك بواسطة برامج للتوعية للمدارس ونشر الكتيبات بكل اللغات العربية والانجليزية والاردية نظرا لوجود قطاع عمالة كبيرة من الهنود والسيلانيين فى البحرين ولدينا ثلاث محطات تحلية رئيسية هى محطة سترا وابو جرجور والدور ويتم حاليا انشاء محطة الحد لانتاج الكهرباء والمياه بطاقة 30 مليون جالون مياه محلاة يوميا فى نهاية عام 1999 فى المرحلة الاولى ونفس الرقم فى المرحلة الثانية والثالثة والتى ستستكمل عام 2005 ولدينا مصدر اخر للمياه ولكنه يستخدم فى الزراعة وهى مياه الصرف الصحى المعالجة.

ونظرا لكون استثمارات القطاع الخاص فى مجال المياه من الاستثمارات الواعدة يقول طارق احمد رئيس مجلس ادارة مجموعة الخالدية بالبحرين عن نشاط القطاع الخاص فى هذا المجال نعتمد فى تصميمنا لمحطات التحلية على تلبية المطالب البيئية حسب رغبة واحتياج العميل وبواسطة تكنولوجيا عالية وبذلك ننفرد عن الشركات الاجنبية فى اننا نعلم جيدا ماهى متطلبات المستهلك البحرينى فالمياه التى يتم تحليتها تتسم بارتفاع درجة الملوحة فيها مما يجعلنا نصمم محطات تستطيع التغلب على تلك المشكلة بواسطة اسلوب التناضح العكسى او التبخير بالضغط والمتوافر مثلها فى مدينة الغردقة بمصر ويلجأ كثير من المواطنين بالدولة الى اقامة محطات تحلية خاصة بهم نظرا لارتفاع ملوحة المياه فى بعض المناطق والتى اعتقد انها ستحل قريبا بافتتاح المحطة الجديدة للتحلية بنهاية العام القادم وفى مجال الزراعة والتى تحتاج الى مياه قليلة الملوحة فنحاول ايجاد نظام معين للرى يحد من استهلاك المياه وذلك بواسطة قسم الزراعة فى مختبراتنا وبالطبع يحتاج هذا المجال لاستثمارات ضخمة.

مراكز البحث

اما فى المملكة العربية السعودية فيتم خلط مياه البحر المحلاة بمياه الآبار بعد كلورة هذه المياه «اى إضافة الكلور وماشبه ذلك لتنقيتها» ويقول مهندس عبد الغنى الحمود من مصلحة المياه بالمنطقة الشرقية بالمملكة عن ذلك اقيمت محطات خلط كثيرة لهذا الغرض نظرا لارتفاع نسبة الملوحة فى مياه الآبار لذلك نلجأ الى هذا الخلط ونفكر مستقبليا فى توسعة احدى محطتى تحلية المياه وزيادة طاقتها المحطة الاولى بالمنطقة الشرقية بالجبيل والاخرى فى منطقة الخبر.

وبالطبع لاتهدأ المختبرات ومراكز البحث فى ايجاد وسائل لترشيد استهلاك المياه الشحيحة فى الوطن العربى يعرض بعض هذه الوسائل د. مجدى محمد حريرى الاستاذ بجامعة ام القرى السعودية ونائب رئيس مجلس ادارة مركز فقية للابحاث بمكة المكرمة «كان لابد من معرفة الطرق المختلفة لفقد المياه فهناك فاقد كبير فى المياه المستخدمة فى سيفونات الطرد مثلا واذا قدرنا عملية اعادة تنقية المياه المستخدمة فى المطابخ والصرف الصحى نجد انها عملية مكلفة للغاية لذلك فكرنا بان مياه احواض الغسيل ومياه الاستحمام تتميزان بقلة المخلفات لذلك يسهل اعادة تنقيتهما واستخدامهما فى سيفونات الطرد وتتم عملية التنقية بواسطة الفلتر المكون من الرمل والكربون واضافة الكلور وعندما تم حساب نسبة كمية المياه المتوافرة



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٦ / ٥ / ١٩٩٨

فى الشركة محل البحث وجدوا انها وصلت الى نسبة 44/ من نسبة استهلاك المياه وبالتالى توفر نفس النسبة فى عملية الخارج للصرف الصحى وبالطبع هذه الطريقة يستفيد منها ساكنو المناطق الدين يشترون المياه بتكلفة مرتفعة ولكن مع تركيب هذا النظام الجديد سيتم استرجاع تكلفته خلال عام ونصف العام وبعد ذلك يبدأ فى التوفير اما السكان المستهلكون للمياه من خلال شبكة المياه الرئيسية للدولة فليس لديهم اى مشكلة بهذا الخصوص نظرا لانخفاض تكلفة المياه على الرغم من ان استعمال هذا النظام سيوفر ملايين الجالونات بالنسبة للدولة تستخدم فى مجالات اخرى

ويضيف د. محدى «لقد قمنا بطبع كتاب لنشر الوعى باهمية ترشيد استهلاك المياه وخاصة فى المجمعات السكنية الضخمة والمناطق الشحيحة المياه ولم يكن الاسلوب السابق هو الاسلوب الوحيد لترشيد استهلاك المياه بل اننا لجأنا لاختبار بعض الوسائل الاخرى فمثلا تم وضع قطعة من المعدن فى صنبور المياه بحيث تغلق بعض فتحاته عند اندفاع المياه بشدة وبالتالى تنساب المياه بكمية مناسبة ولاتتسبب فى اهدار المزيد منها وهناك جهاز اخر يتم تركيبه فى رأس الصنبور وهو عبارة عن قطعة معدنية طويلة يتم دفعها فى اى اتجاه فتنساب المياه واذا تركتها ترجع الى وضعها الاصلى فتغلق الصنبور وبذلك تم توفير نسبة 70٪ من كمية المياه فى بعض عمليات الاستخدام مثل الوضوء وغسل الاسنان والحلاقة.

تكنولوجيا بسيطة

اما مهندس محمود الحاج مدير بشركة الخريف وسترن لين بالمملكة السعودية فيرى ان الجميع يتكلم عن تكنولوجيات ووسائل مستقبلية ويتساءل ماالحل فى الاهدار المستمر للمياه العذبة فى الوطن العربى فيقول «من خلال خبرتى فى الوطن العربى هناك حقيقة هى نقل السوائل بواسطة الانابيب من خلال شبكات رئيسية للتوزيع وللاسف فهذه الشبكات ليست بالكفاءة المطلوبة والذى يحدث ان الحكومة تجمع المياه وتنقيها ويتم ضخ مليون متر مكعب فى البداية ولكن الذى يصل الى المستهلك نصف هذه الكمية تقريبا نظرا لفقد النصف الاخر فى شبكة التوزيع بواسطة التسريب والهدر وتقدر تقديرات الفاقد من المياه فى مصر بـ 50/ اى حوالى من 2.5 الى 3 ملايين متر مكعب فى العام واذا تم حساب ما تستخدمه العائلة المصرية البسيطة سنجد انها تستخدم ما يوازى خمسة دولارات شهريا للمياه وبعملية حسابية بسيطة سنجد ان هناك خسارة تقدر بـ 600 مليون دولار واذا وضعنا فى الاعتبار ان ما يدفع فيه المواطن 5 دولارات تدعمه الدولة بمقدار30 دولارا اى انه لاستخراج مقدار خسارة الحكومة لابد ان نضرب رقم 600 مليون دولار فى 6 اضعافه وبهذا نفاجأ بالاموال الضخمة المهدرة ولا يعتبر ما سبق مقصوراً فقط على مصر ولكن هناك دولا عربية اخرى تعانى من نفس المشكلة فالكويت حاليا تقوم بعملية تحديث شبكة مياهها الرئيسية نتيجة ارتفاع منسوب المياه الجوفية للتسرب الناتج من هذه الشبكة والمشكلة انها تستبدل الشبكة بنفس الاساليب القديمة ولذلك فبعد عدة سنوات ستحدث نفس المشكلة مرة اخرى.

ويطرح مهندس محمود الحل فيقول (هناك الكثير من الدراسات لترشيد استهلاك المياه) ولكن الحل العملى الـ ـالى لايقاف هذا الهدر هو فى الاسـ ـ بالشركات العربية التى استطاعت انتاج نوع من الانابيب تمنع تسرب المياه وتعتبر شركتنا احدى هذه الشركات فالتكلفة العملية كحكومات ليست فى تكلفة الانابيب الحديثة ولكن فى عملية تحديث الشبكة نفسها فتكلفة الانابيب منخفضة بالنسبة للعملية كلها فالانبوب عبارة عن انبوب حديد مغطى من الداخل بالبلاستيك الذى يمنع الصدا والتاكل والمصنع من مادة البولى ايثلين ومن الممكن التحكم فى اقطار البولى اثيلين حتى تتواءم مع اقطار انبوب الحديد وتعتمد تكلفتها على الاطوال والسمك وضغوط المياه وهى تتناسب مع جميع انواع التربة سواء صحراوية او زراعية وهذه المواد متوافرة فى الوطن العربى وتكلفتها اقل من الانابيب المستخدمة حاليا وقد علمت ان هناك باحثا مصريا قد توصل لفكرة الاحواض المائية المغطاة بالزجاج البولى اثيلين وتحويل المياه القليلة الملوحة إلى مياه نقية لنتمكن من استزراع الصحراء بالوطن العربى وهذه الاحواض قليلة التكلفة بصورة كبيرة بالاضافة انها صديقة البيئة فالحلول موجودة سواء بالتكنولوجيا الحديثة او بالتكنولوجيا البسيطة.

وتمشيا مع مبدأ التكنولوجيا البسيطة والجديدة يطرح د. محمد خفاجى المدير التنفيذى لشركة البا ديل للتنمية اسلوبا بسيطا بواسطة استخدام البكتريا فيقول (يأتى ذلك بواسطة استخدام الكيمياء الحيوية فهناك بكتريا نافعة تتغذى على البكتريا الضارة وهذه البكتريا من الممكن تكثيفها بواسطة طرق كثيرة وذلك للتغلب على التلوث بالمياه وللبعد عن الطرق الكيماوية الضارة احيانا ويأتى ذلك بواسطة حصر انواع البكتريا المفيدة لكل نوع من انواع المشكلات التى نواجهها فى تنقية المياه فمثلا كمية الفوسفات والاملاح والنيتروجين ونختار لها النوع المناسب من البكتريا التى وصل عددها إلى 3600 نوع ويتم اضافة البكتريا بالكمية المناسبة والمحددة بواسطة الدراسات وبعد تنقية المياه تتغذى البكتريا على نفسها وبذلك لا توجد اى آثار جانبية.

ويشرح محمد الجلاف من وزارة الكهرباء والمياه بدولة الكويت الطاقة الاجمالية للمياه بالكويت فيقول (لدينا 5 محطات تحلية مياه والمحطة السادسة قيد الانشاء وتبلغ الطاقة الاجمالية حوالى 260 مليون جالون يوميا وتعتبر الوزارة هى المصدر الوحيد للمياه العذبة بالدولة ونلجأ حاليا لتوعية المواطنين لترشيد استهلاك المياه بواسطة البرامج الاعلامية المختلفة ويتم التفكير حاليا فى انشاء وحدات مساعدة للمحطات الحالية باسلوب التناطح العكسى.

خصخصة المياه

اما بشير جردانة مدير شركة مونتجمرى جردانة بالاردن فى مجال هندسة البيئة والمياه فيطرح ضرورة خصخصة قطاع المياه حتى يتم الترشيد الامثل لاستهلاك المياه بالوطن العربى ويقول (لابد من اختلاف النظرة لدور القطاع الخاص بالتعاون مع القطاع العام بهدف تحسين اداء القطاع العام فى الاجهزة المعنية بادارة المياه بشكل عام ونرى بان خصخصة البنية الاساسية فى مجال المياه هو امر حتمى لا مفر منه سواء نابعاً من تفهم ونظرة مستقبلية من قبل الاجهزة الحكومية او نتيجة ضغوط مختلفة بسبب عدم قدرة هذه الاجهزة على الوفاء بجميع المطالب المالية فلابد من دخول جزء من



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٦ / ٥ / ١٩٩٨

القطاع الخاص واعتقد ان خصخصة المياه لن تكون سهلة والسبب ان هناك نوع من الدعم للمياه فى وطننا العربى وازالة هذا الدعم لن يكون سهلا ويبدو ان هناك توجها فى بعض البلدان العربية بالبدء فى استعادة ولو جزء من تكلفة التشغيل والصيانة فى مجال المياه ثم البدء فى استعادة رأس المال المستثمر ولن يكون ذلك فى القريب العاجل ولكن يمكن البدء فيه بشكل ما ولا يعنى ذلك اعادة كل التكلفة السابقة ولكن قد يكون جزئيا فلابد من التنفيذ دون ايجاد معاناة لقطاعات الشعوب المختلفة وخاصة القطاعات البسيطة وغير القادرة على تحمل هذه المعاناة ولنبدأ بنقل التشغيل والصيانة للقطاع الخاص والذى اثبت انه اقدر على التعامل مع هذه الامور دون الاخلال بقدرة الحكومة على السيطرة عليه او السيطرة على موارد المياه السيادية للدول واعتقد انه خلال السنوات القادمة سيصبح الوطن العربى قادرا على رفع مستوى المعيشة لفئات مجتمعة حتى يكون لديه القدرة على تنفيذ مشروعات الخصخصة وتعتبر تجربة الدار البيضاء فى المغرب هى الاقرب فى الشروع بتطبيق ذلك وهناك بعض المحاولات فى تونس وفى مصر محاولات ليست بالضرورة فى قطاع المياه ولكن فى بعض القطاعات الاخرى مثل الكهرباء وفى الاردن فى مجال النقل والكهرباء والاتصالات وفى ابوظبى هناك مشروع خاص لانتاج الكهرباء وتحلية المياه وفى عمان فى مجال الكهرباء واعتقد ان باقى الدول العربية بدأت فى دراسة موضوع الخصخصة بجدية للخروج بفكرة عامة عن كيفية التعاون مع القطاع الخاص فى ظل مناخ الاقتصاد المفتوح.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام المسائي

التاريخ : ٦ / ٦ / ١٩٩٨

في ختام اجتماعات المجلس العالمي للمياه اليوم:

اختيار القاهرة مركزا إقليميا للمجلس عن القارة الافريقية والشرق الأوسط

رؤية شاملة حول مشاكل الموارد المائية بافريقيا وطرق مواجهتها

يختتم المجلس العالمى للمياه اجتماعاته بالقاهرة اليوم بعد مناقشته لعدد من القضايا الدولية والاقليمية فى مجال الموارد المائية وكيفية تنميتها وحسن إدارتها ومواجهة المشاكل التى تنجم عن ندرتها فى عدد من دول العالم.

واكد الدكتور محمود أبوزيد وزير الأشغال العامة والموارد المائية ورئيس المجلس العالمى للمياه أن التحدى الرئيسى الذى يواجهه العالم حاليا هو تناقص نصيب الفرد من المياه بسبب الزيادة السكانية الرهيبة المستمرة، والتوسع فى المشروعات التنموية التى تحتاج إلى كميات كبيرة من المياه، إلى جانب تلوث المعروض من المياه فى عدد غير قليل من دول العالم.

وقال: انه لابد من تضافر الجهود وتبادل الخبرات بين مسئولى وخبراء المياه فى العالم لوضع رؤية شاملة لتنمية الموارد المائية وتعظيم الاستفادة القصوى من المياه المتاحة حاليا، إلى جانب التوسع فى استخدام التقنية الحديثة فى مجالات الرى والصرف واستخدامات المياه بصفة عامة.

وعرض أبوزيد تجربة مصر فى مجال تطوير نظم الرى، والتوسع فى استخدام الاساليب المتطورة للرى وحسن إدارة وتوزيع المياه، مؤكدا سعى مصر ودول حوض النيل لتنمية موارد النهر والبعد به عن السياسة، مؤكدا أن مصر على استعداد لتقديم خبراتها لدول القارة الافريقية

واشار د. على شادى نائب رئيس المجلس العالمى للمياه إلى أن اجتماعات المجلس تهدف إلى وضع التصور الدقيق والشامل للمياه خلال القرن المقبل، وكيفية تمويل إدارة المشروعات المائية خلال الفترة المقبلة فى ظل ندرة المياه إلى جانب مناقشة نتائج المؤتمر الدولى للتنمية المتواصلة الذى عقد مؤخرا بباريس علاوة على إقرار اللائحة التنفيذية للمجلس لتتواكب مع التشكيل الهيكلى الجديد للمجلس ودستوره.

كما تمت مناقشة وإقرار نشر المجلة العلمية للمجلس تحت اسم المجلة الدولية للسياسات المائية وقد تم التخطيط وعمل الترتيبات اللازمة لنشر المجلدات الستة الأولى من هذه المجلة العلمية إلى جانب استعراض عام للوضع الراهن والمستقبلى لشئون المياه على الصعيد الدولى، وضرورة التنسيق مع الهيئات العاملة فى هذا المجال، مشيرا إلى أن المجلس يتعاون مع هيئة «المشاركة الدولية للمياه» والتى يرأس مجلس إدارتها د. اسماعيل سراج الدين وتحت رعاية د. محمود أبوزيد.

د. محمود أبوزيد

وقد أقر المجلس فى اجتماعه اليوم اختيار «مصر كمركز اقليمى» للمجلس العالمى للمياه عن القارة الافريقية ومنطقة الشرق الأوسط وستتولى «القاهرة» وضع الرؤية المستقبلية للقارة فى مجال الموارد المائية، إلى جانب إجراء الدراسات الفنية اللازمة لتقليل الفاقد من المياه وحسن إدارتها وتوزيعها بما يسهم فى مواجهة ندرتها.

كما تم اختيار ٣ عواصم دول لتكون مقارا اقليمية للمجلس.ومن المقرر أن يقوم أعضاء المجلس الـ ٣٦ اليوم وغدا بزيارات ميدانية لمناطق تطوير الرى والمشروعات الكبرى فى مجالات الرى والصرف.

أشرف بدر



المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٦ / ٣ / ١٩٩٨

في ختام اجتماعات اللجنة المشتركة

اتفاق سوري - أردني على خطة لتمويل بناء سد الوحدة

□ دمشق - إبراهيم حميدي

■ توصلت اللجنة السورية - الأردنية الخاصة بمياه نهر اليرموك في نهاية اجتماعاتها أمس الى اتفاق بين الطرفين على خطة للاستمرار في بناء سد الوحدة على نهر اليرموك المشترك. وترأس الاجتماعات معاون وزير الري السوري المهندس بركات حديد ومسؤول المياه الأردني الدكتور دريد محاسنة.

وقال الدكتور محاسنة لـ «الحياة» ان الجانبين اتفقا في ختام اللقاءات أمس على «تجديد دراسة الجدوى الاقتصادية على أساس المخططات الفنية الأساسية التي تم الاتفاق عليها قبل عشر سنوات»، مشيراً الى ان الجانب السوري «وعد بأن تقوم مؤسسات القطاع العام السوري بتنفيذ الجسم الأساس للسد لخفض الكلفة».

وزاد رئيس الوفد الأردني ان دراسة الجدوى الاقتصادية تستهدف خفض الكلفة عن مبلغ ٤٠٠ مليون دولار كما جاء في التقديرات السابقة، على أن يقوم الجانبان السوري والأردني بترتيب عقد مؤتمر تمويل دولي في عمان في الخريف المقبل يستهدف حض المؤسسات الدولية على المساهمة في اقامة هذا المشروع. وقال ان «سد الوحدة سيساهم في خزن مياه اليرموك كي تكون لدينا سيطرة على حصصنا في نهر اليرموك».

وتعهد الأردن في اتفاق سد الوحدة في العام ١٩٨٧ بتوفير التمويل الدولي للسد على النهر الذي يبلغ تدفقه في المكان المقترح لاقامة السد نحو ٢٥٠ مليون متر مكعب سنوياً. ونص الاتفاق على أن تستفيد سورية من سدود حوض اليرموك اضافة الى ري الأراضي خلف سد الوحدة ومياه ينابيع على ارتفاع يزيد عن ٢٥٠ متراً و٧٥ في المئة من الطاقة المولدة، مقابل حصول الأردن على الـ ٢٥ في المئة المتبقية ومياه سد الوحدة.

واستأنف الجانبان في العام ١٩٩٦ الاتصالات الثنائية واتفقا في اجتماع عقد في تموز (يوليو) على استئناف العمل في اتفاق سد الوحدة بعد سنوات من تجميد المشروع، بسبب الخلاف على تفاصيل عدة بينها توقيع الأردن اتفاق السلام مع اسرائيل وتقاسمها مياه النهر.

وقال الدكتور محاسنة ان الطرفين لم يبحثا في موضوع سد العدسية الذي أعلن وزير البنى التحتية الاسرائيلي اريل شارون نقل موقعه الى منطقة الحمة في مرتفعات الجولان السورية المحتلة، مضيفاً ان الجانب الأردني كان قدم ايضاحات الى السوريين في الاجتماع السابق الذي عقد في نهاية العام الماضي في عمان.



المصدر : الأهــــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٨ / [illegible] / ١٩٩٨



خطف السحب المصرية.. أمام مجلس الشعب

أثار الموضوع الذى طرحته تحقيقات الجمعة بجريدة الأهرام منذ أيام تحت عنوان «آخر بدعة فى حرب المياه» والذى تناول قيام بعض الدول المجاورة باصطياد السحب والمطر من سماء مصر لتستولى على ما بها من مياه ولتصل هذه السحب إلى مصر جافة، جدلا ساخنا داخل ساحة مجلس الشعب، حيث تقدم بعض السادة النواب ببيان عاجل لمتابعة هذا الموضوع ودعوا الحكومة المصرية لاتخاذ خطوات عاجلة للحفاظ على نصيب مصر من السحب التى تعد مصدرا مهما من مصادر المياه.

وبحثا عن إجابة للتساؤل الذى لا يزال يطرح نفسه وهو هل صحيح أن الدول المجاورة تستولى على السحب المصرية عقدت منذ أيام ندوة عن استمطار السحب وتقنيات تنمية الموارد المائية بالهيئة العامة للأرصاد الجوية والتى استعرضت أيضا بعض ما ورد بتحقيقات الجمعة

افتتح الندوة الاستاذ محمد مهران رئيس مجلس إدارة الهيئة وشارك فيها حوالى تسعين عالما من مختلف التخصصات. شهدت الندوة مشاركة عدد من وفود الدول المجاورة السورية والليبية واليمنية. وفى الندوة استعرض علماء الأرصاد خبرتهم فى مجال الاستمطار والتقت أراء البعض على أن مشاريع الاستمطار مازالت فى دور التجارب البحثية وأنه لابد من الاستغلال الأمثل لمصادر المياه المتاحة

تناولت كلمة د. حسين رهدى رئيس الهيئة السابق محاولة اسرائيل لاقامة مشروع اقليمى لاستمطار السحب فى محاولة لتطبيع العلاقات فى منطقة الشرق الأوسط وكيف أحبط نيتانياهو هذه المحاولة بتحويل ميزانية البحث العلمى لصالح بناء المستوطنات اليهودية كما أشار إلى نجاح تجربة أوكرانيا فى حماية محصول القمح من نزول البرد عن طريق ابعاد السحب الممطرة عن الرقعة الزراعية.

أما د. محمد أسامة سالم عيسى رئيس شعبة البيئة والانتاج النباتى بمركز بحوث الصحراء فقد أكد ضرورة الاستفادة من كميات الأمطار التى يمكن تخزينها باقامة الخزانات والآبار وكذلك استخدام تقنية الهندسة الوراثية فى استنباط محاصيل تتحمل الجفاف وملوحة المياه بدلا من التفكير فى عملية الاستمطار.

أضاف د. أسامة أن كمية المياه التى يتم تخزينها تمثل ١٪ من كمية الأمطار التى تسقط على الساحل الشمالى الغربى لمصر مما يستلزم رفع كفاءة استخدام ماء المطر سواء بأساليب حصد مياه الأمطار أو إنشاء الخزانات

الاستسقاء هو الحل

أشار د. محمد محمود عيسى مدير عام الأرصاد الزراعية بالهيئة العامة للأرصاد الجوية إلى أنه يمكن الاستعاضة عن عملية الاستمطار بصلاة الاستسقاء فى مواجهة القحط والجفاف.. دلل على صحة رأيه بالعودة إلى الصحف والجرائد التى أشارت إلى هطول أمطار غزيرة على الساحل الشمالى الغربى لمصر عندما لجأ شيوخ مطروح ومعهم المحافظ لصلاة الاستسقاء لمواجهة ندرة المطر.

وردا على أحد الأسئلة الموجهة إلى الدكتور عيسى بشأن نجاح عملية



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٨/ ٥/ ١٩٩٨

متابعة:
سهير غنام

الاستمطار فى بعض البلاد العربية مثل سوريا وليبيا والمغرب، نفى صحة هذه المزاعم مشيرا إلى أنه تم استخدام أساليب احصائية خاطئة فى تقييم نتائج التجارب

عرضنا ـ فيما سبق - آراء معارضى مشروع الاستمطار وسنتاول الآن جزءا من تقرير بعثت به وزارة الزراعة والاصلاح الراعى بسوريا إلى مصر ليبقى هذا التقرير شاهدا على صحة التجربة وليبقى أيضا دليلا قائما على ضرورة متابعة كل ما يتعلق بقضية المياه أحد أصعب التحديات وأكثرها تأثيرا على المنطقة

بدأت أعمال الاستمطار فى سوريا فى ربيع ١٩٩١ حيث نفذت باستخدام طائرة الاستمطار المخبرية اليوشن/١٨/ وكانت تقديرات كمية الأمطار الاضافية الناتجة عن أعمال التجربة ٤٥ ٢ مليار م٣ على كامل الأراضى السورية أى بنسبة زيادة تبلغ ٣ ٥/ من المعدل المطرى السنوى وقد استمرت التجربة ٤٥ يوما فقط

فى الموسم المطرى ١٩٩١ - ١٩٩٢ تم تنفيذ أعمال الاستمطار بأربع طائرات روسية مستأجرة من أنواع اليوشن /١٨/ انتونوف/١٢/ انتونوف/ ٢٦ وياك/ ٤٠/ مجهزة لأعمال زرع السحب مع تجهيزات خاصة لقياس المواصفات الترموديناميكية والميكروفيزيائية للسحب مع محطتى أقمار صناعية وأنظمة جمع وتحليل المعلومات وكانت الزيادة المقدرة لكمية الأمطار بفعل الاستمطار ٢ ٣ مليار م٣ أى أن الزيادة بلغت ١ ٨/ من المعدل

فى موسم ١٩٩٢ - ١٩٩٣ تم تجهيز أربع طائرات روسية بأجهزة اطلاق مواد زرع السحب بالاضافة إلى التقنيات الأخرى اللازمة لهذه العملية. بلغت الزيادة فى كمية المطر ٥ .٣ مليار م٣.

استمرت أعمال الاستمطار خلال الموسم المطرى ١٩٩٣ -١٩٩٤ وتم استغلال الفرص الجوية المناسبة للاستمطار فى جميع الأراضى السورية

بدأ التعاقد مع المرصد الجوى المركزى الروسى من أجل إنشاء وتجهيز مشروع الاستمطار فى سورية وتقديم الخبرة الفنية والاشراف على التنفيذ خلال خمسة مواسم مطرية بدأت من الموسم المطرى ١٩٩٢/ ١٩٩٣ بتكلفة اجمالية ٢ ٣ مليون دولار أمريكى. تبلغ تكلفة المتر المكعب الواحد من مياه الأمطار بطريقة الاستمطار حسب التقديرات لثلاث مواسم مطرية ما يعادل ٢ ... دولار أمريكى لكل متر مكعب.!

رفض الرفض

نعود فنستعرض بحثا شارك به فى ندوة استمطار السحب وتقنيات الموارد المائية الاستاذ خالد غريب مدرس مساعد أرصاد جوية بكلية العلوم جامعة الأزهر يحمل البحث اسم استمطار السحاب وتأثيره على الطقس ويعد البحث رفضا صريحا وواضحا لآراء الأساتذة والعلماء المتخصصين المشاركين فى الندوة والرافضين لمشروع الاستمطار

جاء البحث ليدق ناقوس الخطر إلى أهمية التصدى لظاهرة سرقة السحاب للحفاظ على كل قطرة ماء نبه الباحث إلى ضرورة إيجاد مصادر بديلة للحصول على المياه بعد أن تدخلت سياسات خارجية فى رسم خريطة توزيع المياه بين دول حوض النيل

تناول الباحث تجارب الاستمطار وبداياتها الأولى فى هولندا فى عام ١٩٣١ على يد العالم «فيرت» الذى وضع قطرات من الثلج الجاف داخل سحاب فوق مبرد لانتاج نويات التكثيف ولكن فيرات لم يكن عالما بهذا الموضوع وباءت تجربته بالفشل وفى عام ١٩٤٧ استطاع «لانجمى» من وضع قطرات من الثلج الجاف داخل جزء من سحاب بساطى ولاحظ أن الجزء الأكبر من المياه فوق المبردة قد تحولت إلى بلورات ثلجية وفى نفس العام استطاع عالمان من استراليا من إجراء نفس تجربة العالم «لانجمى». ولكن على السحاب الركامى وباستخدام رادارات الطقس الجوى تم رصد أمطار تكفى رى سطح الأرض

عملية البذر

قام المتخصصون بعلم الطقس بتنفيذ سلسلة من التجارب الحقلية المكلفة وبذروا سحبا عاصفة هائلة فى مناطق متعددة من أنحاء الولايات المتحدة. كانت نتائج هذه التجارب متباينة وفى نهاية السبعينيات لم يستطع العلماء الجزم بشكل قاطع ما إذا كانت طريقة الزرع ناجحة وفعالة أم لا وتوجب عليهم العثور عن أجوبة لأسئلة عديدة مثل هل تلقت السحب التى زرعوها بيوديد الفضة أم لا؟ ما هو الدور الذى قام به يوديد الفضة منذ تحريره من الطائرة حتى مغادرته للسحابة؟ وما هى الظروف التى تؤثر على أداء مادة البذر؟ وكيف السبيل إلى قياس نتائج البذر بحيث تكون موثوقة ومؤكدة؟وفى ولاية تكساس استخدم الفيزيائى «ويليام وودلى» برنامجا حاسبيا متطورا لتحليل صور إدارية للسحب لتقديم إثبات قاطع على أن البذر بيوديد الفضة يجعل السحاب يمطر. كما استخدم «وودلى» الرادار الأرضى لتتبع السحب المزروعة تعطى الأجسام الأكثر كثافة أصداء رادارية أقوى وكان «وودلى» قادرا على مسح السحب كل خمس دقائق وتحديد السحب التى تتنامى بشكل كبير واكتشف أن السحب تمتزج بسرعة أكبر وتنتج أكثر من ضعف المطر التى تولدها السحب غير المبذورة

انتهى الباحث إلى عدة نتائج أهمها

- أن احتمالية زيادة كميات المطر المتساقط على الكرة الأرضية يجب أن يستلزم الاسراع فى دورات التبخير - الهطول - التكثيف - الهطول - إعادة التبخير والتحكم فى مثل هذه الدورات يستلزم التحكم فى الطاقة الشمسية التى تصل إلى سطح الأرض
- بناء على ما ورد على لسان د ضياء القوصى نائب رئيس المركز القومى لبحوث المياه ورئيس شعبة الموارد المائية بأكاديمية البحث العلمى فى تحقيق الجمعة حول ارتفاع تكلفة تحلية المتر المكعب من المياه إذا يصل إلى ٣ جنيهات، فإن عملية الاستمطار تعد أرخص بكثير خاصة أن تكلفة المتر المكعب لا تتعدى ثلاثين قرشا

ومازالت ملفات القضية مفتوحة حتى الآن!!



المصدر : الأهـــــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات　　التاريخ : ٩ / ٥ / ١٩٩٨

مركز إقليمى لدراسة قضايا المياه وحل مشاكلها

كتب ـ أيمن خاطر:

أعلن الدكتور محمود أبوزيد وزير الأشغال العامة والموارد المائية ورئيس المجلس العالمي للمياه انه تمت الموافقة على انشاء مركز اقليمي للمجلس عن قارة افريقيا ومنطقة الشرق الأوسط بالقاهرة، وذلك ضمن خمسة مراكز فى كندا وايطاليا واستراليا والهند وستقوم هذه المراكز باعداد الدراسات الخاصة بالرؤية المستقبلية لقضايا المياه وحل مشاكلها.

وأضاف انه تمت مناقشة الأنشطة الخاصة بالمجلس العالمى للمياه خلال العامين القادمين لاعداد الرؤية المستقبلية للمشكلات المائية على مستوى العالم وستعرض على مؤتمر ديلفت بهولندا عام ٢٠٠٠

وأشار إلى ان اعداد الرؤية المستقبلية للمشاكل والحلول الخاصة بالمياه يتطلب توفير خمسة ملايين دولار، وقد وافقت الحكومة الهولندية على توفير ٥ ٢ مليون دولار منها بالاضافة إلى نصف مليون دولار مساهمة كندية، ويعد المجلس حاليا مجلة علمية عن السياسات المائية سيصدر عددها الأول خلال ٤ أشهر ويشمل مقالات تتناول السياسات المائية في العالم

ودعا الوزير الدول العربية للمشاركة فى المجلس حتى يكون لها دور فعال فى وضع السياسات ومناقشة المشكلات المائية وان المجلس سيشترك فى تنظيم المؤتمر العلمى الذى سيعقد فى باريس فى نهاية شهر يونيو المقبل.



المصدر : أخبار اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٩/٢/١٩٩٨

وبدأ زمن المياه العربى..

تعداد العالم العربى يصل إلى نحو ٢٥٠ مليون نسمة ويصل الرقم إلى ٧٠٠ مليون عام ٢٠٣٠!

وهذه الارقام تعنى تزايد الطلب على المياه وبالتالى انخفاض نصيب الفرد إلى ٦٥٠ مترا مكعبا سنويا ليكون أقل من حد الفقر العالمى فى المياه المقدر بـ ١٠٠٠ متر مكعب سنويا بسبب ثبات الموارد المائية فى العالم العربى التى تتوزع بنسبة ٤١٪ فى دول المشرق العربى و٢٣٪ بالمغرب العربى و٣١,٥٪ بدول حوض النيل و٤,٦٪ بالجزيرة العربية.

وتشير احصائيات الأمم المتحدة إلى ان عام ٢٠٢٥ سيشهد تحولا فى مشكلة الكتلة السكنية العربية وتكوينها ليعيش ٧٠٩٪ منها فى الحضر ويبقى ٢١٪ فقط فى الارياف بما يعنى زيادة الطلب على مياه الشرب والصناعة على حساب مياه الزراعة..

هذا هو الوضع العربى..

فما هو الوضع لمصر؟



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : أخبار اليوم

التاريخ : ٩ / ٥ / ١٩٩٨

بالرغم ان نهر النيل طوله ٦ الاف و٦٠٠ كيلو متر وانه ثانى اطول انهار العالم..!

الا ان كمية المياه الناتجة منه تعتبر اقل بكثير من انهار اخرى اقصر واصغر كنهر الكونغو

وفي عام ١٩٥٩ عقدت اتفاقية بين مصر والسودان لتحديد حصة البلدين من المياه التى تصل اليهماوالتى تقدر بـ٨٤ مليار متر مكعب سنويا فاعطت لمصر ٥٥,٥ مليار متر مكعب سنويا من المياه.. وهى حصة ثابتة لا يمكن زيادتها حتى اثناء الفيضانات الكبيرة .وتمثل اكثر من ٩٧٪من احتياجات مصر من المياه كما حددها البنك الدولى. وتستهلك ٨٦٪ منها فى الزراعة و٨,٥٪ فى الصناعة و٤٪ لمياه الشرب و١,٥ للاستخدامات الأخرى.

وعلى الجانب الآخر فإن عدد سكان مصر يزيد عن ٦٢ مليون نسمة. وبحسبة بسيطة نجد ان نصيب الفرد يقل عن حد الفقر المائى ايضا وهو ١٠٠٠ متر مكعب سنويا وبحلول عام ٢٠٢٥ ومع نفس معدل الزيادة السكانية سيصل نصيب الفرد إلى ٦٣٧ مترا مكعبا سنويا فقط!

وهذا التناقص الرهيب يوضح حجم المشكلة.. تزايد سكانى وطموحات فى التوسع الصناعى ومشروعات زراعية عملاقة فى مقابل ثبات مواردنا المائية منذ ٢٩ عاما!

فما هو الحل على المستويين العربى والمصرى؟

حملنا كل هذه الارقام والاسئلة وطرحناها امام المسئولين والباحثين فى شئون المياه ومستقبلها.. **فكانت هذه الاجابات:**

يؤكد د. محمود أبوزيد وزير الاشغال العامة والموارد المائية انه على الرغم من تفاصيل الصورة الكثيرة الا انها ليست بهذه القتامة لانها مشكلة عالمية فالمؤشرات الحالية توضح ان حوالى ٢٦ دولة من دول العالم يسكنها نحو ٣٠٠ مليون نسمة تعانى من مشاكل نقص المياه.. بل وفى عام ٢٠٥٠ سيصل العدد إلى ٦٦ دولة! وهذا يفسر الاهتمام العالمى بمشكلة المياه فى الأمم المتحدة والبنك الدولى ومجلس المياه العالمى الذى اجتمع مؤخرا فى القاهرة لبحث كل مشاكل المياه فى العالم.. فعلى سبيل المثال هناك نحو ٣٠٠ مجرى مائى وخزان جوفى مشترك بين عدة دول ونحو ٣٦ الف سد على الانهار المشتركة ولابد من التعاون بين دول العالم لحل مشاكل المياه بشكل مشترك لانها قضية لا يمكن حلها منفردة ولكن من خلال الاتفاقية الدولية للأنهار المشتركة

وعن مشاكل المياه فى المنطقة العربية يقول د. أبوزيد انها تختلف من اقليم لآخر فطبيعة المشاكل فى المشرق العربى تختلف عنها فى المغرب وعن دول حوض النيل لذلك فإن طبيعة حلها ستختلف حسب المشكلة لذلك كان اهتمامنا كبيرا بتكنولوجيا

تحلية المياه خلال مؤتمر المياه العربية الذى انعقد بالقاهرة فى الاسبوع الماضى.. فإذا كان نصيب المنطقة العربية من المياه التى يتم تحليتها على مستوى العالم هو النصيب الاكبر. فيجب النظر إلى عملية التحلية من كافة جوانبها.

وماذا عن مصر؟

قلت للوزير. احدى دراسات البنك الدولى اشارت إلى ان اجمالى الموارد المائية لمصر عام ٢٠٠٠ سوف تبلغ ٧٥ مليار متر مكعب من المياه منها ٥٥,٥ مليار حصتنا السنوية من ماء النيل ونحو ٢ مليار بعد اتمام مشروع قناة جونجلى الذى يوفر ٤ مليارات متر مكعب تقتسمها مصر والسودان مع ٦,٦ مليار ستوفرها مصر من خزان المياه الجوفية وحوالى ٣,٥ مليار متر مكعب سنعيد استخدامها من مياه الصرف الزراعى والصناعى

فما حقيقة هذه الارقام ؟ وماذا بعد عام ٢٠٠٠؟

ابتسم د. أبوزيد وقال اكرر ان الصورة أكثر إشراقا فلدينا امكانيات تنمية المشروعات المائية المشتركة على نهر النيل مع دولة العشر (ومن بينها مصر لتغطى احتياجات شعوبنا لعشرات السنين المقبلة.. خصوصا اذا علمنا ان امكانيات استفادة النهر من مياه الامطار التى تسقط على هضبة الحبشة اضعاف ما يصل اليه حتى الآن.

ويضيف: حتى لو فرضنا ثبات حصة الفرد من الموارد المتاحة حاليا.. فلابد أولا من حسن ادارة المتاح منها امامنا.. ثم نبحث ثانيا عن طرق غير تقليدية لتوفير المياه

كيف نخطط ؟

سألت الوزير. ماهى الخطط التى تتم حاليا؟

يقول د. أبوزيد اننا نخطط لاستخدامات المياه حتى عام ٢٠١٧ من خلال عدة محاور اهمها رفع كفاءة وتطوير شبكات الرى لحوالى ٣,٥ مليون فدان فى وادى النيل والدلتا ونسير فى خطة بمعدل ١٨٠ الف فدان سنويا باستثمارات ٧ مليارات جنيه بمعدل الفى جنيه للفدان مما سيوفر نحو ١٠٪ من المياه المستخدمة حاليا.

وأضاف وزير الاشغال اننا ندرس حاليا اوضاع المياه الجوفية بعناية فائقة لانها المخزون الاستراتيجى لمصر من المياه.. وهى المصدر الثانى لاحتياجاتنا بعد نهر النيل خصوصا ان مياه الامطار لا تمثل مصدرا يمكن الاعتماد عليه زراعيا.

وقال ان الدراسات التى قامت بها الوزارة حول المياه الجوفية فى الصحارى تستهدف وضع سياسة رشيدة وعلمية لاستخدامها وتنميتها فى نحو الفين و٨٠٠ بئر جوفى تنتشر فى الصحراء الغربية والشرقية وسيناء توفر نحو نصف مليار متر مكعب سنويا.

واضاف انه من المقرر زيادة الضخ فى خزان الدلتا [illegible] النيل ليصل الى ٧,٥ مليار متر مكعب ومن الخزان الجوفى خارج الوادى نحو ٤,٨ مليار متر مكعب بحلول عام ٢٠٠٠ لتغطية احتياجات التوسع الزراعى فى هذه المناطق.

تحقيق:
أحمد السرساوى

طرق غير تقليدية

ويؤكد د. ضياء القوصى نائب مدير المركز القومى للمياه ان الطرق غير التقليدية لتوفير المياه واعادة استخدامها هى الحل العلمى لمشكلة نقص المياه.. فإعادة استخدام مياه الصرف الزراعى توفر حاليا نحو ٨. مليار متر مكعب فى مصر ومن المقرر اضافة ٤ مليارات اخرى فى مشروعات ترعة السلام وقلابشو ومصرف العموم.

وأوضح ان اعادة الاستخدام هذه سوف تمكن من اضافة نحو ٣٥٪ من المساحة المزروعة فى الدلتا.

ويضيف ان تغيير التركيب المحصولى يخفض مساحات الزراعة المستهلكة للمياه كالأرز وقصب السكر بالاضافة لاستخدام التكنولوجيا فى الرى الحقلى مما يخفض استهلاك المياه لذلك نبحث حاليا استخدام الرى بالرش والتنقيط فى ٦٣٠ الف فدان من حدائق الفاكهة لتوفير نحو الف و٥٠٠ متر مكعب من المياه فى كل فدان.

ويضيف ان استخدام طرق الصرف المغطى يقلل فاقد البخر لذلك تبحث الوزارة استخدامه على نطاق واسع والانتهاء سريعا من تغطية المصارف فى نحو ٣,٥ مليون فدان بالوادى القديم.



المصدر : الـوفـد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٩٩٨/٢/١

هموم مصرية

المسئولون - والاعلام الرسمي - يتعاملون مع قضية المياه بحساسية مفرطة. فالوزراء يتحاشون الحديث عن علاقة مصر بدول حوض النيل. والوزارات ذات الصلة بالنيل تتجنب اى كلام حول هذا الموضوع. ربما خوفا من اثارة الاشقاء.. او جهلا بحقيقة ما يجرى سواء فى الخارجية او الزراعة او الاشغال حتى معاهد البحث العلمي تتجنب الحديث وكأنه قدس الاقداس!!

مثلا نسمع من هنا وهناك كلمات تدور همسا عن مشروعات في اعالى النيل سواء عند الهضبة الاثيوبية اى منابع النيل الازرق او السوباط او عطبرة.. او عند المنابع الاستوائية عند منابع كاجيرا والنيل الابيض ومنطقة البحيرات..

●● ونسمع عن مشروعات تساهم فيها - او تحركها - امريكا واسرائيل.. ونادرا ما نسمع رد حكومة مصر على حقيقة هذه المشروعات.. وهل تؤثر على حصة مصر من مياه النيل التى تحددها اتفاقية ١٩٥٩ بخمسة وخمسين مليارا ونصف المليار من الامتار المكعبة. وآخرها ما يقال عن مشروعات عند اوغندا. والغريب ان كل المسئولين إما يلتزمون الصمت عن عمد ومنعا للخطأ وتطبيقا للمثل الشعبى « الباب اللى يجيلك منه الريح..» واحيانا جهلا لان مصادر المعلومات عندنا غير كافية..

●● ونسمع تصريحات من اثيوبيا منذ عصر الامبراطورية ثم العصر الشيوعى وصولا الى العصر الحالى كلها تدور حول ان اثيوبيا لم تكن طرفا فى كل اتفاقيات مياه النيل سواء ١٩٢٩ او ١٩٥٩ وبالتالى فهى لا تلتزم بما جاء فيها ولا تعترف بحصة مصر ولا اى حصة غيرها. وبالتالى فهى تملك ان تفعل ما تشاء او تقيم ما تشاء من مشروعات على النيل. رغم ان مصر اتفقت مع ايطاليا عندما كانت هى سيدة الموقف فى اثيوبيا، ألا تقيم أى مشروعات فى اعالى النهر إلا بعد التشاور مع مصر.. ولكن اثيوبيا لا تعترف بهذه الالتزامات..

●● خلاصة القول ان القاهرة الرسمية والاعلامية لا تتعامل مع القضية كما يجب رغم خطورتها..

واذا كانت اتفاقيات تقسيم مياه النيل تمت قبل ان تحصل معظم دول المنابع على استقلالها وبالتالى ترى بعضها عدم الالتزام بها فإننا نرى ضرورة الدعوة الى مؤتمر عام نناقش فيه كل هذه الاوضاع مع دول النيل دون المساس - الى حد ما - بحصة مصر المقررة على اساس ان معظم هذه الدول تملك مصادر اخرى للمياه تتمثل فى الامطار وفى الفاقد الذى يضيع على هذه الدول بسبب سوء استغلال هذه المصادر.. المهم ان نطرح القضية من كل ابعادها ونستمع لكل الآراء.

●● ثم نطالب مسئولينا بحرية الحديث بلا مواربة وان يشرح كل مسئول وجهة نظره ويكون المواطن المصرى على علم تام بما يجرى حول النيل الذى نعتمد عليه.. اما التعتيم الرسمي والاعلامي المتعمد على كل ما يحدث للنيل وبالنيل فهذا موقف سلبى يجب ان نعالجه..

النيل قضية وطن والتجهيل به جريمة حتى لا نفاجأ يوما بالخطر وقد وصل الى تحت اقدامنا.

عباس الطرابيلى



